مكتبة
الأسرة
1999

مهرجان القراءة للجميع
الأعمال الفكرية

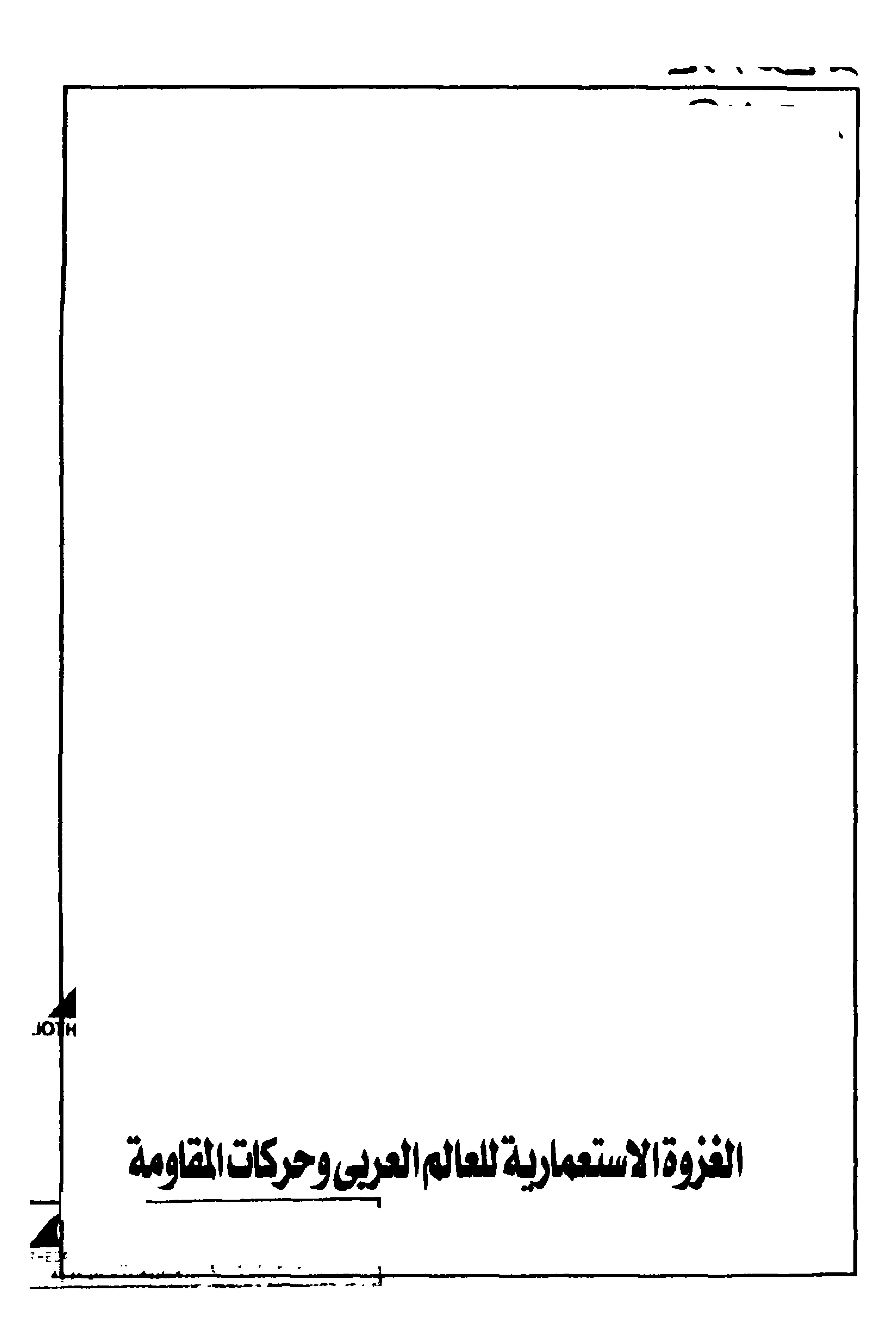
الغزوة الاستعمارية

للعالم العربى وحركات المقاومة

د. عبد العظيم رمضان



الهيئة المصرية
العامة للكتاب



الغزوة الاستعمارية للعالم العربي وحركات المقاومة

الغزوة الاستعمارية للعالم العربى
وحركات المقاومة

د. عبد العظيم رمضان



مهرجان القراءة للجميع ٩٩

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(سلسلة الأعمال الفكرية)

الغزوة الاستعمارية للعالم العربى وحركات المقاومة

د. عبد العظيم رمضان

الجهات المشاركة:
جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التعليم
وزارة التنمية الريفية
المجلس الأعلى للشباب والرياضة
التنفيذ : هيئة الكتاب

الغلاف
والإشراف الفنى:
الفنان: محمود الهندى
المشرف العام:
د. سمير سرحان

على سبيل التقديم

وتمضى قافلة «مكتبة الأسرة» طموحة منتصرة كل عام، وها هى تصدر لعامها السادس على التوالى برعاية كريمة من السيدة سوزان مبارك تحمل دائمًا كل ما يثرى الفكر والوجدان ... عام جديد ودورة جديدة واستمرار لإصدار روائع أعمال المعرفة الإنسانية العربية والعالمية فى تسع سلاسل فكرية وعلمية وإبداعية ودينية ومكتبة خاصة بالشباب. تطبع فى ملايين النسخ الذى يتلهفها شبابنا صباح كل يوم .. ومشروع جيل تقوده السيدة العظيمة سوزان مبارك التى تعمل ليل نهار من أجل مصر الأجمل والأروع والأعظم.

د. سمير سرحان

تقديم

الوجود الاستعمارى الأوربى فى العالم العربى ظاهرة حديثة ، بدأت فى أواخر القرن الثامن عشر ، واستمرت حتى الآن ، بعد أن تحولت من ظاهرة استعمارية إلى ظاهرة إمبريالية . وهذا الوجود يعد استئنافًا للوجود الصليبى فى أواخر العصور الوسطى بصورة مختلفة . وفيما بين الوجودين الاستعماريين وقع العالم العربى تحت السيطرة العثمانية الإسلامية ، التى تختلف الآراء فيها ، فبينما يعدها البعض استعماراً إسلاميا ، من منطلق أن أمور العالم العربى قد وقعت فى يد غير أبنائه ، يعدها البعض الآخر حماية من الاستعمار الغربى ، من منطلق أن الوجود العثمانى قد أنقذ العالم العربى وقتذاك من خطر الاستعمار الغربى .

والمهم أن العالم العربى ، على الرغم من وقوعه تحت السيطرة العثمانية ، لم يقف مكتوف اليدين أمام الغزوة الاستعمارية الغربية ، وإنما واجهها بشراسة وقوة ، واشتبك معها فى قتال دموى عنيف ، لم يقدر له النجاح بسبب اختلال ميزان القوة بين الجانبين .

وقصة هذه المواجهة بين العرب والاستعمار الأوربى تعد صفحة مشرفة من صفحات التاريخ العربى ، يجب على العرب أن يحفظوها فى أذهانهم وقلوبهم منقوشة بحروف من نار ، لأنها تكون جزءًا من التجربة العربية الغنية الخصبة ، ومصدرًا من مصادر الفخر والشرف العربى . فلا يعيب الشعوب أن تنهزم ، ولكنَ يعيبها ألا تقاتل ، حتى ولو كانت تعرف أن نتيجة القتال محكوم عليها بالفشل منذ البداية . وفضلا عن ذلك فلا يجب تحميل الشعوب العربية وحدها مسئولية الهزيمة أمام الاستعمار ، وإنما تتحمل جانبًا كبيرًا منها الدولة العثمانية ، التى عجزت عن إعداد الشعوب العربية لمواجهة الاستعمار فى الوقت الذى كان الضعف يسرى فى بدنها .

وقد سبق لى أن قدمت للقارئ كتاب « الصراع بين العرب وأوربا من ظهور الإسلام إلى انتهاء الحروب الصليبية » ، الذى نشرته لى دار المعارف . وكان من الضرورى متابعة الموضوع فى العصر الحديث . ولما كان عبء الغزو الاستعمارى قد انتقل من أكتاف الطبقة الإقطاعية الأوربية إلى أكتاف الطبقة الرأسمالية الأوربية ، فقد اقتضى ذلك دراسة الظاهرة الاستعمارية فى العصر الحديث ، والانتقال منها إلى دراسة الظاهرة الاستعمارية فى العالم العربى ، ثم محاولة إبراز معالم ظاهرة المقاومة فى العالم العربى – وذلك قبل الدخول فى رصد المواجهة بين العرب والاستعمار ، وتتبع الغزوة الاستعمارية – منذ أواخر القرن الثامن عشر ومقاومة العرب لها .

وكان من الضرورى فى مثل هذا اللون من الدراسة ، استكشاف البيئة الاجتماعية للمجتمعات العربية التى واجهت الاستعمار ، كأساس لفهم أسباب الهزيمة . فالمواجهة العربية الأوربية فى العصر الحديث فى حقيقتها كانت مواجهة بين مجتمع أوربى متقدم ، انتقل من المرحلة الإقطاعية إلى المرحلة البورجوازية (الرأسمالية) ، ومجتمع عربى متخلف لا يزال يعيش المرحلة شبه الإقطاعية التى يطلق عليها البعض اسم « الاقطاع الشرقى » – وبمعنى آخر أن المواجهة كانت بين الرأسمالية الأوربية والإقطاع الشرقى . وبحكم قوانين حركة تطور المجتمع البشرى فإن أية مواجهة بين طبقة جديدة صاعدة وطبقة قديمة متخلفة ، حتى ولو كانت داخل الوطن الواحد ، هى مواجهة محسومة لصالح الطبقة الجديدة . وهو ما حدث فى الوطن العربى ، وانتصرت الرأسمالية الأوربية ، وبسطت سيطرتها على العالم العربى .

ومن هنا ، ربما كان من أبرز مميزات هذه الدراسة ، أنها تدرس المواجهة العربية – الاستعمارية من منظور اجتماعى بالدرجة الأولى ، وتربط الظاهرة الاستعمارية بأسبابها الاجتماعية والاقتصادية الكامنة فى المجتمع العربى بقدر ما هى تكمن فى المجتمع الأوربى . وهذا هو السبب فى أننى مهدت لكل غزوة استعمارية بدراسة للتركيب الاجتماعى للمجتمع العربى الذى تعرض للغزو ، على أساس أن هذا التركيب وحده هو الذى يفسر أسباب الهزيمة .

ولما كانت المساحة الزمنية للدراسة تبلغ نحو قرن ونصف من الزمان ، كما أن المساحة المكانية مساحة هائلة تمتد على طول الوطن العربي وعرضه - فلذلك رأيت الأخذ بالتركيز الشديد ، مع الدقة الصارمة في حدود أوثق المعلومات التاريخية المتاحة في هذا الصدد ، وذلك لكي أتيح للقارئ استيعاب وتتبع أحداث هذه الدراسة ، على امتدادها الزمني والمكاني الشاسع ، في حيز كتاب ذى مجلد واحد ، بدلا من تتبعها في كتاب من عدة أجزاء .

ويعرف كل مشتغل بالدراسة التاريخية أن هذا النوع من الدراسة يكلف الباحث جهدا مضاعفا ، لأنه يحتاج (أولا) إلى تجميع ضخم للمادة العلمية التاريخية ، التي تتغلغل في كل جزء من أجزاء الحدث التاريخي ، ثم يحتاج (ثانيًا) إلى تركيز كل هذه المادة العلمية في أصغر حيز ممكن ، واستبعاد كافة التفصيلات وحسم كل القضايا ، لكي يتاح للقارئ استجماع أطراف الموضوع في سهولة ويسر .

ولعلى اتبعت هذه الطريقة في كتابي : « الصراع بين العرب وأوربا من ظهور الإسلام إلى انتهاء الحروب الصليبية » - ولكن بتناول مختلف - بسبب طول المدة الزمنية واتساع المساحة المكانية . واقتناعى الشخصى بأن هذه الطريقة هى وحدها من طرق البحث العلمى التاريخى ما يناسب هذا اللون من الدراسات التى تمتد على مساحات زمنية ومكانية واسعة ، بقدر ما تناسب الطريقة المعاكسة - وهى طريقة التناول المسهب - الدراسات التى تتعرض لموضوعات محدودة زمنيا ومكانيا .

وقد كان علىّ أن أتغلب على إغراء تتبع الغزو الاستعمارى للوطن العربى تتبعا مكانيًّا ، بمعنى أن أتتبع هذا الغزو فى جناح العالم العربى الشرقى أو الغربى ، ثم أنتقل إلى الجناح الآخر . فهذا التقسيم خاطئ لسبب بسيط ، هو أن هذا الغزو لم يتم على هذا النحو ، فلم يبدأ الاستعمار غزوه بالمشرق العربى وينتهى بالمغرب العربى أو العكس ، وإنما كانت ضربات الاستعمار

تهوى على كل جزء من أجزاء العالم العربى وفقًا لظروفه الخاصة به - ظروف الاستعمار - وظروف الجزء العربى الذى وقع عليه الغزو .

لذلك اتبعت طريقة التتبع الزمنى للغزو الاستعمارى لأنه - وحده - يرسم صورة متكاملة « وتاريخية » للغزو . فبدأت بالغزو الاستعمارى لمصر ، الذى استمر لمدة تقرب من قرن ، وبدأ بالاحتلال الفرنسى فى نهاية القرن الثامن عشر ، وانتهى بالاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ . ثم تناولت الغزو الاستعمارى للجزائر ، وأتبعته بالغزو الاستعمارى لتونس ، ثم المغرب ، فليبيا ، ثم المشرق العربى .

وقد اقتصرت على أحداث الغزو والمقاومة ، أو الفعل ورد الفعل ، وهو ما أطلقت عليه اسم « المواجهة » ، ولم أتعرض لحركة التحرر الوطنى العربى ، وهى الحركة التى نشأت بعد فشل المقاومة ونجاح الغزو وسقوط العالم العربى فى قبضة الاستعمار ، فهذه الحركة تختلف عن حركة المقاومة الأولى فى أنها لم تكن رد فعل ، وإنما كانت « فعلا » ظهر ونما فى ظروف استقرار الاستعمار ، واختلفت وسائله وطرقه - بالضرورة - عن حركة المقاومة الأولى ، التى اتخذت وسيلة القتال المسلح لصد الهجوم والغزو . وبمعنى آخر أن هناك حركتين : حركة مقاومة للغزو الاستعمارى ، وحركة تحرر من الاستعمار . وهذه الدراسة تختص بالغزو والمقاومة ، وأما حركة التحرر الوطنى فلها دراسة أخرى ننوى أن ننجزها فى المستقبل القريب إن شاء الله .

وقد يظن القارئ أن المقصود بحركة المقاومة للغزو الاستعمارى - التى تختص بها هذه الدراسة - هى المعارك الحربية التى خاضتها الجيوش العربية لصد الغزو فى مرحلة المواجهة ، وليس هذا بصحيح : لأن حركة المقاومة للغزو كانت أوسع مدى بكثير ، فقد اختلطت المقاومة الشعبية بمقاومة الجيوش ، ولم تقتصر على مرحلة المواجهة والتصدى ، وإنما امتدت أعوامًا طويلة اقترب بعضها من نصف القرن واقترب البعض الآخر من القرن ! . ولكن الملمح

الذى كان يجمعها جميعًا هو أنها كانت رد فعل للغزو ، وكانت تعوق تقدمه - أى على العكس من حركة التحرر الوطن التى عملت بعد استقرار الاستعمار ، وبعد أن أرسى مؤسساته وتنظيماته ، فجاءت حركة التحرر الوطنى لتوقظ الشعور الوطنى ، وتبعث المقاومة من رقاد .

وقد يبدو من هذا القول أن هناك اتفاقًا ما بين المؤرخين حول حدود الحركتين ، أى حول حدود ما ينتمى إلى المقاومة وما ينتمى إلى حركة التحرر . وفى الحق أن مثل هذا الاتفاق لا وجود له ، وبالتالى فالأمر فى ذلك خاضع لتقدير المؤرخ وفقًا لرؤيته التاريخية ومنظوره التاريخى . وفى هذا الضوء فقد كان تقديرى الخاص فيما يتصل بمصر ، هو أنها ظلت تتعرض لغزو استعمارى شبه متصل منذ الحملة الفرنسية حتى الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ . فلم تكد تنتهى الحملة حتى بدأ الاحتلال الإنجليزى بحملة فريزر عام ١٨٠١ ، وظل الصراع بين مصر والاستعمار مستمرًا طوال عهد محمد على ، وانتهى بهزيمته أمام التحالف الأوربى ، وإبرام معاهدة لندن ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، التى وضعت أسس الوصاية الأجنبية على مصر . وفى عهد خلفاء محمد على تغلغل النفوذ الأجنبى والقنصلى على النحو الذى أسقط مصر فى قبضة الاستعمار من الناحية الفعلية ، وأدى إلى الثورة العرابية التى انتهت بالاحتلال البريطانى لمصر فى عام ١٨٨٢ . ومن هنا فعلى الرغم من أن الثورة العرابية تنتمى لحركة التحرر الوطنى ، فإنها تنتمى من جانبها الآخر إلى حركة المقاومة ، لأنها تصدت بجيوشها للغزو البريطانى ، وظلت تحاربه حتى انهارت المقاومة ، واستسلمت البلاد .

كذلك الأمر بالنسبة لحركة المقاومة فى الجزائر ، فلم تنته بانتهاء مقاومة جيوش الداى حسين باشا وتوقيعه وثيقة الاستسلام يوم ٤ يوليو ١٨٣٠ ، وإنما قامت حركة المقاومة تحت قيادة الأمير عبد القادر لتستمر نحو خمسة عشر عاماً ، واستمرت المقاومة بعده حتى ثورة مقرانى فى سنة ١٨٧١ ، التى انتهت بعدها المقاومة الجزائرية للغزو الفرنسى ، واستمر ذلك مدة نصف قرن تقريبًا .

وهذان المثالان ينطبقان على كل حركات المقاومة للغزوة الاستعمارية تقريبًا

مما سوف يراه القارئ على صفحات هذا الكتاب ، الذى آمل أن يشحذ ذاكرة شعوبنا العربية ، ويعرفها بنفسها وبتاريخها النضالى ، ويستبقى فى قلبها الأمل فى مستقبل أفضل .

مصر الجديدة فى أول يناير ١٩٨٥

د . عبد العظيم رمضان
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
وعميد كلية التربية - جامعة المنوفية

الفصل الأول

الظاهرة الاستعمارية والمقاومة

١ - الظاهرة الاستعمارية .
٢ - الظاهرة الاستعمارية فى العالم العربى .
٣ - ظاهرة المقاومة فى العالم العربى .

١ - الظاهرة الاستعمارية

الاستعمار ، بمعنى فرض السيطرة والاستغلال على المجتمعات الأخرى ، ظاهرة بشرية قديمة . وقد نشأت مع ظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، وتغيرت أشكالها بتغير أشكال هذه الملكية . ففى مرحلة العبودية ملكت أثينا وفينيقيا وقرطاجة وروما مستعمرات واسعة للحصول على المحاصيل الزراعية خصوصًا القمح - واجتلاب العبيد ، لزيادة القوة العاملة الرئيسية . وفى مرحلة الإقطاع احتاج الإقطاعيون لغزو أراضى الشعوب الأخرى لتوسيع ممتلكاتهم . فالغزو الصليبى ، على سبيل المثال ، لم يكن فى جوهره إلا تنفيسًا عن التشبع الذى بلغه النظام الإقطاعى فى أوربا عند نهاية القرن العاشر ، وأدى إلى تكاثر وتقاتل الطبقة الإقطاعية على الأرض الزراعية التى ضاقت بها . وكانت هذه الطبقة هى التى قادت الحروب الصليبية وخرجت إلى الشرق تبحث عن أراض إقطاعية . أما الاستعمار فى المرحلة الرأسمالية ، فقد انبثق من طبيعة الطبقة البورجوازية فى أوربا ، التى ولدت فى رحم المجتمع الإقطاعى منذ القرن الحادى عشر ، وأخذ يتطور مع تطور هذه الطبقة من رأسمالية تجارية إلى رأسمالية صناعية إلى رأسمالية مالية احتكارية ..

ويعتبر الاستعمار الرأسمالى ، أو الاستعمار الحديث ، أبشع وأعقد ألوان الاستعمار التى مرت بها البشرية . ففى مرحلة ما قبل الرأسمالية ، حيث كان الاحتلال العسكرى والحكم المباشر هو الوسيلة الوحيدة لفرض العلاقات الاقتصادية الاستغلالية على الدولة المستعمرة ، كان التخلص من هذا الاحتلال وإنهاؤه يعنى تصفية هذه السيطرة وزوالها . ولكن فى مرحلة الرأسمالية ، أو مرحلة الاستعمار الرأسمالى ، لم تعد العلاقات الاقتصادية الاستغلالية تزول

بزوال السيطرة العسكرية أو بزوال الحكم المباشر ، وإنما أصبحت هذه السيطرة الاقتصادية الاستغلالية تمثل ميراثًا ثقيلا يبقى بعد رحيل المستعمرين .

ويرجع الفضل فى هذا الفارق الهام بين استعمار ما قبل الرأسمالية والاستعمار فى مرحلة الرأسمالية ، إلى الطبيعة الاستغلالية للطبقة الرأسمالية التى تختلف عن الطبيعة الاستغلالية للطبقة الإقطاعية فى العهد الإقطاعى أو الطبيعة الاستغلالية للسادة فى عصر العبيد . ففى كل مرحلة من مراحل الإنتاج تفرض وسائل الإنتاج نوعًا من العلاقات يحدد بالضرورة الطبيعة الاستغلالية للطبقة التى تملك هذه الوسائل الإنتاجية . وعلى سبيل المثال ، فإذا كانت وسائل الإنتاج فى مرحلة العبودية قد فرضت الاستعمار لاجتلاب العبيد والحصول على المحاصيل ، وإذا كانت وسائل الإنتاج فى مرحلة الإقطاع قد فرضت الاستعمار لتوسيع رقعة الأرض الإقطاعية ، فإن وسائل الإنتاج فى مرحلة الرأسمالية قد فرضت أنواعًا أخرى من الاستعمار لم تعرفها المرحلتان السابقتان ، تقوم على الربح بالدرجة الأولى .

ففى الطور الأول من أطوار نمو الرأسمالية ، حيث كانت وسيلة الإنتاج هى التجارة ، وكانت الطبقة التى تملك هذه الوسيلة هى البورجوازية التجارية – فإن هذه الوسيلة قد فرضت على الطبقة البورجوازية التجارية أن تعيش فى مراكز تجارية خاصة بها أشبه بجزر وسط المحيط الزراعى الإقطاعى العريض ، تتمثل فى مفارق الطرق التجارية القديمة ، أو مصاب الأنهار والخلجان ، أو بقايا المدن الرومانية القديمة التى تعرف باسم burg و bourg التى أكسبت هذه الطبقة اسمها « بورجوازية » .

ثم سعت بشراء حقوق استقلالها الذاتى من أمراء الإقطاع والكنيسة فيما عرف ببراءات الإعفاء . ثم أخذت هذه المدن الصغيرة تنمو مع نمو الطبقة البورجوازية ، وتسعى إلى الوحدة فيما بينها طلبًا للقوة . مثل عصبة المدن الهانسية ، التى تكونت من المدن الألمانية التجارية فى شمال أوربا ، وكونت

قوات مسلحة خاصة بها لحماية تجارتها . ودخلت فى حرب مع الدول الإسكندنافية الثلاث . وقد خاضت هذه المدن البورجوازية نضالا جبارًا لإسقاط حواجز الإقطاع فى أوربا . وساندت الملكية ضد أمراء الإقطاع ، حتى برزت منذ أواخر القرن الخامس عشر الدول القومية التى صنعت تاريخ أوربا الحديث .

وقد فرضت التجارة على هذه الطبقة البورجوازية فى أوربا البحث عن الربح . وفرض البحث عن الربح احتكار الأسواق . ولما كانت التجارة - تجارة التوابل الهامة بصفة خاصة - مع جزر الهند الشرقية ، يقع احتكارها فى طرفها الغربى فى يد البورجوازية الإيطالية فى البندقية ، وفى طرفها الشرقى تقع فى يد البورجوازية العربية الإسلامية ، فإن نمو الطبقة البورجوازية البرتغالية والإسبانية قد أدى إلى نتيجته الطبيعية ، وهى محاولة الكشف عن طريق بحرى حول أفريقيا للوصول إلى جزر الهند الشرقية ، فكان ذلك فاتحة حركة الكشوف الجغرافية .

ولقد كانت هذه الحركة الكشفية فاتحة للحركة الاستعمارية الجديدة ، وهذه الحركة الأخيرة حددتها الطبيعة الاستغلالية للطبقة البورجوازية فى ذلك الحين . فنظرًا لأن طبيعة الاستغلال فى تلك المرحلة كانت تجارية ، فقد اقتصر اهتمام الاستعمار فى ذلك الحين على الأشرطة الساحلية للقارات ، وبرزت الأسماء الجغرافية التى تعبر عن طبيعة هذه المرحلة . مثل : ساحل غانا ، ساحل الذهب ، ساحل العاج ، ساحل الزنج ، ساحل ملابار ، ساحل كروماندل ، وساحل كارناتيك .

وقد ظل طابع الاستعمار فى هذه المناطق طابعًا تجاريًا هدفه الربح ، وليس استغلال الأرض . فلم يتعد الاستعمار البرتغالى فى أفريقيا فى ذلك الحين عدة مراكز تجارية أو محطات للوصول إلى الهند . ولما تم الوصول إلى الهند أهملت هذه المراكز إلا عددا قليلا منها ظل يعمل فى تجارة العاج وبعض المنتجات

الأفريقية . وعندما اكتشفت أمريكا ، واحتاجت حقول القصب والمطاط إلى الأيدى العاملة تحولت هذه المراكز إلى تجارة الرقيق ، دون أن يمتد النفوذ إلى الداخل أو يصحب هذا النفوذ استغلال الأرض . واستمرت هذه المراكز طيلة القرن السابع عشر والثامن عشر ، حتى قامت حركة مقاومة تجارة الرقيق فى القرن التاسع عشر ، فضعفت تلك المراكز إلى حد التصفية .

وكانت أكبر المراكز الباقية هى أنجولا وموزمبيق . وما يقال عن أفريقيا يقال عن آسيا . فيما عدا أن الاستعمار فى أفريقيا كان استعمار العبيد والذهب أما فى آسيا فكان استعمار التوابل . كذلك الحال بالنسبة للاستعمار الهولندى والإنجليزى والفرنسى والذى لم يختلف كثيرًا عن الاستعمار البريطانى ، وهذا يفسر كيف أن مسئولية الاستعمار فى هذه البلاد وقعت على عاتق الشركات التجارية ذاتها ، وليس على عاتق الدول . فبرزت شركة الهند الشرقية المتحدة التى تأسست فى هولندا عام ١٦٠٢ ، وشركة الهند الشرقية البريطانية التى تأسست سنة ١٦٠١ وشركة الهند الشرقية الفرنسية التى تأسست سنة ١٦٦٤ . وقد امتلكت هذه الشركات الأساطيل الحربية والجيوش ، وتولت نيابة عن الدول توسيع النفوذ الاستعمارى وبناء الإمبراطوريات فيما وراء البحار ، والقيام بعملية الاستغلال .

أما فى العالم الجديد فى الأمريكتين وأستراليا ، فقد هاجرت أفواج من السكان الأوربيين لاستيطان السواحل الشرقية لأمريكا الشمالية ، بعضهم هربًا من الاضطهاد الدينى ، والبعض الآخر هربًا من التضخم الإسكانى الذى يزيد عن حاجة العمل . وكونت أوطانًا جديدة نقلت إليها حضارتها وقوانينها وتقاليدها وأسلوب حياتها . ولكن فى حوض البحر الكاريبى وسواحل أمريكا الجنوبية ، اتخذ الاستعمار على يد الأسبانيين ، الذين اتبعوا الثراء السريع ، شكلا آخر . فلم تجذبهم حقول الذرة والقمح ، وإنما جذبهم بريق الذهب والفضة ، فأطبقوا على ثروات أصحاب المدنيات الأمريكية الأصلية : الأزتك والأنكا والمايا . واندفعوا لنهب مناجم الذهب والفضة فى المرتفعات الغربية فى

المكسيك وبيرو ، التى أخذت تتدفق على الموانى الأسبانية . وأصبحت أسبانيا هى القناة التى تجرى فيها الفضة إلى بقية القارة الأوربية ، ليبدأ بذلك عصر الفضة فى أوربا . أما فى المناطق التى لم يكن بها ثروة سوى الزراعة المدارية ، فقد عمد الأسبان فى جزر الهند الغربية وشرق القارة وشيلى ، والبرتغاليون فى البرازيل ، إلى اجتلاب الرقيق لاستنزاف قواهم فى زراعة القصب والقطن وغيره من السلع التى تحتاجها أوربا .

وفى ذلك الحين كان اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح قد سحب مركز الثقل فى التجارة العالمية من دول البحر المتوسط إلى دول الأطلنطى ، كما أدى إلى اضمحلال مركز مصر والبلاد العربية الواقعة على شاطئيه الشرقى والجنوبى . ولما كانت هذه البلاد العربية قد وقعت تحت السيادة العثمانية ، وكانت الدولة العثمانية قد أصبحت دولة بحرية من الدرجة الأولى ، بفضل القواد البحريين الذين اشتهروا بالمهارة والبطولة الدينية . مثل خير الدين بربروس ، « الذى أخضع الجزائر وتونس » وطورغوت « الذى أخضع طرابلس وجعلها ولاية عثمانية – فقد كان فى ذلك ما صرف جهود المستعمرين الأوربيين فى دول الأطلنطى إلى ميادين الاستعمار الأخرى فى العالم الجديد أو العالم القديم حول أفريقيا .

على أن التناقض الاستعمارى بين دول البحر المتوسط الأوربية ودول الأطلنطى – للسيطرة على أسواق الاحتكارات فى العالم القديم – وجد فى مصر محوراً عظيم الشأن . بسبب قربها من الهند من جهة ، وإمكان شق قناة فى برزخ السويس تصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر ، وتعيد حركة النقل فى التجارة العالمية إلى دول البحر المتوسط من جديد – من جهة أخرى .

وقد عبر ليبنتز leibnitz الألمانى عن ذلك فى عبارة بليغة فى مشروعه الذى قدمه إلى لويس الرابع عشر سنة ١٦٧٢ بقوله « إن غزو هولندا عن طريق مصر أسهل من غزوها فى عقر دارها » . وكان من الطبيعى أن يلعب التجار

الفرنسيون فى مصر دورًا هامًّا فى تأكيد هذا الرأى ، وخلق رأى عام فرنسى يلح فى السيطرة على مصر وشق القناة . وساعد على ذلك اشتداد الصراع الفرنسى الإنجليزى على الهند ، وتدهور قوة الدولة العثمانية ، ونشوب الثورة الفرنسية ، واندلاع نيران الصراع الاستعمارى فى أوربا . فدخلت فكرة الاستيلاء على مصر فى حيز التنفيذ وبدأت الجولة الأولى بالحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٩٨ .

فى ذلك الحين كان الصراع بين الدول الاستعمارية قد أخذ يختزل بعض القوى لحساب البعض الآخر . فتحطمت البرتغال على يد أسبانيا فى أواخر القرن السادس عشر . وجاءت هولندا لترث دورها وتجارتها ومستعمراتها فى القرن السابع عشر . ثم تحطمت هولندا على يد فرنسا فى نهاية ذلك القرن ، وجاءت إنجلترا التى كانت قد حطمت قوة أسبانيا البحرية ، لترث دورها التجارى . وعند نهاية القرن الثامن عشر كانت الدولتان الاستعماريتان اللتان تحتلان مركز الصدارة والقوة هما فرنسا وإنجلترا .

وفى الوقت نفسه كانت أسواق الهند والصين واستعمار الأمريكتين وتدفق الفضة والذهب والبضائع بوجه عام على أوربا ، قد دفع بالتجارة والملاحة والصناعة خطوات واسعة إلى الأمام ، وأخذ ينقل الرأسمالية الأوربية إلى طور جديد . ذلك أنه مع اتساع الأسواق وقدرتها على التصريف واستيعاب كميات كبيرة من الإنتاج أصبحت وسائل الإنتاج الصناعى الحرفى القديم عاجزة عن تلبية الحاجات ، وأصبح من الضرورى تطورها ، ولكن لما كانت علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية السائدة فى أوربا فى ذلك الحين تحول دون تطور هذه الوسائل ، فلذلك صار من الضرورى إسقاط هذه العلاقات . وقد بدأ ذلك فى إنجلترا دون ثورة دموية بسبب تفوق الطبقة البورجوازية فيها ، ولكنه لم يتم فى فرنسا إلا عن طريق ثورة دموية هى الثورة الفرنسية . وبتوافق علاقات الإنتاج مع قوى الإنتاج أخذت عجلة الإنتاج تقفز قفزات سريعة فيما اصطلح على تسميته باسم الثورة الصناعية . أو الانقلاب الصناعى .

وقد بدأ ذلك فى إنجلترا منذ ١٧٦٠ ، فأخذت الآلات تحل محل العمل اليدوى ، كما أخذ تقسيم العمل الحرفى يختفى أمام تقسيم العمل داخل المصانع . أما فى فرنسا فبدأ الانقلاب منذ عام ١٨١٥ ، كما بدأ فى ألمانيا وإيطاليا بعد ١٨٧٠ ، وأصبحت الولايات المتحدة قوة صناعية قبل ١٨٥٠ .

وكان من الطبيعى أن يفتتح هذا الانقلاب الصناعى مرحلة استعمارية جديدة . ذلك أن هذا الانقلاب خلق اقتصادا مفتوح الشهية للمزيد من المواد الأولية ، وبالتالى للتوسع والسيطرة .. كما أحدث انقلابا فى مفهوم السوق . فبعد أن كانت السوق فى مرحلة الاستعمار التجارى سوق احتكار شراء بالدرجة الأولى ، أصبحت فى المرحلة الصناعية سوق احتكار شراء وبيع : احتكار شراء مواد خام بأبخس الأسعار ، واحتكار بيع مواد مصنعة بأغلى الأسعار . وفى الوقت نفسه أدى الانقلاب الهائل فى وسائل النقل والمواصلات إلى توطيد واستكمال الوحدة القومية داخل الدول الاستعمارية من جهة ، وإلى تغيير الطبيعة التجارية الساحلية للاستعمار من جهة أخرى . فحتى نهاية القرن الثامن عشر كان الوجود الاستعمارى الأوربى فى القارات الجديدة والقديمة وجودًا ساحليًا بحتًا . ولكنه بعد انقلاب وسائل المواصلات الجديدة أخذ يتغلغل داخل القارات ، حتى إذا ما انتهى القرن ، كان كل شبر قد احتل استعمارًا أو تعميرًا .

وفى المرحلة الأولى من الانقلاب الصناعى ، وهى مرحلة تصدير البضائع ، كانت المزاحمة الحرة هى الطابع المميز ، بل كانت فى نظر الاكثرية تعد قانونا طبيعيًا . ولكن هذه المزاحمة لم تلبث أن أخذت تؤدى إلى تمركز الإنتاج ثم إلى الاحتكار . وفى الوقت نفسه فإن عدم قدرة موارد الاتحادات الصناعية على تمويل المشروعات التوسعية العديدة ، قد أدى إلى قيام الاتحادات المالية الكبرى بتمويل هذه المشروعات الصناعية من جهة ، وإقراض البلاد الخارجية لزيادة قدرتها على استيعاب السلع الصناعية ، من جهة أخرى . ومع استمرار التوسع الصناعى ، حل تصدير المال محل تصدير السلع . وشهدت السنوات من ١٨٦٠

إلى ۱۸۷۰ بداية السيطرة المالية الاحتكارية على جميع أسواق العالم . وما وافى القرن العشرون حتى كان العالم قد أصبح مقسمًا بين الاحتكارات المالية والدولية .

وسرعان ما تأثرت الحركة الاستعمارية للرأسمالية الأوربية بهذه التطورات جميعها . ففى المرحلة السابقة على عام ١٨٦٠ أخذت البضائع تتدفق من أوربا على العالم القديم بكل نتائجها الضارة على اقتصاد تلك البلاد . وفى الوقت نفسه ، فإن ظهور التكنيك الحديث وتزايد الإنتاج ورخصه ، وقوة المنافسة الحرة ، قد نزع وسائل العيش من أيدى الملايين من الأوربيين ، وقذف بهم من أوربا إلى المستعمرات والبلاد المتخلفة سعيًا وراء الرزق السهل ، والوظائف الميسرة ، والاستثمار المتاح ، والسلب والنهب . كما أدى نمو قوى الإنتاج ، واستداد المنافسة الرأسمالية ، بكثير من أصحاب رءوس الأموال إلى التدفق على البلاد المتخلفة بحثًا وراء أسواق جديدة لبيع فائض المصنوعات وفتح مجالات جديدة للاستثمارات .

أما المرحلة الثانية من مراحل تطور الرأسمالية الأوربية ، وهى مرحلة تصدير رأس المال ، فقد بدأت بشكل جاد منذ العقد السابع من القرن التاسع عشر نتيجة لتراكم فائض رأس المال الأوربى بكميات هائلة ، والرغبة فى تصديره إلى البلدان المتأخرة . حيث رءوس الأموال فيها قليلة ، وأسعار الأرض منخفضة والأجور زهيدة ، والخامات رخيصة . وقد تم تصدير رأس المال عن طريق البنوك « الخاصة » ، « والمساهمة » ، التى أخذت تنتشر انتشارًا سريعًا ومكثفًا ، حتى لقد تأسس فى لندن وحدها فى الفترة من ١٨٦٢ – ١٨٦٥ خمسون بنكًا جديدا للعمل فى الخارج . وفى عام ١٩٠٤ كان عدد فروع بنوك إنجلترا فى المستعمرات يبلغ ٢٢٧٩ فرعا . وفى فرنسا تأسست ثلاثة بنوك مساهمة كبرى فى النصف الأول من العقد السابع . وفى سنة ١٩٠٤ كان لدى فرنسا عشرون بنكا فى المستعمرات لها ١٣٦ فرعًا . أما ألمانيا ففى الفترة فيما بين ١٨٧٠ إلى ١٩١٤ افتتحت البنوك الألمانية ٧٥ فرعًا فى الخارج لمنافسة بريطانيا فى مجال التوسع الاستعمارى .

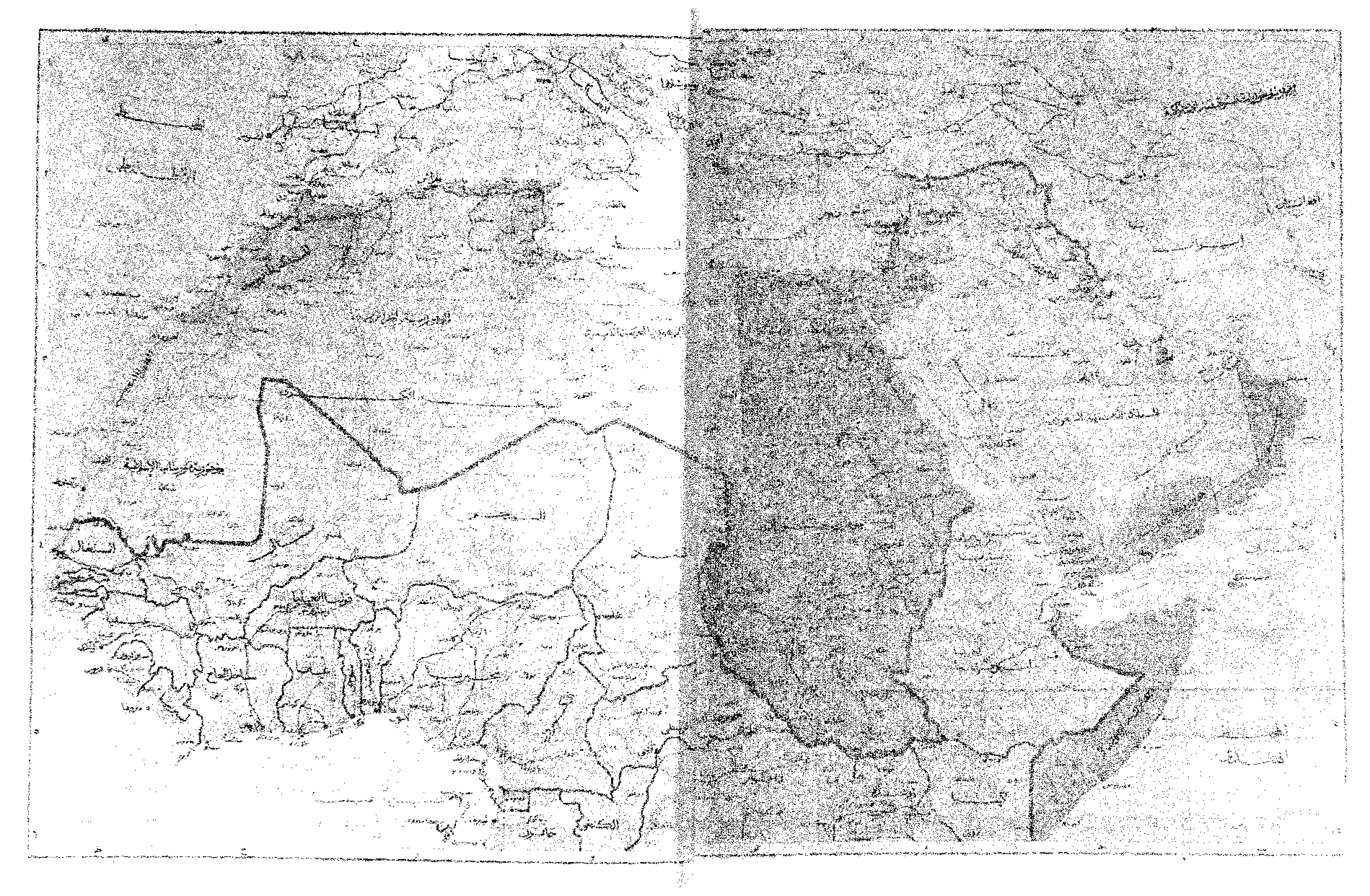
وقد أخذ تصدير رأس المال إلى البلاد المتخلفة والمستعمرات شكل تقديم القروض المالية للحكام والحكومات ، وإنشاء الفروع للمصارف والبنوك للتسليف على مشاريع التجارة والزراعة والصناعة بضمان السلع والمحاصيل ورهن الأراضى والأملاك . كما اتخذ شكل استثمار رءوس الأموال فى تنفيذ مشاريع المرافق العامة . وإنشاء الشركات الصناعية والتجارية والزراعية التى تحصل على ضمانات الاحتكار والتسهيلات اللازمة لخروج الأرباح ورءوس الأموال .

٢ - الظاهرة الاستعمارية فى العالم العربى

شهدت المنطقة العربية كل هذه الأشكال من الاستثمارات الاستعمارية إلى جانب الأشكال السابقة من الاستغلال ، مما ترتب عليه نهب موارد هذه البلاد ، وتخريب اقتصادها ، وضياع استقلالها ، ووقوعها فى النهاية تحت الاحتلال العسكرى للاستعمار .

وقد لعبت الامتيازات الأجنبية التى أبرمتها الدول الأوربية مع السلطان العثمانى والتى طبقت فى البلاد العربية نتيجة لوقوعها تحت الولاية العثمانية ، دوراً خطيرًا فى تسهيل وقوع الشعوب العربية فى قبضة الاستغلال الاستعمارى الأوربى ، خصوصاً بعد أن ضعفت الدولة العثمانية ، وضعفت الولايات العثمانية . وقد فتحت المعاهدة التجارية التى أبرمت بين إنجلترا وتركيا عام ١٨٣٨ فى بلطه ليمان ، والتى أقرت حرية التجارة ، الطريق لدخول البضائع الإنجليزية إلى الأسواق العربية ، حتى ازداد حجمها فى الإمبراطورية العثمانية بعد عامى ١٨٤٠ - ١٨٥٠ حوالى ثلاث مرات . وجاءت المعاهدات التى أبرمت على نمطها مع فرنسا وبلجيكا وهولندا وبقية الدول الأوربية لتفتح الباب على مصراعيه للبضائع الأوربية ، مما أدى إلى انهيار المراكز الصناعية القديمة فى البلاد العربية وانقراض كثير من الحرف والصناعات فيها . ففى مدينة دمشق انخفض عدد الصناعات من ١٩٦٦ صناعة إلى ١٣٩٥ صناعة فى الفترة من ١٨٥٢ - ١٨٨٩ ، وقل عدد العاملين فيها من ٣٠ ألف عامل إلى ثمانية آلاف . وفى مدينة تونس تقلص عدد الحرفيين من ستة أو سبعة آلاف حرفى إلى ألفين فقط فى ربع القرن الأول من الحماية .

وقد أدى تطور التجارة الخارجية إلى توسع طرق المواصلات كفتح قناة



السويس ، وإنشاء الموانى فى الإسكندرية وتونس . وشق طريق بيروت - دمشق ، والحصول على امتيازات مد خطوط السكك الحديدية ، كما حدث فى مصر فى عهد عباس ، وكما حدث فى تونس حين حصل الفرنسيون على امتياز بمد سكة حديدية تمتد من تونس إلى تخوم الجزائر فى عهد خير الدين ، وكما حدث فى العراق من فتح امتياز خط سكة حديد بغداد من الأناضول إلى البصرة والخليج على يد شركة ألمانية فى عهد السلطان عبد الحميد .

وفى الوقت نفسه أخذ الإنتاج الزراعى فى البلاد العربية يتخذ شكل الإنتاج السلعى المرتبط بالسوق العالمية ، كالقطن وقصب السكر فى مصر ، والقطن والحبوب والتبغ والحرير فى سوريا . وفى بداية القرن العشرين استهلكت فرنسا ثلث الصادرات السورية ، كما استوردت إنجلترا والممتلكات الإنجليزية فى الهند ثلث صادرات العراق . واعتمد إنتاج وتصريف محاصيل العراق الزراعية اعتماداً كليًّا على المصدرين الإنجليز . كما اعتمدت زراعة التبغ بأكملها فى سوريا على شركة Regie التى يسيطر عليها رأس المال الفرنسى ، وسيطر الرأسماليون الفرنسيون على إنتاج وتصريف الحرير الخام السورى الذى استخدم فى مصانع ليون .

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر ، أى فى ١٨ فبراير ١٨٥٦ ، أباح السلطان العثمانى للأجانب ، تحت ضغط فرنسا وإنجلترا ، تملك العقارات ، وبعد عشر سنوات أصدر فرمانًا منحهم فيه حق تملك الأراضى داخل الإمبراطورية العثمانية .

وكان من أثر ذلك إقبال الأوربيين على ابتياع الأراضى العقارية فى البلاد العربية كمصر وتونس بأسعار بخسة . كما تكونت شركات عقارية أوربية للإصلاح الزراعى ، حصلت على امتيازات بامتلاك أراض واسعة جنت من ورائها أرباحًا طائلة . وتكونت أيضا شركات للرهن العقارى تمكنت من انتزاع مساحات خيالية من يد ملاكها باستغلال أزماتهم الاقتصادية .

وفى الوقت نفسه تأسست فى بلاد العالم العربى الشركات الصناعية والتجارية الأوربية ، التى كان أخطر ما فيها احتكارها للمرافق العامة لمدد طويلة بلغت فى بعض الشركات مائة عام كاملة . مثل شركة مياه القاهرة التى تأسست عام ١٨٦٥ على أن ينتهى امتيازها فى ١٩٦٤ ، وشركة السكر التى تأسست فى مصر عام ١٨٩٢ وتاريخ انتهاء امتيازها ١٩٩٠ ، وشركة قناة السويس التى منح سعيد امتيازها عام ١٨٥٤ لمدة ٩٩ عامًا تبتدئ من تاريخ افتتاحها .

وقد واكب استعباد البلاد العربية الاقتصادى استعبادها المالى عن طريق تكبيلها بالديون السائرة والثابتة . كما حدث فى مصر فى عهد سعيد الذى توفى والخزانة المصرية غارقة فى الديون . فقد بلغ الدين السائر حوالى ٩ ملايين جنيه وبلغ الدين الثابت حوالى تسعة ملايين أخرى . وفى عهد إسماعيل قفزت الديون قفزاً سريعاً حتى بلغت فى عام ١٨٧٦ مبلغ ٩١ مليون جنيه . أما فى تونس فقد حل الإفلاس بها من قبل ذلك ، أى فى عام ١٨٦٧ ، أى قبل ثمانى سنوات من إفلاس مصر . وبلغت ديونها الإجمالية ١٢٥ مليون فرنك . وقد ترتب على ذلك سقوط مصر وتونس تحت المراقبة المالية الدولية التى تشرف على جميع مصادر إيراداتها ومصروفاتها . وقد أخذت فرنسا فى تكبيل مراكش بالديون فى عام ١٩٠٤ ، فأقرضت السلطان عبد العزيز قرضًا قيمته ٦٢,٥ مليون فرنك ، خصص لضمانه ٦٠٪ من إيرادات الجمارك المراكشية . كما أقرضت السلطان عبد الحفيظ فى عام ١٩١٠ مبلغ ١٠٠ مليون فرنك بشروط أشد فتكاً .

وقد وقعت السيطرة المالية فى البلاد العربية فى يد البنوك الأجنبية ، التى لم يقتصر إشرافها على المال السائل والودائع ، بل على التجارة والصناعات . كما هو الحال بالنسبة لبنك الكريدى ليونيه الفرنسى فى مصر ، والبنك الأهلى المصرى الذى كان بنكاً إنجليزيًا ، وكان من اختصاصه اصدار أوراق النقد – فضلا عن البنوك الأخرى ، مثل بنك بركليز ، والبنك الإنجليزى المصرى الذى أنشئ فى لندن وكان يضم فى مجلس إدارته عناصر فرنسية .

ولم تكتف الرأسمالية الأوربية بهذا الغزو الاقتصادى والمالى للبلاد العربية الذى ألحق بها الخراب ، وإنما عمدت إلى تأمين مصالحها الاستعمارية عن طريق الغزو العسكرى . وقد كانت مصر أولى البلاد العربية التى تعرضت فى مرحلة الاستعمار التجارى للغزو فى أواخر القرن الثامن عشر . وكان الغرض من غزوها على يد بونابرت ، كما ذكرنا ، شق طريق مائى ينقل التجارة العالمية عن طريق رأس الرجاء الصالح إلى طريق السويس ، ويقلب ميزان القوى لصالح دول البحر المتوسط . ولكن هذا الغرض فشل كما فشلت الحملة الفرنسية . ولكن مصر دخلت منذ ذلك الحين فى حلبة الصراع العالمى .

وكانت الجزائر أولى الدول العربية التى تعرضت للغزو فى مرحلة التطور الرأسمالى الصناعى بالغزو الفرنسى فى عام ١٨٣٠ . وكان نابليون الأول يعتبر الجزائر سوقا خارجية ضرورية لتطوير الصناعة الفرنسية . وبعد الغزو اتخذ الرأسماليون الفرنسيون الجزائر سوقًا لبضائعهم ومصدرًا للمواد الخام .

وكانت تونس أول دولة عربية تتعرض للغزو فى مرحلة التطور الرأسمالى الاحتكارى ، أو مرحلة الإمبريالية ، بالغزو الفرنسى فى مايو سنة ١٨٨١ . وهذا هو السبب فى أن تونس كانت قد أصبحت من قبل الاحتلال مستعمرة بالفعل . وفى يولية من العام التالى ١٨٨٢ كانت مصر قد لحقت بتونس . وكانت بدورها قد وقعت فى قبضة الماليين الأوربيين وتحولت إلى مستعمرة من قبل الغزو العسكرى البريطانى . ولما كان السودان جزءًا من مصر فقد وقع بالتالى فى قبضة الإنجليز . وفى عام ١٩١٢ استولت فرنسا على مراكش ، التى كانت قد سقطت من قبل هى الأخرى فى قبضة الماليين الفرنسيين ، وأجبرت على توقيع معاهدة الحماية التى سلبتها ليس فقط استقلالها ، بل ووحدة أراضيها ، حيث أصبح القسم الشمالى من مراكش خاضعًا للنفوذ الإسبانى . ثم أخذت إسبانيا بدورها فى احتلال الجزء الخاص بها من مراكش ، وتمكنت بعد معارك طويلة من إخضاعها فى عام ١٩٢٦ . وفى ليبيا بدأت إيطاليا فى غزوها فى عام ١٩١١ واستغرق إخضاعها عشرين عامًا حتى عام ١٩٣١ .

وفى تلك الأثناء كان المشرق العربى واقعًا تحت السيطرة المباشرة للدولة العثمانية . وقد أدى الصدام بين حركة القومية العربية وبين حكومة الاتحاديين إلى تحالف هذه الحركة - التى ارتضت زعامة الشريف الحسين - مع بريطانيا ، وقيام الثورة العربية فى الحجاز فى عام ١٩١٦ . ولكن هذا التحالف لم يعف المشرق العربى من الاقتسام بين فرنسا وإنجلترا بمقتضى اتفاقية سايكس - بيكو فى ربيع عام ١٩١٦ . فخص فرنسا القسم الأكبر من بلاد الشام ، مع جزء من جنوب الأناضول ، ومنطقة الموصل فى العراق . وخص إنجلترا المنطقة الضيقة الممتدة من طرف سوريا الجنوبية حتى العراق حيث تتوسع بشكل مروحة لتضم بغداد والبصرة وجميع البلاد الواقعة بين الخليج العربى والمنطقة الفرنسية ، كما تضم ثغرى حيفا وعكا مع جزء صغير من ساحلهما . واحتفظ بمنطقة أخرى تضم جزءًا من فلسطين كما هو اليوم لإقامة إدارة دولية خاصة . وفى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ صدر التصريح المعروف بوعد بلفور الذى تبدى فيه حكومة بريطانيا ارتياحها لإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين .

وبعد انتهاء الحرب نشأت على أنقاض الوحدة السياسية الجغرافية لبلاد الشام ثلاث وحدات سياسية هى : سوريا ولبنان وفلسطين (بما فيها شرقى الأردن) . ووضعت سوريا ولبنان معًا تحت الانتداب الفرنسى ، ووضعت فلسطين والعراق تحت الانتداب البريطانى . وبذلك خضع المشرق العربى ممزقًا للاحتلال الفرنسى والبريطانى ، وقامت فيه أنظمة مالية واقتصادية وسياسية متباينة ، ونشأت قوى محلية سياسية وغير سياسية ارتبطت مصلحتها الخاصة بالإبقاء على التمزق ، فتعقدت قضية الوحدة كل التعقيد .

ومن قبل ذلك ، ومنذ الحملة الفرنسية على مصر ، أخذت إنجلترا فى الاهتمام بالسيطرة على شواطئ شبه جزيرة العرب . فاستولت فى عام ١٧٩٩ على جزيرة بريم عند مدخل بوغاز المندب ، ثم انسحبت منها بعد جلاء الفرنسيين عن مصر .

وفى عام ١٨٠٢ عقدت معاهدة تجارية مع سلطان لحج وعدن تعتبر بداية

التدخل فى هذه السلطنة وفى جنوب اليمن . وفى عام ١٨٣٦ استولت على عدن وأصبحت تتحكم بذلك فى مدخل البحر الأحمر من الجنوب . وفى عام ١٨٥٧ احتلت بريم مرة أخرى .

ومع بداية التدخل العثمانى فى جنوب اليمن وما أصبح يهدد به النفوذ البريطانى ، تفتق ذهن بريطانيا عن معاهدات الحماية التى فرضتها على الإمارات والسلطنات والمشيخات ، التى عرفت فيما بعد باسم المحميات . وقد فرضت هذه المعاهدات على سلطنة المهرة (سقطره وقشن) فى ٢٣ أبريل ١٨٨٦ ، وعلى سلطنة الواحدى (بير على) فى ١٣ ابريل ١٨٨٨ ، وعلى مشيخة الحورة فى ٢٨ ابريل ١٨٨٨ ، وعلى سلطنة حضر موت الساحلية (القعيطية) فى أول مايو ١٨٨٨ ، وعلى سلطنة العوالق السفلى فى ٢ يونيه ١٨٨٨ ، وعلى مشيخة العقارب فى ١٥ يوليو ١٨٨٨ ، وعلى سلطنة الفضلى فى ٤ أغسطس ١٨٨٨ ، وعلى شيخ العاطفى فى ١٧ سبتمبر ١٨٨٩ (من الصبيحة) ، وعلى شيخ البرهمى فى ٢٦ سبتمبر ١٨٨٩ ، (من الصبيحة) ، وعلى سلطنة الواحدى (بلحاف) فى مارس ١٨٩٥ ، وعلى مشيخة العلوى فى ١٦ يوليو ١٨٩٥ ، وعلى شيخ المخدومى (من الصبيحة) فى ٦ أغسطس ١٨٩٧ ، وعلى سلطنة يافع السفلى فى ١١ أغسطس ١٨٩٥ ، وعلى شيخ عرقة فى ٧ يناير ١٩٠٢ ، وعلى شيخ ضبى (من اليافع العليا) فى ١١ مايو ١٩٠٣ ، وعلى نقيب الموسطة (من اليافع العليا) فى ٣ يوليو ١٩٠٣ ، وعلى شيخ المفلحى من اليافع العليا فى ٢٧ أغسطس ١٩٠٣ ، وعلى شيخ الحضرمى (من اليافع العليا) فى ٢٦ سبتمبر ١٩٠٣ ، وعلى سلطان يافع العليا فى ٢١ أكتوبر ١٩٠٣ ، وعلى شيخ العوالق العليا فى ٨ ديسمبر ١٩٠٣ ، وعلى شيخ الصقالدة فى ١٤ ديسمبر ١٩٠٣ ، وعلى شريف بيحان فى ٢٩ ديسمبر ١٩٠٣ ، وعلى سلطان العوالق العليا فى ١٨ مارس ١٩٠٤ ، وعلى أمير الضالع فى ٢٨ نوفمبر ١٩٠٤ ، وعلى سلطنة الواحدى (بلحاف) فى ٢٣ نوفمبر ١٩٠٥ وعلى سلطان العواذل فى ١٩١٢ ، وعلى شيخ الدبينة (من الصبيحة) فى ١٩١٢ ، وعلى شيخ العلوى فى يوليو ١٩١٤ ، وعلى سلطان الحواشب فى سبتمبر ١٩١٤ ، وعلى

شيخ قطيب فى يونيه ١٩١٥ ، وعلى سلطان الكثيرى فى ١٩٣٩ .

وفى تلك الأثناء كانت بريطانيا تبسط سيطرتها على الخليج العربى . فقد استطاعت بعد حملة بحرية كبرى خرجت من بومباى فى ٣ نوفمبر ١٨١٩ الدخول مع رؤساء القبائل الساحلية ، فى المنطقة الواقعة بين قطر وحدود سلطنة عمان ، فى اتفاقيات مختلفة أبرمت فى يناير ١٨٢٠ وأصبحت دعامة النفوذ البريطانى على هذا الساحل الذى أصبح يعرف منذ ذلك الحين باسم الساحل المهادن Trucial Coast .

وبعد هذه الاتفاقيات ، التى اتخذت شكل معاهدة ، أخذت هذه المشيخات القبلية الواقعة فى شمال سلطنة عمان تتحول إلى وحدات سياسية أو دويلات صغيرة . وفى ١٨٤٢ أرادت بريطانيا أن تستبدل بهذه الاتفاقيات ، التى كانت تجدد سنويًا ، اتفاقًا عامًا ، فأبرمت فى أبريل ١٨٤٣ معاهدة جديدة لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد . وفى مايو ١٨٥٣ أبرمت اتفاقاً دائما مع الشيوخ تعهد فيه هؤلاء باحترام اتفاقيات معاهدة ١٨٤٣ بصفة دائمة ، وأن تكون المحافظة على السلام تحت إشراف بريطانيا التى تعمل على تنفيذ احترامه ، وقد وقع على هذا الاتفاق حكام الشارقة ، وأبو ظبى ، ودبى ، وأم القيوين ، والعجمان .

وفى ١٨٦١ فرضت بريطانيا على البحرين ، التى أعلنت إمارة قائمة بذاتها ، معاهدة تضمها إلى المعاهدة الدائمة ، ثم وضعتها تحت الحماية وأصبحت صاحبة التصرف فى شئونها الداخلية وسياستها الخارجية بمقتضى اتفاقيتى سنة ١٨٨٠ و١٨٩٢ .

وفى ١٨٩٢ وقع حاكم أبو ظبى معاهدة مع إنجلترا تعهد فيها بالامتناع عن إقامة علاقات مع دولة أجنبية غير إنجلترا . ثم تبع حاكم أبو ظبى فى هذه المعاهدة حكام الشارقة ، ودبى ، وعجمان ، وأم القيوين ، ورأس الخيمة .

وفى ١٨٦٨ عقدت معاهدة بين بريطانيا وقطر فصلت شبه جزيرة قطر عن

البحرين . ولكن فى العام التالى لقيام الإمارة ، اتجهت قطر إلى الارتباط بالدولة العثمانية لحمايتها من أطماع آل خليفة فى البحرين ، فكانت آخر إمارة عربية سقطت تحت النفوذ البريطانى وارتبطت مع بريطانيا بمعاهدة مانعة فى ١٩١٦ .

وفى ٢٣ يناير ١٨٩٩ عقدت بريطانيا مع شيخ الكويت اتفاقًا سريًا تعهد فيه بالامتناع عن قبول أى تمثيل سياسى أجنبى دون تصريح من الحكومة البريطانية ، والارتباط بمحالفة أبدية مع بريطانيا التى تتعهد بحماية مصالحها فى الخارج . وقد فتحت هذه المعاهدة المجال لبريطانيا ، ليس فقط للتدخل فى شئون الكويت ، وإنما فى شئون نجد وجنوب العراق ، ومكنتها من ضرب النفوذ الألمانى فى الخليج . وفى أوائل عام ١٩٠٣ أعلن كيرزن فى مجلس العموم أن شيخ الكويت محمى بريطانى ، وأن بريطانيا ترتبط معه بمعاهدات واتفاقيات خاصة ، فكان هذا أول إعلان رسمى بشأن الحماية البريطانية على الكويت .

أما سلطنة مسقط أو عمان ، التى كانت إمبراطورية من أهم الإمبراطوريات الشرقية فى أثناء العقدين الرابع والخامس من القرن التاسع عشر ، تسيطر على الساحل الأفريقى من ميناء « لامو » فى الشمال إلى ميناء كيلوه فى الجنوب ، فكانت قد انقسمت فى عام ١٨٦١ إلى سلطنتين : مسقط ، وزنجبار ، كنتيجة لتدخل الحكومة البريطانية ، التى انتهزت فرصة وقوع النزاع بين أبناء السلطان سعيد لفرض تحكيمها فى النزاع ، ومنعت « توينى » سلطان مسقط بالقوة من توطيد مملكته . وما لبثت مسقط ذاتها ، التى كانت تضم الجزء الداخلى (عمان) وملحقاتها فى الخليج العربى - أن تعرضت بدورها للانقسام ، حين ثار الأباضية فى عمان على زعامة مسقط ، وقرروا إحياء الزعامة القديمة فى عام ١٨٦٨ ، واستولى زعيمهم عزان بن قيس على مسقط ، وأعلن إماما على مسقط وعمان . ولكن دعم الحكومة البريطانية لمنافسه « تركى بن سعيد » ، الذى سمحت له بمغادرة الهند لهذا الغرض ، أدى إلى إنهاء حكم عزان وسقوط مسقط فى يناير ١٨٧١ .

ولكن العمانيين لم يكفوا عن الثورة ، وتمكنوا من احتلال مسقط مرة أخرى

فى عام ١٨٩٥ . وفى عهد فيصل بن تركى أتيحت الفرصة للإنجليز لإبرام معاهدة سرية معه تضع بلاده تحت الحماية البريطانية الفعلية . فقد تعهد فيها بألا يتنازل أو يبيع أو يرهن أو يسمح باحتلال أى جزء من أراضى عمان أوأى من ملحقاتها لأية دولة ما عدا الحكومة البريطانية . واعتبرت بريطانيا هذه المعاهدة خطوة لوضع مسقط تحت الحماية البريطانية ، كما اعتبرت كل تدخل أجنبى فى شئون مسقط موجهًا ضد بريطانيا .

وفى عام ١٩١٣ نشبت الثورة من جديد فى عمان ، وبعث العمانيون الإمامة ، وبايعو الشيخ سالم بن راشد الخروصى ، وتمكنوا من دخول « نزوى » واستولوا على بيت السليط والرستاق ، وزحفوا على بلاد الحزم . وفى ٧ يوليو ١٩١٣ بعثت حكومة الهند بقوة عسكرية بناء على طلب السلطان ، للدفاع عن مسقط ، ولكن الثوار استولوا على وادى سمائل وعلى التلال الهامة . وجاءت الحرب العالمية الأولى وانشغال إنجلترا بالحرب ليجد فيها الثوار الفرصة للهجوم على مسقط فى يناير ١٩١٧ . ومع أنهم لم يتمكنوا من الاستيلاء عليها . إلا أن قواتهم ظلت تحيط بالعاصمة . وعند نهاية الحرب كانت فى عمان دولتان : دولة على الساحل يحكمها سلطان مسقط من أسرة البورسعيد ، والأخرى فى الداخل يحكمها الإمام . وفى عام ١٩٢٠ عقدت « معاهدة السيب » التى اعترفت فيها كل من بريطانيا وسلطان مسقط بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للعثمانيين .

وفى ذلك الحين كان الصراع يدور فى شمال شبه الجزيرة العربية بين آل رشيد حكام شمر ، الذين كان يؤيدهم العثمانيون والألمان ، وبين آل سعود أمراء الرياض . الذى كان يؤيدهم الإنجليز . وقد تمكن آل الرشيد من تقويض عرش آل سعود فى الرياض فى ١٨٩١ . ولجأ عبد الرحمن الفيصل وولده عبد العزيز إلى آل مالك فى الكويت . واستمر احتلال الرياض وأواسط نجد من قبل آل الرشيد ما يزيد على عشر سنوات ، إلى أن تمكن عبد العزيز من استعادة الرياض فى ١٥ يناير ١٩٠٢ بمغامرة أشبه بالأساطير ، وبعثت لإمارة

الوهابية من جديد إلى حدودها السابقة ، برئاسة آل سعود . وفى عام ١٩١٣ استولى عبد العزيز على الإحساء من العثمانيين فوصل بذلك إلى الخليج العربى ، وأصبحت بريطانيا جارة له جهة الشرق فى الخليج . وفى عام ١٩١٤ نشبت الحرب العالمية الأولى ، وخشى عبد العزيز أن تحتل إنجلترا موانى نجد والإحساء باعتبارها من ممتلكات الدولة العثمانية ، فأبرم مع بريطانيا فى ٢٦ ديسمبر ١٩١٥ معاهدة تعهد فيها بألا يعقد معاهدات أو اتفاقيات مع دولة غير الحكومة البريطانية ، والتزمت بريطانيا بمساعدته ضد أى دولة أجنبية . وقد عدلت هذه المعاهدة فى ١٨ يوليو ١٩١٦ وظلت سارية المفعول حتى عام ١٩٢٧ عندما استبدلت بمعاهدة جدة .

٣ - ظاهرة المقاومة فى الوطن العربى

ظاهرة المقاومة فى العالم العربى وقواها المحركة ، ظاهرة معقدة وليست بسيطة ، ترتبط بتباين التركيب الاجتماعى والاقتصادى والسياسى فى الوطن العربى . كما ترتبط بتباين الأساليب الاستعمارية المستخدمة . قد تميزت المجتمعات العربية بأنها لم تكن مجتمعات عربية خالصة ، وإنما كانت مجتمعات إسلامية بالدرجة الأولى ، فقد تواجدت فيها إلى جانب العناصر العربية عناصر أخرى إسلامية من الشراكسة والأتراك والألبان أو الأرناءود وغيرهم شكلت أرستقراطية ركبت جميع الطبقات .

ومع أن هذه الأرستقراطية لم تكن أرستقراطية قومية ، الا أنها كانت أرستقراطية وطنية ، بمعنى أنها كانت تعتبر الوطن العربى وطنها الأول ، وتهب للذود عنه بالمهج والأرواح . على أنه لما كانت هذه الأرستقراطية أجنبية المنبت ، فلم يكن ولاؤها لهذا الوطن يصل إلى مرتبة الولاء القومى . ففى مصر كان المماليك هم القوة الحربية الرئيسية التى واجهت الحملة الفرنسية ، وفى مقابلة عاصفة بين مراد بك والوالى التركى أبو بكر باشا يعطى الأمير المملوكى الانطباع بأنه صاحب البلد وأن الوالى التركى أجنبى عن البلاد ، فيوجه له الاتهام بالتآمر من جانب دولته على مصر قائلا : « إن الفرنسيين ما جاءوا هذه الديار إلا بإذن من الدولة العثمانية ، ولابد أن يكون عندكم علم بذلك ، ولكن الله يساعدنا عليكم وعليهم » . على أن هؤلاء المماليك أنفسهم مع ذلك ، كان منهم من طلب الدخول فى خدمة الفرنسيين بعد انتصارهم ، بحجة أنهم كانوا جنودًا فى الجيش النمساوى وأسرهم الأتراك ثم أصبحوا مماليك . بل لقد أدخل الفرنسيون فى صفوف الجيش الفرنسى جميع المماليك الذين تتراوح أعمارهم بين الثامنة والسادسة عشرة .

كذلك فإن محمد على الألبانى ، كان هو الذى بنى الإمبراطورية المصرية ، ونقل مصر إلى العصر الحديث ، وكان خير الدين باشا فى تونس مملوكا من أصل شركسى ، ومع ذلك فقد كان مصلحًا دستوريًا كبيرًا . وقد كان إسماعيل باشا هو الذى استصدر الفرمانات التى استخلصت استقلال مصر الداخلى من قبضة الحكم العثمانى ، ومع ذلك فإن ابنه توفيق هو الذى تواطأ مع الإنجليز وساعدهم على احتلال البلاد .

وقد تولد من الاختلاط الجنسى بين العناصر القومية والعناصر الإسلامية عنصر ثالث أو طبقة ثالثة ، اتخذت وضعا متميزا داخل المجتمع العربى ، كان يبتعد بها تارة عن العنصر القومى ويقترب بها منه تارة أخرى ، كما هو الحال فى مصر بالنسبة للأرستقراطية المصرية التى انحدرت غالبيتها من أصول ألبانية أو شركسية أو تركية ، وكانت تحتل موقعًا يجعلها فى حالة صراع مع كل من الوطنيين والعثمانيين أويجعلها فى حالة تعاون مع الفريقين (الثورة العرابية) . وكما هو الحال فى الجزائر بالنسبة لطبقة الكراغلة Coluglu التى تكونت نتيجة التزاوج بين الجند الانكشارية ونساء البلاد . وكانت هذه الطبقة متحالفة مع السلطة التركية ، وينظر إليها أهالى البلاد نظرتهم إلى الأتراك الحاكمين . وقد عبر موقف الأمير عبد القادر الجزائرى من كراغلة تلمسان وزواتة القبائل ذوى الأصل الكرغلى ، تعبيرًا صادقًا عن هذه النظرة . ومع ذلك فقد كان على يد أحد الكراغلة ، وهو الحاج أحمد ، باى قسنطينة ، أن ظهرت حركة مقاومة على أعظم جانب من الأهمية أنزلت هزائم مبينة بالفرنسيين .

وقد كانت أهم قوى المقاومة التى واجهت الاستعمار فى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين هى القبائل ، التى كانت تشكل القوة الاجتماعية الرئيسية فى معظم أجزاء الوطن العربى .. ولكن هذه القوة التى كانت تتميز بالروح العسكرية والصلابة كانت فى الوقت نفسه تفتقر إلى الروح النظامية التى تتميز بها المجتمعات النظامية الحديثة ، كما كانت تسيطر عليها الروح القبلية الانقسامية التى شتت جهودها وأوقعتها فى منازعات عنيفة

وحروب دموية لم يستفد منها سوى الاستعمار . وفى هذا الضوء يمكن إدراك النتائج التى حققها مثل نضال عبد القادر الجزائرى ضد الفرنسيين ، فى الوقت الذى كان يتعرض لمعارضة قبائل المخزن وبعض القبائل الأخرى ، ويضطر إلى خوض الحروب ضدها . كما يمكن فهم الاتفاقيات التى عقدها المستعمرون الفرنسيون مع بعض القبائل مثل قبيلتى الدوائر والزمالة فى ١٦ يونية سنة ١٨٣٥ ، وبمقتضاها أصبح أفراد القبيلتين رعايا فرنسيين . كذلك يمكن فهم النتائج التى حققتها ثورة الريف تحت قيادة الأمير عبد الكريم الخطابى . فى ضوء صراعه مع أحمد بن محمد الريسولى زعيم قبائل جبالة . أو فهم النتائج التى حققتها نضال الطرابلسيين ضد الإيطاليين فى ظل النزاعات القبلية بين رمضان السويحلى زعيم مصراته . وأحمد المريض زعيم ترهونه ، وعبد النبى بلخير زعيم ورفلة ، وسليمان البارونى زعيم الجبل الغربى . أو فهم الاتحاد بين طرابلس وبرقه ، برغم النزاعات بين الطرابلسيين والسنوسيين .

ولقد كان الوضع الاقتصادى للقبائل من العوامل الهامة التى حددت أسلوب مواجهتها للاستعمار وطريقة تعاملها معه . ففى المناطق الجبلية الزراعية فى المغرب والجزائر وتونس والعراق وسوريا ، حيث كانت الأرض ملكًا مشاعًا بين أفراد القبيلة ، وحيث اشتغلت القبائل بالزراعة والرعى - ناضلت هذه القبائل نضالا شرسًا . ولكن الأمر اختلف بالنسبة للقبائل التجارية فى الخليج العربى ، حيث سيطرت على الوحدات السياسية فيها أسر من التجار ممن جمعت ثروات من عمليات النقل والتجارة أو القرصنة ، وحيث تشتد بالتالى المنافسة والمنازعات والحروب الأهلية . فقد سهل على إنجلترا ربط هذه القبائل معها باتفاقيات تضعها تحت حمايتها ، ودفع مرتبات لشيوخها .

وقد لعب الدين والطرق الصوفية دوراً هامًا فى مقاومة القبائل للمستعمرين ، كما حدث فى ليبيا حيث لعبت الدعوة السنوسية دورًا رئيسيًا فى لم شمل القبائل وتأسيس الزوايا السنوسية ، التى كانت عبارة عن تشكيلات عسكرية وسياسية ترتكز على الدين - فقد كانت السنوسية هى التى تصدت للمستعمرين

الإيطاليين . وفى الوقت الذى أدى تمزق طرابلس بين القيادات القبلية والإقطاعية إلى سقوطها السريع فى وجه الفاشية الإيطالية ، ثبتت المقاومة فى برقة على يد عمر المختار إلى عام ١٩٣١ . وقد لعبت الأباضية دورًا هامًّا فى توحيد القبائل فى عمان الداخلية ، وتمكنت الإمامة ، التى ظهرت فى القرن الثامن وحافظت على استمراريتها بدرجة كبيرة ، من الذود عن استقلالها برغم خضوع السلطنة فى مسقط للإنجليز .

كذلك لعبت الدعوة الوهابية فى نجد دورًا هامًّا فى توحيد القبائل العربية فى نجد وجميع أراضى الجزيرة العربية كلها فى وحدة كاملة ، وتكوين وحدة مركزية ذات تنظيم إدارى متميز المعالم . وفى اليمن لعبت الإمامة الزيدية دورًا وحدويًّا فى المناطق الساحلية ، ومقاومة المستعمرين الأتراك . وفى الجزائر لعبت الطريقة القادرية دوراً كبيرًا فى مساعدة الأمير عبد القادر على إقامة دولة . كما لعبت الطريقة الرحمانية دورًا أساسيًّا فى ثورة المقرانى سنة ١٨٧١ فى بلاد القبائل . وقد كان للنفوذ الدينى الكبير للشريف حسين أمير مكة أثر كبير فى توحيد القبائل ، بل وفى التفاف القوميين العرب حوله .

على أنه وجد إلى جانب الدور الإيجابى للطرق الصوفية دور سلبى وعميل . فإذا كانت الطريقة القادرية قد ساعدت الأمير عبد القادر الجزائرى على قيام دولة ، فإن الطريقة الطيبية والطريقة التيجانية قد وقفتا موقف المعارضة من حركته ، وقد لعبت الطريقة التيجانية دورًا عميلا للفرنسيين ، وصفه بول أودينو Paul Odino فى مؤلفه عن « الدور السياسى للطرق الصوفية والزوايا فى مراكش » بقوله : « لقد ظل التيجانية يقدمون لنا الخدمات طيلة ستين عامًا . وقد بدأنا منذ ١٩١١ فى استخدام نفوذهم الكبير فى جنوب مراكش وفى موريتانيا والريف . كذلك لعبت الطريقة الدرقاوية فى مراكش نفس الدور العميل ، وكذلك الطريقة الوزانية التى قدمت خدمات كبيرة لفرنسا ، وحصل شيخها عبد السلام الوزانى على الحماية الفرنسية قبل احتلال فرنسا لمراكش . كما تحالفت الطريقة الكتانية مع الحماية الفرنسية ضد سلطان مراكش والقضية الوطنية .

وفى الوقت نفسه لعب الدين دورًا هامًّا فى توجيه حركة المقاومة فى الشام نحو الفكرة القومية العربية بمعناها الانفصالى عن الدولة العثمانية . فقد قامت هذه الحركة على أكتاف المسيحيين اللبنانيين بسبب إحساسهم بالغربة فى الإمبراطورية العثمانية . وتضمنت المنشورات الثورية لجمعية بيروت السرية التى ظهرت عام ١٨٧٥ ، منح الاستقلال لسوريا متحدة مع لبنان ، ومناشدة الناس تذكر أمجادهم الغابرة . على حين اتجه الدين الإسلامى بالجماعات القومية الأخرى إلى الدعوة القومية التى تطالب بالإصلاح والاستقلال الذاتى فى إطار الإمبراطورية العثمانية .

وقد كان الفلاحون هم عنصر المقاومة الرئيسى فى المجتمعات العربية التى تختفى منها القبلية . كما هو الحال فى مصر . فلم تكف القرى المصرية فى الوجهين البحرى والقبلى عن مقاومة القوات الفرنسية الغازية فى أثناء الحملة الفرنسية على مصر . برغم مسارعة القوات الفرنسية إلى إخمادها . حتى لقد وصفها ريبو Reybaud بأنها كانت كالحية ذات المائة رأس « كلما أخمدها السيف والنار فى ناحية ظهرت فى ناحية أخرى أقوى وأشد مما كانت عليه » ، وفى أثناء أحداث الثورة العرابية . سارع الفلاحون إلى تأييد عرابى بتختيم عرائض بتوكيله للدفاع عن البلاد ، وذلك بعد قبول توفيق للمذكرة المشتركة الثانية واستقالة وزارة الثورة ، وقد تطوعوا للقتال فى جانب الجيش ، وبلغ عدد المتطوعين من مديرية المنيا وحدها ٢٦٠٠ متطوع ، ومن مديرية سوهاج ٢٠٠٠ . وفى المناطق الواقعة بالقرب من بحيرة المنزلة ، التى تمتد شواطئها عبر مديريتى الشرقية والدقهلية . صدرت أوامر عرابى بتسليح الفلاحين وتنظيمهم . واتخذت حركة الفلاحين بعدًا طبقيًّا فى أثناء الثورة ، فقد استولوا على أراضى بعض كبار الملاك ووزعوها على أنفسهم . وفى أثناء ثورة ١٩١٩ ، حمل الفلاحون العبء الرئيسى للنضال ضد الإنجليز . فقطعوا خطوط المواصلات ، واقتلعوا خطوط السكك الحديدية ، وحطموا الجسور ، وهاجموا مراكز البوليس وحاصروا القوات البريطانية .

وإذا كانت قيادة المقاومة قد وقعت فى يد القيادات القبلية فى شمال أفريقيا ،

فقد وقعت فى مصر وفى المشرق العربى فى يد القيادات البورجوازية . ولهذا اختلف أسلوب المقاومة . ففى حين كان الأسلوب الأساسى للقيادة القبلية هو أسلوب الكفاح المسلح ، كان أسلوب القيادات البورجوازية هو أسلوب الكفاح السياسى . كما هو الحال فى سوريا والعراق ، حيث كونت الطبقة البورجوازية الجمعيات والأحزاب والنوادى السرية والعلنية وأقامت المؤتمرات ، وكما هو الحال بالنسبة لمصر حيث اعتبرت البورجوازية المصرية الدستور الباب الرئيسى للاستقلال ، وخاضت لذلك المعارك لاستخلاص الحرية الداخلية والخارجية .

ومع ذلك فإن بعض الأجنحة الكومبرادورية من الطبقة البورجوازية لعبت دورًا عميلاً ، كما حدث فى مراكش حيث استطاعت فرنسا قبل الاحتلال تكوين شبكة واسعة من عملائها من بين التجار المحليين والرأسماليين الزراعيين الذين طلبوا الحماية الفرنسية للتمتع بالحصانة الضريبية والقضائية ، وسموا بالمحميين .

وقد كان نضال البورجوازية العربية ضد الاستعمار نضالا معقدًا . فلم يكن مجرد تحرير أرض . وإنما كان بالدرجة الأولى تحرير الاقتصاد الوطنى من أيدى الرأسمالية الأوربية المسيطرة . وقد كان هذا هو الدور التاريخى للبورجوازية العربية .

وعلى كل حال فإن المقاومة العربية للاستعمار الأوربى قد مرت بمرحلتين : المرحلة الأولى ، مرحلة مقاومة الغزوة الاستعمارية . والمرحلة الثانية ، مرحلة التخلص من الحكم الاستعمارى وانتزاع الاستقلال . ولكل من المرحلتين سماتها الخاصة . وقد منيت المرحلة الأولى بالفشل ، وترتب على ذلك سقوط العالم العربى تحت الاستعمار ، ولكن المرحلة الثانية ، وهى التى يطلق عليها اسم الحركة الاستقلالية ، أو حركة التحرر الوطنى ، منيت بالنجاح ، واستطاعت الشعوب العربية المناضلة أن تسترد حريتها وإرادتها واستقلالها

وثرواتها ، ولكن ما كادت تنجح فى ذلك ، حتى كان الاستعمار يزرع إسرائيل فى المنطقة العربية لتمثل تحديًا جديدًا لقدراتها النضالية وروح المقاومة الصلبة فيها ضد أعتى ألوان الاستعمار . فهل ينجح العالم العربى فى هزيمة الصهيونية كما هزم الاستعمار . هذا يتوقف على تمثله كل خبرات المقاومة القديمة واستيعاب دروس النضال .

مراجع للاستشارة :

- د . جمال حمدان : استراتيجية الاستعمار والتحرير (كتاب الهلال ٢٠٥ - ابريل ١٩٦٨) .

- د . جمال زكريا قاسم : الخليج العربى ، دراسة لتاريخ الامارات العربية (١٩٤٠ - ١٩١٤) (مطبعة عين شمس ١٩٦٦) .

- د . صلاح العقاد : الاستعمار فى الخليج الفارسى (سلسلة الألف كتاب عدد ١٢١) .

- د . صلاح العقاد : التيارات السياسية فى الخليج العربى (الانجلو المصرية ١٩٦٥) .

- د . صلاح العقاد : المغرب العربى (الانجلو المصرية ١٩٦٩) .

- عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر ، جـ ١ ، ٢ ، ٣ .

- د . عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات فى مصر (بيروت ١٩٧٨) .

- د . عبد العظيم رمضان : مع آخرين : أوروبا فى عصر الرأسمالية ، الفصل ٢ ، ٤ ، ١١ (دار الثقافة العربية ١٩٨٣) .

- لينين : الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية (موسكو) .

- ماركس وانجلز : بيان الحزب الشيوعى (موسكو ١٩٦٨) .

– Combridge Medieval History, Vol. 4 (Cambridge at the University Press 1929)

– Marlowe, John : Spoiling the Egyptions (London 1974)

الفصل الثانى

الغزوة الاستعمارية لمصر

١ - التكوين الاجتماعى لمصر قبل الحملة الفرنسية :

٢ - الحملة الفرنسية على مصر وحركة المقاومة .

(ا) حركة المقاومة فى الوجه البحرى .

(ب) حركة المقاومة فى الوجه القبلى .

(حـ) ثورة القاهرة الأولى .

(د) ثورة القاهرة الثانية .

٣ - الاحتلال الإنجليزى ١٨٠١ - ١٨٠٣ .

٤ - تولية محمد على .

٥ - حملة فريزر .

٦ - تغلغل النفوذ الأجنبى والقنصلى .

٧ - الثورة العرابية .

(ا) التكوين الاجتماعى المصرى الحديث .

(ب) الثورة .

(حـ) مقاومة العدوان الإنجليزى .

١ - التكوين الاجتماعى لمصر قبل الحملة الفرنسية

كان المجتمع المصرى قبل الحملة الفرنسية على مصر ، يبلغ تعداده وفقًا لتقديرات علماء الحملة الفرنسية نحو مليونين ونصف ، ويتميز بتكوين خاص ، فلم يكن مجتمعنا مصريًا بحتاً ، بل كان ينقسم إلى ثلاثة عناصر : عثمانيين ومماليك ومصريين . وكان المصريون بدورهم ينقسمون إلى بدو وحضر ، وإلى مسلمين وأقباط ، وإلى فلاحين وأعيان ، وبورجوازية تتكون من تجار وأشراف وعلماء وحرفيين .

وكان العلاقات الانتاجية السائدة فى المجتمع المصرى تفتقر إلى مزايا النظام الإقطاعى الغربى ومزايا النظام الرأسمالى . فعندما استولى السلطان سليم على مصر كانت الأراضى تنقسم إلى ثلاثة أقسام : رزق موقوفة على الأراضى الحجازية وعلى مختلف وجوه البر والخير ، ورزق إقطاعات فى يد أمراء الجيش والأجناد ، ثم الأراضى الديوانية فى يد الفلاحين التى تجمع منها خراج البلاد . وقد أبقى العثمانيون أراضى الرزق الموقوفة على حالها تقريبًا ، ونزعوا من المماليك مافى حوزتهم من إقطاعيات ، وأعادوا توزيعها على جنودهم وعلى المماليك الذين والوهم . أما الأراضى الديوانية التى كانت بيد الفلاحين ، فقد أعيدت مساحتها وتقدير مجموع ما عليها من المال ، ثم قسمت القرى إلى مقاطعات ، أو ماكان يسمى أمانات ، يقوم بجباية المال الميرى منها موظفون مسئولون لدى الروزنامة يتقاضون أجرًا على عملهم . ولكنهم مالبثوا أن استغلوا نفوذهم على الفلاحين ، مما اضطر الفلاحين فى بعض الأحيان إلى ترك أراضيهم دون زراعة .

وإزاء هذه الفوضى ، عدلت السلطة العثمانية عن هذا النظام فى ١٦٥٨ إلى نظام الالتزام ، وهو تطوير لنظام المقاطعات لا يخضع لموظفين تابعين للحكومة ، وإنما يتكفل فيه من يشاء من الأمراء المماليك ورجال العسكرية ومشايخ العرب والتجار وغيرهم بتحصيل الضرائب المقررة على الأراضى وبعض القرى ، مقابل احتفاظه لنفسه بجزء من أرض الالتزام يتراوح بين العشر والنصف معفى من الضرائب الزراعية ، يطلق عليه اسم الوسية ، ويسخر الفلاحين فى زراعته . وكانت الالتزامات تعطى فى مزاد علنى لمدة سنة أو عدة سنوات ، ولكن بعد مرور فترة من الزمن أصبح حق التوريث هو الشائع فى الالتزامات . كذلك كانت الالتزامات فى البداية فى يد المماليك ورجال الأوجاقات وقلة من العربان والعلماء والأشراف ، ولكن فى القرن الثامن عشر أخذ يتكاثر العنصر الوطنى . كما دخل عنصر التجار .

وعلى هذا النحو فى الوقت الذى كان نظام الالتزام يشبه النظام الإقطاعى ، إلا أنه كان يفتقر إلى مزاياه . فقد أتاح لعدد من الملتزمين السيطرة على إقطاعات واسعة من الأراضى ، دون أن يتحملوا أية مسئوليات تجاه فلاحيهم كتلك التى كان يتحملها النبيل الإقطاعى فى أوربا فى العصور الوسطى ، ولم تكن علاقاتهم بالفلاحين علاقة حقوق وواجبات ، بل علاقة استغلال تتمثل بصفة خاصة فى الفائض ، وهو الفرق بين المال الميرى المقرر على الحصة ، والايجار الفعلى الذى كان يفرضه الملتزم على الفلاحين لحسابه الخاص ، والذى كان يفوق المال الميرى المقرر نفسه فى كثير من الأحيان .

وقد تميزت الأرستقراطية فى مصر بانقسامها إلى طبقتين : الأرستقراطية الإسلامية التى كانت تتمثل فى العثمانيين والمماليك ، والأرستقراطية المصرية التى كانت تتكون من كبار التجار والأشراف والعلماء الدينيين . وكانت الطبقة الأولى هى التى فى يدها السلطة ، فى حين كانت الطبقة الثانية محرومة من السلطة ، وبالتالى فقد كان هناك تناقض حاد بين مصالح هذه الطبقة ومصالح الطبقة الأخرى ، بلغ ذروته قبيل الحملة الفرنسية حين انتزعت الأرستقراطية

المصرية الحجة الشرعية عام ١٧٩٥ ، التى يضعها البعض فى مقـام « الماجنا كارتا » .

وكان العثمانيون فى مصر يمثلون بقايا الأوجاقات العثمانية التى استقرت فى مصر ، بعد أن انصرفت الدولة العثمانية فى عهد اضمحلالها عن إرسال الجنود إلى مصر . وكانت هذه الأوجاقات قد اصطبغت بصفة محلية بعد انتظام كثير من المصريين فى عدادها ، واندماج سلالات رجالها فى الأهالى المصريين .

وقد تناقص عدد هذه الأوجاقات مع الزمن ، واندمج بعضها مع بعض . فقد كان عددها عند بداية الحكم العثمانى ستة أوجاقات هى : متفرقة ، جاويشان ، مستحفظان (الإنكشارية) عزبان ، جمليان ، تفنكجيان . وأضاف إليها السلطان سليم أوجاقًا سابعًا هو أوجاق الشراكسة . ولكن فى أواخر القرن السابع عشر كانت الأوجاقات الثلاثة الأخيرة ، وهى جمليان وتفنكجيان والشراكسة ، قد اندمجت فى أوجاق واحد هو أوجاق السباهية (الفرسان) ولم يبق من الأوجاقات الأخرى سوى عزبان وجاويشان . وكانت أوجاقات السباهية الثلاثة هى التى تشارك فى إدارة الريف المصرى بصورة بارزة ، وقد استغل أفرادها نفوذهم إلى درجة مكنتهم من السيطرة على معظم الالتزامات . وازداد انتساب المماليك إليها بصورة كبيرة خلال القرن الثامن عشر حتى أصبحوا يكونون الغالبية الكبرى – وبذلك أصبحت الصفة العثمانية للحامية العثمانية فى القرن الثامن عشر لا وجود لها تقريبًا من الناحية الفعلية .

المماليك :

وهم بقايا الدولتين اللتين حكمتا مصر قبل الفتح العثمانى ، وهم من أصل رقيق ومصدرهم جزر البحر المتوسط والبلقان وإيطاليا وفرنسا وأسبانيا ومناطق ساحر البحر الأسود وبحر قزوين وبلاد القوقاز . وقد استعان بهم السلطان

سليم فى حكم البلاد والدفاع عنها ، وليكونوا عنصر موازنة بين الباشا ورجال الحامية العثمانية . فكان منهم حكام المديريات الذين كانوا يسمون صناجق ، وعلى رأسهم شيخ البلد ، ومقره القاهرة ، وهو ثانى شخصية فى مصر بعد الباشا ، وكان منهم الكشاف ، وهم أتباع الصناجق من المماليك الممتازين الذين ينوبون عنهم فى الولايات ، أو يديرون بعض جهات من الصنجقية ، أو يحكمون بعض المديريات التى لم تبلغ مرتبة الصنجقية .

وفى نهاية القرن السابع عشر ، وفى أثناء القرن الثامن عشر ، ومع تدهور قوة الدولة العثمانية ، قوى شأن المماليك بالتدريج فسيطروا على الأراضى والعقارات ، وأخذوا يستكثرون من الاتباع الذين كانوا يشترونهم من بلاد الشركس والقوقاز والكرج ، وتغلغلوا فى الحامية العثمانية كما رأينا ، حتى صار رؤساء الأوجاقات وأغلب ضباطها منهم ، واسترجعوا مع الزمن سلطاتهم التى كانت لهم قبل الفتح العثمانى تقريبًا ، وصار لرئيسهم الذى كانوا يختارونه ، وهو شيخ البلد ، السلطة النافذة فى الحكم ، ولم يعد للباشا العثمانى أى عمل إلا جمع المال ، إلى أن يغادر منصبه إما مسجونًا أو مطرودًا أو مقتولا !.

وبطبيعة الحال فإن التنازع على السلطة لم يلبث أن دب بين المماليك أنفسهم . واشتد هذا النزاع طوال القرن الثامن عشر ، وبلغ ذروته بعد عهد على بك الكبير ومحمد بك أبى الذهب فيما يسمى بعهد الفوضى المملوكية . وهو العهد الذى سيطر فيه إبراهيم بك ومراد بك (١٧٧٥ - ١٧٩٨) ، على نحو دفع السلطان عبد الحميد الأول العثمانى إلى إرسال حملة عسكرية لكسر شوكة المماليك فى ١٧٨٦ ، استطاعت الاستيلاء على الوجه البحرى وطرد إبراهيم بك ومراد بك إلى الصعيد ، حيث تم الاتفاق على أن يترك لهما حكم المنطقة من جرجا إلى أسوان ، ولكن إبراهيم بك ومراد بك لم يلبثا طويلا حتى عادا إلى القاهرة فى يوليو ١٧٩١ ، وظلا يحكمان البلاد بالاشتراك معًا حتى وصول الحملة الفرنسية .

العربان :

تمثل القبائل العربية فى مصر قبل الحملة الفرنسية عنصرًا هامًّا فى المجتمع المصرى ، وقد لعبت دورًا خطيراً فى حياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية ، وتنقسم إلى قسمين : قبائل مستقرة ، وقبائل رحل . وبالنسبة للقبائل المستقرة ، فقد توزعت فى جميع أنحاء البلاد ، واحترف الكثير منها الزراعة ، وأصبح منهم مشايخ القرى . وبرغم احتفاظهم لأنفسهم بمركز اجتماعى يتميز على الفلاحين ، إلا أنهم احتفظوا كذلك بعلاقات طيبة معهم . وقد أدركت الإدارة دور العربان المستقرين فى حماية مناطقهم ، فأسندت إلى مشايخ العربان مهمة حماية الأمن فى هذه المناطق . وقد احترف كثير من العربان ، وبخاصة فى الوجه البحرى ، نظام الخفارة الذى مكنهم من القيام بدور إيجابى فى الريف - وبعض القبائل أصبحت لهم الإمارة ، مثل عربان الهوارة التى اعترفت الإدارة العثمانية لهم بإمارتهم وسيطرتهم على منطقة جرجا نظير تعهدهم بجمع المال والغلال المقررة للدولة ، ثم أقصتهم عنها ، ولكنهم استعادوا فى القرن الثامن عشر مكانتهم وسيطرتهم ، وامتد نفوذ شيخ العرب همام من أسوان إلى المنيا .

على أن هذا الجانب الإيجابى للقبائل العربية كان إلى جواره جانب سلبى يتصل بصفة خاصة بالعربان الرحل الذين كثرت إغاراتهم على مناطق الريف ، وارتكابهم أعمال السلب والنهب ، ووصل الأمر بعربان العبابدة فى ١٧٨٨ أن نهبوا قافلة التجار والحجاج الواصلة من السويس . ومع انتقال السلطة الفعلية إلى أيدى الأمراء المماليك فى القرن الثامن عشر ، أخذ هؤلاء فى إشراك العربان فى الفتن السياسية والصراعات العسكرية التى كانت تثور بين البيوت المملوكية . واستغل العربان هذه الاضطرابات لصالحهم ، وهددوا كثيرا من المناطق . وقد تمكن بعض العربان من تكوين ثروات ضخمة واقتناء الكثير من الجوارى والأتباع ، كما أن عددًا آخر ليس قليلا من مشايخ العرب شارك فى

الالتزامات للأراضى الزراعية منذ بدء تطبيق نظام الالتزام ، وقد تزايد عددهم قبيل الحملة الفرنسية حتى بلغ ٥٨٠ ملتزمًا ، وتلوا بذلك المماليك والعسكريين .

البورجوازية المصرية :

تتكون هذه الطبقة البورجوازية من سكان المدن من كبار التجار والأشراف ومشايخ الأزهر والحرفيين ، وتتميز بأن نشاطها الاقتصادى غير متميز ، بمعنى تداخل نشاطها التجارى مع النشاط الزراعى وعدم وجود فوارق بينهما غالبًا .

وبالنسبة للتجار فقد كانوا أغنى طبقات المجتمع ، وقد أتاح لهم مركز مصر التجارى فرصة تكوين ثروات كبيرة وابتناء القصور والوكالات ، ولكن نشاطهم لم يقتصر على ذلك ، بل اتجهوا ، مع ضعف العنصر المملوكى المتطاحن ، وحاجته إلى المال لإنفاقه على التجريدات ضد الخصوم - إلى ميدان الالتزامات لاستثمار أموالهم عن طريق شراء الالتزامات المحلولة من المزاد العلنى بالديوان ، ثم إسقاطها أو تأجيرها لآخرين للحصول على فائض الربح . وقد بلغ عددهم عشية الحملة الفرنسية ٥٧ تاجرًا ملتزمًا .

أما العلماء ، فقد دخلوا ميدان الالتزام منذ بدء تطبيقه فى مصر ، وزاد عددهم بصورة كبيرة حتى بلغ قبيل الحملة الفرنسية ٣٠٧ ، أى ستة أمثال التجار ، بل إن بعض العلماء فى نهاية القرن الثامن عشر أصبح يلتزم عدة قرى ، مثل الشيخ عبد الله الشرقاوى الذى كان رئيسًا للديوان الذى ألفه بونابرت . وكان المؤرخ عبد الرحمن الجبرتى ملتزمًا كذلك . وكان دخول بعض العلماء ميدان الالتزام عن طريق إشرافهم على أراضى الوقف الذى أتاح لهم مجال الثراء لحد ما ، كما ان نفس [illegible]امات وكثرة عمليات اسقاطها بحيث أصبحت تقريبًا شأن أى سلعة تباع وتشترى - هيأ للعلماء الفرصة لاقتحام هذا المجال .

وقد أتاحت المكانة الدينية للسادة الأشراف ، وإشرافهم على إدارة أراضى

الأوقاف ، الفرصة لدخولهم فى ميدان التزام الأراضى ، والمشاركة بذلك فى ميدان استغلال الفلاحين . ولم يقتصر نشاط العلماء ورجال الدين على الالتزامات ، بل تعدى ذلك إلى النشاط التجارى .

وتتمثل الطبقة البورجوازية الصغيرة فى أهل الحرف خاصة . فقد كانت الصناعة فى مصر تقتصر على الصناعات الصغرى المتعلقة بالمواد الغذائية والملابس والبناء والصباغة وغيرها . وكان أهالى هذه الصناعات ينتظمون فى طوائف مستقلة استقلالا ذاتيًا لحد ما تحت رئاسة شيخ الطائفة الذى كان يعتبر حلقة الوصل بينهم وبين حكام المدن أو السلطة العليا فى القاهرة . وكان لمشايخ الطوائف نواب أو وكلاء يعرفون بالنقباء يختارهم إما حكام المدن التى يقيمون بها ، وإما السلطة العليا فى القاهرة . ولم تكن أحوال الصناع الذين يعملون لدى أرباب العمل طيبة ، فقد كانوا يتناولون أجورًا منخفضة ، ويسكنون أكواخًا صغيرة ، ولا يجدون ما يكفى حاجتهم .

الفلاحون :

كان الفلاحون يكونون الغالبية الساحقة فى المجتمع المصرى ، كما هو الحال بالنسبة لمجتمع زراعى . وقد عاشوا فى ظل علاقات تفتقر إلى مزايا علاقة الانتاج الإقطاعية أو الرأسمالية على السواء . فلم يكونوا يملكون الأرض ، وإنما كان لهم فيها حق الانتفاع المشروط بدفع الضريبة ، وكانوا يخضعون لاستغلال طبقة ذات نشاط إنتاجى طفيلى هى طبقة الملتزمين ، الذين كانوا يتمتعون بما تمتعت به الطبقة الإقطاعية فى أوربا من حقوق ، دون أن يؤدوا واجباتها .

ونظرًا لعدم تأثر مساحة أراضى الوجه البحرى بأخطار الفيضان ، كانت الأرض تبقى عادة فى حوزة الفلاح ، وكانت تسمى « أرض الأثر » ، وكان

ملزمًا بزراعتها ودفع ضرائبها ، وإذا تركها وهرب منها أرغمه الملتزم على الرجوع ، ولذا كان يطلق عليه لفظ « قرارى » ، أما فى الوجه القبلى حيث كانت مساحة الأراضى تتأثر بالفيضان ، وكان من الضرورى لذلك إعادة مسحها سنويًا ، وإعادة توزيعها على الفلاحين ، فلم يكن الفلاح ملزمًا بالبقاء فى الأرض - التى كانت تسمى أرض المساحة - إلا سنة واحدة . وليس فى استطاعة الملتزم أن يجبره على الاستمرار فى زراعتها ، إذ أن التعاقد بينهما اجبارى ينتهى بحصاد الزرع . ولكن الفلاح الذى لا يملك وسيلة أخرى للرزق ، كانت حاجته إلى العيش تدفعه إلى الاستمرار فى العمل باختياره .

وكان على الفلاحين ، إلى جانب دفع الأعباء المالية المفروضة عليهم ، والمتمثلة فى الميرى ، والفائض ، والمضاف ، والبرانى ، والكشوفية - العمل فى أرض الأوسية ، وهى الجزء المعفى من الضرائب من أرض القرية المخصص للملتزم ، بطريق السخرة ، إذا أراد الملتزم زراعته لنفسه . ولم تكن نسبة هذه الأراضى ثابتة بالنسبة لأراضى الفلاحة ، فقد تراوحت بين الربع والنصف - مما يبين ثقل عبء السخرة على الفلاحين فى النواحى التى كانت فيها أراضى الأوسية . فإذا أضفنا إلى ذلك السخرة فى المرافق العامة ، فإن هذا يبين ما تميز به النصف الثانى من القرن الثامن عشر من انخفاض الإنتاجية الزراعية ، بسبب اضطرار الفلاحين فى كثير من الأحيان إلى هجر قراهم حتى خرب الكثير منها .

٢ - الحملة الفرنسية على مصر
وحركة المقاومة

منذ أواخر القرن الثامن عشر أخذت مصر تتعرض للغزوات الاستعمارية التى اتخذت شكلين :

الأول : عسكرى .

والثانى : مالى وتجارى .

وبالنسبة للشكل العسكرى ، فقد بدأ بالحملة الفرنسية على مصر بقيادة بونابرت . وقد أقلعت هذه الحملة من ميناء طولون فى ١٩ مايو ١٧٩٨ وأنزلت جنودها فى جهة العجمى غرب الإسكندرية ليلة ٢ يوليه ، وتمكنت من احتلال الإسكندرية بعد مقاومة باسلة دامت بضع ساعات من جانب الأهالى وحاكمها السيد محمد كريم . وفى طريق زحفها على القاهرة بطريق دمنهور ، تلاقت مع جيش المماليك بقيادة مراد بك الذى كان مؤلفًا من ثلاثة آلاف فارس مملوكى وتسعة آلاف من الفلاحين وأتباع المماليك ، وقد اتبع الأسلوب الدفاعى التقليدى بقطع النهر بالقرب من بلدة شبراخيت بسلسلة حديدية صف على جانبيها السفن الحربية المسلحة بالمدفعية ، فى حين كانت ترابط خيالة المماليك ومشاتهم ، ومعهم ألوف الفلاحين المسلحين على الشاطئ . ودارت معركة يوم ١٣ يوليو انتهت بتقهقر مراد إلى القاهرة ، حيث جرت استعدادات محمومة لتحصين القاهرة وبناء الاستحكامات والمتاريس ، اشترك فيها سكان المدينة اشتراكًا فعليًا بالتبرعات وكتائب المتطوعين . ولكن فى يوم ٢١ يوليو ١٧٩٨ وعلى مقربة من إمبابة ، دارت معركة الأهرام الحاسمة بين الجيش المملوكى غير النظامى ، الذى كان يبلغ نحو عشرين ألفًا ، منهم ستة آلاف فارس والباقى من

الفلاحين وأهالى القاهرة والعربان – وبين الجيش الفرنسى الذى كان يعد أكثر الجيوش الأوربية تقدمًا فى ذلك الحين ، وأسفرت عن هزيمة المماليك والأهالى ، وانسحب فريق من المماليك المهزومين مع مراد بك إلى الوجه القبلى ، على حين انسحب الفريق الآخر مع إبراهيم إلى بلبيس ، وانقض المنتصرون على العاصمة ينهبونها وينزلون عقابًا صارمًا بمن دافعوا عنها .

وقد اعتقد الفرنسيون أن ظروف الظلم التى عاشها المصريون تحت حكم المماليك . فضلا عما اشتهروا به من الصبر والميل إلى الهدوء سوف يساعد على سرعة خضوعهم للاحتلال الفرنسى ، ولكن لم يلبث – أن خاب أملهم ، فقد هز الاحتلال الفرنسى المشاعر الوطنية والدينية للمصريين هزًّا عنيفًا على نحو فجر حركة مقاومة على جانب كبير من الأهمية اندلعت من الإسكندرية إلى أسوان ، وشملت جميع الأقاليم ، وقامت بصفة رئيسية على أكتاف الفلاحين والعربان المصريين والمماليك .

(ا) حركة المقاومة فى الوجه البحرى :

ففى دمنهور ووجهت كتيبة فرنسية كانت قد قامت من الإسكندرية يوم ١٧ يولية للاطمئنان على سلامة المواصلات الفرنسية ، بمقاومة شديدة حيث اجتمع نحو ستة آلاف فوق أسطح المنازل وفى الطرق لمقاومة الجنود الفرنسيين ، وكانت هذه الكتيبة قد لقيت تعبًا ومشقة فى طريقها إلى دمنهور ، واضطرت فى نهاية الأمر إلى الإنسحاب إلى الإسكندرية وهى تتعرض للإغارات ، حتى أعيد احتلال المدينة فى أواخر نوفمبر .

وفى الوقت نفسه كان الأهالى الساكنون على شاطئ النيل بين رشيد وفوة ، والقرى الواقعة بين رشيد وأبى قير ومن أبى قير إلى الرحمانية ، يشنون هجماتهم على القوات الفرنسية . وفى السالمية هاجم الأهالى شرذمة من الجنود الفرنسيين

تحمل بريدًا إلى بونابرت ، وقتلوا منها ثمانية ، فانتقل الجنرال مينو Menou إلى القرية وأمر بإحراقها ، وأرسل منشورا إلى الجهات السالفة الذكر يهدد فيه بمثل هذا العقاب فى حالة وقوع اعتداء على الجنود الفرنسيين . وفى رشيد وأبى قير أخذ جنود الفرنسيين يتعرضون للهجوم من الأهالى ، وحدثت معركة فى ٢٠ نوفمبر أسفرت عن أسر عدد من الأهالى وإعدام مشايخ أدكو وأدفينا . وفى كفر شباس عمير بجوار سنهور ، بينما كانت كتيبة فرنسية على رأسها مينو تجوب البلاد فى ١٦ سبتمبر ، اصطدمت بمقاومة عنيفة من الأهالى بلغ عددهم نحو ثلاثة آلاف فلاح ، واضطرت الكتيبة إلى الانسحاب إلى سنهور المدينة ثم إلى دسوق ثم قفلت عائدة إلى رشيد . وكتب مينو إلى بونابرت يقرر أن التوغل فى هذه الجهات أمر محفوف بالخطر ، لأن معظم القرى محصنة ويستلزم لإخضاعها قوة من سبعمائة إلى ثمانمائة جندى مسلحين بالمدافع .

وكان إبراهيم بك قد انسحب إلى بلبيس كما ذكرنا ، فوجه إليه نابليون حملة عسكرية تحركت يوم ٢ أغسطس للقضاء عليه ولكنها ووجهت بمقاومة شديدة من جانب الفلاحين فى أبى زعبل ، وفى الخانكة ، التى كانت فى منتصف الطريق بين القاهرة وبلبيس ، وفى ١١ أغسطس اشتبك بونابرت مع المماليك بقيادة إبراهيم بك فى معركة الصالحية ، وكادت تدور الدائرة على الفرنسيين لولا وصول المدد . ومع أن الصالحية سقطت فى يد القوات الفرنسية ، وأصبحت فى عهد الحملة الفرنسية من أكبر المواقع التى حصنها الفرنسيون - إلا أن الأهالى لم يكفوا عن مقاومة القوات الفرنسية وتهديد مواصلاتها مع القاهرة . وقد ظل العربان يهاجمون بلبيس منذ يوم ٢١ أكتوبر ١٧٩٨ ، ولم تنقطع إغارتهم عليها بعد عجز القوات الفرنسية عن تعقبهم والإيقاع بهم . وفى مديريتى المنوفية والغربية ووجهت القوات الفرنسية بحركة مقاومة شديدة . وكان الجنرال فوجيير Fugieres قد سار من القاهرة مساء يوم ٥ أغسطس ١٧٩٨ قاصدًا منوف ثم غادرها إلى الغربية فى ١٣ أغسطس . ولكنه اصطدم بعد مسيرة ساعة بقريتى غمرين وتتا ، اللتين ثارتا وحملتا السلاح وأغلقتا الأبواب فى وجه الجنود . وجرى قتال عنيف فى غمرين ، اشترك فيه الرجال والنساء ، وقتل فيه

نحو خمسمائة من الأهالى بينهم عدد من النساء . ثم استولى الفرنسيون على تتا ، وأشعلوا النيران فى القريتين عقابًا لها . وفى ١٢ سبتمبر وجه الفرنسيون حملة لمعاقبة بلدة سنباط ، ودارت معركة كبيرة انتهت بإحراق البلدة ومقتل خمسمائة من الوطنيين .

وفى طنطا ظهرت نذر الثورة فى أوائل أكتوبر ١٧٩٨ وامتنع أهلها عن دفع أية ضريبة أو غرامة . وفى ٧ أكتوبر وكان المولد قائمًا ، هرع الأهالى مسلحين بالبنادق والحراب لمهاجمة الفرنسيين ، الذين قدموا لأخذ بعض الرهائن من أئمة المسجد الأحمدى ، وانضم إليهم أهالى البلاد المجاورة وفيهم ١٥٠ من فرسان العرب ، ودارت معركة انتصرت فيها البنادق الحديثة للكتيبة الفرنسية . وقد قدر الجنرال فوجيير عدد الثوار بعدة آلاف ، وقدر خسائرهم بثلاثمائة قتيل وجريح .

وفى كفر عشما ، لم يكف الأهالى عن مقاومة الفرنسيين فيها تحت قيادة زعيمهم أبو شعير ، الذى كان يتملك على عشرين قرية . وقد وجه بونابرت حملة بقيادة الجنرال لانوس Lanausse لإخضاعه ، ودارت معركة ليلة ٢٠ أكتوبر انتهت بمقتله ، ووجد فى قصره ثلاثة مدافع وعدد كبير من البنادق . ولكن هذه النتيجة لم تلق الرعب فى قلوب الأهالى فقد لقيت هذه الحملة مقاومة شديدة فى سلامون وسرسنا .

أما فى مديرية الدقهلية ، فقد بدأت المقاومة فى مدينة المنصورة والبلاد المجاورة لها منذ ١٠ أغسطس ١٧٩٨ ، حين دخلت المدينة جموع كبيرة من أهالى القرى المجاورة بمناسبة يوم السوق العامة ، واتفقوا على الفتك بجنود الحامية ، وحاصروا الجنود فى معسكرهم ، ويبلغ عددهم ١٢٠ جنديًا ، فلم ينج سوى ثلاثة .

وقد أثارت هذه الحادثة روح المقاومة فى المدن المجاورة فتجددت الاضطرابات

فى منطقة ميت غمر ودنديط وميت الفرماوى فى شهر أكتوبر ١٧٩٨ ، وباتت المواصلات الفعلية فى فرع دمياط مهددة . وعندما توجهت القوات الفرنسية لإخماد هذه المقاومة قطع الثائرون جسور الترع فغمرت المياه الأراضى . وقد وصف « ريبو » Rey baud المقاومة بأنها كانت كالحية ذات المائة رأس ، كلما أخمدها السيف والنار فى ناحية ، ظهرت فى ناحية أخرى أقوى وأشد مما كانت عليه .

وفى بلاد البحر الصغير الواقعة بين دمياط والمنصورة وبحيرة المنزلة قامت حركة مقاومة على جانب كبير من الأهمية ، تحت زعامة حسن طوبار زعيم إقليم المنزلة ، التى توارثت أسرته مشيخة البلد منذ عدة أجيال ، وأعلنت بلدتا « منية محلة دمنة » و« القباب الكبرى » الواقعتان على بحر أشمون ، العصيان . وقد وجه الفرنسيون حملة للقضاء على الحركة فوقعت معركة أمام بلدة الجمالية على الشاطئ الغربى من بحر أشمون ، استبسل فيها الفلاحون الذين انضم إليهم العربان ، ودار القتال فى البيوت والشوارع ، وقدرت خسائر الوطنيين بخمسمائة ، وانتهت المعركة بإحراق البلدة . وبرغم اعتقاد الفرنسيين بأن حسن طوبار هو الذى دبر واقعة الجمالية ، فإنهم لم يتمكنوا من وضع أيديهم عليه .

وقد امتدت نيران الثورة إلى دمياط ، التى ظهرت فيها علامات الهياج منذ أوائل سبتمبر ١٧٩٨ ، وأخذ حسن طوبار فى حشد أسطول كبير فى بحيرة المنزلة لمهاجمة المدينة . وقد وقع الهجوم المنتظر ليلة ١٦ سبتمبر ١٧٩٨ ، واشترك فيه أسطول حسن طوبار مع أهالى البلاد المجاورة لدمياط ، ولكن القوات الفرنسية تمكنت من هزيمة الثوار وأجبرت فريقًا منهم على الانسحاب إلى بلدة الشعراء حيث أخذ يدافع عنها نحو ١٥٠٠ منهم . ولكن الفرنسيين تمكنوا من دخول البلدة وإحراقها . وفى ٤ أكتوبر تحركت من دمياط تجريدة فرنسية مكونة من قوة بحرية وأخرى برية للاستيلاء على المنزلة والقضاء على مقاومة حسن طوبار ، ولكن قبل أن تصل إليها ، خرجت مراكب الأهالى التى بلغت

نحو مائة سفينة من خلف الجزر التى كانت تحميها ، قاصدة الاصطدام بالسفن الفرنسية وإغراقها ، فتراجعت السفن الفرنسية إلى دمياط . وفى ٨ أكتوبر حاولت المراكب المصرية الهجوم على دمياط ، ولكن نيران المدفعية الفرنسية ردتها . ولما كان احتلال الفرنسيين للمنزلة قد أسقط المطرية فى أيديهم ، فقد قضى على مقاومة حسن طوبار الذى لم يجد أمامه سوى الهجرة إلى غزة .

(ب) حركات المقاومة فى الوجه القبلى :

أما فى الوجه القبلى ، فإن المقاومة التى لقيتها القوات الفرنسية كانت أشد عنفًا وتنظيمًا ، نظرًا لطبيعة البلاد والسكان . وتعتبر موقعة « سدمنت » يوم ٧ أكتوبر ١٧٩٨ أكبر موقعة دارت فى الصعيد بين القوات الفرنسية بقيادة الجنرال ديزيه Desaix وبين قوات مراد بك التى كانت تضم عددًا كبيرًا من أهالى الفيوم فرسانًا ومشاة ، وقد دامت عدة ساعات ، وتكبد الفرنسيون فيها خسائر فادحة ، قدرها الجنرال برتييه بـ ٣٤٠ قتيلا و ١٥٠ جريحًا . وتعتبر هذه الموقعة هى التالية فى الأهمية لموقعة الأهرام ، وقد انتصرت فيها الأسلحة الفرنسية الحديثة مع النظام الحربى وكفاية القيادة .

على أن هذا الانتصار لم يوطد مركز الفرنسيين فى الصعيد ، فعلى الرغم من أن الجيش الفرنسى فتح مديريات بنى سويف والمنيا والفيوم ، فإنه لم يستطع إخضاعها . وكانت سلطة الفرنسيين تكاد تكون معدومة بين الأهالى . على حين استمرت أعمال المقاومة والمناوشات . وقد قام ديزيه منذ ٦ نوفمبر بمحاولة لإخضاع الثورة فى القرى المجاورة للفيوم ، ولكن الأهالى من الفلاحين والعرب والمماليك انتهزوا الفرصة لمهاجمة مدينة الفيوم بقوة بلغت نحو خمسمائة من المماليك وفصيلة من الفرسان البدو وألفين من الفلاحين . ولكنهم اضطروا إلى الانسحاب تحت النيران الفرنسية ، وكانت معظم الخسارة فى صفوف الأهالى .

وقد عمد ديزيه بعد تلقى المدد إلى استئناف الحملة على الصعيد من

بنى سويف ، وتعقب جيش المماليك بقيادة مراد بك ، وقد قطع ديزيه المسافة من بنى سويف إلى جرجا فى ثلاثة عشر يومًا ، من ١٦ - ٢٩ ديسمبر ١٧٩٨ ، دون مقاومة تقريبًا ، إذ أخذ مراد بك فى التراجع أمامه بجيشه ، فى حين فضل الأهالى عدم التصدى لقوة الجيش الفرنسى . ولكن بعد وصول ديزيه إلى جرجا ، كانت جميع المدن تقريبًا التى فتحها فيما بين أسيوط وجرجا تشتعل بالثورة ، حتى شملت نحو أربعين بلداً ، وقد واجهتها القوات الفرنسية بكل عنف حتى وصفت المعارك بأنها أشبه بالمذابح .

ففى سوهاج جرت معركة يوم ٣ يناير ١٧٩٩ بين القوات الفرنسية وبين قوات الثوار ، التى قدرت بأربعة آلاف من الفلاحين مسلحين بالبنادق والحراب وسبعمائة من الفرسان ، فقد فيها الثوار نحو ثمانمائة قتيل . ولكن هذه الكارثة لم تقض على الثورة . ففى تجاه طهطا هجم الأهالى بقوة تبلغ نحو ألفى فارس عدا المشاة ، على مؤخرة جيش الجنرال دافو ، Davout ، ولكن المعركة انجلت عن مقتل نحو ١٥٠٠ من الفرسان وثمانمائة من المشاة . وانتقم الفرنسيون من القرى بحرقها وقتل خمسمائة من أهلها .

وقد انطلق ديزيه بعد وصول الأسطول إليه حاملا المدد ، لفتح بقية الصعيد . فى حين كان مراد بك يتأهب لمعركة فاصلة ، بانضمام الأهالى الثائرين إليه وقدوم عرب جدة وينبع من سواحل البحر الأحمر لنجدته . وقد دارت المعركة فى سمهود يوم ٢٢ يناير ١٧٩٩ بين جيش مراد بك ، الذى كان يتكون من سبعة آلاف من الفرسان المصريين وثلاثة آلاف من المشاة ، وألفين من عرب ينبع وجدة - وبين جيش ديزيه الذى كان عدده خمسة آلاف مزودين بالمدفعية والبنادق الحديثة . ولكن المعركة انتهت بهزيمة جيش مراد بك ، وانفتح الطريق أمام الجيش الفرنسى لاحتلال البلاد . فأخذ يطارد جيش مراد بك إلى فرشوط ثم إلى دندرة ، ثم إلى طيبة وأرمنت وإسنا ، ثم إلى أسوان يوم أول فبراير ، وانسحبت قوات مراد إلى ما وراء الشلال .

وكما هى العادة ، لم تلبث المقاومة أن تجددت فى البلاد التى احتلها

الفرنسيون ، فيما بين جرجا وأسوان . وجرت معركة كبيرة قريبة الشبه بمعركة الصالحية بين جموع الأهالى وفلول المماليك الذين كان يقودهم حسن بك الجداوى وعثمان بك حسن ، وبين القوات الفرنسية فى الردسية جنوب ادفو يوم ١١ فبراير ، تكبد فيها الفريقان خسارة جسيمة . كما جرت معركة أخرى فى قنا يوم ١٢ فبراير ١٧٩٩ . حين هاجم الأهالى وعرب الحجاز ، الذين كان يقودهم الشريف حسن ، المدينة ، لموقعها الذى كان يفضى إليه وادى القصير ممر القوافل الذاهبة إلى الحجاز . ولكن الفرنسيين كبدوا المهاجمين خسائر جسيمة ، ثم هاجموهم فى أبو مناع حيث دارت معركة أخرى يوم ١٧ فبراير انتهت بالاستيلاء على القرية وإضرام النار فيها وفى القرى المجاورة . وفى ٢٥ فبراير دارت معركة أخرى فى إسنا التى هاجمتها قوة وطنية مكونة من سبعمائة من الفرسان والنوبيين ، ولكنها انتهت بانتصار الفرنسيين .

ولم يتيسر للفرنسيين إخضاع الصعيد إخضاعًا كليا ، فقد أصبح جيشهم مبعثرًا على طول النيل ، ولم يكن سلطانهم يتعدى المدن التى لهم بها حاميات . وكتب ديزيه إلى بونابرت يقول : « إن علينا أن نحارب ثلاث قوى مجتمعة وهم : العرب القادمون من القصير ، والمماليك ، والأهالى ، فليس من السهل إخضاع هذه البلاد .

وقد استطاع الفرنسيون إدخال عدد من المماليك فى خدمتهم ، بعد أن طلب هؤلاء الانضمام إليهم بحجة أنهم كانوا جنوداً فى الجيش النمساوى وأسرهم الاتراك ثم أصبحوا مماليك . كما أدخل الفرنسيون فى صفوف الجيش الفرنسى جميع المماليك الذين تتراوح أعمارهم بين الثامنة والسادسة عشرة ، وبذلك أخذت تذوب مقاومة المماليك .

ولكن مقاومة الأهالى كانت منتظمة ، ودارت معارك عنيفة بين الثوار والفرنسيين فى الصوامعة (جنوب طهطا) يوم ٥ مارس ١٧٩٩ ، وفى سهل قفط يوم ٨ مارس ، وفى أبنود من ٨ - ١٠ مارس ، وفى بئر عنبر يوم ٢

أبريل ، وفى برديس يوم ٦ ابريل ، وفى جرجا يوم ٧ أبريل ، وفى جهينة يوم ١٠ أبريل ، وفى بنى عدى يوم ١٨ أبريل ، وفى « أبو جرج » ثم فى المنيا يوم ٢٣ أبريل . وفى أسوان يوم ١٦ مايو . وكانت القوات الفرنسية لاتكاد تتغلب على قوى الوطنيين وتقوم بتشتيتها حتى تتجمع من جديد ، وتعود إلى القتال ثانية فى ميدان مترامى الأطراف يمتد من الجيزة شمالا إلى أسوان جنوبًا ، ومن القصير شرقًا إلى واحات الصحراء الكبرى غربًا ، دون أن تتمكن من إخضاع الأهالى .

(جـ) ثورة القاهرة الأولى :

بينما كانت المقاومة ضد الغزو الفرنسى تشتعل فى الأقاليم ، كانت الظروف تتجمع فى القاهرة لقيام الثورة . ذلك أن الضرائب الفادحة التى فرضها بونابرت على التجار ، ومصادرة الأموال ، وهدم أبواب الحارات ، فضلا عن أخبار الفظائع التى ارتكبها الفرنسيون فى المديريات - كل ذلك جعل فكرة الثورة تختمر فى النفوس . فتكونت لجنة ثورية على رأسها الشيخ السادات فى الأزهر لتنظيم المتطوعين للقتال واستخراج الأسلحة المخبوءة .

وسرت روح الثورة إلى طبقة الملاك والتجار وأصحاب الصناعات ، بعد أن أثقلت الضرائب الجديدة كاهلهم ، واجتمعت اللجنة ليلة ٢١ أكتوبر ١٧٩٨ من ثلاثين عضوًا ، وقررت بدء العمل فى اليوم التالى بإغلاق الحوانيت ودعوة التجار والصناع للتوجه إلى مركز القيادة العامة احتجاجًا على الضرائب الجديدة . وفى اليوم التالى خرج الناس إلى الطرقات فى حالة هياج وظهرت الأسلحة فى الشوارع والميادين ، واشترك الفلاحون وأهالى الضواحى فى التجمهر ، وأخذ الثوار طريقهم إلى مراكز الحراسة الفرنسية ، فقتلوا الجنود والحراس ، وجرى اشتباك قتل فيه الجنرال ديبوى Dubuy حاكم القاهرة مع بعض الفرسان ، واشتدت حمية القتال فى نفوس الثوار ، فأقاموا المتاريس فى

الشوارع والحارات ، وهاجموا الدوريات الفرنسية . وامتنع بالجامع الأزهر خمسة عشر ألفا من الثوار أقاموا المتاريس فى الطرق الموصلة إليه ، وأرسلوا الدعاة فى الليل إلى القرى المجاورة يستنهضون الفلاحين للقتال . وفى فجر اليوم التالى ٢٢ أكتوبر كان أهل الضواحى يتوافدون على المدينة . التى أصبحت معظم أبوابها فى يد الثوار ودار قتال عنيف قتل فيه الكولونيل سولكوسكى Sulkowsky

وقد حاول أعضاء الديوان التدخل بين بونابرت والثوار فى الأزهر على أساس الكف عن القتال . ولكن مسعاهم خاب . وفى الظهر بدأت المدفعية الفرنسية من فوق ربا المقطم والقلعة تصب قذائفها على المدينة وأخذت تنهال آلاف القنابل على الأزهر والأحياء المجاورة له ، فمات ألوف من السكان تحت الأنقاض ، وكان الأزهر والأحياء المجاورة له مسرحًا لهذا التدمير . واضطر مشايخ الأزهر إلى طلب الهدنة . فقبل بونابرت ذلك ، وتوقفت المدفعية الفرنسية ، وانتهت المفاوضة بإلقاء السلاح ورفع المتاريس . فدخل منها الجنود حتى وصلوا إلى الجامع الأزهر ، فاقتحموه بالخيل وعسكروا فيه طول الليل .

وقد قتل فى هذه الثورة من الأهالى عدد يقدر بأربعة آلاف ، وجرى التنكيل بالثوار ، فصدر أمر بونابرت بقطع رءوس جميع المسجونين الذين اعتقلوا ومعهم أسلحة . وإغراق جثثهم فى النهر . وقبض على ثمانين من أعضاء لجنة الثورة ، تم إعدامهم جميعا . وقد أحجم بونابرت عن إعدام الشيخ السادات لأنه رأى أن ضرر هذا الإعدام أكثر من نفعه . وأعدم الفرنسيون ثلاثة عشر عالمًا من علماء مصر رميا بالرصاص يوم ٤ نوفمبر ، منهم الشيخ أحمد الشرقاوى والشيخ عبد الوهاب الشبراوى ، والشيخ يوسف المصيلحى ، والشيخ سليمان الجوسقى ، والشيخ إسماعيل البراوى ، وهم من أواسط علماء الأزهر . وفرض الفرنسيون الإرهاب فى القاهرة ، وأبطل بونابرت اجتماع الديوان مدة شهرين حتى شهر ديسمبر ١٧٩٨ . وأقام القلاع والطوابى على التلال المحيطة بالمدينة للتعامل مع الثوار عند قيام ثورة أخرى .

(د) ثورة القاهرة الثانية :

على أن هذا القمع العنيف لم يفلح فى سحق روح الثورة فى سكان القاهرة ، فقد سنحت الفرصة مرة أخرى عندما تدهور مركز الفرنسيين فى مصر نتيجة للصراع العالمى الذى كان يجرى فى ذلك الحين بين الثورة الفرنسية وأوربا ، ثم فشل الحملة الفرنسية على الشام ، ورحيل نابليون سرًّا إلى فرنسا بعد شهر من موقعه أبى قير البحرية فى أغسطس ١٧٩٨ ، وتولى كليبر ، وهو من أنصار الجلاء ، القيادة فى مصر .

فقد ترتب على اتفاقية العريش التى أبرمها كليبر مع العثمانيين والتى تنظم انسحاب القوات الفرنسية من مصر . أن أخذ كليبر فى نقل عتاد الجيش الفرنسى وذخائره إلى الإسكندرية . وبدأ الجيش فى إخلاء الصعيد والنزوح عن مراكزه فى الوجه البحرى ، فى حين دخل الجيش العثمانى إلى مصر من سوريا واحتل الصالحية وبلبيس ودمياط ، ورابطت طلائعه فى الخانكة . ولكن اعتراض الحكومة الإنجليزية على عودة « جيش الشرق » الفرنسى فى مصر إلى ميادين القتال فى أوربا ، أدى إلى وقف عملية الجلاء ، وأسرع كليبر فى ٢٠ مارس ١٨٠٠ بالزحف بجيشه إلى المطرية ، حيث وصلت طلائع الجيش العثمانى ، واشتبك به وألحق به هزيمة ساحقة فى عين شمس ، ارتد على أثرها إلى بلبيس ، ثم الصالحية ، ثم إلى حدود فلسطين .

وقد جاءت هذه المعركة مناسبة لتفجير الثورة فى القاهرة مرة أخرى . وقد استمرت فى هذه المرة نحو شهر ، ولعبت البورجوازية المصرية الممثلة فى التجار والعلماء والأعيان دورًا هامًّا فى قيادتها ، وعلى رأسها السيد عمر مكرم نقيب الأشراف ، والسيد أحمد المحروقى كبير التجار ، والشيخ الجوهرى ابن الشيخ محمد الجوهرى ، والحاج مصطفى البشتيلى من كبار التجار . وقد اشترك فى هذه

المقاومة العناصر المملوكة والتركية التى انفصلت عن ميدان معركة عين شمس ، بينما كانت المعركة دائرة ، ووصلت القاهرة بقيادة نصوح باشا وناصف باشا ، بالاضافة إلى بعض البكوات المماليك كإبراهيم بك ومحمد بك الألفى .

وقد بدأت الثورة فى بولاق يوم ٢٠ مارس ١٨٠٠ ، ومعركة عين شمس دائرة ، وتزعم المقاومة الحاج مصطفى البشتيلى . وقد هاجم الثوار معسكر الفرنسيين بساحل النيل وقتلوا من به ونهبوه ، ثم اتجهوا بما وصلت إليه أيديهم من البنادق والسيوف والعصى إلى قنطرة الليمون (قلعة كامان) لاقتحامها ، ودار قتال سقط فيه ثلثمائة من الثوار . وقد انتشرت الثورة فى الأحياء الأخرى بعد أن سرت الإشاعات بهزيمة الجيش الفرنسى فى المعركة ، واتجه الثوار إلى معسكر القيادة العامة للجيش الفرنسى بالأزبكية وحاصروه وهاجموه بثلاثة مدافع من مدافع العثمانيين فى المطرية ، وازدادت الجموع الثائرة حتى قدرت بخمسين ألفًا . وفى اليوم التالى حصل الثوار على عدة مدافع أخرى مدفونة فى بيوت بعض المماليك لمهاجمة المعسكر ، ولكن قوات الجنرال لاجرانج Lagrange التى أرسلها كليبر لنجدة حامية القاهرة ، تمكنت من رفع الحصار والانضمام إلى الحامية ، وحاول الجنرال فريان Friant إعادة النظام إلى المدينة ، ولكنه عجز عن اقتحام الشوارع التى أقيمت فيها المتاريس والاستحكامات المنيعة فى معظم أحيائها وعلى أبواب المدينة ، وبلغ ارتفاع بعض هذه المتاريس اثنى عشر قدمًا وقد وصف أحد مهندسى الحملة ، وهو مارتان Martin ما قام به سكان القاهرة بأنه يصعب تصديقه ، « فقد صنعوا البارود وصنعوا القنابل من حديد المساجد وأدوات الصناع » وذكر كليبر أن الثوار « استخرجوا مدافع كانت مطمورة فى الأرض ، وأنشئوا معامل للبارود ومصانع لصب المدافع وعمل القنابل » . وكان التجار يتولون إمداد الثوار بالزاد والأقوات .

ولما كانت مهاجمة معاقل الثوار فى استحكاماتهم ، من شأنها أن تكلف الفرنسيين خسائر كبيرة فى الأرواح ، فقد اعتمد كليبر على الزمن فى إلحاق الملل بالثوار . فى حين اتجه إلى مقاومة القيادة التركية والمملوكية فى القاهرة

لإلقاء السلاح ، ومفاوضة مراد بك فى إبرام الصلح ، وأخذ فى إخضاع الوجه البحرى لتطويق القاهرة وإخماد الثورة ، وقد أفلح فى تحقيق الغرضين فى أوائل أبريل ، ثم أخذ فى الهجوم على مواقع الثوار ليلة ٤ أبريل ، واستمر القتال عنيفًا إلى يوم ٢١ أبريل ١٨٠٠ . وقد جرت وساطة من جانب العلماء مع كليبر ، ولكنها فشلت بسبب تشدد العامة والجنود العثمانيين والمماليك ، وتمكن كليبر من الاستيلاء على بولاق يوم ١٥ أبريل بعد قتال عنيف انتقل من بيت إلى بيت ، وأسفر عن تدمير الحى كله ، والقبض على الحاج مصطفى البشتيلى وإعدامه ، وفى يوم ١٨ أبريل شن الفرنسيون هجومًا عامًّا على أحياء القاهرة الأخرى أسفر عن إبرام اتفاق يوم ٢١ أبريل ١٨٠٠ مع ناصف باشا وعثمان البرديسى وإبراهيم بك ، على انسحاب الجنود العثمانيين والمماليك من القاهرة ابتداءً من ٢٥ أبريل حاملين أسلحتهم ، وتعهد كليبر بالعفو التام عن جميع أهالى القاهرة ، وقد سار مع الأتراك والمماليك زعماء المصريين من أمثال السيد عمر مكرم والسيد أحمد المحروقى . ولم يحافظ كليبر على وعده ، فقد فرض على أهالى القاهرة غرامة باهظة قدرها اثنا عشر مليونًا من الفرنكات ، ونكل بكثير من زعماء الحركة وعلى رأسهم السيد محمد السادات . وانتهت بذلك ثورة القاهرة الثانية .

وقد جرت الأمور بعد ذلك فى طريق انتهاء الحملة الفرنسية على مصر . فقد قتل كليبر على يد سليمان الحلبى ، الذى أبدى بسالة منقطعة النظير عند إعدامه ، وخلفه مينو ، الذى أخذت القوات الفرنسية فى عهده فى الانقسام بين أكثرية تريد الجلاء عن مصر ، وأقلية رأسها مينو نفسه تريد البقاء . وفى نفس الوقت كانت إنجلترا تعد العدة لإخراج جيش الشرق الفرنسى من مصر دون إبطاء . وفى أوائل مارس ١٨٠١ نزلت حملة إنجليزية من ٢٠ ألف جندى فى أبى قير ، وهزمت الجيش الفرنسى الرئيسى فى كانوب فى ٢١ مارس ١٨٠١ ، وحاصرت الإسكندرية ، وتقدمت نحو القاهرة ، فى الوقت الذى كان يقترب منها جيش عثمانى آخر بقيادة الصدر الأعظم . وفى أواخر يونيو استسلمت القوات الفرنسية فى القاهرة إلى الإنجليز بشروط اتفاقية العريش ، وبعد مضى

أربعة أشهر استسلمت الإسكندرية ، حيث كان يقيم مينو نفسه . بشروط اتفاقية العريش أيضًا . وتم الاتفاق على شروط الجلاء فى ٣١ أغسطس ١٨٠١ ، وفى خلال سبتمبر أخذت القوات الفرنسية فى الجلاء عن مصر . وفى ٩ أكتوبر من نفس العام وقعت فرنسا معاهدة صلح مع تركيا ، وفى مارس ١٨٠٢ عادت مصر إلى حظيرة الدولة العثمانية مرة أخرى بمعاهدة أميان Amiens

٣ - الاحتلال الإنجليزى ١٨٠١ - ١٨٠٣

لم يكن تخليص مصر من الاستعمار الفرنسى نهاية الخطر عليها من الاستعمار الأوربى ، ذلك أن التنافس الاستعمارى أخذ يشتد عليها من جانب إنجلترا وفرنسا حتى أصبحت جزءا هامًّا من المسألة الشرقية يعرف باسم « المسألة المصرية » .

وكانت قد بقيت فى مصر بعد جلاء الفرنسيين عنها جيوش ثلاثة ، هى : الجيش الإنجليزى ، الذى كان مؤلفًا من ستة عشر ألفا بقيادة الجنرال هتشنون Hutchinson ويحتل الإسكندرية ورشيد ودمنهور ، فضلا عن ستة آلاف جندى من الهند بقيادة الجنرال بيرد Baird ويحتل الجيزة .

ثم الجيش العثمانى ، وكان مؤلفًا من نحو خمسة وثلاثين ألفًا ، ويحتل العاصمة ومعظم بنادر مصر الوسطى والصعيد وشمال الدلتا .

وأخيرًا جيش المماليك الذى كان قد تحالف مع الإنجليز ، ولكنه كان جيشًا لم يتبق منه سوى ثلاثة آلاف تقريبًا . وكان الانقسام مستمرا بين أنصار إبراهيم بك وخلفاء مراد بك الذى مات فى ١٨ أبريل ١٨٠١ . وكان أنصار إبراهم بك يقيمون فى القاهرة ، على حين كان خلفاء مراد بك فى الاسكندرية وأبى قير .

وإلى جانب هذه القوى الثلاث ، كانت قوة البورجوازية المصرية الصاعدة على حساب ضعف العنصر المملوكي ، والتى أثبتت جدارتها فى أعمال المقاومة ضد الفرنسيين . وكان الديوان مؤلفًا من صفوة بنيها ، بعد أن كان الديوان القديم مقصورًا على المماليك ، وكان قد برز منهم زعماء ، مثل السيد عمر مكرم

والسيد محمد السادات والشيخ عبد الله الشرقاوى والشيخ مصطفى الصاوى والشيخ محمد الأمير والشيخ محمد المهدى والشيخ سليمان الفيومى والسيد أحمد المحروقى كبير تجار القاهرة .

وقد أخذ الصراع بين القوى الثلاث الأولى يشتد فى ذلك الحين لصالح القوة الرابعة الوطنية . فقد أخذ العثمانيون فى تصفية العناصر المملوكية لكى يستردوا سيطرتهم على مصر . ولكن الانجليز وقفوا فى صف المماليك ، وهددوا بقصف القاهرة ، وأجبروا الوالى التركى على إطلاق سراح ٢٥٠٠ مملوك ، ولكنهم لم يلبثوا أن تخلوا عنهم مؤقتاً بعد تحسن العلاقات بين فرنسا والدولة العثمانية ، فأصبحت السلطة فى القاهرة والوجه البحرى خالصة للعثمانيين . ثم سحبت الحكومة البريطانية جيشها من الجيزة ولم يبق سوى جيشها فى الإسكندرية ، فتهيأت الفرصة لقيام حرب بين الجيش العثمانى وبين المماليك ، الذين نسوا مؤقتاً خلافاتهم . وفى هذه الحرب تهيأت الفرصة لمحمد على ، الذى كان على رأس أحد الجيشين اللذين جردهما خسرو باشا الوالى العثمانى الجديد لقتال المماليك ، للاحتفاظ بقوته العسكرية عن طريق الامتناع عن القتال وترك الجيشين العثمانى والمملوكى يصفيان بعضهما البعض .

وفى ذلك الحين كان الإنجليز يماطلون فى الجلاء عن الإسكندرية حسب نصوص صلح « أميان » Amiens ، واضطرت فرنسا إلى إيفاد الكولونيل سبستيانى Sebastiani ليعرف نيات الإنجليز ودراسة الحالة فى مصر ، وعرف الزعماء المصريون قدوم المندوب الفرنسى لاستعجال الإنجليز فى الجلاء عن البلاد ، فقابلوه بحفاوة ، وأحدثت زيارته ضجة بين الجماهير ، كانت تعبيراً عن رغبتها فى جلاء الإنجليز . وقد أفلح الضغط الفرنسى أخيراً فى إجبار إنجلترا فى ١٦ مارس ١٨٠٣ ، ولكن بعد أن اصطحبوا معهم محمد بك الألفى إلى لندن لاستخدامه عند اللزوم فى العودة إلى مصر .

٤ - تولية محمد على

بعد جلاء الإنجليز عن مصر أخذت عناصر الجيش العثمانى ، التى كانت تتكون أساسا من أرناءود (ألبانيين) وإنكشارية ، فى الاقتتال فيما بينها ، فى حين انسحب المماليك بقيادة عثمان البرديسى إلى الصعيد ، وقد أنجح الأرناءود فى طرد الوالى خسرو باشا من القاهرة ، فانسحب إلى دمياط وانتهت ولايته الفعلية بعد سنة وأربعة أشهر تقريبا . وطلب طاهر باشا ، قائد الأرناءود ، من المشايخ اختيار من يشغل المنصب ، فأعلنوه فى يوم ٦ مايو ١٨٠٣ باختياره « قائمام » ، وبذلك ظهرت للمشايخ فى التعيين سلطة اسمية كانت مقدمة لاختيار محمد على فيما بعد .

على أن الانكشارية لم يلبثوا أن تمكنوا من قتل طاهر باشا بعد عشرين يومًا ، وعينوا أحمد باشا ، والى « المدينة المنورة » الذى كان موجودًا وقتذاك فى القاهرة ، واليًا . ولما كانت سيطرة الانكشارية تهدد قوة محمد على ، فقد تحالف مع إبراهيم بك وعثمان البرديسى وباقى زعماء المماليك وأسقطوا أحمد باشا فى اليوم التالى . وتقاسم محمد على وإبراهيم بك السلطة الفعلية ، ولكن السلطة الظاهرية ظلت للمماليك . فقد كان محمد على يريد الوصول إلى السلطة بالطريق الشرعى ، وموافقة السلطان . وقد حدثت محاولة عثمانية لفرض على باشا الجزائرلى واليًا على مصر ، ولكنها انتهت بقتله ، وانقضاء السلطة العثمانية من الناحية الفعلية .

ولما كانت السلطة المملوكية قد أخذت فى فرض مظالمها المعهودة على الشعب المصرى وإرهاقه بالضرائب ، فسرعان ماشبت الثورة فى مارس ١٨٠٤ ، وأخذ الشعب فى القاهرة يستولى على الشوارع والميادين والمبانى ويستعد للمقاومة

العنيفة . وقد أخذ محمد على فى هذه الثورة جانب الجماهير ، وجاهر بانضمامه إلى المشايخ والعلماء ، وأمر جنوده بمهاجمة المماليك الموجودين بالقاهرة ، ومحاصرة بيوت زعمائهم ، فهرب إبراهيم بك وعثمان بك البرديسى ، وانقض الشعب فى رشيد ودمياط وسائر العواصم على الحكام المماليك ، فهربوا إلى الصعيد . ولم يتعجل محمد على فى تعيين نفسه ، بل أعاد خسرو باشا إلى الولاية ليكسب عطف الباب العالى ، وحتى عندما عاد الجند إلى عزله ، سعى فى تعيين خورشيد باشا ، وقد عينه الشيوخ وزعماء الجند إلى جانبه « قائمقاما » . على أن خورشيد باشا لم يلبث أن أخذ يكرر مساوئ خلفائه فى البطش بالأهالى ، وفرض الاتاوات والضرائب ، مما أدى إلى ثورة مايو ١٨٠٤ ، التى تصدرها السيد عمر مكرم نقيب الأشراف .

وكانت هذه الثورة هى القاضية ، فقد اجتمع العلماء ونقباء الصناع ، بوصفهم وكلاء الشعب ، يوم ١٣ مايو ١٨٠٥ ، واتخذوا قرارا بعزل خورشيد باشا وتعيين محمد على واليًا بدله بشروطهم ، وقد قبل محمد على الولاية ، وألبسه السيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوى فى دار المحكمة خلعة الولاية ، فكانت تلك أول مرة فى تاريخ مصر الحديث يعزل فيها الوالى ويعين آخر بقوة الإرادة الشعبية . وكتب الجبرتى يقول ، « تم الأمر بعد المعاهدة والمعاقدة على سيره بالعدل ، وإقامة الأحكام والشرائع ، والاقلاع عن المظالم ، وألا يفعل أمرًا إلا بمشورته ومشورة العلماء ، وأنه متى خالف الشروط عزلوه » واضطر السلطان سليم الثالث إلى الاعتراف بمحمد على واليًا على مصر .

٥ - حملة فريزر Fraiser

باستئناف الحرب بين إنجلترا وفرنسا فى أغسطس ١٨٠٥ ، أخذ التسابق بين الدولتين الاستعماريتين يشتد على مصر . فقد رأت إنجلترا ضرورة منع فرنسا من الاستيلاء على مصر من جديد ، عن طريق إنشاء حكومة تتكون من أنصارهم المماليك ، وعقد اتفاق بين الباب العالى وبين محمد الألفى وجماعته ، وإقصاء محمد على ، الذى كانت تراه مواليًا لفرنسا ، عن الولاية . وقد أفلحت جهود الإنجليز فى الآستانة فى إصدار فرمان بتولية موسى باشا واليًا على مصر وتقليد محمد على ولاية سالونيك ، ولكن محمد على ، بالاستناد إلى تأييد المشايخ والعلماء ، لم يذعن لفرمان السلطان ، وخاض عدة معارك ضد محمد الألفى ، وعمد إلى استمالة قائد الأسطول التركى القبطان صالح باشا ، فأصدر الباب العالى فرمانا فى سبتمبر ١٨٠٦ بتثبيت محمد على فى الولاية ، بناء على تأييد الخاصة والعامة له .

ولم يلبث تطور الموقف السياسى والعسكرى فى أوربا لغير صالح الانجليز ، وهو الذى انتهى بإعلان السلطان الحرب على إنجلترا وروسيا فى ديسمبر ١٨٠٦ ، أن أدى بإنجلترا إلى اتخاذ قرار باحتلال الإسكندرية ، لمنع فرنسا من احتلالها من ناحية ، وتأييد وحماية القوى المملوكية الموالية لها من جهة أخرى .

وقد وصلت حملة فريزر Fraiser الإسكندرية يوم ١٦ مارس ١٨٠٧ وتتكون من ستة آلاف جندى . وكانت الإسكندرية مستقلة عن باشوية القاهرة ، وتخضع مباشرة للباب العالى . وكان حاكمها ، وهو أمين أغا ، من ضباط الآستانة ، ولا يميل إلى الاعتراف بسلطة محمد على ، كما كان أهل الإسكندرية يخشون أن تخضع مدينتهم لسيطرة الألبانيين فيعيثون فيها فسادًا . ولذلك

استولى الإنجليز على الاسكندرية ليلة ٢١ مارس دون مقاومة ، بعد أن اتفق معهم أمين أغا على تسليم المدينة ، وتسليم نفسه كأسير حرب ومعه حامية المدينة وعددها ثلثمائة مقاتل .

ولقد كانت الأوامر الصادرة إلى فريزر هى الاكتفاء باحتلال الإسكندرية ، ولكن لما كانت الفكرة السائدة هى أن جنود الحملة بالاسكندرية يتعرضون لخطر الموت جوعًا ، إذا لم يحتل الجيش رشيدًا لضمان تموين الحامية ، نظرًا لوقوع رشيد على مصب النيل ، وسهولة الاتصال عن طريقها بين داخل البلاد وبين الإسكندرية ، فقد كان لذلك أن وجه فريزر ، تحت الحاح القنصل الإنجليزى ميسيت Misset قوة مكونة من نحو ١٤٠٠ جندى بقيادة الجنرال ويكوب Wacop للاستيلاء على رشيد يوم ٢٩ مارس ، وقد وصلت هذه القوة إلى المدينة فى اليوم التالى ، وتأهبت لدخولها صبيحة يوم ٣١ مارس .

على أن القوة لم تلبث أن أصيبت بهزيمة ساحقة . بسبب استبسال أهل رشيد وبراعة قيادة حاكمها على بك السلانكللى ، الذى كان تحت قيادته نحو سبعمائة جندى . فقد أمر بابتعاد مراكب التعدية إلى البر الشرقى حتى لا يجد رجال الحامية وسيلة للارتداد ، وبذلك أصبح الجنود والأهالى بين الجيش الإنجليزى والبحر ، ثم أمر بتراجع الحامية إلى داخل المدينة واعتصام الأهالى فى بيوتهم إلى حين صدور الأوامر بالمقاومة . ولم يكد الجنود الإنجليز يتوسطون المدينة وتشتمل عليهم ، حتى أصدر على بك أمره بإطلاق النار ، فانطلق الرصاص من النوافذ والسطوح ومن كل جانب ، وقتل الجنرال ويكوب ، وقتل نحو ١٧٠ قتيلا و٢٥٠ جريحًا . وأسر المصريون ١٢٠ أسيرًا أرسل بهم إلى القاهرة فوصلوها يوم ٥ أبريل . واضطرت بقية القوة الانجليزية إلى التقهقر إلى الإسكندرية عن طريق أبى قير .

وقد أراد فريزر أن يمحو آثار هذه الهزيمة ، فأرسل حملة ثانية متألفة من ٢٥٠٠ جندى بقيادة الجنرال وليم ستيوارت ، فضرب الحصار على رشيد ،

ونصب المدافع على آكام أبى مندور التى تتسلط عليها ، وأخذ يضربها بالمدافع تمهيدًا للهجوم عليها ، ولكن المدينة استغاثت بالقاهرة والسيد عمر مكرم ، وطلبت إمدادها بالرجال والذخيرة ، فسارع المتطوعون إلى نجدة رشيد ، كما تطوع أهالى البحيرة والبلاد المجاورة لرشيد وأقبلوا يدافعون عنها .

فى تلك الأثنان وصل محمد على إلى القاهرة من الصعيد ، وأخذ فى إعداد القوة لمواجهة الجيش الانجليزى ، وقد عاونه السيد عمر مكرم والعلماء فى جمع مايمكن تدبيره من المال وتجهيز قوة مكونة من أربعة آلاف مقاتل وألف وخمسمائة من الفرسان ، تحركت زاحفة إلى رشيد ، والتقت بكتيبة إنجليزية فى الحماد فأنزلت بها الهزيمة ، وحاولت القوات الانجليزية الانسحاب إلى مواقع الجيش الإنجليزى ، حول رشيد ، ولكن الفرسان المصريين قطعوا المواصلات بين الحماد ورشيد وأنزلوا بالجيش الإنجليزى هزيمة كبرى كبدته نحو ٤١٦ من القتلى و٤٠٠ أسير ، واضطر الجنرال ستوارت المرابط جنوبى رشيد ببقية القوات ، إلى رفع الحصار عنها ، والارتداد إلى أبى قير ثم إلى الاسكندرية .

ومالبثت حالة القوات الإنجليزية المنعزلة فى الاسكندرية فضلا عن ظروف الصراع فى أوربا ، أن أقنعت الحكومة البريطانية بضرورة الانسحاب ، فأرسل فريزر إلى محمد على فى طلب الصلح على اساس جلاء الجيش عن الإسكندرية ، وتبادل الأسرى والجرحى ، فتم ذلك باتفاق ١٤ سبتمبر ١٨٠٧ . وفى ١٩ سبتمبر تم جلاء الإنجليز عن المدينة ، وبذلك طويت صفحة الاحتلال البريطانى الثانى بعد مدة ستة أشهر .

٦ - تغلغل النفوذ الأجنبى والقنصلى

وفى خلال الأربعين سنة التالية حتى عام ١٨٤٠ ، استطاع محمد على إقامة دولة حديثة قوية فى مصر ، وبناء إمبراطورية واسعة تمتد فى أفريقيا وشبه جزيرة العرب والشام والبحرين الأحمر والمتوسط . وكانت إصلاحاته تحمل طابعًا تقدميًا ، على الرغم من أنها كانت شديدة الوطأة على كاهل الفلاحين والعمال المصريين . وأحست الدول الأوربية الاستعمارية بالخطر على مصالحها من انتعاش هذا الجزء من جسد الدولة العثمانية ، وخشيت أن يرث دورها الإسلامى فى البحرين الأحمر والمتوسط ، فاتحدت ضده كل من إنجلترا وروسيا وبروسيا والنمسا ، وفرضت عليه تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، التى جردته من جزء كبير من قوته العسكرية والبحرية ، وانتزعت منه جميع البلاد التى كانت تحت نفوذه ، وأفقدته بعض استقلاله الإدارى الداخلى . وكانت النتيجة أن أصبحت مصر مستباحة لتلك المصالح الأوربية المالية والتجارية ، التى أخذت تتطلع إلى مصر باعتبارها مطمعًا مثاليًا لاستثمار فائض رءوس الأموال ، وتصدير فائض البضائع . وفى خلال عشرة أعوام من تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ فارق محمد على الحياة ، وكان خلفاؤه أقل كفاءة ، فما لبثت مصر أن أخذت تسقط فى يد الاستعمار الأوربى بدون إطلاق رصاصة واحدة .

ويمكن تمييز أربع مراحل فى تاريخ النفوذ الأجنبى فى مصر ، المرحلة الأولى ، قبل الحملة الفرنسية ، وكان التجار الأجانب ينتظمون فى جماعات تحت رعاية شركاتهم المرخصة ، ويعيشون ويعملون داخل وكالات تعرف فى اللغة الإنجليزية باسم Factories تحت إشراف وحماية قناصلهم الذين كانوا يعينون من قبل الشركات ، ويسكنون فى حى خاص من المدينة منعزل تقريبًا عن السكان الوطنيين . وكانت علاقة هذه الوكالات الأجنبية بالحكومة المحلية والسكان

تحكمها ، من الناحية النظرية ، معاهدات الامتيازات الأجنبية التى كانت معقودة بين الدولة العثمانية ومعظم الدول الأوربية ، وتقضى بخضوع الأجانب الأوربيين للسلطة القضائية لقناصلهم فيما يتصل بالمنازعات المدنية والجنائية التى تنشأ فيما بينهم ، وتقدم لهم ضمانات مختلفة فيما يتعلق بحرية العبادة ، والأحوال الشخصية وممارسة التجارة وغيرها . ولكن هذه الامتيازات ، من الناحية الفعلية ، لم يكن معمولا بها لحد كبير فى مصر خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، بسبب ضعف السلطة العثمانية فى مصر ، وبسبب فوضى الحكم المملوكى ، وبالتالى كان الأجانب فى مصر فى هذه المرحلة واقعين تمامًا تحت رحمة الحكام المماليك .

وقد بدأت المرحلة الثانية فى عهد محمد على بعد استئناف التجارة الأوربية ، وفيها أخذ الجيل الجديد من التجار الأوربيين يتاجر لحسابه الخاص ، بدلا من الاتجار من خلال شركات الاحتكار القديمة المرخصة . وقد رحب محمد على بهؤلاء التجار لحاجته إليهم فى نظامه الاحتكارى ، الذى كان يعتبر نفسه فيه البائع والشارى الوحيد فى مصر ، وشجعهم على الخروج من أحيائهم ، وأخذ يضفى عليهم الإنعامات ، وأعاد العمل بالإعفاءات والمزايا التى تضمنتها معاهدات الامتيازات الأجنبية ، بل إن الامتيازات القضائية التى نصت عليها معاهدات الامتيازات قد اتسعت تدريجيًا فى عهده وتجاوزت ماكانت تفرضه من مزايا ، فبعد ان كانت هذه المعاهدات تقضى بضرورة حضور قنصل المتهم فى جميع المحاكمات الجنائية التى تجرى أمام المحاكم العثمانية ، أصبحت محاكمة المتهمين الأوروبيين (فى غير الجرائم المالية) تتم أمام محاكمهم القنصلية . وفيما يتصل بالمنازعات المدنية ، فقد جرى العرف فى عهد محمد على أن يتبع الأجنبى ، إذا كان مدعيًا ، المحاكم العثمانية إذا كان المدعى عليه عثمانيا ، ولكن محمد على ، لمواجهة الاعتراضات الأوربية ، اتبع سابقة جرت فى القسطنطينية ، وأقام فى الاسكندرية « محكمة تجارية مختلطة » من قضاة مصريين وأوربيين للنظر فى القضايا المستعجلة ، ثم تطور الأمر فى الدعاوى الهامة ، فأصبحت تسوى بطريق الضغط الدبلوماسى ، الذى يتم عادة تحت شعار التحكيم.

وقد أصبح هذا الأسلوب فى تسوية المنازعات هو السائد فى المرحلة الثالثة ، أى فى عهد خلفاء محمد على ، خصوصًا فى عهد سعيد الذى تولى الحكم عام ١٨٥٤ ، مما ترتب عليه زيادة نفوذ القناصل فى مصر زيادة عظيمة ، وعلى نحوأصبح يطلق معه على هذا العهد اسم عهد القناصل .

وفى هذا العهد أصبحت مصر ميدانًا للنهب والسلب عن طريق ضغط القناصل بشكل لم يسبق له مثيل ، حيث أغار عدد عظيم من الأفاقين واللصوص الأوربيين على مصر ، كما لو كانت كاليفورنيا جديدة أو كلونднايك Klondyke حتى ارتفع عددهم من ١٤,٥٠٠ فى سنة ١٨٣٦ إلى ٨٠ ألفا فى سنة ١٨٧١ . والتجأ هؤلاء إلى حيلة تقديم المشروعات الخيالية والوهمية إلى الوالى ، فإذا وافق عليها وتبين استحالة تنفيذها ، لجئوا إلى القناصل للحصول على تعويضات ضخمة ، كما لجئوا إليهم للحصول على تعويضات طائلة عن الأعطال الموهومة والخسائر المتعمدة . وكان من القناصل ذوى السمعة السيئة فى مجال مساندة هذا الاحتيال، القنصل الأمريكى إدوين دى ليون الذى خرج بمبالغ طائلة ، وقنصل بلجيكا واتحاد الهانسا زيزينيا Zizinia ، وقنصل اليونان باستريه ، والقنصل الفرنسى ساباتييه ، والقنصل النمساوى شراينر . وفى هذا الجو عقدت صفقة قناة السويس بين الوالى محمد سعيد وفرديناند دى ليسبس .

وبسبب هذا النهب ، بالإضافة إلى إسراف سعيد ، أخذ هذا يلجأ إلى توفير الموارد عن طريق إصدار الأذونات على الخزانة ، وعن طريق الاقتراض من بيوت المال الأوربية . وعند وفاته فى بداية عام ١٨٦٣ كانت الخزانة المصرية غارقة فى الدين تمامًا ، فبالإضافة إلى مبلغ ثمانية ملايين جنيه تقريبًا كان مفروضًا دفعها فى خلال ثلاثين سنة ، كان مايزال هناك أكثر من مليون جنيه يستحق الدفع بعد ثلاث سنوات ، فى حين كان الدين السائر يبلغ حوالى ٩ ملايين جنيه .

ومع تطور النهب الاستعمارى على هذا النحو ، بدأت المرحلة الرابعة للنفوذ

الأجنبى حين أخذ تدخل القناصل ، الذى كان قاصرًا على مساندة أصحاب التعويضات ، يتحول تدريجيًا إلى تدخل تقوم به الحكومات ذاتها لصالح أصحاب السندات الأوربية ، وأصبح نهب مصر ، الذى بدأ فى شكل عمليات نصب يقوم بها المقامرون الأوربيون بمعاونة القناصل ، مصدرًا لربح نصف البيوت المالية فى أوربا ، بمساعدة غالبية حكومات الدول العظمى . ثم جاءت معالجة نوبار الخاطئة لمسألة الامتيازات الأجنبية . والتى كانت نتيجتها إنشاء المحاكم المختلطة ، فأصبحت الحكومة المصرية ودوائر أملاك الخديو خاضعة للسلطة القضائية لهذه المحاكم ، مما أدى إلى اجتثاث سلطة الخديو المطلقة من الجذور .

وفى عهد إسماعيل دخلت عملية النهب الاستعمارى مرحلة خطيرة ، يمكن تصويرها إذا علم أن القيمة الاسمية للقروض التى استدانها إسماعيل بلغت ٥٣ مليون جنيه ، لم يدخل منها الخزانة المصرية سوى ٣٢ مليون جنيه فقط بعد خصم الفوائد والاستهلاك ، وقد دفع منها على طول مدة ثلاثين عامًا مبلغ ٣٥ مليون جنيه ، أى أكثر مما حصلته الخزانة من القروض ، ومع ذلك فإن رأس مال الدين بعد استبعاد الدين السائر البالغ ١٨ مليون جنيه ، قد بلغ عام ١٨٧٦ مبلغ ٥٢ مليون جنيه ، أى مايزيد على كل ماتلقته الخزانة المصرية من القروض بـ ٢٠ مليون جنيه تقريبًا .

وكان من الطبيعى ان ينعكس هذا الوضع المالى على الوضع السياسى . فقد اضطر إسماعيل ، لدعم مركزه المالى لدى الدول الدائنة ، إلى أن يطلب من إنجلترا معاونته بموظفين حكوميين يتميزان بالكفاءة ، لاصلاح الإدارة المالية بالبلاد . فأرسلت إنجلترا بعثة خاصة برئاسة ستيفن كيف Cave ، اقترحت تسديد القروض قصيرة الأجل من حصيلة المقابلة ، وتحويل الباقى من الديون إلى دين موحد قدره ٧٢ مليونًا ، مع إقامة مصلحة للمراقبة تتسلم فروع الإيرادات المخصصة والاشراف على فرض وتحصيل الضرائب . ولكن فرنسا سارعت إلى الساحة ، وأرسلت مستشارا فرنسيا هو فييه Villet لعرض مشروع يقضى بتوحيد الدين وإنشاء صندوق للاستهلاك يديره أربعة من المندوبين

الدوليين يتولى استلام الحصص المخصصة من الإيرادات وتوزيعها . وقبل الخديو هذا المشروع وأصدر مرسومًا بإنشاء صندوق للدين العمومي فى ٢ مايو ١٨٧٦ يتولى إدارته مندوبون أوربيون (فرنسى وبريطانى ونمساوى وإيطالى) .

وسرعان ماوفدت بعثة أخرى فى أكتوبر ١٨٧٦ تمثل أصحاب الديون الثابتة مؤلفة من إنجليزى وفرنسى هما : Goschen and Joubert اقترحت إنشاء مراقبة ثنائية على المالية المصرية إلى جانب صندوق الدين العمومى ، يتولى أحدهما مراقبة إيرادات الحكومة والآخر مراقبة المصروفات ، ويكون لهما حق تعيين مأمورى تحصيل الضرائب فى الأقاليم وفصلهم ، ولاتعقد أية قروض أخرى إلا بموافقتها وموافقة صندوق الدين . واضطر الخديو إسماعيل إلى قبول هذه المراقبة الثنائية التى كانت تمثل تدخلا فعليا فى شئون البلاد وحدًّا للسلطة الخديوية من الناحيه المالية والإدارية ، وبدأ تنفيذ ذلك فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ .

ولم يلبث النظام الجديد أن أخذ فى استخدام أساليب القهر والاستغلال وإلهاب الفلاحين بالضرائب ، وحبس المرتبات عن الموظفين ، وتسريح فريق من رجال الجيش ، والالتجاء إلى الكرباج لإكراه الفلاحين على الدفع ، حتى اضطر اللورد دربى Derby إلى التحذير من « قتل الأوزة التى تبيض ذهبًا » ، وكتب القنصل الانجليزى فيفيان يقول : « إن العملية كلها شائنة للغاية ، والبلاد قد امتصت إلى آخر قطرة » .

وما لبث التدخل الأجنبى أن مضى إلى نهايته ، فاضطر الخديو إسماعيل إلى قبول لجنة تحقيق برئاسة دى ليسبس فى ٣٠ مارس ١٨٧٨ ، كان رئيسها الفعلى هو « ريفرز ويلسون Rivers Wilson عدو الخديو اللدود . وقد انصرفت همة هذه اللجنة إلى تجريد الخديو وأسرته من أملاكهما ، وتخصيصها للوفاء بالدين ، وكذا تجريد الخديو من سلطته ووضعها فى يد وزارة مسئولة أمام الوصاية الأجنبية . وقد عين فيها ريفرز ويلسون وزيرا للمالية ، ودى بلنيير Blignieres الفرنسى وزيرًا للأشغال العامة . وبذلك انتقلت الوصاية الأجنبية إلى حكم مباشر .

ولكن هذا التطور فى النفوذ الأجنبى ، والذى أدى إلى سلب الخديو إسماعيل سلطاته وأملاكه ، لم يلبث أن دفعه إلى التحالف مع القوى البورجوازية (كبار الملاك) للاستعانة بها فى وجه الوصاية الأجنبية ، فافتتح بذلك الصفحة الأولى فى الثورة العرابية .

٧ - الثورة العرابية

(ا) التكوين الاجتماعى المصرى الحديث :

فى الوقت الذى كان النفوذ الأجنبى ينمو فى مصر على هذا النحو ، كان المجتمع المصرى منذ عهد محمد على يتعرض لتغيرات عنيفة ، مع انتقال حيازة الأرض من حق الانتفاع إلى حق الملكية الخاصة . ففى عامى ١٨٣٧ و ١٨٤٢ استقرت حقوق الملكية كاملة فى يد الطبقة الأرستقراطية فى مصر ، التى كان محمد على قد منحها المساحات الواسعة من الأراضى التى لم تدخل فى مساحة أطيان الفلاحة والأوسية عند مسح أراضى القطر المصرى عام ١٨١٣ ، والتى كانت تعرف بالأبعاديات . وكانت هذه الأرستقراطية تتكون من كبار رجال الإدارة والجيش والأعيان والأعراب ، وإلى جانبها كانت توجد أسرة محمد على التى أقطعها محمد على مقادير جسيمة من الأطيان تعرف بالجفالك . وبسقوط حق الملكية كاملة فى يد هذه الأرستقراطية ، نشأت الطبقة البورجوازية الكبيرة التى كانت بداية التكوين الاجتماعى لمصر فى العصر الحديث .

ولم تلبث حقوق الملكية أن أخذت تستقر فى يد الفلاحين بدورهم على مدى الستين عامًا التالية . وكان محمد على بعد مسح أراضى القطر المصرى عام ١٨١٣ قد قام بتوزيع الأراضى الزراعية على الفلاحين ، حسب مساحة زمام كل قرية وتعداد سكانها من الشبان القادرين على العمل ، فكان كل فلاح يصيبه فيما بين ثلاثة وخمسة أفدنة ، ولم يكن لهؤلاء حق الملكية فيها كاملة ، بل حق الانتفاع فقط طيلة حياة الفلاح ، مقابل دفع الضريبة وعدم التصرف بالبيع أو التوريث . ولكن منذ عام ١٨٤٦ أخذت صفة الحيازة فى هذه الأراضى تنتقل من حق الانتفاع إلى حق الملكية شيئًا فشيئًا ، وبقانون المقابلة ١٨٧١ ، الذى كان

اختياريًا فى أول الأمر ثم أصبح إجباريًا ، والذى يعفى من نصف الميرى المربوط على الأرض ، وبصفة دائمة ، كل من يدفع قيمة ضرائبها فى ست سنوات فى مدة محدودة ، علاوة على الضريبة السنوية - أصبحت غالبية الأراضى الخراجية ملكًا مطلقًا لأصحابها ، فيما عدا حق الوقف . ومع أن قانون التصفية عام ١٨٨٠ أبطل العمل بقانون المقابلة ، فإنه أجبر الدولة على الاعتراف بحق الرقبة لمن دفع المقابلة بتمامها أو جزءًا منها . وظل هذا الوضع قائمًا حتى الاحتلال البريطانى .

وقد كانت هناك إلى جانب هاتين الطبقتين الرئيسيتين طبقة ضعيفة من التجار لاقبل لها بمنافسة العناصر الأجنبية الغازية ، بالاضافة إلى طبقة من الحرفيين منتشرة فى أنحاء البلاد تضم حرف البناء والصباغة والحدادة والنجارة والدباغة وطحن الحبوب وغيرها . وتتبع الأساليب القديمة فى الصناعة . وكانت قد برزت طبقة من العمال الصناعيين فى عهد محمد على مع الانقلاب الصناعى الذى أحدثه فى اقتصاد البلاد ، ولكن هذه الطبقة انهارت مع انهيار الصناعة تحت التدخل الأوربى ، ثم استمر الركود فى عهد سعيد ، الذى اهتم بالإنتاج الزراعى ، ولكن فى عهد إسماعيل حدث انتعاش صناعى محدود ، على يد الدولة أيضًا ، ولكنه كان انتعاشًا محدودًا لم يلبث أن خمد دون أن يترتب عليه آثار اجتماعية ذات خطر .

وفى الوقت نفسه نشأت طبقة من « الإنتلجنتسيا » المثقفة ثقافة غربية ، تفوق مثيلتها فى أى بلد عربى ، بفضل البعثات التعليمية التى أرسلت إلى الخارج فى عهد محمد على ، ثم فى عهد سعيد وإسماعيل ، وبفضل المدارس الحديثة العالية والتجهيزية والابتدائية التى أنشئت منذ عهد محمد على . وكان التعليم فى جميع هذه المدارس بالمجان فى عهد محمد على ، ولغير القادرين فى عهد إسماعيل الذى أعاد فتح المدارس الابتدائية والثانوية والعالية والعسكرية وبعض مدارس التعليم الفنى . وإلى جانب هذه الطبقة التى تلقت العلوم الحديثة وبرز فيها الأدباء والشعراء ورجال السياسة ، كان الأزهر يواصل مهمته فى تخريج

العناصر المثقفة ثقافة دينية . وكانت هذه العناصر لاتزال تلعب دورًا هامًا فى حياة البلاد الاجتماعية .

(ب) الثورة :

وقد أخذ هذا التغيير الاجتماعى يحدث تأثيره فى الحركة السياسية المناهضة للاستبداد والاستعمار ، وذلك حين أخذت التناقضات بين مصالح الخديوية ومصالح الاحتكارات الأجنبية تظهر وتهدد بصورة مباشرة مسند الخديوية .

فحين أخذت السلطة الخديوية تضعف أخذ ساعد البورجوازية المصرية يشتد ، وفى الوقت نفسه حين وقع الخطر على الخديوية ، لم تجد مفرًا من الالتجاء إلى البورجوازية المصرية تستعين بها على مواصلة النضال ، وكان الثمن هو مشاركتها فى الحكم ، أى الدستور .

وبالفعل وبناء على موافقة الخديو إسماعيل . أخذ أعضاء مجلس شورى النواب والأعيان وضباط الجيش والموظفون والتجار يعقدون عدة اجتماعات فى دار السيد البكرى نقيب الأشراف ، وفى دار إسماعيل راغب باشا رئيس مجلس شورى النواب الأسبق ، ثم وضعوا مشروع لائحة وطنية رفعوها إلى الخديو يوم ٢ أبريل ١٨٧٩ ، تضمنت منح مجلس شورى النواب الحرية التامة وجميع الحقوق وتقرير كافة الأمور المالية والداخلية كما هو جار فى أوربا ، وتأليف وزارة مصرية مسئولة أمام مجلس النواب ، وتكليف هذه الوزارة بتنقيح لائحة النواب الأساسية والنظامية وعرضها على المجلس عند التئامه لاقرارها . وقد قبل الخديو هذه اللائحة الوطنية ، وأسقط الوزارة الأوربية الثانية ، وأصدر أمره إلى شريف باشا ، وهو من الزعماء الدستوريين ، بتأليف الوزارة ، وقدمت هذه الوزارة لمجلس شورى النواب يوم ١٧ مايو ١٨٧٩ ما اعتبر أول مشروع لدستور نيابى برلمانى كامل .

على أنه حين أحست الوصاية الأجنبية بأن السلطة توشك أن تنتقل من يد حاكم مطلق إلى يد طبقة ، أدركت الخطر على مصالحها ، فسارعت إلى التدخل لدى الباب العالي وطلبت إليه عزل الخديو ، وكان لها ماأرادت وتم العزل فى يوم ٢٧ يونيه ١٩٧٩ ، وتولى توفيق العرش .

وقد أدرك توفيق أن تحالف أبيه مع البورجوازية المصرية لم يحل دون خلعه ، فلم يجد مفرًا من الإذعان للوصاية الأجنبية ، ورفض الموافقة على مشروع الدستور . ثم ألف وزارة رياض التى أصبحت أداة فى يد الوصاية الأجنبية ، وأخذت هذه الوزارة تنزل أشد ألوان القمع بالطبقة البورجوازية المصرية ، فاضطرت طلائع هذه الطبقة إلى تأليف الحزب الوطنى برياسة شريف باشا فى مدينة حلوان ، وأخذت تنظم نضالها ضد حكومة رياض باشا .

فى ذلك الحين كان الجيش المصرى تعده الأقدار للقيام بدوره التاريخى بوصفه أداة فى يد الطبقة البورجوازية . فعند قيام الثورة كان هذا الجيش المؤسسة الوحيدة من بين مؤسسات الدولة ، التى لم يكن للعناصر التركية والشركسية الغالبية فيه . ومنذ عام ١٨٥٤ أخذت تدخل فى سلك ضباطه عناصر من البورجوازية المصرية الصغيرة ، بفضل سعيد الذى أمر بانتظام أولاد العمد والمشايخ فى سلك العسكرية ، فكان ذلك بمثابة إلقاء بذور الثورة فى أرض خصبة ، إذ لم يكن فى وسع الضباط ، وهم جزء من البورجوازية المصرية المناضلة ، أن يقفوا بمعزل عن مجتمعهم فى وقت كانت تضطرب جوانحه بالثورة .

وقد بدأ أولى مقدمات الثورة فى الجيش حين عمدت الوزارة الأوربية إلى تصفيته عن طريق إحالة عدد كبير من الضباط يبلغ ٢٥٠٠ ضابط إلى الاستيداع بحجة التوفير . ثم دعت هؤلاء الضباط إلى القاهرة لتسلم جزء من مرتباتهم وتسليم أسلحتهم ، ولم يتردد هؤلاء الضباط الساخطون فى الإعراب عن سخطهم ، وقادوا مظاهرة ١٨ فبراير ١٨٧٩ ، التى أسقطت الوزارة الأوربية الأولى .

ولكن وزارة رياض لم تتلقن الدرس . فقد اعتزم عثمان رفقى وزير الحربية الشركسى فى أواخر عام ۱۸۸۰ تخفيض عدد الجيش وقصر ترقى الضباط فى خريجى الكلية الحربية دون غيرهم ، وهو إجراء يمس الضباط المصريين من أبناء العمد والمشايخ بالدرجة الأولى . ثم أخذ فى إحالة الضباط المصريين إلى ديوان الجهادية أو الاستيداع ، وتعيين ضباط من الشراكسة مكانهم . وكان رد الفعل لهذه التصرفات تأليف الحزب العسكرى برياسة الأميرالاى أحمد عرابى فى يناير ۱۸۸۱ ، الذى تقدم بعريضة يطلب فيها عزل وزير الحربية ، وإعادة النظر فى قوانين الترقية ، والتحقيق فى أهلية من تمت ترقيتهم . ولكن الحكومة قبضت على الموقعين على العريضة ، وهم أحمد عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى ، بطريق الغدر فى ۳۱ يناير ۱۸۸۱ ، ولكنهم كانوا على استعداد للأمر ، فقام البكباشى محمد عبيد بهجوم خاطف على ديوان الجهادية بقصر النيل ، أطلق به سراح زملائه المعتقلين . واضطرت الحكومة إلى عزل وزير الجهادية ، وعينت مكانه محمود سامى البارودى .

وكان من الطبيعى أن تسفر هذه الأحداث التى هزت نظام الجيش فى عنف ، والتى جرت فى وقت كانت تعانى فيه البورجوازية المصرية من أعمال القمع والاضطهاد - عن النتيجة الطبيعية الوحيدة ، وهى التحالف بين البورجوازية والجيش . فقد أدركت البورجوازية المصرية أن لها فى الجيش أنيابًا وأسنانًا حادة تنهش بها الاستبداد والوصاية الأجنبية ، وأدرك الجيش أنه إذا لم يلتحم بطبقته ويعمل فى خدمة أهدافها ، فإنه معرض حتمًا للغدر والتصفية . وكانت ثمرة هذا الالتحام أو التحالف مظاهرة عابدين فى ۹ سبتمبر ۱۸۸۱ ، التى أسقطت وزارة رياض باشا الخاضعة للوصاية ، وأسقطت نظام الحكم المطلق .

على أن البورجوازية المصرية لم تلبث ان سارعت فى اليوم التالى لمظاهرة عابدين إلى مطالبة الجيش بالعودة إلى ثكناته وسحب الآلايات التى اشتركت فى المظاهرة إلى الجهات التى تحددها لها حكومة شريف باشا . وقد تعهد عرابى فى بيان مكتوب بانقياد الجيش للحكومة وعدم التدخل فى السياسة ، وأمنت

البورجوازية المصرية على موقف شريف وتعهد عرابى . ولكن السلطة لم تلبث أن سعت إلى عرابى ، الذى أكسبه موقفه إعجاب الجماهير المصرية ، وأخذ يتصرف كزعيم سياسى . وعند ذلك أحست البورجوازية المصرية بأنها تخلصت من نظام الحكم الاستبدادى لتقع تحت سيطرة حكم عسكرى . ومن هنا وقع الشقاق بين الطبقة والجيش ، ونفذت الوصاية الأجنبية التى أحست بخطر سقوط السلطة فى يد الجيش ، من هذا الشقاق ، فأيدت مسند الخديوية ضد الجيش ، وسعت مع الخديوى لسحب البورجوازية من التحالف مع ضباط الجيش عن طريق إبداء الاستعداد لاحترام حقوق البرلمان . ولم ير الزعماء الدستوريون سببًا للصدام مع الوصاية الأجنبية وتعريض المكسب الدستورى الذى حصلوا عليه للخطر ، فى حين آثر الضباط العرابيون التصدى للتدخل الأوربى ، وبذلك أصبح التدخل العسكرى الاستعمارى أمرًا محتومًا ، فلم تكن إنجلترا أو فرنسا لتدع مصالحها فى مصر تحت سيطرة جيش ثائر ، وبسبب تغير الظروف السياسية فى فرنسا ، انفردت إنجلترا بالتدخل يوم ١١ يوليه ١٨٨١ ، وأخذت مدافع الأسطول الإنجليزى فى قصف طوابى الإسكندرية .

(جـ) مقاومة العدوان الإنجليزى :

لم تكن طوابى الإسكندرية عند بدء القصف بنيران الأسطول البريطانى فى الساعة السابعة من صبيحة يوم الثلاثاء ١١ يوليو ١٨٨٢ فى حالة تسمح لها بمقاومة ناجحة . فقد كانت على أوضاعها التى كانت عليها فى عهد محمد على وابراهيم وعباس ، وقد أجرى بها إسماعيل بعض الترميم وزودها بعدد من المدافع من طراز أرمسترونج ، ولكن المدافع الأخرى لم تكن لها أية قيمة حربية ، وكانت حامية الحصون مؤلفة من آلاى مدفعية السواحل الذى كانت قوته ١٧٦٢ جنديا ، ولكن الموجودين يوم الضرب لم يتجاوز السبعمائة . وكانت حامية المدينة تتكون من ١٢ ألفًا من المشاة ، ولكنها لم تشترك فى القتال . ولذلك وبسبب هذا الضعف فى الدفاع عن المدينة ، كان القتال عبارة عن مجزرة بشرية

دفع فيها الطوبجية المصريون البواسل ، القائمون على مدافعهم وهى مكشوفة فى العراء دون ساتر - حياتهم . وقد تفانى الأهالى فى الدفاع عن المدينة ، برغم أنها حرب حصون وبوارج ، فكان الرجال والنساء تحت خطر القذائف ينقلون الذخائر ويقدمونها إلى بقايا الطوبجية ، وبلغ عدد القتلى من الجند والأهالى نحو ألفين .

وقد طلب مجلس الوزراء برئاسة الخديو الهدنة . ولكن الأميرال سيمور Seymour اشترط الترخيص للبحارة الإنجليز باحتلال بعض القلاع ، ففشلت المفاوضات واستؤنف الضرب . وأيقن العرابيون أن المدينة سوف تحتل ، وأضافوا إلى خطأ إهمال الدفاع عنها خطأ آخر هو الانسحاب من المدينة للمقاومة فى الداخل ، بدلا من المقاومة على الساحل ، وانفرد قائد الآلاى السادس ، سليمان داود ، باتخاذ قرار خطير بحرق الاسكندرية بحجة تعطيل احتلالها . فشبت الحرائق يوم ١٢ يولية ، واستمرت لليوم التالى ، ولم توقف احتلال الانجليز للمدينة يوم ١٣ يولية .

وقد قامت خطة القادة العرابيين على تركيز الدفاع فى القطاع الغربى (كفر الدوار وسواحل البحر المتوسط) وإهمال القطاع الشرقى (قناة السويس) . وحين اقترح محمود فهمى باشا رئيس الأركان سد قناة السويس ، رفض عرابى ، بعد أن أقنعه ديليسبس بان الإنجليز سوف يحترمون حيدة القناة ، واكتفى بإقامة معسكر فى التل الكبير على بعد نحو خمسين كيلومترا من الاسماعيلية . ولما كانت الخطة الأصلية للإنجليز هى اعتبار الميدان الشرقى هو الميدان الرئيسى للعمليات ، والزحف من ناحية الشرق عن طريق الاسماعيلية ، مع تثبيت القوات المصرية فى القطاع الغربى عن طريق بعض العمليات الهجومية ، فمن هنا كان سقوط المقاومة مسألة وقت . وقد بدأت نذر الهجوم من الشرق فى يوم ٢٦ يوليو حين اقتحمت إحدى السفن الحربية القناة عند بورسعيد ، وألقت مراسيها يوم ٢٧ فى بحيرة التمساح ، وفى يوم ٢٩ ، وصل الأميرال هويت Hewet إلى السويس على رأس أربع سفن خفيفة ، وفى

يوم ٢ أغسطس احتلها دون قتال ، وفى الوقت نفسه وصلت قطع بحرية أخرى إلى بور سعيد بقيادة الأميرال هوبكنز Hopkins ، وفى يوم ٢٠ أغسطس احتل جنود الأسطول بور سعيد دون مقاومة ، كما احتلوا القنطرة والإسماعيلية والشلوفة ، وبذلك جعل الإنجليز من قناة السويس قاعدة حربية للزحف على مصر .

فى تلك الأثناء كان الخديو توفيق قد أصبح فى قبضة الإنجليز فى الإسكندرية ، وقرر الانحياز إليهم ، وأرسل إلى عرابى يوم ١٧ يوليو يأمره بالكف عن الاستعدادات الحربية ، بحجة أنه قد تحقق من أن إنجلترا ليست دولة محاربة للحكومة المصرية . وقد رد عرابى بأن المحافظة على شرف الحكومة الوطنية يقضى بالاستمرار فى الاستعداد العسكرى ، وأصدر فى اليوم نفسه إلى وكيل وزارة الحربية فى القاهرة كتابًا اتهم فيه الخديو بالخيانة ، ودعا إلى وجوب عقد جمعية عمومية من الذوات والأعيان والعلماء ، لاتخاذ قرار بشأن صلاحية الخديو للولاية ، وأذاع منشورا فى البلاد أعلن فيه انضمام الخديو إلى أعداء البلاد .

وقد سارع ممثلو البورجوازية المصرية بالاجتماع فى اليوم نفسه ١٧ يولية فى شكل جمعية عمومية - أو « مجلس عموم » كما أسموه - وبلغ عددهم أربعمائة من الأمراء وشيخ الإسلام وقاضى القضاة ومفتى الديار المصرية وكبار العلماء والرؤساء الروحانيين والنواب ووكلاء الدواوين والمديرين والقضاة والتجار والأعيان ، وأصدروا قرارًا بمواصلة الاستعدادات ، ووجهوا وفدًا إلى عرابى فى « كفر الدوار » وإلى الخديو فى الإسكندرية لاستدعاء النظار ، والاستعلام منهم عن حقيقة الخلاف قبل اتخاذ قرار . ولكن الخديو رد على قرار المجلس بإصدار أمر فى يوم ٢٠ يولية بعزل عرابى من وزارة الحربية . وإزاء ذلك اجتمع « مجلس العموم » يوم ٢٢ يوليو بعدد أكبر ، وتليت فيه فتوى شرعية من مشايخ الأزهر « بمروق الخديو من الدين لانحيازه إلى الجيش المحارب لبلاده ، وقرر عدم قبول عزل عرابى ، ووقف أوامر الخديو ونظاره وعدم تنفيذها ، حيث إن الخديو خرج عن قواعد الشرع الشريف والقانون الحنيف » .

فى ذلك الحين كان الأهالى يقدمون للجيش العرابى فى كفر الدوار ومايستطيعون من أنفس ومال . فقد بدأت حركة التطوع فى القاهرة والأقاليم عقب ضرب الاسكندرية ، ولما كانت خزينة الحكومة عند نشوب الحرب خالية ، إذ أخذ المراقب المالى الإنجليزى كلفن الأموال الموجودة فى خزانة المالية وأنزلها إلى الأسطول الانجليزى قبل إعلان الحرب بأيام ، كما حمل أعضاء القومسيون الأموال الموجودة بصندوق الدين إلى السفن الحربية بالاسكندرية - لذلك دعا عرابى الأهالى للتبرع لامداد الجيش ، فأخذت ترد إلى كفر الدوار إعانات الأهالى من الأموال والحبوب والخضر والفواكه والمواشى والخيول ، وقد مكنت هذه الإمدادات الجيش ، فى القطاع الغربى ، من الصمود وإجبار الانجليز على الارتداد إلى الاسكندرية فى المعارك التى دارت فى أيام ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ أغسطس .

على أن المعركة الرئيسية كانت كما ذكرنا - فى الميدان الشرقى . وكان خطأ العرابيين الفادح هو إهمال هذا القطاع ، سواء بردم القناة فى الوقت المناسب ، أو إقامة الاستعدادات العسكرية اللازمة . وقد بدأ هجوم القوات الانجليزية من الاسماعيلية حين بدأت البوارج البريطانية بإطلاق قنابلها على أول معسكر للجيش العرابى فى نفيشة ، وفى يوم ٢٣ أغسطس وقع أول التحام بين القوات الانجليزية والمصرية فى الميدان الشرقى ، وأسفر عن احتلال البلدة . ثم تقدمت القوات الانجليزية يوم ٢٤ للاستيلاء على نقطة الجفر حيث أقامت القوات العرابية سدًا على ترعة الاسماعيلية لمنع ورود المياه العذبة للجيش البريطانى ، وتمكنت القوات الانجليزية من الاستيلاء على السد . ثم تابعت زحفها يوم ٢٥ للاستيلاء على « تل المسخوطة » . وكانت معظم القوات المصرية من المتطوعين ، وكان التفوق العددى للانجليز ، وتمكن الانجليز من الاستيلاء على مواقع الدفاع المصرية وأسر محمود فهمى باشا رئيس الأركان المصرى ، فأصيب الدفاع المصرى بضربة كبيرة . وفى اليوم نفسه استولت القوات الانجليزية على المحسمة ، ثم على القصاصين يوم ٢٦ أغسطس ، وأصبحت على بعد ١٥ كيلو من التل الكبير .

وقد سارع عرابى بالانتقال إلى الميدان الشرقى ، حيث قرر القيام بهجوم مضاد على المواقع الإنجليزية فى القصاصين . وفى يوم ٢٨ أغسطس تقدمت القوات المصرية شرقاً وألحقت خسائر جسيمة بالقوات البريطانية ، ولكن وصول لواء فرسان المحسمة البريطانى أدى إلى تعزيز المواقع البريطانية وإيقاف الهجوم المصرى ثم إجباره على التقهقر ، وبذلك انتهت معركة القصاصين الأولى .

وفى تلك الأثناء تدخل العامل الدينى فى المعركة تدخلا سلبيًّا بإعلان السلطان العثمانى عصيان عرابى فى منشور نشرته صحف الأستانة يوم ٦ سبتمبر ، وطالب فيه المصريين باتباع أوامر الخديو الذى هو وكيل الخليفة فى مصر . وقد عزز هذا الإعلان موقف الخديو والقوى المؤيدة له فى وجه الضباط العرابيين وقوى الصمود . وأخذ الخديو ، بواسطة سلطان باشا ، أحد الزعماء الدستوريين الذين انقلبوا على عرابى ، فى الاتصال بضباط الجيش المصرى لإطلاعهم على منشور العصيان ، فأثر فى الكثيرين منهم تأثيراً كبيراً ، وقال بعضهم : نحن إذاً عصاة على السلطان ، مخالفون لكتاب الله وسنة رسوله ، ومن مات منا مات عاصياً لا أجر له » ! .

وفى يوم ٩ سبتمبر قام الجيش العرابى بالهجوم مرة أخرى على القصاصين ، ولكنه منى بالهزيمة وأصيب قائد الهجوم الفريق راشد حسنى واللواء على فهمى ، وانفتح الطريق إلى التل الكبير . ولكن القوات المصرية هناك لم تكن تزيد على عشرة آلاف جندى ، والباقون من المجندين الأحداث ، ولم تك الاستحكامات قوية كما هو الحال فى كفر الدوار ، واستخدم الإنجليز عنصر المفاجأة فى مهاجمة التل الكبير فجر يوم ١٣ سبتمبر ، فلم تدم المعركة أكثر من عشرين دقيقة ، وسقط فيها من الإنجليز ٥٧ قتيلا و ٤٠٢ جريح ، وسقط للمصريين ٢٠٠٠ قتيل وضعف هذا العدد من الجرحى .

وقد عاد عرابى إلى القاهرة ظهر يوم الهزيمة ليجتمع بالمجلس العرفى ،

واستقر الرأى على إنشاء خط دفاعى فى ضواحى العاصمة أمام المطرية شرقى عين شمس . ولكن تبين أن الجنود الموجودين بالمنطقة لايزيدون على ألف من الخفراء بدون ضباط ، ونحو أربعين نفر سوارى ، وبذلك استقر رأى المجلس على التسليم . وفى اليوم التالى ١٤ سبتمبر وصلت القوات البريطانية إلى القاهرة ، حيث سلم عرابى نفسه ، وبذلك انهارت المقاومة .

وواضح أن انقسام ولاء المصريين بين السلطة الشرعية التى كان يمثلها الخديو والسلطان العثمانى ، وبين السلطة الفعلية للجيش التى كان يمثلها عرابى ، كان أكبر أسباب الهزيمة .

لقد كانت الثورة فى حقيقتها ثورة بورجوازية وطنية التحم بها الجيش وأصبح أداتها التنفيذية ، ولكن الجيش لم يلبث أن نقل إلى يده السلطة الفعلية ، فكان ذلك بداية الانقسام داخل القوى الوطنية التى رفضت استبدال حكم الجيش بأوتوقراطية القصر ، مما أتاح للقوى الاستعمارية التدخل . وهنا صرف الصراع الداخلى ضد الخديو والقيادات البورجوازية التى تؤيده ، جزءًا من اهتمام القيادة العرابية عن الاستعداد الحقيقى الشامل والتحصين اللازم ، لمواجهة الغزو الاستعمارى . وفى الوقت نفسه لم تكن على مستوى الكفاءة الحربية اللازمة أو التضحيات التى قدمتها الأمة ، فحاقت الهزيمة ووقعت البلاد تحت الاحتلال البريطانى .

مراجع للاستشارة :

الجبرتى : عبد الرحمن : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، سبعة أجزاء ، لجنة البيان العربى .

الجبرتى : عبد الرحمن : مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس ، لجنة البيان العربى .

الرافعى ، عبد الرحمن : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر جـ ١ ، ٢ ، ٣ .

الرافعى ، عبد الرحمن : الثورة العرابية والاحتلال البريطانى .

عبد العظيم رمضان ، الدكتور : الجيش المصرى فى السياسة (هيئة الكتاب ١٩٧٧)

عبد الرحيم عبد الرحمن ، الدكتور : الريف المصرى فى القرن الثامن عشر (كلية آداب عين شمس ١٩٧٤)

- Blunt ' W .S., Secret History Of The English Occupation Of Eggpt (London 1907)

- Lutsky, V., Modern History Of The Arab Countries (Moscow 1969)

- Marlow, John, Spoiling the Egyptians (London 1974)

الفصل الثالث

الغزوة الاستعمارية للجزائر

١ - التركيب الاجتماعى للجزائر .
٢ - الحملة الفرنسية على الجزائر .
٣ - حركة الأمير عبد القادر .
- معاهدة ديميشيل فى فبراير ١٨٣٤ .
- تجدد الحرب بين عبد القادر والفرنسيين .
- معاهدة التافنة فى ٢٠ مايو ١٨٣٧ .
- مقاومة الحاج أحمد باى قسنطينة .
- سقوط معاهدة التافنة وتجدد الحرب .
- الجنرال بيجو وخطة الطوابير المتحركة .
- الزملة .
- نكبة الزملة .
- استمرار مقاومة عبد القادر .
- الحرب بين عبد القادر وسلطان المغرب .
- تحطيم مقاومة عبد القادر .
- استسلام عبد القادر .
٤ - المقاومة الجزائرية بعد عبد القادر .
- ثورة مقرانى ١٨٧١ .
مراجع للاستشارة .

١ - التركيب الاجتماعى للجزائر عشية الاحتلال الفرنسى

تشير أكثر التقديرات احتمالا لتعداد السكان فى الجزائر فى أواخر العهد العثمانى إلى أن عدد السكان لم يكن يتجاوز ثلاثة ملايين ونصف . وكانت نسبة ضئيلة من هؤلاء ، لاتتجاوز ٥ ٪ ، هى التى تعيش فى المدن ، على حين كانت الغالبية الساحقة تعيش فى الريف .

وكانت الأوضاع الاقتصادية لهؤلاء السكان ، الذين كانوا يتكونون من عرب وبربر ، متخلفة . فقد كانت الزراعة هى المصدر الرئيسى للإنتاج ، وكانت أدواتها بدائية لاتتجاوز المحراث الخشبى والمنجل . ومع ذلك فإن هذا المصدر ذاته أخذ يفسح المكان للحياة الرعوية - فأصبحت حرفة الرعى حرفة مكملة لزراعة أراضى العرش الجماعية بالنسبة لبعض جماعات السكان ، وأصبحت بالنسبة للبعض الآخر حرفة مستقلة . وكان جزء من السبب فى انتقال الفلاح الجزائرى من حرفة الزراعة إلى الرعى يرجع إلى انتشار الجدب فى قسم هام من أراضى الجزائر الشمالية ومنطقة الهضاب العليا الشرقية ، أما الجزء الآخر فيرجع إلى انعدام الأمن ، فقد كان الفلاح الجزائرى عرضة للحملات الانتقامية لضمان المطالب المالية المتزايدة للبايليك (وهو قسم ادارى كالمحافظة) ، ومهددا من قبائل المخزن المسلحة ، ممادفع الكثيرين من الفلاحين إلى تفضيل الرعى على الاستقرار فى الأرض لخدمتها ، أو الالتجاء إلى الزراعة المؤقتة والرعى المتنقل فى المناطق التى انعدم فيها الأمن ، وأصبحت تعرف ببلاد البارود أو أرض الخلاء . وقد عملت نفس الظروف فى المناطق الجبلية الحصينة على تكوين طبقة من الفلاحين قادرة على ممارسة الزراعة وحمل

السلاح فى الوقت نفسه عند الحاجة ، تحت قيادة بعض الأشراف والمرابطين ، فكان هذا الصنف من الفلاحين الدعامة الأساسية للمشيخات والعائلات الوراثية ببلاد القبائل الكبرى والصغرى وجبال الونشريس والأوراس ومواطن النمامشة والحنانشة .

وكانت الملكية الجماعية للأرض هى أكثر أنواع الملكيات انتشاراً فى الجزائر ، وإن كان النظام الإقطاعى ينتشر أكثر ماينتشر فى الشرق الجزائرى . وكان جميع السكان ، فيما عدا سكان المدن والمناطق المستقرة ، منقسمين إلى عشائر وقبائل . وفى المناطق القبلية كانت تنتشر الملكية الجماعية للأرض . وفى المناطق البدوية كانت الأراضى تنتمى للعشائر والقبائل . أما فى المناطق المستقرة فكانت تنتمى إلى الجماعات القروية . وإلى جانب الأراضى المشاعية والإقطاعية كانت توجد أراضى الدولة (الدومين) وأراضى الحبوس (الأوقاف) .

وكان السكان ينقسمون من ناحية ولائهم للسلطة التركية إلى ثلاثة أقسام :

أولا : قسم يتحالف مع السلطة مقابل فوائد مادية وأدبية ، ويعرف بقبائل المخزن ، التى اتخذت مع الزمن شكل قبائل مستقلة كقبائل الدوائر والزمالة ، أو شكل مجموعات عرقية مغلقة كمخزن الكراغلة Kuloglu .

ثانياً : قسم خاضع مباشرة للأتراك ، ويعرف بقبائل الرعية .

ثالثاً : قسم مستقل عن السلطة التركية متحصناً فى المناطق الجبلية كالأوراس والونشريس والبابور والقبائل ، أو بعيداً عن أيدى النظام بأرض الجنوب الملائمة لحياة الرعى والترحل . وتنتمى غالبية سكان هذا القسم إلى مجموعات قبلية على رأسها عائلات تعتمد فى فرض نفوذها على السلطة الروحية أو الكفاءة الحربية . وكانت العائلات ذات الطابع الدينى تتركز فى الغرب

الجزائرى ، فى حين كانت العائلات الإقطاعية ذات الطابع العسكرى تتركز فى الشرق الجزائرى ، أما الحياة القبلية الديمقراطية فانحصرت فى المناطق الجبلية الحصينة فى شمال وشرق الجزائر الوسطى .

أما فى المدن فقد اتخذ التركيب الاجتماعى فيها شكلا هرميًّا ، تحتل قمته الأرستقراطية التركية التى كان عددها لايتجاوز عشرين ألفاً ، وكانت منعزلة عن بقية السكان لصيانة تقاليدها الخاصة فى نظم العيش والسلوك . ويلى هذه الأرستقراطية فى السلم الاجتماعى جماعة الكراغلة التى تكونت نتيجة التزاوج بين الجند الإنكشارية ونساء البلاد ، وكان عددها فى المدن الكبرى فى نهاية القرن التاسع عشر يبلغ حوالى ٦٠٠٠ نسمة ، كما أصبحت تكون غالبية سكان تلمسان وأصحاب الرأى فيها .

وكانت نظرة أهالى البلاد إلى هذه الطبقة لاتفترق كثيراً عن نظرتها إلى السادة الأتراك الحاكمين . وربما كان موقف الأمير عبد القادر من كراغلة تلمسان وزواتنة القبائل ذوى الأصل الكرغلى ، تعبيراً صادقاً عن هذه النظرة .

ويلى طبقة الكراغلة طبقة الحضر التى كانت تتكون من العائلات الحضرية المتأصلة فى البلاد ، ومن مهاجرى الأندلس بعد تكاثر عددهم . وكانت هذه الطبقة تقوم بما تقوم به البورجوازية الوطنية من الأعمال الرأسمالية التجارية والزراعية ، وتولى بعض أفرادها مناصب القضاء والافتاء والكتابة .

ويلى هذه الطبقة « طبقة البرانى » ، وهم طبقة أصحاب الحرف . وفى مدينة الجزائر اشتهرت كل جماعة منها بحرفة من الحرف ، فالأغواطيون اشتهروا بالتنظيف . والبساكرة بأعمال الأثقال والحراسة ، والقبائل بأعمال البناء ، والزنوج بخدمة المنازل .

وإلى جانب هذه الطبقات وجدت طبقة الدخلاء . وكانت تتكون فى البداية

من جماعة الأسرى المسيحيين المستخدمين فى الحانات أو السجون أو رعاية البساتين أو الخدمة فى قصر الداى . ولكن عدد هؤلاء المسيحيين أخذ يتلاشى بعد هجوم « اللورد أكسموث عام ١٨١٦ ، ولهذا أصبحت طبقة الدخلاء تتكون غالبيتها من الجالية اليهودية التى عملت بالسمسرة والربا والتجارة ، وكونت غالبيتها ثروات ضخمة ، وكانت محل غضب الأهالى الذى تحول إلى ثورات انتقامية فى سنوات ١٨٠١ ، ١٨٠٤ ، ١٨٠٥ ، ١٨١٥ .

٢ - الحملة الفرنسية على الجزائر

كانت مشاريع الفتح الفرنسى للجزائر قد نضجت منذ أوائل القرن التاسع عشر . فقد كان نابليون الأول يضع الجزائر فى قائمة ممتلكاته فى المستقبل عند تجزئة الإمبراطورية العثمانية ، وكان يعتبرها سوقاً ضرورية لتطور الصناعة الفرنسية . كذلك كان التعطش لأسواق جديدة فى عهد شارل العاشر ، والرغبة فى إحياء السياسة التوسعية لفرنسا ، إلى جانب رغبة أسرة البوربون فى استعادة هيبتها وتوطيد عرشها المزعزع - من العوامل الأساسية للاستيلاء على الجزائر .

وقد بقيت حينذاك مسألة الذريعة المناسبة للغزو ، وهذه وجدتها السياسة الفرنسية بسهولة فى المنازعات المالية بينها وبين الجزائر ، المتعلقة بسداد ما اقترضته فرنسا منها ، وهى المنازعات التى انتهت بضربة المروحة الشهيرة التى وجهها الداى حسين باشا إلى القنصل الفرنسى بيير ديفال يوم ٣٠ أبريل ١٨٢٧ . فبدأ حصار فرنسى على ميناء الجزائر فى يونيه سنة ١٨٢٧ استمر حتى يوم ٢٥ مايو ١٨٣٠ ، حين قامت حملة بقيادة الجنرال دى بورمون Bourmon من قاعدة طولون البحرية تضم ٣٧ ألف جندى علاوة على ٢٠ ألفاً من رجال البحرية ، نزلت على شاطئ خليج سيدى فرّج الواقعة على بعد ٢٥ كيلو متراً غربى مدينة الجزائر يوم ١٤ يونيو ، حيث دارت معركة غير متكافئة انتهت بهزيمة الجزائريين . وفى يوم ٤ يوليو سقط حصن الإمبراطور الذى يحمى مدخل مدينة الجزائر الجنوبى ، وفى المساء وقع الداى وثيقة الاستسلام . وفى صباح يوم ٥ يوليو ١٨٣٠ دخلت القوات الفرنسية المدينة دون مقاومة .

ولقد كان بسبب هذه السهولة التى سقطت بها مدينة الجزائر ، أن اعتقد

الجنرال دى بورمون أن البلاد كلها سوف تسقط فى يده خلال خمسة عشر يوماً وبدون طلقة واحدة ! . ولكنه أخطأ التقدير ، فقد استغرق إخضاع البلاد أربعين عاماً . فلم يكد يسفر الفرنسيون عن خططهم للاستيلاء على البلاد حتى أظهر العنصر الوطنى الرئيسى فى الجزائر ، وهو القبائل ، عزمه على مقاومة الغزاة ، ولذلك حين أراد دى بورمون إرسال حملة إلى « بليدة » التى تقع عند سفح الأطلسى على بعد ٤٨ كيلو متراً جنوب مدينة الجزائر فى إقليم يسكنه رجال القبائل ، لقى هزيمة ساحقة على يد قبائل المتيجة ، وقد كشفت هذه الهزيمة ، وما تلاها من إخلاء بونا ووهران بعد احتلال لم يدم إلا بضعة أيام ، عن أن تحطيم الحكم التركى فى مدينة الجزائر لن يسهل بحال السيطرة على داخلية البلاد .

٣ - حركة الأمير عبد القادر

فى هذه الظروف برزت حركتا مقاومة على درجة كبيرة من القوة ، إحداهما فى الغرب الجزائرى تحت قيادة الأمير عبد القادر ، والثانية فى الشرق الجزائرى تحت قيادة الباى أحمد قائد منطقة قسنطينة .

وبالنسبة للأمير عبد القادر ، فهو عبد القادر ناصر الدين ، الابن الرابع لعبد القادر محيى الدين ، وقد ولد فى شهر مايو ١٨٠٧ فى قرية القيطنة على ضفة وادى الحمام فى منطقة أغريس التى تقع فى إقليم وهران فى الجزائر . وهو ينتمى لقبيلة هاشم العربية النازلة قرب مدينة « معسكر » عاصمة وهران ، وهى أسرة « مرابطة » ، تستمد مكانتها من الدين . وقد لعب والده دورًا هامًّا فى الثورة التى قامت ضد الحكم العثمانى فى وهران قبيل الغزو الفرنسى . وكان الأمير ينتمى إلى إحدى الطرق الصوفية (القادرية) ذات النفوذ فى شمال أفريقية ، فهيأ له أصله القبلى وانتماؤه الدينى طريق الزعامة . وقد تعلم أصول الشريعة والحديث وحفظ القرآن فى سن مبكرة ، وتعلم الفروسية وصحب أباه فى رحلة إلى بلاد المشرق للحج ، قبل الغزو الفرنسى للجزائر ، وزار العراق ومصر ، وأعجب بالتنظيمات والإصلاحات التى أدخلها محمد على . وبعد عودته بعامين وقع الغزو الفرنسى .

وفى البداية لم يشعر الجزائريون بسبب يدعوهم إلى اعتبار الغزو الفرنسى علامة على خطر يهدد وجودهم القومى ، لأن الفرنجة طالما نزلوا بشواطئ العرب ، بل إنهم كانوا يحتلون بعض مدنهم الساحلية ، ولكن سلوك الفرنسيين سرعان ماأقنعهم بأن حضور هؤلاء الغزاة فى هذه المرة لم يكن حضورًا عاديًّا . ومن ثم بدت الحاجة ماسة إلى توحيد الصفوف والقضاء على الانقسام الإقطاعى والقبلى .

وقد اتجه المرابطون إلى محيى الدين فى ذلك الحين . ولكنه أبدى رأيه بأن دولة غنية محكمة النظام مثل فرنسا عليها ملك قوى ، لايمكن أن تواجهها إلا دولة أخرى محكمة النظام مثلها . وكان من رأيه الانضواء تحت لواء سلطان المغرب ، وبالفعل توجهت بعثة من أهالى تلمسان إلى سلطان المغرب لإعلان ولائها ، وقبل السلطان بالفعل هذا الولاء ، وعين ممثلا له فى تلمسان ، ولكن الحكومة الفرنسية وجهت انذارًا عاجلا إلى السلطان بالانسحاب من الجزائر أو الحرب ، فلم يملك السلطان سوى الاستجابة . وعند ذلك شعر الوهرانيون بضرورة تنصيب زعامة عليهم توحد صفوفهم ، وعرضوا على محيى الدين أن يكون سلطانهم فقبل ، وتنازل عنها لابنه عبد القادر ، فتمت له البيعة يوم ٢١ نوفمبر ١٨٣٢ ، ولم يكن يبلغ الرابعة والعشرين من عمره .

من ذلك يتضح أن مهمة الأمير عبد القادر الأساسية كانت إقامة « دولة » محكمة النظام يستطيع بها مواجهة فرنسا ، ولذلك وعلى الرغم من اعترافه فى هذه المرحلة بالسيادة العليا لسلطان مراكش ، فقد اتخذ لنفسه لقب أمير المؤمنين ، واتخذ مدينة « معسكر » مركزا لحكمه ، ودعا القبائل إلى إعلان ولائها وطاعتها له .

على أن أسباب الانقسام الداخلى لم تذلل مهمته ، فقد عارض سلطته رؤساء القبائل الذين صارعوا طوال الحكم التركى للمحافظة على وجود مستقل لهم . كما وقفت قبائل المخزن موقفًا معاديًا له ، وأما الفرق الدينية فقد وقفت موقفا متباينًا ، فبينما أيده أنصار الطريقة القادرية ، عارضه أنصار الطرق الطيبية والتيجانية .

وقد قامت سياسة الأمير عبد القادر على استخدام السيف فى تحقيق الوحدة الوطنية حيثما فشلت المساعى السلمية ، وعلى الاشتباك مع الفرنسيين أملا فى تحقيق نصر يقضى على عوامل الفرقة والانقسام ويذلل صعوباته الداخلية . كما قرر إقامة سيادته على أرض صلبة ، عن طريق الاحتفاظ فى يده بمراكز قوية ،

وتشييد دور الأسلحة ، وبناء المخازن ومستودعات الذخيرة . ولم يكن اتخاذ ميناء على البحر بأقل أهمية للأمير ، للاتصال بالدول الأجنبية ، واستيراد السلاح ، والتأثير الدبلوماسى على الفرنسيين ، فاحتل مدينة أرزيو الواقعة على مسافة فرسخين من الميناء الذى يحمل هذا الاسم ، كما احتل مدينة تلمسان على بعد سبعين ميلا جنوب غرب وهران ، ثم فرض الحصار التجارى على الفرنسيين من الداخل فألزم القبائل بقطع المبادلات التجارية مع الغزاة ، وأصدر فتوى بارتداد كل من يساعد الفرنسيين عن دينه ، لذلك أطلق على القبائل الخاضعة للفرنسيين اسم « المتنصرة » .

وعندما أدرك الفرنسيون أنهم أمام قوة وطنية جديدة يحسب حسابها ، رأوا ضرورة التفاوض معه على أساس الاعتراف بسيادته على المناطق الداخلية ، واعترافه باحتلال الفرنسيين للمناطق الساحلية . وعلى الرغم من أن هذا الأساس لايحقق السيادة الجزائرية على كامل أرض الجزائر ، الا أن الأمير عبد القادر لم يكن لديه مايمنعه من قبول اتفاق يتيح له الوقت الكافى للتنظيم الداخلى والقضاء على المتقاعسين والمترددين وتعزيز دولته . وهذا هو أساس المعاهدة التى عقدت بينه وبين الجنرال ديميشيل Dumichels قائد عام القوات الفرنسية .

معاهدة ديميشيل Dumichels فى ٢٦ فبراير ١٨٣٤ :

اعترفت هذه المعاهدة بالأمير عبد القادر « كأمير المؤمنين » ، وهو مصطلح لايستعمله إلا الخلفاء ذوو السلطة الروحية والسياسية ، وأقرت مبدأ تبادل القناصل بحيث يرسل هو ثلاثة قناصل إلى ثلاثة موانى رئيسية كانت فى يد الفرنسيين وهما : وهران وأرزيو ومستغانم . ويرسل الفرنسيون قنصلا واحدًا إلى مدينة معسكر عاصمة الإمارة . كما نصت المعاهدة على تبادل الأسرى وحرية العمل بالدين الإسلامى وحرية التجارة وضرورة تبادل المجرمين

الهاربين . وبالجملة فإن المعاهدة عكست علاقات القوى بين الأمير والفرنسيين ، وكان الجانب الايجابى فيها أن الفرنسيين اعترفوا بالأمير عبد القادر كرئيس لدولة مستقلة يتعاملون معه على قدم المساواة فى جميع المسائل السياسية والتجارية والقضائية ، وإن كانت المعاهدة لم تشمل تحديدًا جغرافيًا للمناطق التابعة للأمير .

على أن عوامل الانقسام الداخلى تجددت بعد إبرام المعاهدة بسبب النزعة القبلية من جانب ، وتضرر القبائل من دفع الضريبة الإضافية التى فرضها الأمير فى أثناء القتال من جانب آخر .

وكانت الذريعة المعلنة هى مهادنة الأمير للكفار . ولكن الأمير عبد القادر تغلب على الثائرين ، وانتصر عليهم قرب تلمسان فى يوم ١٣ يوليو ١٨٣٤ . وفى نهاية سنة ١٨٣٤ كان إقليم وهران قد خضع كله للأمير ، باستثناء المركزين الفرنسيين على الساحل : وهران ومستغانم . واتجه الأمير بعد هذا إلى توسيع دائرة نفوذه بحيث اشتملت على جزء كبير من إقليم تيطرى ، فاستولى على مليانة . وأقام فيها نائبا ، وتمكن من طرد أحد رجال الطريقة الشاذلية (الحاج موسى) من الميدية فى أبريل ١٨٣٥ ، كما سلمت واحة بسكرة الواقعة جنوب إقليم قسنطينة بالتبعية لحكومة الأمير .

تجدد الحرب بين عبد القادر والفرنسيين :

رأت السلطات الفرنسية الاستفادة من الروح القبلية الانقسامية فى الجزائر ، فى ضرب سلطة عبد القادر . فشجعت قبائل الدوائر والزمالة على طلب الحماية الفرنسية ، فى مقابل زيادة التبادلات التجارية المربحة . وفى ١٦ يونية ١٨٣٥ وقعت مع هذه القبائل معاهدة وضعتها تحت الحماية الفرنسية وأصبحت بمقتضاها رعية فرنسية .

وعندما علم عبد القادر بذلك ، كتب إلى تريزيل Trezel ، الذى خلف ديمشيل فى وهران ، محتجا بصرامة على هذا العمل الذى عده خرقا صارخا لمعاهدته مع ديمشيل ، والتى بمقتضاها تعهد له الفرنسيون بعدم منح القبائل حق الالتجاء إليهم ، والتزامهم بإعادة العرب الفارين إلى صفوفهم إليه ، وقال : « إن الدوائر والزمالة هم رعيتى . وبناء على قانوننا فإن لى الحق فى أن أفعل بهم ما أشاء . فإذا سحبتم عنهم حمايتكم أجبرتهم على اطاعتى كما كانوا من قبل ، وإذا كان موقفكم العكس ، وأصررتم على التنكر لالتزاماتكم ، فاسحبوا قنصلكم من مدينة « معسكر » فى الحال ، لأنى لن أرفع يدى عن قبائل الدوائر والزمالة ، حتى ولو دخلوا وراء حصون وهران ، إلا بعد أن يتوبوا ويندموا ، فإن دينى يمنعنى من السماح لمسلم بأن يكون تحت سلطة أجنبى . فاختاروا ما يحلو لكم ، أو يحكم اله الحرب بيننا » .

فى ذلك الحين ، كان الفرسان الفرنسيون قد أغاروا على مزارع بنى هاشم الغرابة ، وهم قبيلة عائلة عبد القادر الخاصة ، طلبا للشعير الذى يفتقرون إليه . فأرسل عبد القادر قوة تتكون من ألفى فارس وثمانمائة من المشاة عند نهر « سيق » . ولكن تريزل قرر مهاجمة هذه القوة قبل أن تستفحل ، فقاد فى ٢٦ يونية ١٨٣٥ جيشا يتكون من خمسة آلاف من المشاة وفرقة من القناصة ، وأربع قطع مدفعية ، وعشرين عربة تموين . ولكن هذه القوة لم تكد تدخل غابة مولاى إسماعيل ، حتى تعرضت للهجوم من « طلائع » فرسان عبد القادر ، فدبت الفوضى فى كامل الجيش الفرنسى ، ولم يمكن إعادته إلى النظام إلا بجهد جهيد .

ثم وصل الجيش الفرنسى إلى نهر سيق عند الغروب حيث نصب معسكره ، بينما كان جيش عبد القادر الرئيسى يعسكر على بعد فرسخين من النهر . وعند الفجر أراد تريزيل الانسحاب ، ولكن عبد القادر سارع إلى قطع الطريق المؤدى إلى وهران ، واضطر تريزيل إلى أن يتحول قاصدا مدينة « أرزيو » عن طريق مضيق نهر الهبرة عند مكان يتغير فيه اسم النهر إلى اسم نهر المقطع .

ولكن عبد القادر سارع إلى الاستيلاء على المضيق ، بعملية باهرة ، فقد اختار ألف فارس ، وأمر كل منهم بأن يردف خلفه فارسا آخر ، وأن يسرعوا إلى المضيق ، ونجحت العملية نجاحا كاملا ، فلم يكد الفرنسيون يدخلون المضيق ، حتى وجدوا جانبيه مدججين بالسلاح ، وأخذت تنهال عليهم الصخور ، فى الوقت الذى كان عبد القادر وجيشه كله قد سدوا عليهم الطريق إلى الخلف . وأسرعت الكتائب الفرنسية هنا وهناك بحثا عن مفر دون جدوى ، وفصل رجال المدفعية المدافع عن حاملاتها وهربوا ، واختلطت الفرق ، وعند الليل كانت البقية الباقية من القوات الفرنسية تسير مضعضعة نحو مدينة أرزيو فى جماعات مفككة ، بينما كان الجنود الجزائريون ترتفع صيحاتهم بالفرح ، وتلمع مشاعلهم المتوهجة فى المضيق خلال الليل كله ، وجثث القتلى الفرنسيين ورءوسهم تتكدس وترتفع فى هرم صغير .

وقد وقعت هذه الهزيمة ، التى لقيتها القوات الفرنسية فى « معركة المقطع » ، وقع الصاعقة فى فرنسا ، فاهتزت للنكبة ، واستدعى الجنرال تريزيل ، وحل محله الجنرال دارلانج ، وعين المارشال كلوزيل حاكما عاما ، وأخذت الحكومة الفرنسية فى زيادة عدد الجيش فى الجزائر ، وأعدت ادارة حرب قوية لمحاربة عبد القادر ، وأصدرت قرارا باحتلال مدينة « معسكر » أملا فى أن احتلال عاصمة عبد القادر سوف يجبره على التسليم .

وقد وصل كلوزيل إلى مدينة الجزائر يوم ١٠ أغسطس ١٨٣٥ ، وأرسل الحملات العسكرية إلى المدية ومليانة وشرشال ، ولكنها جميعا عادت خائبة مهزومة . وأمر عبد القادر خليفته فى مليانة بالسير إلى متيجة على رأس خمسة آلاف مقاتل ، ونظف سهول مدينة الجزائر من كل المستوطنين الفرنسيين ، وأقام الحصار على مدينة الجزائر نفسها . وفى الوقت نفسه أصبح الجنرال دالانج D'Arlange ومعسكره فى وهران محصورين فى البوغاز ، وأوشك عبد القادر أن يحقق انذاره بأن « أى طائر لن يطير فوق المدن التى يحتلها الكفار إلا بأمر منه » !.

وقد أثارت هذه الهزائم غضب الجيش الفرنسى ، وطلب اتخاذ اجراء ضد عبد القادر . فتوجه كلوزيل إلى وهران يوم ٢١ نوفمبر ، وأعد بنفسه جيشا قويا من اثنى عشر ألف مقاتل ، وغادر وهران يوم ٢٧ نوفمبر ، واجتاز غابة مولاى إسماعيل ، وعبر نهر سيق دون مقاومة ، ولكن عبد القادر كان ينتظره فى الطريق الرئيسى إلى مدينة « معسكرة » حيث وضع ميسرة قواته على مرتفع نصب فوقه المدفعية ، بينما كانت ميمنته محمية من الهجوم . على أن جيش عبد القادر من رجال القبائل كان يفتقر إلى مستوى عبقرية قائده التى دعته إلى اختيار ذلك المكان ، كما كانت أقل من المستوى اللازم لخوض المعركة فى هذا الميدان المكشوف . ولذلك استطاعت المدفعية الفرنسية تمزيق شمله ، واستولى الفرنسيون على الغابة الواقعة على يمين المواقع العربية ، بينما تقدمت مدفعيتهم إلى الأمام فى الطريق الرئيسى . وقد حاول عبد القادر دون جدوى المحافظة على بعض النظام أثناء انسحاب قواته ، ولكن الروح القبلية الانقسامية تغلبت ، فانحلت فرق مشاته النظامية ، وأما فرسان القبائل فقد عاد البعض منهم إلى المنازل ، وأسرع البعض الآخر إلى مدينة معسكر وبدأ فى أعمال النهب . وأما عبد القادر نفسه فقد انسحب إلى حصن كاشرو الذى كانت تمتلكه أسرته على بعد فرسخين من « معسكر » .

وفى يوم ٦ ديسمبر ١٨٣٠ دخل كلوزيل مدينة معسكر التى هجرها أهلها ولم يبق منهم سوى بقية من اليهود البؤساء . وفى السابع من الشهر اشتعلت النار فى أجزاء مختلفة من المدينة ، ولكنها سرعان ما أطفئت . وفى اليوم الثامن من الشهر ، أى بعد ثمان وأربعين ساعة ، انسحبت القوات الفرنسية من « معسكر » .

وقد كان رد فعل هذه الهزيمة قاسيا فى نفس عبد القادر . فقد تلطخت سمعته وشهرته نتيجة ضعف وجبن بعض رجاله وخيانة الآخرين ، وتخلى عنه بعض رؤساء القبائل الذين كان يعتمد على تأييدهم . على أن روح اليأس لم تدب إلى قلبه ، وحاول تثبيت المنزعجين وتشجيع المنهارين . وحين أرادت أمه أن تبث فى

أذنه بعض كلمات المواساة والصبر والعزاء ، رد عليها قائلا : « إن النساء يا أماه هن الجديرات بالشفقة وليس الرجال » .

وحين جلا الفرنسيون عن « معسكر » ، كان هو أول من عاد إليها وظهر أمام أبوابها . وانتشرت أخبار عودته بسرعة ، فرجع كثيرون ، وجاء بعض رؤساء القبائل ممن فروا ، وسألوه عما يطلبه منهم ، فطلب إعفاءه من الحكم ، على أنهم جثوا أمامه وطلبوا منه الصفح ، ووعدوه بالثبات فى المستقبل قائلين إنه « إذا تخلى عنهم فلن يكون أمامهم إلا الاستسلام للكفار » . وقد لمس هذا القول الوتر الوحيد الذى يخفق له قلب عبد القادر ، فأجاب : « ليفعل الله ما يشاء ، ولكن تذكروا أننى أقسمت ألا أدخل مدينة معسكر باستثناء الجامع ، حتى تثأروا لهزيمتكم النكراء » .

على أن هزيمة عبد القادر كانت قد فعلت فعلها فى القبائل الأخرى البعيدة ، ودعتها إلى الانقلاب عليه ، والتخلص مما فرضه عليها من ضرائب الجهاد . فقد انحاز مصطفى بن إسماعيل إلى أعداء البلاد ، ووعد كلوزيل بأن يجلب له تعاون وتأييد عدد كبير من القبائل العربية إذا ما تقدم نحو تلمسان . كذلك أعلن « بنو انجاد » صداقتهم لكلوزيل ، وأخذوا يتقدمون فى أعداد كبيرة نحو المدينة ، لمساعدة الكراغلة على الفرار من القلعة التى كانوا محاصرين فيها .

وقد أحس عبد القادر أن القضاء على هذه الروح القبلية الانقسامية لا يقل أهمية من الناحية النضالية عن القضاء على الاستعمار ، فسارع إلى مهاجمة المنشقين ، وفاجأ مصطفى بن إسماعيل والكراغلة فى نفس اللحظة التى كانوا يهمون فيها بالخروج من المدينة فأعادهم إليها ، ثم استدار إلى « بنى انجاد » ، فهزمهم ، وأنزل بهم انتقامه لخيانتهم . على أنه لم يكد ينتهى من ذلك ، حتى ظهر كلوزيل وجيشه المكون من ثمانية آلاف جندى أمام المدينة ، فانسحب منها عبد القادر مع كامل سكانها إلى مدينة وجدة على الحدود المغربية ، ودخل كلوزيل تلمسان يوم ١٣ يناير ١٨٣٦ ، حيث استقبله بن إسماعيل والكراغلة وجمع من اليهود ، باعتباره منقذا لهم .

ولكنه لم يلبث أن طلب منهم دفع مبلغ مائة ألف فرنك كعربون على إخلاصهم ، وأخذ فى جمع هذا المبلغ بالقوة والشدة ، كما نصب يهوديا رئيسا لمحكمة أخذت تحاكم الكراغلة ، مما لم يسبق له مثيل من قبل ، لما يحمل من معنى احتقار للمسلمين .

وهكذا دفع المنقلبون ثمن انقلابهم من غدر المحتلين . وقد علق عبد القادر على ذلك قائلا : « إذا كانت تلك معاملة الفرنسيين لأصدقائهم ، فماذا عسى يتوقع أن تكون معاملتهم لأعدائهم ؟ » . على أن هذه المعاملة خدمت قضية عبد القادر ، فقد فتح بنو انجاد الاتصالات مع عبد القادر ، وأرسل إليه الكراغلة سرا يبلغونه أنهم لا ينتظرون سوى رحيل الفرنسيين لتسليم القلعة إليه . وهكذا تحسن وضع عبد القادر بفضل غدر المستعمرين .

فى ذلك الحين كان كلوزيل فى سبيل إقامة اتصال مباشر بين تلمسان والساحل ، عن طريق إقامة معسكر حصين على مصب نهر التافنة Tafna . وكانت المسافة بين الموقعين فى منطقة جبلية ، وقد عزم على تحقيق هدفه يوم ٢٣ يناير . ولم يكد عبد القادر يعلم بهذه الخطة ، حتى عبأ جيشه كاملا لإحباطها ، ودارت معركة شرسة دامت عشرة أيام متتالية ، استبسل فيها العرب استبسالا كبيرا لرغبتهم فى الثأر لهزيمتهم السابقة ، وقد استفاد عبد القادر من أخطاء المعركة السابقة ، فلم يحاول الدخول فى معركة مواجهة ، بل أخذ يستولى على الهضاب والوهاد والصخور والأنهار ، ويدافع عنها طبقا لمتطلبات المعركة . وحين أراد الفرنسيون إظهار الشجاعة ، تكبدوا خسائر فادحة ، وانهزم كلوزيل ، واضطر إلى الانسحاب إلى تلمسان حيث ترك حامية فى القلعة ، ثم عاد بجيشه إلى وهران ، بينما كان عبد القادر يطارده حتى أبوابها . وفى ابريل سافر كلوزيل إلى فرنسا تاركا للجنرال دارلانج تعليمات بإتمام مهمة إقامة المعسكر على مصب نهر التافنة .

على أن محاولات دارلانج قوبلت بمقاومة شديدة ، فقد وصل بصعوبة كبيرة

إلى مصب نهر التافنة على رأس ثلاثة آلاف من المشاة وثمانى قطع من المدفعية ، وأخذ فى إقامة المعسكر الحصين ، ثم تقدم يوم ٢١ أبريل لفتح الطريق إلى تلمسان ، ولكن عبد القادر الذى كان يراقب الموقف ، تقدم لمواجهته ، واستطاع إجباره على الانسحاب والحيلولة دون اتصال المعسكرات الفرنسية . وأحست الحكومة الفرنسية بخطورة المقاومة ، فأخذت فى إرسال الامدادات لفتح الطريق إلى تلمسان بالقوة ، فى يوم ٦ مايو ١٨٣٥ نزل الجنرال بيجو Bugeaux على مصب نهر التافنة على رأس قوات كبيرة تبلغ ثلاث فرق جديدة ، وأخذ فى تجديد المحاولة لفتح الطريق إلى تلمسان ، وقد حارب عبد القادر معركة طويلة يائسة ضد القوات الصغيرة التى كانت تفوق قواته ، وفى هذه المرة لقى هزيمة كاملة .

وكما حدث بعد احتلال معسكر من جانب الفرنسيين ، فإن هذه الهزيمة تركت آثارها فى القبائل ، فكثير من الكتائب عادت إلى مواطنها ، وانشقت بعض القبائل ، وظهر فى ذلك الحين ثائر يدعى سيدى إبراهيم ، انتحل لنفسه لقب السلطان ، وأعلن الثورة ضد عبد القادر ، ولكن عبد القادر سارع إلى معاقبة هذا الخائن ، فقد جرد سيفه من غمده ، وعلقه فى سرجه ، وأقسم ألا يغمده وألا ينزل عن فرسه حتى يقطع رأس الخائن ، وأسرع بمفرده تقريبا إلى قبيلة بنى عامر ، حيث كان يعلم أن الخائن بينهم ، وطلب تسليمه فى الحال ، وخشيت القبيلة أن تمتنع عن تسليمه فتتعرض للاتهام بتواطئها معه ، فسلمته إليه ، وفى الحال قطع عبد القادر رأسه جزاء خيانته .

ولم يلبث عبد القادر أن استرد قوته ، وأخذ فى محاصرة المراكز الفرنسية التى أقامها الفرنسيون فى المناطق الداخلية ، حتى يقطع كل اتصال بينها وبين المراكز الرئيسية . كما قطع كل مئونة عنها حتى اضطر الحاكم الفرنسى فى تلمسان إلى أكل القطط ، وكان يشترى الواحدة منها بمبلغ أربعين فرنكا ! .

معاهدة التافنة Tafna فى ٢٠ مايو ١٨٣٧ :

فى ذلك الحين كان الفرنسيون يحاصرون قسنطينة ، عاصمة الشرق الجزائرى . وكانت هذه المدينة تخوض نضالا باسلا ضد الغزاة الفرنسيين تحت قيادة الحاج أحمد باى ، آخر البايات الاتراك الذين كانوا يمثلون السلطة العثمانية فى الجزائر . ومن سوء الحظ أن عبد القادر لم يستطع أن يدرك أهمية التضامن مع نضال أحمد باى فى تلك المرحلة . لأن رغبته فى توحيد الجزائر تحت قيادته ، جعلته يرى فى الحاج أحمد منافسا خطيرا يحول دون وحدة القبائل العربية فى إقليم قسنطينة تحت قيادته . لذلك وقف موقف الحياد من نضال قسنطينة ، إذ رأى أنه إذا انهزم الحاج أحمد ، فسيتخلص من منافس كبير ، وتتهيأ الفرصة لولاء قبائل قسنطينة له ، أما إذا انهزم الفرنسيون ، فقد يغادرون الجزائر نهائيا بعد أن أنهكهم القتال فيها ، وعندئذ ينحصر الصراع بينه وبين الحاج أحمد باى على السيادة .

على أن حصار الفرنسيين لقسنطينة فشل ، وانهزمت حملة كلوزيل . وعندئذ أصدر عبد القادر أوامره بهجوم عام على المركز الفرنسية بين جبال الأطلس والساحل . ولم يكن للفرنسيين فى إقليم وهران ما يستحق الذكر ، وأصبح سهل متيجة تحت رحمته ، ونزل الألوف من العرب والقبائل وأهالى التيطرى كالسيل من الجبال ، يدمرون ويشعلون النار فى المستوطنات الاستعمارية الفرنسية ، ويأسرون المستوطنين الفرنسيين ، ويحملون الرعب والفزع معهم إلى مدينة الجزائر نفسها ، وأصبحت حالة الحاميات الفرنسية فى حالة سيئة بعد أن فرض عليها الحصار ، وتعرضت لخطر الجوع الذى أصبح يخيم فى كل لحظة .

وقد أثارت هذه الأعمال ، بالإضافة إلى نكبة قسنطينة ، جزع الشعب الفرنسى ، وأخذ كثيرون من السياسيين الفرنسيين يرون فى استعمار الجزائر

حلما من الأحلام ، واعتبروا كل العمليات الحربية التى تجرى هناك إهدارا لكثير من الدم والأموال ، ورأوا أن سياسة فرنسا الحقيقية يجب أن تكون مجرد الاحتفاظ ببعض المراكز الساحلية بهدف منع القرصنة ، وإقامة علاقات سليمة مع أهالى البلاد . وقد رفض البرلمان الفرنسى ارسال أكثر من ثلاثين ألف جندى فرنسى إلى الجزائر ، وخطب أحد زعماء الأحزاب الفرنسية يستنكر مغامرة الجزائر ، وينادى بوجوب التخلى عنها ، حتى لا يرى الفرنسيون آخر رجالهم وأبنائهم يبتلعون فى الجزائر .

فى تلك الظروف رأت القيادات العسكرية فى الجزائر أن تسرع بعقد الصلح مع عبد القادر ، حتى تتفرغ لمهاجة قسنطينة دون مضايقة من قواته ، فأجرى الجنرال بيجو Bugeaux اتصالات معه لهذا الغرض ، كما أجرى الحاكم العام دامريمون Damremont اتصالات مماثلة ، وقد طلب الجنرال بيجو من حكومته حصر المفاوضات مع عبد القادر وحده ، فقبلت ذلك .

وقد أوضح عبد القادر فى هذه المفاوضات أن العرب . لا يمكن أن يقبلوا العيش تحت سلطة الفرنسيين ، حتى ولو كانت اسمية . وأنه إذا كانت فرنسا تحاول وضع العرب تحت سيطرتها بالقوة ، فمعنى ذلك أنها ستدخل حربا لا نهاية لها . وقال انه ليس من مصلحة فرنسا أن تحاول بسط سلطانها على سكان معارضين لها تماما ، ولكن من مصلحتها أن تحصر نفسها فى المشاريع التجارية فى المدن الساحلية ، وأصر على عدم التخلى عن أى جزء من البلاد تحت سلطته ، وطلب أن يكون اقليم التيطرى داخل اطار دولته وتحت سلطته ، وطلب أيضا أن تتخلى فرنسا عن راشقون وتلمسان وقلعتها ، كما تتخلى عن المدافع ومدافع الهاون التى احتوت عليها القلعة قديما . وقال إنه لابد أن يكون كل المسلمين القاطنين فى المناطق الفرنسية الساحلية تحت سلطته الشرعية ، تطبيقا لمبدأ يعد فى نظره أولى من كل اعتبارات دنيوية ، لأنه مبدأ قائم على أساس القرآن ، وهو أنه لا يجوز لأى مسلم مهما كانت الظروف أن يستسلم إلى حكم أجنبى .

والمعنى الحقيقى لهذه الشروط التى وضعها عبد القادر ، هو وجوب اعتراف الفرنسيين به سلطانا على الجزائر ، واكتفائهم بالعيش على هامش امبراطوريته ، مستفيدين فقط من الأرباح التجارية مع رعيته .

وقد رفض الجنرال بيجو هذه الشروط المهنية ، وجمع فى بداية شهر مايو ١٨٣٧ كل قواته ، التى كانت تتكون من اثنى عشر ألف جندى ، فى معسكر التافنة ، استعدادا للهجوم على عبد القادر ، ولكنه عندما استعرض موارده الأخرى وجد أنها لا تكفى . فالحصول على حيوانات النقل من الأهالى غير ممكن ، والتموين عن طريق فرنسا غير متوقع ، وحرارة الصيف المميتة تقترب ، والوقت المحدد لحصار قسنطينة الثانى قد حان ، وقد أرسل جزءا كبيرا من جيشه للمشاركة فى هذا الحصار . وبذلك أصبح السلام مع عبد القادر - مهما كان مهينا - ضرورة لا مفر منها .

على أن عبد القادر رفض أن يتحمل وحده مسئولية اتخاذ القرار فى مسألة إبرام الصلح مع الفرنسيين . فقد دعا إلى مؤتمر عام فى ٢٥ مايو ١٨٣٧ على ضفة نهر الهبرة ، حضره كل شيوخ القبائل الكبار ، وزعماء الفرسان العسكريين ، والمرابطون البارزون ، وأعيان المحاربين فى إقليم وهران ، حيث جرت مناقشة قضية السلام والحرب مع الفرنسيين . وقد شرح عبد القادر فى هذا الاجتماع المراسلات التى جرت بينه وبين الجنرال بيجو ، وطلب رأى الحاضرين .

وقد انقسم المجتمعون إلى قسمين : قسم يطالب باستمرار الحرب مع المستعمرين ، وقسم آخر يرى أن ظروف الجزائر تقتضى التفرقة بين سلام مقبول وسلام مطلوب . وقالوا ان القرآن لم يأمر بإهدار الدم بدون جدوى ، بعد أن نادى المستعمرون بوضع السيف فى غمده ، وأن الفرنسيين قد طلبوا الصلح ، وقد أملى السلطان عليهم شروطه . وكان هذا القسم الأخير يتكون من المرابطين .

وقد اتفقت غالبية الآراء على أن الفوائد التى سيجنيها الشعب الجزائرى من

السلم تبرر الاستجابة لبعض التنازلات والتضحيات التى يطلبها الفرنسيون ، مثل التنازل عن مدينة « البليدة » ، وسهل مدينة الجزائر ، مادام كل مسلم سيكون حرا فى الانتقال من المناطق الخاضعة للفرنسيين إلى المناطق الخاضعة للسلطان ، وقد أرسل عبد القادر مندوبا عنه إلى القيادة الفرنسية على التافنة ، بموافقته على هذه الشروط .

وقد كان على أثر ذلك أن تم ابرام معاهدة التافنة بين الأمير عبد القادر والجنرال بيجو ، وبمقتضاها اعترفت فرنسا بالأمير سلطانا على القسم الأكبر من وهران (غرب الجزائر) وكل اقليم التيطرى (وسط الجزائر) واحتفظ الأمير بكل القلاع والمراكز الهامة فى داخل البلاد ، واصبح ندا لدولة كبرى . وانحصرت مراكز الفرنسيين فى خمسة مدن ساحلية مع المناطق المجاورة لها فى أضيق نطاق.ومن أهم ما نصت عليه المعاهدة لصالح الأمير ، المعاملة بالمثل على قدم المساواة مع الفرنسيين ، وحرية التجارة بين الأمير وفرنسا بما فى ذلك من شراء الأمير البارود والأسلحة التى يحتاجها من فرنسا ، وتبادل الممثلين .

وقد وضحت هذه المعاهدة الحدود الفاصلة بين الدولتين فى وهران والجزائر ، ولكنها سكتت عن شرق الجزائر . فإذا لوحظ أن عنابة وبجاية كانتا فعلا تحت أيدى الفرنسيين ، وأن بقية إقليم قسنطينة كان ما يزال تحت حكم الحاج أحمد ، فإن هذا يشير إلى ما كان يخبئه كل طرف للآخر من نوايا حول شرقى البلاد . فالأمير عبد القادر كان يعتقد أن المعاهدة ستجعل أهالى قسنطينة يتخلون عن الحاج أحمد وينضمون إليه ، والفرنسيون كانوا يخططون للاستيلاء على إقليم قسنطينة .

مقاومة الحاج أحمد باى قسنطينة :

أتاحت معاهدة التافنة للأمير عبد القادر الفرصة لإرساء قواعد دولة وطنية فى الجزائر ، ولكنها أتاحت للفرنسيين من جهة أخرى الفرصة للتخلص من

المركز الثانى للمقاومة فى الجزائر ، والذى كان يتمثل فى مقاومة الباى أحمد ، الوالى العثمانى فى قسنطينة .

ويختلف أحمد بك عن معظم أقرانه من الولاة العثمانيين بقوة التصميم على مقاومة الغزوالفرنسى ، فقد ولد فى قسنطينة سنة ١٧٨٠ على الأرجح ، وكان جده بايا تركيا اسمه أحمد الكولى ، وأمه من أصل جزائرى . فهو كولوغلى ، وقد بذل جهدًا كبيرًا لتعيينه بايًا على قسنطينة سنة ١٨٢٦ ، حيث جرت العادة ألا يتقلد الكراغلة Kuloglu مناصب البايلك .

وعندما هاجم الفرنسيون مدينة الجزائر ، هب أحمد باى للدفاع عنها مع قوات من الفرسان ، وقاد الجناح الأيسر للجيش الجزائرى فى أسطا والى ، ثم انسحب إلى قسنطينة ، وعندما ظهرت حركة الأمير عبد القادر رفض أحمد باى والأشراف الإقطاعيون فى شرق الجزائر النضال تحت لوائه . وعندما عرض عليه القائد العام الفرنسى للجزائر الاعتراف به ، فى حالة قبوله الحكم الفرنسى ، ودفع الضريبة – أعلن ، بمشورة أشراف المدينة ، الرفض ، واعتبروا أنفسهم فى حالة جهاد ضد الفرنسيين ، واختاروا علمًا أحمر يتخلله سيف « ذو الفقار » .

وقد كتب أحمد باى إلى السلطان العثمانى يطلب منه منحه رتبة أمير الأمراء ، والعمل على استرداد ميناء عنابة من الفرنسيين ، ولكن الباب العالى تردد فى منحه رتبة أمير الأمراء ، بعد أن أعلنت فرنسا أن منح هذه الرتبة سوف يعتبر بمثابة إعلان حرب على فرنسا . ومع ذلك صك أحمد باى العملة باسم السلطان ، واستعمل لقب الباشا ، وأنزل هزيمة مهينة بالجيش الفرنسى المهاجم فى نوفمبر ١٨٣٦ .

على أنه بعد إبرام معاهدة التافنة ، اتخذت فرنسا الإجراءات لضرب حصار طويل على قسنطينة ، وأرسلت إلى أحمد باى مقترحات قاسية للصلح لدفعه إلى

رفضها ، وهو ما حدث بالفعل . وفى أوائل أكتوبر ١٨٣٧ قاد الجنرال دامريمون Damremont القائد العام والحاكم العام للجزائر ، جيشًا من عشرة آلاف ، استطاع به فتح المدينة ، وبعد حرب شوارع حامية تم احتلال المدينة فى ١٣ أكتوبر ١٨٣٧ ، ومات فى أثناء المعركة الجنرال دامريمون .

وعلى أثر ضياع قسنطينة ، انسحب أحمد باى إلى جبال الأوراس الواقعة إلى الجنوب . ولكن القوات التى معه أخذت تتضاءل حتى اضطر إلى الاستسلام فى يونيه ١٨٤٨ . وبقى فى مدينة الجزائر حتى توفى سنة ١٨٥٠ . أما الأسر الإقطاعية فى قسنطينة ، فقد اضطرت إلى قبول التعاون مع السلطات الفرنسية ، وكانت تخضع للقائد العام الفرنسى فى تلك المقاطعة رأسا .

سقوط معاهدة التافنة وتجدد الحرب :

فى ذلك الحين كانت العلاقات بين عبد القادر والفرنسيين تسوء وتتجه نحو الحرب كما كان متوقعا . فمع أن الطرفين قد وقعا معاهدة التافنة كما رأينا ، إلا أنهما اختلفا - عند التطبيق - فى تفسير الكثير من نصوصها . وكان أكبر خلاف ذلك الذى دار حول حدود كل منهما من ناحية الشرق ، حيث كانت نصوص المعاهدة فى هذا الصدد غير واضحة تماما . ويرجع السبب فى ذلك إلى أنه عند توقيع المعاهدة لم تكن أوضاع الصراع بين الطرفين فى الشرق الجزائرى قد أستقرت بعد ، فكما ذكرنا كانت مدينتا عنابة وبجاية فى يد الفرنسيين ، وكانت قسطنطينة ، عاصمة الشرق الجزائرى ، ما تزال تقاوم الفرنسيين تحت قيادة الحاج أحمد باى . لذلك لم يحدد الطرفان الحدود بينهما فى هذا الجزء من البلاد بدقة ، فمن ناحية الأمير عبد القادر كان يأمل فى أن تنضم إليه قسنطينة بعد إبرام المعاهدة ، ومن ناحية الفرنسيين كانوا يأملون فى الاستيلاء على قسنطينة بالقوة . على أن الفرنسيين نجحوا فى ١٣ أكتوبر ١٨٣٧ فى الاستيلاء على قسنطينة - كما رأينا - ، فأخذوا من ثم يتطلعون إلى ضم المنطقة الواقعة بينها وبين مدينة الجزائر ، وهى منطقة شاسعة جدا .

وهنا أخذ الخلاف يحتدم بين الطرفين . فقد رفض الأمير عبد القادر الاعتراف بحق الفرنسيين فى ضم هذه الأراضى الشاسعة ، حتى لا يتيح لهم الفرصة لربط منطقة احتلالهم فى إقليم الجزائر بمنطقة احتلالهم لمنطقة قسنطينة . بينما أصر الفرنسيون على حقهم فى ضم هذه الأراضى ، حتى لا تنفصل مناطق احتلالهم فى قسنطينة عن مناطق احتلالهم فى إقليم الجزائر .

وفى البداية دارت مراسلات بين الطرفين حول هذه المسألة تحاول الوصول إلى حل سلمى ، وعندما اتضح لعبد القادر أن الجانب الفرنسى يصر على موقفه ، رأى أن يتبع سياسة الأمر الواقع ويفرض موقفه على الفرنسيين . فبحركة سريعة وقوية أخضع القبائل الواقعة على حدود اقليم قسنطينة ، الذين كان يشك فى تآمرهم مع الفرنسيين ، وبكل جرأة احتل المنطقة المتنازع عليها بين قسنطينة والجزائر ، وطلب إلى الكراغلة الذين استوطنوا هذه المنطقة قطع علاقاتهم الخائنة بالمحتلين ، وعندما رفضوا ، انقض عليهم وسحقهم ، وقطع رأس قائدهم التركى العميل ، وعين أحمد بن سالم خليفة له عليهم . ثم أسرع فاستولى على منطقة « الزاب » فى الجنوب ، وعين عليها أحد رجاله ، وهو ابن عزوز . وبذلك أصبح عبد القادر صاحب سيادة مطلقة على المناطق التى تقع بين قسنطينة وإقليم الجزائر ، والتى كان الفرنسيون يعتمدون عليها فى تموينهم بالمواد الغذائية . وقطع كل اتصال بين منطقة احتلالهم فى إقليم الجزائر ومنطقة احتلالهم فى قسنطينة .

وقد كان هذا أكبر اتساع بلغته دولة عبد القادر ، ولهذا أصبحت الحرب بينه وبين فرنسا أمرا محتوما ، فلم تكن الأخيرة لتستطيع السكوت على هذا العمل الذى يقضى على آمالها تماما فى التوسع داخل الجزائر . على أنه لما كانت السلطات الفرنسية تدرك أبعاد الخطر المترتب على حرب تخوضها مع عبد القادر ، فقد اقترح الماريشال فاليه Valée ، الحاكم العام لمدينة الجزائر ، على حكومته ثلاثة اقتراحات :

الأول – أن تقف موقف الدفاع ، وتعلن احتجاجها على احتلال الأمير

للمنطقة المتنازع عليها ، تاركة للزمن أن يلين موقفه .

ثانيا - أن تهاجمه فى الحال قبل أن يدعم قوته .

ثالثا - أن تشترك معه فى احتلال المنطقة المتنازع عليها حتى يتم الاتفاق على حل نهائى للموضوع .

وقد قبلت الحكومة الفرنسية الاقتراح الثالث مع بعض التعديلات . فقد رأت الاكتفاء بعبور قوة فرنسية للمنطقة ، بدلا من احتلالها احتلالا دائما ، لإظهار أن المنطقة ليست تحت سلطة عبد القادر . وقد عهدت بهذه المهمة إلى الدوق دورليان D'orleans ابن الملك فيليب نفسه .

وكانت الخطة الفرنسية أن تتحرك قوة عسكرية فرنسية من « ميلة » فى اقليم قسنطينة ، مارة بمضيق « باب الحديد » ، عابرة المنطقة المتنازع عليها والتى احتلها عبد القادر ، حتى تصل إلى مدينة الجزائر .

وقد أعطيت لهذه الخطة كل السرية اللازمة لخطط الحرب ، وتحركت القوة من مدينة ميلة يوم ١٨ أكتوبر ١٨٣٩ وعلى رأسها المارشال فاليه والدوق دورليان ووصلت إلى مدينة سطيف من اتجاهين متعارضين يوم ٢١ ، فأسرعت القبائل للدفاع عن نفسها ، ولكن القادة الفرنسيين خدعوا شيوخ القبائل بتصريحات مرور مزورة عليها خاتم عبد القادر . ثم تحركت القوة نحو « باب الحديد » فى منطقة جبلية صعبة ، وعبرت المضيق الهائل لباب الحديد ، ثم مرت وسط قبيلة بنى منصور . وفى يوم ٢١ وصلت بنى ينى ، وهناك حدث تبادل اطلاق النار . ولم يكن لدى بن سالم ، خليفة عبد القادر فى تلك المنطقة ، وقت كاف للاستعداد ومواجهة القوة الفرنسية . وفى أول نوفمبر دخل الدوق دورليان والمارشال فاليه مدينة الجزائر دخول المنتصرين ، واستقبلوا استقبال الفاتحين ، ودامت الاحتفالات بهذا الحادث أربعة أيام كاملة ، وأقيم احتفال ضخم فى ساحة باب الواد تكريما لأبطال باب الحديد . لقد اعتقد الفرنسيون الآن أنهم احتلوا الجزائر .

وقد وصلت أخبار عبور الفرنسيين باب الحديد إلى الأمير عبد القادر وهو فى تاقدامت ، فأسرع إلى مدينة المدية جنوب مدينة الجزائر .

وفى يوم ١٤ نوفمبر ١٨٣٩ عقد مجلسا عسكريا كبيرا برئاسته ، حضره اليهودى دوران Durand ، وهو ضابط اتصال بين عبد القادر والمارشال فاليه . وقد حاول دوران أن يثبط همة الزعماء ، وأسهب فى الحديث عن عدم نضج جيش عبد القادر ، وضعف موارده ، والاضطرابات الداخلية التى تعوق حركته فى كثير من الأحوال ، وذلك بالمقارنة مع قوة الجيش الفرنسى وانضباطه ووحدته . وقد أجاب عبد القادر قائلا : « إننى أعلم ذلك ، ولكن خلفائى ينادون بالحرب بصوت عال ، وقد أصبح شعبى يعتبرنى كافرا لأنى مازلت لم أعلن الحرب . اننى لا أرغب فى الحرب ، ولكن الفرنسيين يدفعوننى إليها » .

وقد اجتمع المجلس العسكرى مرة أخرى ، ونادت الأصوات بالجهاد من جديد ، فقال عبد القادر : « ليكن ذلك مادامت هذه رغبتكم . ولكنى لن أقبل المسئولية إلا بشرط واحد ، فإنكم ستتعرضون للمتاعب والمشقة والمحن وخيبة الأمل ، وقد يتملككم اليأس ، أو تتعبون من الحرب . فاقسموا لى على القرآن الكريم أنكم لن تتخلوا عنى أبدا مادمت أحمل راية الجهاد » . فأقسم له جميع الشيوخ والخلفاء .

وفى يوم ١٨ نوفمبر ١٨٣٩ أعلن عبد القادر الحرب رسميا على الفرنسيين ، وكتب الى المارشال فاليه يقول : « لقد سبق أن أخبرتكم أن جميع العرب من حدود المغرب إلى حدود تونس مجمعون على الجهاد ، ويجب على طبقا لشريعتنا أن أخضع للاجماع . فأرسلوا إلى قنصلى فى وهران ، وكونوا مستعدين . فالمسلمون جميعا قد أعلنوا الجهاد . ومهما حدث فلن تستطيعوا اتهامى بنقض العهود » .

ولم يلبث عبد القادر أن أعلن التعبئة العامة لجيوشه . وفى خلال وقت وجيز

بدأت تتدفق من فوق مرتفعات بنى صالح أعداد غفيرة غطت سهول مدينة الجزائر ، وأخذت أفواج جديدة تنضم إلى تلك الحشود قادمة من الجبال المجاورة ، وأخذت تنحدر كأنها انهيارات الثلج الضخمة صوب سهول مدينة الجزائر . وفى الوقت نفسه عبر خليفتا المدية ومليانة نهر الشلف على رأس جيوشهما ، وفرض ابن سالم الحصار على المراكز والمستعمرات الفرنسية المنعزلة فى الشرق ، بينما كانت جيوش أخرى تأتى من الغرب تملؤها الرغبة والحماسة للقتال .

وسرعان ما هوجمت المستعمرات الفرنسية والمؤسسات الزراعية والمزارع النموذجية والمراكز الفرنسية المنتشرة ، وغطى دخان القرى المحترقة الجو ، وتعرض المستعمرون الفرنسيون لمذابح كبيرة فى معظم القرى ، وطوردوا حتى أبواب مدينة الجزائر نفسها .

وفى مدينة الجزائر انتشر الذعر كالعاصفة الهوجاء ، وهدد الأهالى هناك بالثورة ، وانتشرت الاشاعات بأن عبد القادر قادم على رأس جيش عرمرم تعداده ٣٠,٠٠٠ مقاتل ، تسبقه طليعته التى تبلغ ٥٠٠٠ جندى لتلغيم أسوار المدينة . فجلا الناس فى الضواحى عن منازلهم ، وأخلى المارشال فاليه منزله ، ونصبت المتاريس فى الطرقات ، واستمر الخوف والهلع طيلة أسابيع ، وقلت المواد الغذائية فى الأسواق ، وضاعفت المجاعة من مشاعر اليأس والخوف .

على أن الموقف لم يلبث أن انقلب حين أراد عبد القادر اختبار قوته ، عن طريق مهاجمة الفرنسيين طبقا لمبادئ فن الحرب الأوربى ، وأمر قواته بمهاجمة قلعة بودورو . فقد شتتت المدافع الفرنسية صفوفهم وأجبروا سريعا على الفرار . وبسرعة دعم الماريشال فاليه قواته فى مدينتى البليدة وبوفاريك ، على أقدام جبال الأطلس ، وأرسل وحدات عسكرية لحماية ما بقى من المستعمرات المخربة ، ووصلت إليه التعزيزات بسرعة من حكومته ، فبلغ ما تحت تصرفه ٣٠,٠٠٠ محارب ، وقرر الاستيلاء على المراكز التى أقامها عبد القادر

وتخريبها ، بما فى ذلك مخازن اسلحته ومستودعات تموينه ، ومهاجمة وسحق جنده النظامى ، الذى يعد العمود الفقرى لقواته ، ثم الاحتلال الدائم للمقاطعات الآهلة بالقبائل العربية الرئيسية ، حتى تقتنع بعجز السلطان عن حمايتها والدفاع عنها ، وبالتالى تحطيم سلطته ونفوذه فيها .

ثم ركز المارشال فاليه قواته فى البليدة ، على أقدام جبال الأطلس الصغرى ، استعدادا للهجوم على المدية ومليانة . وفى يوم ٢٧ أبريل ١٨٤٠ عبرت قواته نهر الشفة ، وتمكنت من هزيمة قوات عبد القادر التى تصدت لها فى « مضايق المزاية » الجبلية ، ورفع العلم الفرنسى على أعلى قمم جبال الأطلس . وتلا ذلك احتلال مدينتى: المدية، التى كانت مهجورة ونصف محروقة، ومليانة.

وقد استفاد عبد القادر من هذه الهزائم فى تغيير خطته فى القتال . فقرر عدم مواجهة الفرنسيين وفقا لأساليب فنون الحرب الأوربية ، وأصدر تعليماته إلى خلفائه وشيوخه بتحاشى مواجهة الفرنسيين مرة أخرى بقوات ضخمة ، والاقتصار على مناوشتهم ، ومطاردة أجنحة جيوشهم ، وتعقب مؤخراتهم ، وقطع خطوط مواصلاتهم ، والهجوم على معداتهم ووسائل نقلهم ، والتراجع الخادع ، ونصب الكمائن . وتمكن بذلك من تغيير الموقف لصالحه .

ولم يلبث أن فرض الحصار على مدينتى المدية ومليانة ، وأخذ العرب والقبائل فى المناطق المجاورة يهاجمون القوات الفرنسية الباحثة عن المؤن ، ولم تفد محاولات الفرنسيين للخروج من هذا الحصار . وخلال شهر أكتوبر ١٨٤٠ أوشك معسكر مليانة أن يتلاشى تحت عوامل الجوع والحمى ، ومات نصف الجنود ، ودخل ٥٠٠ منهم المستشفى ، وأصبح الباقون هياكل متحركة .

وعلى هذا النحو ، لم يستطع عبد القادر فقط إيقاف تقدم الفرنسيين فى جبال التيطرى ، بل أبقاهم تحت رحمته ، من حدود المغرب إلى حدود تونس . وكان قادرا فى معظم الأوقات على إعاقة تحركاتهم ، وإحباط جهودهم ، وكانت

تحركاته سريعة ومفاجئة ، فهو اليوم ينقض على الفرنسيين ، وفى الصباح التالى فى منطقة بعيدة على مسافة أميال ، يستنهض همة قبيلة عربية خارت عزيمتها . فكأنما أصبح جسده شيئا روحانيا لا يكل ولا يهدأ من فرط الحماس الذى يشتعل فيه .

الجنرال بيجو وخطة الطوابير المتحركة :

على أن الحرب الحقيقية والحاسمة لم تبدأ إلا فى سنة ١٨٤١ ، حين تولى الجنرال بيجو منصب حاكم عام الجزائر يوم ٢٢ فبراير ١٨٤١ ، وكان من أنصار فكرة توسيع الاحتلال الفرنسى ، وسحق كل قوة تتصدى له ، وقد وضعت حكومته تحت تصرفه قوة ضخمة تتكون من ٨٥ ألف محارب .

وقد قرر بيجو التخلى عن الخطط العسكرية التى كان يتبعها أسلافه ، والتى كانت تقوم على تركيز القوات ، وعدم السماح لها بالانسحاب مهما كان الثمن . واتبع خطة جديدة تعتمد على الطوابير المتحركة التى تهاجم فى جميع الجبهات ، وعلى مرونة الهجوم والانسحاب عند اللزوم ، والتخفف من المعدات الثقيلة والمدافع الكبيرة – وبعبارة أخرى أنه اتبع خطة عبد القادر ووسائله فى الحرب !

ولما كان عبد القادر قد بقى – مع ذلك – يمتاز على الفرنسيين بأن قواته لاتحمل مئونتها ، وإنما تعتمد فى غذائها أينما حلت على مخازن الحبوب التى أقيمت فى كل مكان تحت الأرض – فقد قرر بيجو أن يفعل نفس الشىء ، ويكفى طوابيره حمل مئونتها ، معتمدا فى ذلك على نفس مخازن عبد القادر ! فكان رجاله يحملون معهم المطاحن اليدوية الصغيرة ، حتى إذا ماوصلوا إلى مكان ما ، أخذوا ينقبون بحرابهم وسيوفهم فى الأرض بحثا عن المخازن التى لم تكن مغطاة إلا بطبقة رقيقة من التراب ، ثم يخرجون مابها من حبوب ، يقومون بطحنها وتحويلها إلى دقيق عن طريق المطاحن اليدوية . وبهذه الطريقة أصبحت القوات الفرنسية تمون نفسها فى المكان الذى تتواجد فيه .

وقد واجه عبد القادر هذه الخطة بالتخلى عن قلاعه جميعا ، حتى لايضيع جهود قواته بلا طائل فى محاولات الدفاع عنها . وأصبحت المدن المحصنة بالنسبة لأسلوب قتاله الجديد عبئا ثقيلا يرحب كثيرا بالتخلص منه . وفى الوقت نفسه كان لايكف عن شن الحرب النفسية على خصمه الجنرال بيجو . فقد كتب إليه فى تلك الفترة التاريخية يقول :

« لتحرق ولتخرب ماتشاء من حرثنا ، ولتنهب ماتشاء من مخازن حبوبنا ، فإن ذلك لن يعنى شيئا بالنسبة لنا . ان الأراضى التى تأخذها منا ليست سوى قطرة فى بحر ، وإننا سنطارد قواتك وسننهكها ونشتتها ، وسيكمل الطقس بالنيابة عنا البقية . هل تتوقف الموجة عن التصاعد والتضخم إذا لامسها طائر سريع ؟ . تلك هى صورة مروركم فى إفريقية » !

وقد أثمرت خطة عبد القادر ، فان الخسائر التى منيت بها القوات الفرنسية بسبب الكر والفر ، والمعارك المتواصلة ، والحرارة القاتلة كادت توردها مورد الفناء . وفى نهاية سنة ١٨٤١ كان فى وسع الجنرال بيجو أن يعلن أن الجنود الذين كانوا تحت قيادته ، لم يتبق منهم سوى أربعة آلاف قادرين على خوض القتال .

ومرة أخرى حاولت الحكومة الفرنسية التوصل إلى اتفاق مع عبد القادر ، على أساس رفع الحصار عن الحاميات الفرنسية وإلقاء السلاح ، فى مقابل الاعتراف بكل حقوقه السابقة وإعادة كل الأراضى التى كانت له . ولكن عبد القادر ضحك من هذه المقترحات قائلا : « دع الفرنسيين يحتفظون بالمدن . هل تستطيع المدن أن تعطيهم الطعام ؟ . إننا مادمنا نسيطر على داخلية البلاد ، وفى استطاعتنا مهاجمتهم وتعطيل قوافلهم ، فإن وضعنا سيكون أكثر تفوقا » .

على أن بيجو لم يلبث أن أخذ فى إنشاء مراكز عسكرية دائمة فى قلب المجتمعات العربية القبلية ، لتنطلق منها الطوابير المتحركة لضرب المقاومة

وإثبات حضورها السريع فى كل وقت . كما قرر اتخاذ إقليم وهران مسرحا أساسيا لعملياته العسكرية ، باعتباره القاعدة التى يستمد منها عبد القادر قوته . فاحتل الجنرال لامور سيير Lamorciere مدينة معسكر ، واحتل الجنرال بيدو Bedeau تلمسان ، وأخذ الجنرال شانجار نييه Changarnier فى مراقبة حدود سهل مدينة الجزائر من الناحية الغربية ، وهدد الجنرال ديتبول D,Hutpoul « التيطرى » . وأرسلت ثلاثة طوابير متحركة من وهران ومستغانم لإخضاع القبائل الواقعة بين البحر وجبال الأطلس والتى تقع فى اتجاه الصحراء .

وكانت مهمة الطابور الذى يقوده لامور سيير مطاردة السلطان عبد القادر نحو الجنوب ، لعزله عن هذه القبائل ومحاولة اقتناصه . ولكن مهمته باءت بالفشل بفضل مهارة عبد القادر الذى كان يعتمد على سرعة الحركة والمفاجأة . فكان يتسرب بين طوابير العدو ، ويمرق فى مقدمتهم ، ويحوم حول أجنحتهم ، ويهاجم مؤخرتهم . وكان الأعداء يجدونه مرة فى السهول ومرة فى الجبال ، ينقض بسرعة ، ثم يختفى عن الأنظار !

الزملة La Smala :

على أنه رغم هذه الجهود الهائلة التى بذلها عبد القادر لإحباط خطط أعدائه المستعمرين ، ووقف انتشار روح التخاذل والهزيمة فى الداخل ، إلا أن مثابرة الفرنسيين على القتال ، وتعويضهم المستمر لخسائرهم فى الأرواح والمعدات والسلاح ، وتزايد حجم جيوشهم - قد جعل كفة القتال مع مرور الوقت تميل لصالحهم . فقد تعرضت كل مراكز عبد القادر الثابتة للغزو والتخريب ، كما أن « القيطنة » مسقط رأسه ، قد هوجمت وخربت ، وأصبح أعضاء أسرته مشردين . ومما زاد الطين بلة أن عائلات أتباعه المخلصين أصبحت عرضة باستمرار للهجوم عليها ، ليس فقط من جانب المستعمرين ، الذين اعتدوا على حرمات النساء من أجل الانتقام ، بل وأيضا من جانب الخارجين على عبد القادر .

وعند ذلك تفتق ذهن عبد القادر عن فكرة مثيرة ، هى تجميع نساء المجاهدين وأطفالهم وشيوخهم وعجزتهم فى معسكر واحد ضخم متنقل يتبعه فى جميع تحركاته ، سواء فى تقدمه نحو المناطق المتمدنة ، أو فى تراجعه نحو الصحراء ، وبحيث يمكن الدفاع عنه وحمايته باستمرار .

وقد أطلق على هذا المعسكر العظيم اسم « الزَمَلة » . ومع مرور الوقت أصبحت الزَمَلة بمثابة مدينة ضخمة متنقلة يقدر سكانها بنحو ٢٠,٠٠٠ نسمة ، ثم بلغت مايقرب من ٦٠,٠٠٠ نسمة ! . وكان العرب يرسلون إليها مقتنياتهم الثمينة ، وقطعان مواشيهم ، ونساءهم وأطفالهم وشيوخهم .. وعندما تكون « الزَمَلة » فى الصحراء ، كانت خيامها تمتد وتتسع وتترامى وراء الأفق البعيد . وعندما تكون فى التل ، كانت الخيام تملأ السهول وتغطى منحدرات الجبال .

وكانت « الزملة » منظمة حسب ترتيب عسكرى محكم ، فكانت مقسمة إلى « دوائر » أى مجموعة من العائلات ذات النسب المشترك ، وكل « دائرة » لها خيامها التى كانت تختلف عددا حسب قوة كل منها ، ولها رئيس ، مركزه معروف ، وله وظيفة معينة تبعا لمكانته أو الثقة التى يوحى بها . وكانت الدوائر موزعة على أربعة مخيمات كبيرة . وقد عين عبد القادر أربع قبائل لمراقبة وحماية وإرشاد « الزملة » أثناء تحركها ، كما عين جندا نظاميين لحراستها . وكانت الزملة » تحتوى على حرفيين مهرة فى الدروع والسروج وغيرها من الحرف الضرورية لحياتها اليومية وأمور معيشتها . وكانت تقام فيها سوق عظيمة يؤمها الكثيرون ، وكانت الحبوب تجلب إليها من قبائل الشمال .

وكان نظام التعسكر فى « الزملة » منظما تنظيما دقيقا ومحترما من الجميع . وعندما كان عبد القادر يضرب خيمته فى الزملة ، كان كل فرد فيها يعرف المكان الذى يشغله من هذه الخيمة . ونظرا لكبر حجم « الزملة » التى كانت أشبه بعاصمة كبيرة ، فحيثما حلت فى منطقة ، كانت مياه الآبار والجداول فيها تنضب !

وقد أصبحت الزملة مع مرور الأيام أداة لتوحيد القبائل حول عبد القادر ، بعد أن أصبحت تضم نساءها وأطفالها وشيوخها وقطعانها . كما أصبحت أيضا وسيلة مراقبة قوية ضد هروب بعض القبائل ، حتى لاتفقد أغلى ماتملك . وبذلك أصبحت محركا سياسيا عظيم الأثر فى يد السلطان عبد القادر .

نكبة « الزملة » :

على أن الفرنسيين لم يلبثوا أن أدركوا مدى أهمية الزملة فى تدعيم قوة السلطان ، وعرفوا قيمتها كمخزن متنقل لثروة طائلة . فأصبحت هدفا أساسيا لنشاطهم العسكرى ، وأصبح كبار الضباط وصغارهم حريصين على اكتشاف موقعها ، والاستيلاء على هذه الغنيمة الهائلة .

وفى ربيع عام ١٨٤٣ بدأ الجنرال لامور سيير الحملة باحتلال « تاقدامت » ، وكان هدفه « الزملة » . ولكن عبد القادر عرف من جواسيسه بهذا الهدف ، فظل فى كمين لمدة عشرين يوما ، ومنع كل اتصال به حتى لايكتشف أحد مكانه . وكان ورفاقه يعيشون على ثمار البلوط ، ويطعمون الخيل ورق الأشجار . وفشل لامورسيير فى الكشف عن « الزمله » .
على أن الخيانة فعلت فعلها على يد الشيخ عمر بن فراح ، من بنى عياد ، الذى عرض خدماته على الفرنسيين لارشادهم إلى المكان الذى تعسكر فيه « الزملة » . وسرعان ماوضعت الخطة لمهاجمتها ، واختيرت الكتيبة المعسكرة فى « المدية » للقيام بهذه المهمة . وكلف الدوق دومال D,Aumale ابن الملك لويس فيليب ملك فرنسا ، للقيام بالتنفيذ .

وفى يوم ١٠ مايو ١٨٤٣ ، غادر الدوق دومال مركز بوغاز على رأس جيش تعداده ١٣٠٠ من المشاة ، و ٦٠٠ من الفرسان ، ومدافع ميدان . وأعلن الشيخ عمر أن « الزملة » موجودة فى « الكوجيلة » ، ولكن حين وصلت القوات

الفرنسية هنا كانت « الزملة » قد غادرتها ، ولم يعرف مكانها أحد ، وظل الفرنسيون يبحثون دون جدوى ، وهبت عليهم رياح السموم العاتية ، فأرهقت المشاة إرهاقا شديدا حتى توقفوا عن السير . وتقدم الدوق دومال بعض الأميال على رأس فرسانه فقط .

وفى فجر يوم ١٦ مايو ١٨٤٣ ، جاء الشيخ الخائن مسرعا على ظهر فرسه . معلنا أن « الزملة » عند « نبع طاقين » . وفى الحال أصدر الدوق دومال أمره إلى فرسانه بالسير إلى المكان . وهناك كانت خيام الزملة تترامى أطرافها بين « نبع طاقين » إلى « جبل عمور » ، وكان أهلها لايقلون عن ستين ألفا .

وارتدى الجنود الفرنسيون ملابس جنود الصبائحية ، وهم جند عبد القادر غير النظاميين ، ببرانيسهم الحمراء ، وأقبلوا على « الزملة » ، التى اعتقد أهلها أن هؤلاء الجند عائدون ، واستقبلتهم النساء بالزغاريد ترحيبا واحتفاء بهم . وأخذ هؤلاء الجند فى الانتشار فى ذلك البحر من الخيام ، وفجأة أخذوا فى إطلاق النار !

وتلت ذلك حالة من الفوضى التى لاتوصف ، شلت جميع الجهود التى بذلت لاستعادة النظام والدفاع عن الزملة ، وأطلق الحرس ، الذى كان تعداده خمسمائه جندى نظامى ، بنادقهم مرة واحدة وفروا ! . وحاول فريق من بنى هاشم الوقوف فى وجه التيار بشجاعة ، ولكن الفرنسيين اكتسحوهم وسط حالة الفزع التى انتابت النساء والأطفال والشيوخ ، بينما ساد الهرج والمرج الإبل والخيول والبغال والثيران والأغنام .

وكانت مكاسب هذا النصر الرخيص لاتقدر بثمن ، وقد تمثلت فى أسر عائلات أكبر قواد عبد القادر نفوذا – فيما عدا عائلته الخاصة التى تمكنت من الفرار – وآلاف الحيوانات من مختلف الأنواع ، ومكتبة عبد القادر النادرة المكونة من أندر المخطوطات العربية وكانت قيمتها تقدر بخمسة آلاف جنيه

استرليني ، وصندوقه الذى كان يحتوى على ملايين الفرنكات ، فضلا عن صناديق خلفائه وقواده التى وضعوها فى « الزملة » حفظا لها ، وكانت مليئة بالنقود الذهبية والفضية والحلى الثمينة .

وقد وصلت أنباء هذه النكبة إلى عبد القادر بينما كان كامنا فى موقعه فى حراج سرسو المجاورة « لتاقدامت » Tagdempt يراقب الحامية الفرنسية بوهران ، التى كان يعتقد أن عليه أن يخشى خطرها بالدرجة الأولى ، فزلزلته الصدمة ، ورأى فيها نذيرا بسوء الطالع ومزيدا من النكبات . وقد تجمع قواده وضباطه ورجاله فى وحدات خارج خيمته ، وكثير منهم فقد كل شىء : نساءه وأطفاله وأمواله . وحين خرج عليهم عبد القادر من خيمته ، تجمهروا حوله وقد ضاعت الكلمات من شفاههم . وكم كانت دهشتهم حين رأوا عبد القادر يرتفع بهامته فوق المصيبة ، ويستمد منها وقودا جديدا للمقاومة ضد المستعمرين . فقد وقف يقول :

« الحمد لله . أن كل هذه الأشياء العزيزة التى فقدتها والتى شغلت عقلى كثيرا . لم تزد عن أنها عاقت حركاتى ، وحولتنى عن الطريق الصحيح . والآن سأكون حرا فى محاربة المستعمرين . لماذا يجب علينا أن نحزن ونشكو ؟ أليس كل الذين أحببناهم وفقدناهم الآن فى الجنة ينعمون ؟

وفى اليوم التالى كتب عبد القادر إلى خلفائه يقول : « ان الفرنسيين قد قاموا بغارة على « الزملة » . وعلينا ألا نفقد شجاعتنا ، فسنكون من اليوم أخف حملا وأفضل استعدادا للجهاد » . وهكذا فى أحلك الظروف أوقد عبد القادر شعلة الأمل فى صدور رفاقه بعد أن كادت تخبو .

لم يستطع الفرنسيون أن يأسروا من « الزملة » أكثر من ثلاثة آلاف أسير ، نظرا لقلة عدد جنود الحملة ، أما بقية الزملة فقد تفرقت فى مختلف الاتجاهات ، فوقع البعض فى أيدى لامور سيير ، الذى سارع لمطاردتهم ، ووقع البعض

الآخر أسيرا فى يد بعض القبائل العربية التى سلبتها ماكان عندها ، وكان فى طليعة القبائل التى طاردت « الزملة » مصطفى بن اسماعيل ، ولكنه لقى حتفه بينما كان يجتاز منطقة فليتة فلية جزاء له على خيانته ، فقد هوجم وأطلق عليه النار وقطعت رأسه وحملت إلى مركز قيادة عبد القادر ، فتفرس فيه برهة ثم أمر بأن يرمى به إلى الكلاب .

استمرار مقاومة عبد القادر :

بعد نكبة الزملة ، حاول عبد القادر إعادة تنظيمها من جديد ، لاستعادة نفوذه ، وبث الثقة العامة فى قومه مرة أخرى . ولكن جهوده منيت بالفشل . لقد كانت الآثار المعنوية للاستيلاء على الزملة من الجسامة بحيث لم يتمكن عبد القادر أبدا من التغلب عليها فى نفوس الناس . وأخذت الأخبار تصل إلى عبد القادر يوميا عن انسحاب قبائل كبيرة ذات نفوذ من المعركة ، بل وانضمامها إلى أعداء البلاد علانية .

ومع ذلك فقد تلت نكبات أخرى أشد وأقسى . فقد فقد عبد القادر الكثير من خلفائه وقواده المخلصين فى كثير من المناطق ، بعد سقوطهم فى ميدان الشرف والاستشهاد ، أو وقوعهم فى الأسر . وعندما جرد عبد القادر من هذه الدعائم القوية ، أخذت دولته تفقد تماسكها ، وسقطت أقاليمه البعيدة فى يد الفرنسيين .

وقد حاول الاتفاق مع انجلترا على أن يترك لسيادتها المدن الساحلية ، فى مقابل مساعدته على طرد فرنسا من الجزائر . ولكن انجلترا رفضت . فحاول الاستعانة بالسطان العثمانى على أساس الاعتراف بسيادة الخليفة العثمانى ، فى مقابل نجدة تصل منه على وجه السرعة . ولكن السلطان العثمانى لم يستجب لذلك .

ثم حاول عبد القادر الاستعانة بالسلطان عبد الرحمن ملك المغرب ، ووجه إليه خطابا ألح عليه فيه أن يسخر كل موارد وقوات دولته لخدمة القضية المشتركة ، منوها بالخطر المشترك الذى تتعرض له كل من الجزائر والمغرب قائلا : « إذا احتل الفرنسيون الجزائر كلها ، ألن يكون من السهل عليهم إيجاد المبررات للاعتداء على المغرب كما وجدوا المبررات للاعتداء على الجزائر ؟ » . وكان من المبررات التى ساقها ليقنع ملك المغرب بالمساعدة ، أن القبائل العربية التى ضعفت عزيمتها مؤقتا لو رأت جيوش المغرب قادمة لدخول المعركة ، فستنهض عزيمتها ويثور حماسها من جديد ، وتتوحد صفوفها ضد الخطر الفرنسى . ولكن الملك عبد الرحمن ، الذى كان بدوره يخشى الفرنسيين ، رفض مساعدة عبد القادر ، متوهما أنه بهذا الامتناع يحمى عرشه من الخطر .

على أنه من سوء حظ السلطان عبد الرحمن أن وضع عبد القادر على الحدود المغربية ، كان يجعل التصادم بين فرنسا والمغرب أمرا لامناص منه . ذلك أن عبد القادر كان قد جعل من حدود المغرب فى ذلك الحين قاعدة لغزواته فى الجزائر ، وكان ينسحب عند اللزوم إلى الأراضى المغربية ، التى كانت عواطف أهلها تتقد حماسة وإعجابا بالبطل الجزائرى الذى لايقهر ، والذى شرف بلادهم بجعلها ملجأ له عند الحاجة . لذلك رأى الفرنسيون أنهم لن يستطيعوا قهر عبد القادر إلا بالضغط على المغرب حتى يمتنع عن إيواء عبد القادر ووجهوا إنذارا إلى السلطان عبد الرحمن بهذا المطلب ، وعندما رفض قاموا فى شهر يونية ١٨٤٤ باحتلال مدينة وجدة المغربية على الحدود بينها وبين الجزائر ، فاضطر السلطان المغربى إلى خوض الحرب دفاعا عن كيان سلطنته ، ولكن جيوشه انهزمت هزيمة منكرة فى معركة وادى إيزلى يوم ١٤ أغسطس ١٨٤٤ ، وقامت البحرية الفرنسية فى اليوم التالى بضرب مدينة طنجة وميناء موجادور على ساحل الأطلنطى ، وفرضا على السلطان عبد الرحمن معاهدة تقضى باعتبار عبد القادر خارجا على القانون فى جميع أنحاء الدولة المغربية والجزائر ، ووجوب مطاردة القوات المغربية له فى أرض المغرب ، كما تطارده القوات الفرنسية فى أرض الجزائر .

ومنذ ذلك الحين تضاعف أعداء عبد القادر . فلم يعد عليه فقط مواجهة القوات الفرنسية فى الجزائر ، أو القبائل المنشقة عليه وانضمت إلى الأعداء ، بل أصبح عليه مواجهة القوات المغربية التى أصبحت تعتبره ، بحكم المعاهدة مع فرنسا خارجا على القانون .

وخلال ربيع عام ١٨٤٤ ، انتهز عبد القادر فرصة تركز الجيش الفرنسى على الحدود المغربية لمحاربته ، وقام بتسرب سريع إلى أقاليم التل حتى وصل إلى تيارت ، وأخذ يدعو القبائل إلى الجهاد ، ويستدعى زعماءها إلى الاجتماع به ، ويحاول الحصول منها على مقاتلين لتعزيز قواته العسكرية . ولكن نداءاته لم تلق سوى استجابة ضعيفة ، لأن انتشار القوات الفرنسية فى جميع أرجاء الجزائر ، وانقضاضها السريع ، قد أرهب القبائل وأثر تأثيرا بالغا فى معنوياتها وروحها الوطنية ، ولذلك عاد عبد القادر إلى دائرته وهو فى حالة قنوط شديد .

الحرب بين عبد القادر وسلطان المغرب :

على أن ظروف مطاردة الفرنسيين لعبد القادر واشتدادها مالبثت أن دفعت عبد القادر إلى أن يعسكر على وادى ملوية فى المغرب . ولم يكن يأمل فى ذلك الحين فى أكثر من عدم التعرض له بالأذى من جانب القوات المغربية . وكان يطمع فى شىء من الراحة والهدوء . ولكن السلطان عبد الرحمن ، تحت ضغط الفرنسيين ، سارع إلى مطالبته بالانسحاب الفورى بدائرته من الحدود المغربية . وقد أثارت هذه الرسالة غضب قواد عبد القادر وقرروا عدم الاستجابة لمثل هذا الطلب ، وقالوا : « لقد أقسمنا على النضال حتى الموت ، ونحن متعهدون لاتباعك إلى أى مكان تختار ، ولكن لن نتبعك إلى الجزائر » .

وسرعان ماصدرت تعليمات السلطان المغربى إلى القبائل المغربية بمضايقة

دائرة عبد القادر وعدم التبادل التجارى معها ، ورفض بيع المواد الغذائية لها . ثم أخذت هذه القبائل فى مهاجمة من يخرج من أفراد الدائرة إلى الفلا ونهبهم .

واضطر عبد القادر إلى استخدام القوة فى معاملة هذه القبائل ، فأمر قواته ، التى تتكون من ١٢٠٠ فارس و٨٠٠ من المشاة ، بحراسة المنطقة من جميع الجهات ، ورد المغيرين على أعقابهم ، ومطاردتهم إلى خيامهم وإحضارهم إلى الدائرة ومعاقبتهم . وبهذه الطريقة تحسن موقفه ، وتهاطلت عليه المواد الغذائية ، بل إن أكثر من قبيلة طلبت الانضمام إلى الدائرة ، كما أرسلت قبيلة بنى حميان ذات النفوذ تأييدها لعبد القادر .

وعندما تبين السلطان عبد الرحمن أن استخدام القبائل المغربية لم يعد مجديا ، أرسل فى يوليو ١٨٤٧ قوة كبيرة من جنده تحت قيادة ابن أخيه مولاى هاشم والقائد الحمراء لمهاجمة عبد القادر . وكانت دائرة عبد القادر معسكرة فى وادى سلاف على حدود قبائل الريف . وبدأ الأمير بإرسال قوة استطلاعية ، ولكن مدافعى الدائرة فى المراكز الأمامية ردوهم على أعقابهم . وأرسل عبد القادر إلى الأمير هاشم يطلب تفسيرا لهذا العمل العدوانى ، فرد الأمير عليه بعنجهية وسخرية ، ولم يتوان عبد القادر عن الرد بطريقته الخاصة ، ففى نفس الليلة انقض على المعسكر المغربى انقضاضا صاعقا ، وألحق به هزيمة ساحقة ، وقتل القائد الحمراء ، ونجا مولاى هاشم بأعجوبة ، وغنم عبد القادر غنيمة ضخمة ، وكمية من المال بلغت ألفى جنيه إنجليزى ، وكمية من المعاطف والبرانيس الفاخرة التى كان الأمير المغربى يحملها لتوزيعها على شيوخ القبائل واغرائهم بالانضمام إليه .

وعندما عاد عبد القادر إلى الدائرة ، وجد أن بنى قلعية قد انتهزوا فرصة غيابه ، وأغاروا على معسكره ، وحملوا معهم كل الإبل . فلم يسترح لحظة واحدة ، بل طارد المغيرين ، وقتل منهم حوالى مائة ، وأسر جميع شيوخهم .

ولم يلبث نشاط عبد القادر أن أزعج السلطان عبد الرحمن وبعث فى قلبه

الرعب ، واعتقد أن عبد القادر سوف يهاجم قصره وينحيه عن العرش . فأصدر أمرا سلطانيا يقضى بأنه : « على عبد القادر إما أن يستسلم شخصيا إلى السلطان عبد الرحمن ، أو يعود إلى الصحراء الجزائرية . وفى خالة الرفض أو التأخير ، يزحف الجيش السلطانى ضده . وهكذا انقطع آخر أمل يربط بين عبد القادر والسلطان عبد الرحمن .

ولم تلبث الحرب أن نشبت بين الفريقين . ففى يوم ٩ ديسمبر ١٨٤٧ وصلت أنباء إلى عبد القادر الذى كان معسكرا بدائرته فى « اقدين » على الضفة اليسرى لوادى ملوية ، تفيد بأن ولدى السلطان عبد الرحمن ، وهما مولاى محمد ومولاى سليمان ، على مسافة ثلاث ساعات فقط من موقعه ، على رأس جيش قوامه ٥٠,٠٠٠ جندى ، مقسم إلى ثلاث فرق كبرى ، تفصل كلا منها عن الأخرى مسافة نصف ميل . وكانت الفرقة الأولى مكونة فى معظمها من العرب الاحتياطيين ، كقبائل الريف وبنى سناسن وغيرهم ، وقد عسكرت بالقرب من قلعة سلوان الأثرية .

ورأى عبد القادر أنه إذا انتظر هذا الجيش حتى يهاجمه ، فستقع دائرته لامحالة فى قبضته ، فقرر مهاجمته فى الحال بقواته الصغيرة ، حتى ولو بدا هذا العمل انتحاريا .

وفى اليوم الحادى عشر من ديسمبر ، وفى سكون الليل ، تحرك عبد القادر بقواته الصغيرة التى لم تكن تتجاوز ١٢٠٠ فارس و٨٠٠ راجل ، وقد وضع فى مقدمة قواته جملين محملين بالحلفاء ومطليين بالقطران والقار ، ولم يكد يصل إلى الفرقة الأولى بعد مسيرة ساعتين ، حتى أمر بإشعال النار فى الحلفاء المحملة على ظهر الجملين ، فانطلق الجملان وقد اشتعلت فيهما النار بجنون عظيم نحو الفرقة المغربية ، يتبعهما فرسان عبد القادر وهم يصيحون صيحة الحرب ، بينما كانت مشاة عبد القادر تطلق النيران . واستيقظت الفرقة الأولى على ظلام الليل وقد تحول إلى نور بفضل الوميض المنبعث من الجملين المحترقين وهما

ينطلقان كشهابين مارقين بسرعة خارقة ، تحيط بهما سهام النار المتطايرة من قوات عبد القادر ولمعان السيوف . واندفع رجال الفرقة الأولى فى كل اتجاه كأن أبواب جهنم قد فتحت عليهم ، متخلين عن أسلحتهم وخيامهم ومقتنياتهم . وكانت هزيمة ساحقة .

ولم يتوقف عبد القادر ، فقد واصل وفرسانه مسيرتهم حتى التقوا بالفرقة الثانية ، فأخذوها بدورها على غرة ودخلوا معها فى اشتباك مميت ، ومزقوها شر ممزق .

ثم انطلقوا فى أعقاب ذلك للقاء الفرقة الثالثة ، ووصلوا إليها فى أقل من نصف ساعة ، وباغتوها قبل أن يجد الأميران الفرصة لتنظيم صفوفها ، وكان هدف عبد القادر المضى قدما إلى خيامها وأسرهما ، ولكنه لم يتمكن من ذلك بسبب ستار كثيف من نيران المشاة والمدفعية أجبرته على التخلى عن هدفه . وفى منتصف النهار تحرك خمسة آلاف فارس مغربى للهجوم ضده ، فتركهم عبد القادر يتقدمون بينما كان يتربص بهم على مرتفع مجاور ، وعندما وصلوا إلى مدى إطلاق النار انقض عليهم برجاله ، وتمكن من تشتيتهم ، ثم عاد بفرسانه إلى وادى ملوية عند الغروب .

تحطيم مقاومة عبد القادر :

فى ذلك الحين كانت مقاومة عبد القادر قد وصلت إلى نهايتها تقريبا ، بعد أن أثقله النضال ضد جبهات ثلاث : جبهة الفرنسيين ، وجبهة القبائل التى نكثت العهد وتخاذلت عن الكفاح ، وجبهة السلطان عبد الرحمن . وبالنسبة للجبهة الفرنسية فإن الفرنسيين ، منذ أن استأنف عبد القادر نشاطه العسكرى ، كانوا قد جلبوا إلى الجزائر من التعزيزات مابلغ بعدد قواتهم إلى نحو ١٢٠,٠٠٠ جندى ، وبذلك أصبحت هناك أربع عشرة فرقة كبيرة ، كل منها مزودة بمشاتها

وفرسانها ومدفعيتها ، وتعمل بالتناسق فيما بينها . وقد أخذت هذه الفرق الضخمة تحت قيادة الجنرالات لامورسيير وكافينياك وبيدو وبيجو ، تحرث الأرض حرثا فى كل الأنحاء ، تسحق كل مقاومة تظهر أمامها بالحديد والنار ، وتحرق المنازل دون تردد ، وتشعل النيران فى الحصاد ، وتسوى المدن بالأرض ، وتذبح الناس بدون رحمة . واشتهر فى ذلك ماعرف باسم « الطابور الجهنمى » تحت قيادة الجنرال سانت أرنو St. Arnaud ، وأحست الجزائر بوحشية العمل الاستعمارى الذى يرتدى زيفا رداء المدنية والتقدم .

وقد ترتب على ذلك أن وجدت كثير من القبائل نفسها بين الفناء التام والاستسلام . ولم تغن محاولات عبد القادر لردها إلى النضال الوطنى بالاقناع أو بالقوة ، كما فشلت جهوده لتجنيد قوات من قبائل الصحراء ، فأينما حل وجد الفرنسيين أمامه قد سبقوه.وقد استسلم أولاد نائل ، وبنو صهيب ، وبنو حسن الذين طالما مون نفسه من مواردهم ، واعتاد أن يجد عندهم الملجأ وقت الشدة ، وحيثما حل عبد القادر وجد الفتور والقنوط واليأس . ان نزوله ببعض القبائل أصبح يعد حينذاك علامة من علامات سوء الطالع ومقدمه سوء .

فقد زار أولاد سيدى الشيخ ، وهم قبيلة كبيرة وقوية فى أقصى جنوب الصحراء ، واجتمع برؤسائهم ومرابطيهم ، وقد استقبلوه بترحاب ، وأعربوا له عن عواطفهم الصادقة ، وعرضوا عليه ضيافة مؤقتة ، ولكنهم تضرعوا إليه ألا يعرض قبيلتهم للنكبات ، ويعرض قبور أوليائهم لدنس الكفار . وقد تقبل عبد القادر هذه الرغبة بالهدوء والاستسلام ، وعاد إلى دائرته فى المغرب محطم القلب .

وقد كانت قمة المصائب حين أصر السلطان عبد الرحمن على خروج عبد القادر من الحدود المغربية ، ووصل فى اصراره على ذلك إلى حد تسيير الجيوش المغربية ضده . فمع أن عبد القادر استطاع إلحاق الهزائم بهذه الجيوش إلا أن موارده كانت قد نضبت ، وذخيرته قد نفدت تقريبا ، وماغنمه جنده من

ذخيرة لم يكن يصلح لبنادقهم ، وبذلك أصبح المشاة لايعول عليهم ، فى الوقت الذى فقد عبد القادر أكثر من مائتين من رجاله ، وكان الباقون جميعا يعانون من الجراح .

وعلى ذلك حين أخذت جيوش المغرب تتحرك من جديد ضد عبد القادر ، لإجباره على الانسحاب بدائرته من الأراضى المغربية ، لم يجد مفرا من الانصياع – فعبرت دائرته وادى ملوية ووصلت إلى وادى قيس فعبرته حوالى منتصف الليل ، وبذلك أصبحت فى المنطقة التى يسيطر عليها الجيش الفرنسى .

ووقف عبد القادر يفكر : أى قوة بقيت لديه ؟ وهل مازال يملك القدرة على المقاومة ؟ . وكان مع جنوده الممزقين على بعد ثلاث ساعات من أول معسكر فرنسى يمكن أن يدخلوه جميعا قبل مضى وقت طويل كأسرى حرب . وقرر عقد اجتماع لرجاله .

وقد عرض عبد القادر فى الاجتماع أفكاره على النحو الآتى : « إذا كنتم تعتقدون أنه مازال بوسعى أن أقوم الآن بأى شىء ، فأخبرونى . وان كنتم لاتعتقدون ذلك ، فإنى أعفيكم من القسم الذى أقسمتموه أمامى فى « المدية » منذ ثمانى سنوات عندما قررنا استئناف الحرب ، والذى تعهدتم فيه بألا تتخلوا عنى مهما كانت الأخطار » ثم قال : ان أمامنا الآن ثلاثة بدائل : إما العودة إلى الدائرة واستئناف النضال فى وجه أية عقبة . وإما التوجه إلى الصحراء ، وفى هذه الحالة لاتستطيع النساء والأطفال ولا الجرحى أن يتبعونا وسيسقطون لامحالة فى يد العدو . وإما الاستسلام .

فأجابوه : « لتهلك النساء والأطفال مادمت أنت سليما قادرا على استئناف الجهاد فى سبيل الله والوطن . أنت قائدنا وسلطاننا ، فحارب أو استسلم كما تشاء ، فإنا سائرون خلفك إلى حيث تقودنا ». فتوقف عبد القادر بعض لحظات ، وقال فى تأثر عميق :

« ان المقاومة قد انتهت وعلينا ان نعترف بذلك ، والله شاهد على أننا قد

حاربنا طالما كان فى وسعنا ذلك ، ولكن القبائل أصبحت متعبة من الحرب ولم تعد تطيعنى ، ولم يبق أمامنا سوى الاستسلام . والسؤال الآن : لمن نسلم أنفسنا ؟ هل نسلم أنفسنا إلى الفرنسيين أم إلى السلطان عبد الرحمن ؟ . لكم أن تقرروا ماتشاءون ولكنى أفضل ألف مرة أن أثق فيمن حاربنى على من خاننى » . فأجاب الجميع بصوت واحد : « لك ماتريد أيها السلطان » .
وبذلك انتهت صفحة خالدة من كفاح الجزائر .

استسلام عبد القادر :

فى ذلك الحين ، كان الجنرال لامورسيير أقرب القادة الفرنسيين من موقع عبد القادر ، فأرسل إليه مبعوثين من فرسانه ، ومعهما ورقة عليها خاتمه للتفاوض فى الاستسلام . وكانت شروط عبد القادر تتلخص فى طلب الأمان له ولأسرته ولجميع من يريدون اتباعه ومرافقته ، على أن تنقله فرنسا إلى عكا أو الاسكندرية ليعيش فيها بقية حياته . وقد وافق الجنرال لامور سيير على هذه الشروط وهو لايصدق نفسه ، وأعطى سيفه وخاتم أحد ضباطه إلى مبعوثى عبد القادر لتقديمها له علامة على القبول . على أن رفاق عبد القادر أرادوا موافقة كتابية من الجنرال ، فقدمها على الفور .

وفى صباح يوم ٢٣ ديسمبر ١٨٤٧ ، سار الأمير متبوعا بقواده ورجاله الذين قرروا مشاركته مصيره إلى زاوية سيدى إبراهيم ، حيث كان العقيد مونتوبان Montauban على رأس خمسمائة فارس ، فاستقبله بكل احترام واجلال بما يليق بمكانته وأعماله البطولية . ثم وصل الركب إلى جامع الغزوات ، حيث مقر قيادة الدوق دومال ، فتوجه عبد القادر يرافقه الجنرال لامورسيير والجنرال كافنياك Cavignac والعقيد بوفور Beaufort، وسلم نفسه إليه قائلا :« لقد وعدنى الجنرال لامور سيير وعدا أعتمد عليه كل الاعتماد ، ولست أخشى أن يخلف ابن ملك فرنسا هذا الوعد » . فأكد الدوق دومال هذا الوعد . وفى يوم ٢٥

ديسمبر ١٨٤٧ ركب عبد القادر وعائلته وأتباعه السفينة « أسمودوس » التى توجهت بهم إلى طولون .

وقد استقبل نبأ استسلام عبد القادر فى فرنسا بالفرحة الطاغية ، وزفته جريدة « المونيتور » إلى الفرنسيين قائلة : « اليوم تستطيع فرنسا أن تنقل المائة ألف جندى الذين تستخدمهم فى الجزائر إلى أية مناطق أخرى تريد استخدامهم فيها » . فكان هذا القول خير تمجيد لعبد القادر ، الذى كان وجوده فى الجزائر يساوِي مائة ألف جندى فرنسى مخصصين لإخضاعه .

المقاومة الجزائرية بعد عبد القادر :

لم تنته المقاومة الجزائرية بتسليم الأمير عبد القادر ١٨٤٧ . ففى ذلك الحين كان الفرنسيون قد استولوا على البلاد فيما عدا منطقتين هما :
أولا : واحات الجنوب ، التى اعتصم بها بعض زعماء الطرق الصوفية ودافعوا عنها باسم الدين ، ومنها واحة الزعاطشة التى اشتهرت بخوض مقاومة عنيفة تحت زعامة أحد رجال الطرق الصوفية يدعى « بوزيان » ، وانتهت فى عام ١٨٤٩، وواحتا ورغلة والأغواط اللتين تم اخضاعها فى ١٨٥٣ .

ثانيًا : بلاد القبائل التى تسكنها قبائل البربر ، وتتكون من بلاد القبائل الصغرى فى الجزء المسكون من أطلس الكبرى وخاصة جبال الأوراس وعجور . وبلاد القبائل الكبرى (أو جبال جرجرة) ، وتقع بمحاذاة الساحل الشمالى اشرقى للجزائر ، وكان البربر قد رفضوا فى البداية التعاون مع الأمير عبد القادر لشعورهم بالأمن من الغزو فى جبال القبائل الوعرة ، ولإحساسهم بالتمايز الجنسى ، وبعد أن تم للفرنسيين احتلال السهول بدءوا فى التسلل إلى بلاد القبائل الصغرى سنة ١٨٤٣ ، وفى خلال السنوات (١٨٥٤ - ١٨٥٧) ، أخذوا فى غزو بلاد القبائل الكبرى تحت مقاومة شعبية عنيفة ، لعبت فيها

الطريقة الصوفية الرحمانية دورًا طليعيًا ، وقد انتهى إخضاع منطقة القبائل فى يوليو ١٨٥٧ .

ثورة مقرانى ١٨٧١ :

لم تتوقف الانتفاضات الشعبية ضد الحكم الفرنسى ، وإن أصبحت متفرقة وقل عددها ، وأبرزها فى الستينات ثورة قبائل ولد سيدى شيخ فى ١٨٦٤ . وفى عام ١٨٧١ وعلى أثر هزيمة فرنسا فى الحرب السبعينية ، شبت أضخم الثورات وأخطرها فى الشرق الجزائرى ، وهى ثورة محمد بن أحمد مقرانى ، وهو من طبقة الحكام الوطنية ، عمل أبوه كخليفة لمنطقة المجانة قرب سطيف ، تحت الادارة الفرنسية ، ثم خلفه ابنه محمد فى هذا المنصب سنة ١٨٥٣ بلقب باش أغا ، وقد توطدت صلة مقرانى بالشيخ على الحداد ، الذى قام بنشر الطريقة الرحمانية فى بلاد القبائل فى الخمسينيات ، وعرف أتباعه بالإخوان . وفى فبراير زار مقرانى الشيخ بمقره ، وقيل إنه اتفق معه حينذاك على الثورة ، ولكنه لم يعلنها إلا فى أوائل مارس . وقد عمت الثورة أولا إقليم قسنطينة حيث تقع جبال القبائل ، ثم انتشرت فى أطراف سهل المتيجة غربًا ، وإلى بسكرة جنوبًا . وأصبحت تسيطر على ثلث أرض الجزائر ، وعزلت الحاميات الفرنسية فى المنطقة . وقدر عدد الذين اشتركوا فى الثورة بنحو ١٥٠ ألفا ، منهم ١٢٠ ألفا من الإخوان الرحمانية .

على أنه لسوء الحظ وقع مقرانى صريعا فى بداية المعارك الأولى فى ٢ مايو ١٩٧١ مع القوات الفرنسية ، التى تعززت بعدد من الأسرى الذين أطلق سراحهم بسمارك للاشتراك فى قمع ثورة الجزائر لتخفيف وطأة الهزيمة . واضطر زعماء القبائل فى نهاية الشهر إلى المفاوضة فى التسليم ، وتبعهم الشيخ الحداد على رأس طائفة الإخوان فى يوليو ١٨٧١ . وأما بومزران مقرانى ، الذى خلف أخاه فى الزعامة ، فقد ظل يناضل حتى يناير ١٨٧٢ ، بعد أن انتقل إلى الواحات الجنوبية .

وتعتبر ثورة مقرانى نهاية المقاومة الوطنية المسلحة من الناحية الفعلية ، فإن الوسائل الوحشية التي اتبعتها السلطات الفرنسية فى قمعها ، أدخلت اليأس فى نفوس الوطنيين ، وأدت إلى رضوخهم نحو نصف قرن .

مراجع للاستشارة :

– شارل هنرى تشرشل : حياة الأمير عبد القادر ، ترجمة وتقديم وتعليق الدكتور أبو القاسم سعد الله . (الدار التونسية للنشر ١٩٧١) .
– د . ارجمند كوران : السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسى للجزائر ١٨٢٧ – ١٨٤٧ ترجمة الكتور عبدالجليل التميمى (تونس١٩٧٤) .
– د . جلال يحيى : السياسة الفرنسية فى الجزائر ١٨٣٠ – ١٩٦٠ (القاهرة . دار المعرفة ١٩٥٩) .
– د . صلاح العقاد : المغرب العربى : الجزائر ، تونس ، المغرب الأقصى (القاهرة : الأنجلو المصرية ١٩٦٩) .

Lutsky, V., Modern History of the Arab Countries (Moscow 1969).

– ناصر الدين سعيدونى : النظام المالى للإيالة الجزائرية ١٨٠٠ – ١٨٣٠ (بحث لدكتوراه الدور الثالث غير منشور ١٩٧٤) .
– د . أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية .
(دار الآداب – بيروت ١٩٦٩) .

الفصل الرابع

الغزوة الاستعمارية لتونس

١ - التكوين الاجتماعى لتونس .
٢ - الغزوة الامبريالية .
٣ - الغزو العسكرى .
- معاهدة باردو .
٤ - الثورة التونسية .
٥ - تصفية الثورة .
- معاهدة المرسى .

١ - التكوين الاجتماعى لتونس

لم يزد عدد التونسيين عند فرض الحماية الفرنسية على تونس فى ١٢ مايو ١٨٨١ على مليون ونصف ، يتركز معظمهم فى الأقاليم الساحلية، على حين كان الداخل مقفرًا من السكان .

وتعد تونس من أكثر أقطار المغرب العربى استعرابًا ، بعد هجرة بنى هلال إليها فى القرن الحادى عشر الميلادى .. إذ لم يبق أثر للعنصر البربرى الأصلى ولا للقرطاجيين والرومان ، وأما العنصر التركى ، فكان تأثيره ضعيفًا ، نظرًا لتخلص تونس من أوائل القرن التاسع عشر من القيود التى كانت تربطها بالدولة العثمانية .

وكانت الأوضاع الاقتصادية للسكان سيئة ، بسبب قلة الموارد – فلم تكن الثروة المعدنية التى اشتهرت بها تونس مستغلة– باستثناء قليل من مناجم الحديد فى الشمال ، ومناجم الرصاص فى الشرق . كما أهملت كثير من الأراضى الصالحة للزراعة ، وأخذ عدد السكان يتناقص ، حتى أنه عندما دخل الفرنسيون البلاد ، لم يكن القسم المأهول منها يتجاوز كثيرًا المناطق الساحلية .

وقد عرفت تونس ثلاثة أنواع من الملكية العقارية قبل الحماية الفرنسية : الملكية الخاصة للأفراد ، والملكية المشاعة بين أفراد القبائل ، وملكية الدولة . هذا فضلا عن الأراضى المحبوسة على الأوقاف . وكانت الدولة تعطى للفلاحين حق الانتفاع فى أراضيها مقابل أسعار زهيدة ، وقد وضع المصلح الكبير الوزير خير الدين (١٨٧٣ – ١٨٧٧) برنامجًا لتوزيعها على الفلاحين بواقع عشرين هكتارًا لكل فلاح . ونفذ ذلك بصفة خاصة بمنطقة زغوان .

أما أراضى القبائل التى تنتشر فيها الملكية المشاعية ، فكانت تعرف « بالأراضى الكلية » . وتوجد غالبيتها فى مديريات الأعراض ، وقفصة ، والهمامة ، والفراشيش ، وماجر ، والسواسى ، ومناطق الجنوب .

وقد شهدت تونس تدفق الأوربيين عليها فى أثناء القرن التاسع عشر ، وأبيح لهم حق امتلاك الأراضى العقارية . وساهم الحكام فى ذلك عن طريق اجتلاب الفنيين الأجانب وإعطائهم كثيرًا من الامتيازات . فتزايد عددهم حتى أصبح الإيطاليون يبلغون ١١,٢٠٠ فى سنة ١٨٨١ ، وكونوا بذلك أكبر جالية أوربية . ويليهم المالطيون ويبلغ عددهم سبعة آلاف . ثم الفرنسيون وعددهم سبعمائة .

وقد نبعت الإنتلجنتسيا التونسية من منابع إسلامية بالدرجة الأولى ، تتمثل فى المراكز الإسلامية العربية وعلى رأسها جامع الزيتونة . وكان عدد الطلبة الدارسين بالجامع قبيل الحماية الفرنسية يبلغ نحو ثمانمائة طالب ، وفقًا للشيخ محمد بيرم صاحب « صفوة الاعتبار » ، وإلى جانب هذا المصدر الدينى كان هناك مصدر علمانى حديث تمثل فى « المدرسة الصادقية » بالدرجة الأولى ، التى أسسها الوزير خير الدين ، وكان عدد تلاميذها عند إنشائها سنة ١٨٧٥ يبلغ ١٥٠ تلميذًا .

ولم تكن هناك رأسمالية وطنية ذات أهمية قبل الحماية . ولذلك حين وقعت الحكومة التونسية قرضًا داخليًّا فى سنة ١٨٦٢ بفائدة قدرها ١٣ ٪ قام بتمويله التجار الأجانب المقيمون بالبلاد . وواضح أن هناك علاقة ارتباط بين ضعف الرأسمالية التونسية وقوة الرأسمالية الأوربية .

٢ - الغزوة الإمبريالية

تعتبر تونس أول قطر عربى يتحول إلى مستعمرة فى عصر الإمبريالية . وكانت التنافس قد أخذ يشتد على هذا القطر العربى منذ احتلال الفرنسيين للجزائر فى عام ١٨٣٠ . فمن ناحية ، عملت فرنسا على أن تحتفظ لنفسها بأولوية النفوذ السياسى والاقتصادى فى البلاد ، حتى يتسنى لها تأمين الحدود الشرقية للجزائر ، واتبعت فى ذلك خطة تشجيع ولاة تونس على الاستقلال عن الدولة العثمانية ، ومنع السلطان من التدخل فى شئون تونس ، ولو بإعلان الحرب عليه . ومن ناحية أخرى عملت إنجلترا على الحيلولة دون سقوط تونس فى يد الفرنسيين ، حتى لا تسقط مصالحها فى المتوسط تحت رحمة فرنسا ، واتبعت فى ذلك خطة ربط تونس بالإمبراطورية العثمانية ، ومحاربة أى مشروع فرنسى يفصلها عن السيادة العثمانية .

ولم يلبث التنافس بين الدولتين أن أخذ يتخذ شكلا إمبرياليًّا ، تمثل فى محاولة السيطرة على السوق التونسية ، والحصول على امتيازات فى الأراضى والمناجم والمواصلات والموانى ، وبسط السيطرة المالية والنفوذ السياسى على تونس . واستعانت فى كل ذلك ، بالامتيازات الأجنبية .

وكانت الامتيازات الأجنبية قد دخلت تونس بعد سقوطها تحت التبعية العثمانية . ومع أن هذه الامتيازات لم تكن تحترم كثيرًا من قبل الدايات التونسيين قبل احتلال فرنسا للجزائر ، فإنه بعد هذا الاحتلال أخذت الدول الأوربية تفرض تلك الامتيازات وتفرض تفسيراتها لها ، وتوسعت هذه الامتيازات شيئًا فشيئًا فيما يختص بالحقوق المكتسبة البوليسية والقضائية حتى أصبحت قيدًا قويًّا على السيادة التونسية .

وفى سبتمبر ١٨٥٧ أعلن الباى محمد باشا (١٨٥٥ -١٨٥٩) دستورًا حديثًا للدولة التونسية عرف باسم « عهد الأمان » ، اعترف فيه بامتيازات الأجانب ، وحقهم فى العمل والتملك والسكنى ومساواتهم بالمسلمين . وفى أبريل ١٨٦١ عدل هذا الدستور وفقًا لمبدأ فصل السلطات وإقامة النظام البرلمانى ، وقد نص فيه على تأكيد حقوق الأجانب ، كحرية التجارة ، وعدم احتكار الدولة التونسية لأى نوع منها ، وحرية امتلاك العقارات والأراضى .

وقد شجع هذا الدستور على توافد عدد كبير من الأجانب إلى تونس ، وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية . ولما كانت إيطاليا وفرنسا أقرب الأقطار الأوربية إلى تونس ، فقد كثر الوافدون منها من جميع الطبقات ومن رجال المال والأعمال وشذاذ الآفاق . وقد اقتصرت إقامة هؤلاء فى البداية على المدن الساحلية ، ثم أخذوا يتغلغلون فى الداخل . وكانت أعمالهم فى البداية قاصرة على التجارة والصناعة ، ولكنها انتقلت إلى الزراعة ، حتى لقد اشترت شركة مرسليا مساحة شاسعة من الأرض تبلغ مائة ألف هكتار تعرف باسم النفيضة بين تونس وسوسه من خير الدين بمبلغ مليونى فرنك . وقد تمتع هؤلاء الأجانب جميعا بامتيازات لم يكونوا يحلمون بها فى بلادهم الأصلية . فلم يكونوا يدفعون أية ضرائب ، وكانوا تحت إشراف قناصلهم الذين يبسطون عليهم حمايتهم باسم دولهم .

وكان تهديد الغزو الفرنسى قد حفز الباى أحمد باشا (١٨٣٧ - ١٨٥٥) على إدخال إصلاحات عصرية فى البلاد ، وخصوصًا فى الجيش ، فأخذ فى ابتياع السفن والمدافع والذخائر وتشييد الثكنات فضلا عن افتتاح المدارس . وقد استعان فى إعادة تنظيم الجيش بالمدربين الأوربيين ، خصوصًا الفرنسيين ، ولكن هؤلاء نهبوا الخزينة التونسية نهبًا منظمًا ، وباع الإنجليز والفرنسيون للباى جميع النفايات التى أرادت المصانع الإنجليزية والفرنسية التخلص منها ، من أسلحة غير صالحة للاستعمال ، وذخائر حربية لا تنفجر . وانهمك المدربون والمستشارون الحربيون الفرنسيون والإنجليز فى القيام بأعمال الجاسوسية

لبلادهم ، والتدخل فى شئون البلاد الداخلية . مما أدى ، بالإضافة إلى ألوان الإسراف المعهودة فى قصور الحكام الشرقيين ، والسرقات العالية - إلى تراكم الديون الداخلية ، حتى بلغت ٢٨,٠٢٦,٠٠٠ فرنك فى سنة ١٨٦٢ . وقد استغل اتحاد البنوك الفرنسيين هذا الوضع ، فعرض قرضًا قدره ٣٥ مليونا تم عقده فى ٦ مايو ١٨٦٣ ، ولكن الخزينة التونسية لم تتسلم منه سوى جزء بسيط يبلغ ٥,٦٤٠,٠٠٠ فرنك ، فى حين دفع منه حوالى عشرون مليونًا فى شكل بضائع فاسدة ، والباقى ضاع كمصروفات للقرض .

وهكذا بدلا من أن يسدد القرض الدين الداخلى زاد العبء على الحكومة التونسية ، واضطر الوزير الأعظم مصطفى خزندار (١٨٣٧ - ١٨٧٣) إلى مضاعفة الجباية على الرؤوس من ٣٦ ريالا على الرأس إلى ٧٢ ريالا ، مما أدى إلى انتفاضة شعبية كبيرة فى عام ١٨٦٤ بقيادة على بن غذاهم Ghadhahum ، قامت فى إقليم الكاف غرب الولاية ، امتدت إلى القيروان وصفاقس ، وطرد عمال الباى من كل المدن عدا العاصمة ، واشتركت فى الثورة العناصر الدينية والبدوية التى خلعت على على بن غذاهم لقب « باى العامة » . وقد حاول السلطان العثمانى انتهاز الفرصة لاستعادة نفوذه ، ولكن وقفت أساطيل الدول الثلاث إنجلترا وفرنسا وإيطاليا على الشواطئ التونسية تهدد بالتدخل ، وانتهت الثورة بإسقاط الأداء المطلوب وإعطاء الأمان للثوار .

ولم يلبث القناصل الأوروبيون أن أخذوا يدعمون مصالح دولهم عن طريق المشروعات المختلفة فى البلاد . فقد حصلت فرنسا على امتياز احتكارى لإنشاءخطوط تلغراف فى البلاد ، وقام القنصل الإنجليزى وود Wood ، الذى عين فى سنة ١٨٥٥ ، بمحاولات لإنشاء بنك إنجليزى فى تونس . وحصلت شركة بريطانية على امتياز لإنشاء خط حديدى يربط تونس بحلق الوادى ، ولكنها باعته إلى شركة روباتينو الإيطالية . كذلك منحت شركة إنجليزية امتيازا بإنشاء خط حديدى يصل تونس بأقاليم الكاف ، ثم حلت شركة فرنسية فى هذا المشروع عند تخليها عن تنفيذه . وفى سنة ١٨٨٠ حصلت فرنسا على امتياز

بإنشاء خطين حديديين أحدهما من تونس إلى بنزرت ، والآخر من تونس إلى سوسة . كما حصلت فرنسا على امتياز لبناء ميناء تونس وتوسيعه .

وفي تلك الأثناء كانت تونس قد أصبحت واقعة تحت العبودية المالية للإمبريالية الأوربية . فقد رأيناكيف نكب قرض ١٨٦٣ البلاد ، حيث صار يتعين عليها أن تدفع على مدى الخمس عشرة سنة التالية مبلغ ٦٣ مليونًا من الفرنكات ، تتكون من قيمة القرض وقدره ٣٥ مليونًا مضافًا إليها ٢٨ مليونًا قيمة فائدته . وجاءت ثورة ١٨٦٤ لتكمل الكارثة . ولم يعد شيء بقادر على إيقاف اندفاع تونس نحو هوة الديون ، خصوصًا في عهد الوزير الفاسد مصطفى الخزندار . ففي عام ١٨٦٥ عقد قرضًا آخر قدره ٢٥ مليون فرنك بضمان إيرادات الجمارك ، لم تتسلم الحكومة التونسية منه كالعادة سوى مبلغ يسير قدره ثلاثة ملايين ونصف ، دفع عينًا في شكل مدمرة قديمة بمبلغ مليونين ونصف ، ومدافع عتيقة بمبلغ مليون .

وقد ساء الوضع الاقتصادي في البلاد بعد هذا القرض . واضطرت الخزينة التونسية إلى الحصول قسرًا من الفلاحين والحرفيين على كل ما يمكن الحصول عليه ، وانتشرت مجاعة كبرى في البلاد ، كما انتشرت الكوليرا ، حتى أخذت الجماهير تهرب أفواجًا إلى طرابلس الغرب ، واندلعت انتفاضات عديدة في كثير من المناطق . وفي هذه الظروف اضطرت الحكومة التونسية إلى التوقف عن دفع أقساط الديون ، وحل الإفلاس المالي بتونس عام ١٨٦٧ ، أي قبل إفلاس تركيا ومصر بثماني سنوات .

ولم تلبث الدول الاستعمارية أن انتهزت هذه الفرصة لإخضاع المالية التونسية للرقابة الأجنبية . ففي يوليو ١٨٦٩ تألفت لجنة دولية للإشراف على الإيرادات والمصروفات ، وقامت هذه اللجنة بتحويل مجموع الديون التونسية إلى دين موحد قدره ١٢٥ مليونًا بفائدة ٥ ٪ ، وضمنت إنجلترا وفرنسا وإيطاليا هذه التسوية في ٢٣ مارس ١٨٧٠ ، وصار يتعين على تونس أن تدفع لفرنسا

سنويًا مبلغ ٦,٢٥٠,٠٠٠ فرنك فرنسى ، من ١٣ مليونًا هى مجموع إيرادات الحكومة الفرنسية . وبذلك أصبحت ثورة البلاد مسخرة لدفع فوائد الدين . ولم تلبث الظروف أن تهيأت لتحويل تونس إلى مستعمرة .

٣ - الغزو العسكرى

فى ذلك الحين كان التنافس الاستعمارى بين إيطاليا وفرنسا قد بلغ أشده . وكانت إيطاليا قد ظهرت كقوة استعمارية أوربية على المسرح التونسى فى الستينيات ، فقد اشترك الأسطول الإيطالى مع الأسطولين الإنجليزى والفرنسى فى أثناء أحداث ١٨٦٤ فى تونس . ولما كان من الصعب على إيطاليا أن تحتل تونس ومازالت البندقية وروما خارجة عن حدود دولتها ، فقد اكتفت فى عام ١٨٦٨ بعقد معاهدة مع تونس تعطى للرعايا الإيطاليين نفس الامتيازات التى كان يتمتع بها رعايا إنجلترا وفرنسا . ولما كانت الجالية الإيطالية هى أكبر جالية أوربية فى تونس ، فقد كانت هى الجالية التى انتفعت بهذه الامتيازات أكثر من غيرها .

فلما حققت إيطاليا وحدتها ، أخذت تتطلع للحصول على مركز ممتاز فى البحر المتوسط ، ولما كانت الولايات الإيطالية الجنوبية تمثل عبئًا ثقيلًا على ولايات الشمال ، فقد كان لزامًا أن أخذ الساسة الإيطاليون يوجهون أنظارهم إلى السواحل التونسية . وحانت الفرصة لإيطاليا لتحقيق هدف الاستيلاء على تونس بعد هزيمة فرنسا فى سنة ١٨٧١ ، فقد تذرعت - كعادة الدول الاستعمارية - بوقوع اعتداء على أحد رعاياها ، وجهزت حملة للإقلاع إلى تونس ، لولا تدخل إنجلترا والدولة العثمانية .

ولم يلبث مؤتمر برلين الذى عقد عام ١٨٧٨ أن جعل تونس من نصيب فرنسا . فقد اعترفت إنجلترا بأن تونس تعتبر امتدادًا طبيعيًا لممتلكات فرنسا فى شمال أفريقيا ، وأعربت عن عدم معارضتها احتلال فرنسا لها ، فى نظير اعتراف فرنسا باستيلاء انجلترا على قبرص ، بعد أن تنازلت لها عنها الدولة

العثمانية . كما شجعت ألمانيا بدورها التوسع الفرنسى فى تونس ، لصرف فرنسا عن خططها الانتقامية منها ، وصرف أنظارها عن الالزاس واللورين .

وسرعان ما شرعت فرنسا فى وضع يدها على تونس . فقد عرضت على الباى فى ١٨٧٩ مشروعًا يقضى بقبوله حماية فرنسا ومرابطة جيوشها بالمواقع الاستراتيجية ، ولكن الباى رفض . كما رفض أيضًا مشروع محالفة عرض عليه سنة ١٨٨٠ . وفى يناير كان « جول فيرى » Jules ferry رئيس وزراء فرنسا ، قد بيت النية على احتلال تونس . وفى أواخر مارس تذرع ببعض حوادث الحدود ، حين اجتاز عدد من قبائل الكرميين ، أو « الكروميز » كما أسماهم الفرنسيون ، وهم عشائر جزائرية كانت قد هاجرت إلى تونس بعد احتلال الجزائر ، وسكنت الركن الشمالى الغربى من تونس – الحدود وقتلت بعض الأفراد ، وسرقت بعض المواشى . فتذرعت الحكومة الفرنسية بعجز الباى عن السيطرة على هذه القبائل ، وفى ٢٤ أبريل ١٨٨١ اجتازت حملة فرنسية مكونة من ٣٠ ألف جندى حدود تونس فى اتجاهين ، أحدهما نحو شمال تونس وهدفه الكرميين ، والثانى نحو إقليم الكاف ، وبعد بضعة أيام نزلت القوات الفرنسية بميناء بنزرت ، وفى ١١ مايو وصلت أمام قصر الباى بباردو Bardo ، وفى يوم ١٢ مايو أجبر الباى محمد الصادق على توقيع المعاهدة التى عرفت بمعاهدة باردو أو قصر سعيد فى ١٢ مايو ١٨٨١ .

معاهدة باردو :

وبمقتضى هذه المعاهدة وافق الباى على احتلال القوات الفرنسية لبعض المناطق فى تونس ، بدعوى المحافظة على الأمن ورعاية حسن الجوار ، وعدم إنهاء هذا الاحتلال إلا بموافقة الطرفين . كما وافق على أن تتولى فرنسا تمثيل تونس ورعاية مصالحها ومصالح رعاياها فى الخارج . وضرورة إبلاغ فرنسا بأى اتفاق مع دولة أخرى للحصول على موافقتها مسبقًا . وتعهد فرنسا ببذل

مساعدتها المستمرة للباى وحمايته من كل خطر يمكن أن يتهدده أو يتهدد عائلته أو أمن مملكته . وتعيين مقيم فرنسى عام يكون هو الواسطة بين الدولة الفرنسية والسلطات التونسية ، وفرض غرامة حربية على القبائل العاصية على الحدود وبالداخل .

وقد اعترفت جميع الدول الاستعمارية بهذه المعاهدة ، فيما عدا إيطاليا وتركيا ، فقد أعلن السلطان العثمانى أن الباى التونسى موظف عثمانى ليس من حقه عقد معاهدات دولية .

٤ - الثورة التونسية

لم يلبث الشعب التونسى أن هب يقاوم هذا الاعتداء على استقلاله وإرادته ، وأعلن عدم اعترافه بتوقيع الباى على الحماية . وكانت القبائل التونسية هى أول من أشعل نيران الثورة فى الجنوب التونسى ، وخاصة مدينة القيروان الإسلامية المشهورة ، فقد أخذت الرسائل تطير بين قابس وصفاقس تردد شعار الجهاد . وفى ١٨ يونية أعلنت مجموعة من قبيلة « الميتيليت » عزمها على المقاومة ، وتضامنت معها قبائل حمامه وزلاص ونفات ، وطلبت تضامن جماعة المرابطين معها . وأخذت هذه القبائل تتجمع على الطريق إلى صفاقس وعلى حدود طرابلس ، وبدأت فى قطع أسلاك التلغراف والتليفون إلى بلدة مهرس . وفى يوم ٢٤ يونية انتخب الثوار على بن خليفة أميرًا عليهم ، وأخذوا يستعدون للتحرك نحو صفاقس وقابس والقيروان . وفى يوم ٢٦ يونيه ١٨٨١ كانت قبائل زلاص وميتليت ونفات تقترب من صفاقس ، التى أعلن حاكمها حسونة جلولى انحيازه للفرنسيين . ولكن أهالى صفاقس انضموا إلى الثوار وخلعوا طاعة الباى .

وفى جبل مطماطة على بعد ٢٧ ميلا جنوبى قابس ، تعاهدت قبائل ورغاما وورروانا ومارنة وعالية وخريم وهوية وبنى زيد على تكوين جيش كبير ، وسقطت مدينة زرجيس فى أيديهم . وفى أول يولية تدفقت القبائل على صفاقس وأخذت تحيط بها من كل جانب ، ووصل على بن خليفة إليها . وكون الثوار فيها لجنة من أربعين عضوًا لحفظ الأمن والنظام ، وانضم الجند التونسيون على المركب مانوبيا Manubia إلى بنى وطنهم للدفاع عنها . وأخذ أصحاب المهن والحرف يتحملون نصيبهم فى القتال ، وأقام الثوار الطوابى والمعاقل ، وقطعوا أسلاك البرق . وفى يوليو بدأت الثورة فى قابس واحتل الثوار قلعتها المسماة كسلا Kisla

وفى ذلك الحين كانت الثورة قد اندلعت بسرعة فى مختلف المدن . وأخذت القبائل والأهالى فى خلع طاعة الباى ، وقتل الثوار ثلاثة من الجنود فى القرى المجاورة لتونس، واغتالوا أحد الضباط قرب مقر الباى فى معسكر مانوبا . وفى ١٤ يولية هرب نصف حرس الباى من الخدمة ، ونهبت مزارع الوزير مصطفى ابن اسماعيل فى شمال تونس بين ماشر وبنزرت . وفى ٢٦ يولية أصبحت منطقة تونس بما حولها تغلى بالثورة ، حتى أن منطقة الحمامات على بعد خمسين ميلا من تونس حدثت بها اضطرابات خطيرة . واضطر الباى إلى قضاء رمضان فى حلق الوادى . ولم يحل شهر أغسطس حتى كانت الحالة سيئة جدا فى حلق الوادى بالنسبة للفرنسيين ، وقامت ثورة كبيرة فيها فى الثانى من أغسطس عند وصول كتيبتين فرنسيتين . وفى السادس منه كان هناك نحو ثمانية آلاف ثائر فى حمامات الليف على الجانب الآخر من الخليج . وبدأت فرنسا تضغط على الباى لإرسال قواته إلى مدجز وتستور .

وفى النصف الأول من أغسطس أخذ الثوار يدعمون مركزهم حول سوسة ، وفى المواقع الواقعة بينها وبين القيروان ، كما أصبحت المنطقة بين تونس والقيروان تعج بالثورة ، وبلغ عدد الثوار فى القيروان عشرين ألف ثائر ، قطعوا أسلاك البرق والتليفون وهاجموا الجديدة . وما حل يوم ٢٠ أغسطس حتى أخذ الثوار يدعمون قواتهم فى القيروان والحمامات وزغوان وتستور . وسار عدد إلى تستور يقودهم على بك والجنرال أحمد زروق وعلى بن توركيا ، ولم تستطع قوة فرنسية من ١٥٠٠ جندى السير نحو الحمامات . وأصبحت سوسة محاصرة بالثوار الذين قطعوا أسلاك الاتصال بين الحمامات وزغوان وتونس ، وحملوا قوات الجنرال كاريارد Caréard على التقهقر صوب الحمامات والليف . وكان هذا من أكبر انتصارات الثوار .

٥ - تصفية الثورة

اتجهت الحكومة الفرنسية برئاسة (جيل فيرى) لضرب الثورة على مرحلتين : الأولى ، تصفية الثورة على الساحل وقطع الاتصال بين الثوار والخارج . والمرحلة الثانية ، الزحف على الثورة فى الداخل وتصفيتها .

وبالنسبة للمرحلة الأولى . فقد بدأت ست سفن حربية فرنسية منذ السادس من يوليو فى قصف صفاقس ، وفى يوم ١٤ يولية حاول الفرنسيون اقتحام المدينة ، ولكنهم فشلوا ، وبعد يومين تمكنوا من اقتحامها بعد قصف عنيف ، ولكن الثوار لم يستسلموا ، ودار قتال عنيف من بيت إلى بيت ومن شارع إلى شارع ، حتى هدأت المقاومة بسبب ضعف التسليح . وبلغ جملة ما فقده الفرنسيون عشرين قتيلا وخمسين جريحا . وأما ضحايا الأهالى من القتلى والجرحى فقد بلغوا نحو ٤٠٠ ، واستشهد خمسة من زعماء القبائل ، وفرض الفرنسيون على المدينة غرامة قدرها ١٥ مليون فرنك .

وفى قابس حاول الفرنسيون منذ يوم ١٠ يوليو اقتحام المدينة ، ولكن محاولتهم فشلت ، وامتنع الجنود التونسيون عن الاشتراك مع الفرنسيين فى القتال ضد الوطنيين . وفى يوم ١٣ يوليو هاجر الأوربيون من المدينة . وفى ٢٦ يوليو وصلت ثمانى قطع بحرية مدرعة وبدأت فى قصف المدينة ، فقتل ثلثمائة من السكان ، وانسحب عدد كبير من الثوار إلى طرابلس .

أما بالنسبة للمرحلة الثانية ، فقد بدأت فى سبتمبر بعد إجراء الانتخابات العامة فى فرنسا ، وقبل أن يبدأ البرلمان الفرنسى الجديد اجتماعه فى أواخر أكتوبر . فقد استطاع جيل فيرى أن يحشد خمسين ألف جندى فرنسى بقيادة

سوسييه Saussier بدأت طلائعها تصل من طولون فى ٩ سبتمبر ، وسار الجنرال مولان إلى قرية سهلين sehleen التى تبعد عن سوسة بنحو ستة أميال وتمكن من دخولها ، وقد حاول الثوار القيام بهجوم مضاد لاسترداد المدينة ولكنهم فشلوا ، فهاجموا « مساكن » Messaken والجهات المجاورة لسوسة ، ثم هاجموا سوسة وقتلوا الكثيرين من الفرنسيين ، ولكن الجنرال مولان تمكن من احتلال القلعة الصغيرة ومهاجمة الثوار .

وبعد أن بلغ عدد القوات الفرنسية ثلاثين ألفًا ، اتجهت فى ٢٤ سبتمبر إلى تونس ودخلت المدينة فى ١٠ أكتوبر . وكان الباى محمد الصادق قد اتفق مع الفرنسيين على شروط دخول قلعة تونس ، وهى تأمين أرواح الأهالى . واحترام المنشآت العامة ، ومصاحبة البوليس الوطنى لهم ، ورفع العلمين الفرنسى والتونسى معًا . ولكن بعد دخول تونس أجبر الباى على تسليم قصره ليكون مقرًّا للجنرال لامبرت ، باعتباره قائدًا للحرس الجمهورى ، وقائدًا ومحافظًا عسكريًّا لتونس .

ومنذ ١٥ أكتوبر أخذ سوسييه فى الاستعداد لفتح القيروان . ولكن القوات الفرنسية تعرضت فى أثناء تقدمها لهجوم الثوار عند القلعة الصغيرة ، وفى وادى ليا ، وفى هدريه من جانب أولاد ماجرز والفراشيش بين رأس العيون وتيبوسا . كما هوجمت من قبل قبائل وارين وأولاد ماجرز وأولاد عياد عند « هتشير كاهية » ، ثم هوجمت عند قندية الحلفا . وفى ٢٩ أكتوبر تمكن الفرنسيون من دخول القيروان ، وكان قاضى القيروان والمفتى قد أرسلا إلى الباى يبديان استعدادهما لتسليم المدينة دون قتال ، على شريطة عدم قصفها . وخرج الثوار إلى المرتفعات المحيطة بالمدينة ، وقبض الفرنسيون على ثمانية من مشايخ القبائل ، وأخذوا يقبضون على الثوار من جماعات زلاص . فانسحب الثوار جنوبًا إلى قابس . وانضموا إلى على بن خليفة الذى التجأ إلى الجبل الأخضر على حدود طرابلس .

وأخذ الفرنسيون يتحركون لإخضاع الجنوب متخذين من القيروان قاعدة

لهم . ولكن جيوشهم تعرضت للهجوم من الثوار فى منطقة البحيرات حول قابس . على أن القوات الفرنسية تمكنت من احتلال قفصة فى ١٩ نوفمبر ، بعد أن أخضعت فى طريقها قبائل الفراشيش . وفى يوم ٢٢ نوفمبر وصلت إلى عين جيتار Guettar وأخضعت سكان هذه المناطق . ولكن اليأس لم يصب الثوار ، فقد أشعلوا ثورة عارمة فى الحمامات مرة أخرى يوم ٢٧ نوفمبر ، بعد أن تقهقر منها الفرنسيون إلى حمامات الليف .

وفى قابس ثارت القبائل مرة أخرى بالقرب منها فى ٢٠ نوفمبر ، واضطر الفرنسيون إلى احتلالها من جديد . كما احتلوا صفاقس مرة أخرى فى ٢٣ ديسمبر ١٨٨١ ، وتركوا جندًا كافيًا فى حلق الوادى .

وقد ساعدت الرياح والأمطار على بن خليفة فى مقاومة الفرنسيين الذين ارتدوا شمالا ، فثارت بنى زيد فى وجههم حتى اضطروا إلى محاصرة جبال مطماطه Matmata ثم تحملت قبائل درفاما ووردنا عبء الجهاد ، وقاتلت الفرنسيين فى وادى زرعون Zeraon ، وأعلنت قبائل وردنا على بن خليفة « بَايًا » عليهم .

وحتى شتاء ١٨٨٢ ، كان لدى على بن خليفة نحو عشرة آلاف جندى ، وكانت بعض القبائل لا تزال تؤيده . ولكن أعمال القمع من جانب الفرنسيين أخذت تؤتى ثمارها فى النهاية بفضل الأسلحة الجديدة . فلم يلبث الثوار أن أخذوا يلجئون إلى مدينة طرابلس ، ومنهم على بن عمار ومفتى صفاقس وبعض زعماء القبائل . ولم يلبث على بن خليفة أن لجأ إلى طرابلس الغرب فى أوائل أبريل ١٨٨٢ ، وانتهت الثورة بسبب قلة التنظيم وقلة السلاح والمال ، ومواجهة الفرنسيين والباى فى الوقت نفسه ، فضلا عن تجريد فرنسا عددًا كبيرًا من جنرالاتها الأكفاء لإخماد الثورة .

معاهدة المرسى :

ولم تلبث تونس أن وقعت تحت السيطرة الفرنسية الكاملة ، فقد تدخل المقيم الفرنسى العام فى اختيار خليفة الباى محمد الصادق بعد وفاته ، مستغلا تقاليد الأسرة الحسينية التى لم تأخذ بنظام وراثة الأبناء للعرش ، وفى يوم ٨ يونيو ١٨٨٢ قبل الباى الجديد ، « على باى » ، توقيع معاهدة جديدة تعرف بمعاهدة المرسى ، اعتبرها الفرنسيون ، حسب البند الرابع للاتفاقية ، « مؤكدة ومكملة » لمعاهدة باردو . وكان الهدف منها إدخال الإصلاحات الإدارية والقانونية والمالية التى ترى الحكومة الفرنسية فائدة فى إدخالها . وقد تعهد الباى فيها بعدم إبرام قرض فى المستقبل دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية .

وحددت المعاهدة مبلغ الدين الموحد بـ ١٢٥ مليون فرنك ، والدين السائر بمقدار ١٧,٥٥٠,٠٠٠ فرنك . وأخذت فرنسا على عاتقها الاهتمام بتلبية مطالب الدائنين عن طريق ضمانها قرضًا يعقده الباى لتحويل أو لدفع الدين الموحد والدين السائر ، على أن تختار هى الزمن والشروط المناسبة لذلك . وفى هذه الاتفاقية وردت كلمة « الحماية » لأول مرة ، حيث ورد فى المادة الأولى « لما كان غرض سمو الباى المعظم أن يسهل للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها » .

وفى ٢ أكتوبر ١٨٨٤ حلت اللجنة المالية الدولية ، وانتقلت جميع شئون تونس المالية إلى المقيم العام الفرنسى . وبمقتضى مرسوم صدر من رئيس الجمهورية الفرنسية ، فى ١٠ نوفمبر ١٨٨٤ ، فوض المقيم العام فى إقرار تنفيذ « جميع المراسم الصادرة من سمو الباى » . وفى ٢٣ يونيو خول المقيم العام سلطة الجمهورية المطلقة التامة داخل حدود تونس ، ووضعت تحت تصرفه جميع القوات الفرنسية البرية والبحرية فى تونس ، بالإضافة إلى جميع الهيئات الادارية التى تشرف على شئون كل من السكان الأوربيين والتونسيين المحليين .

وأخذ المقيم العام يمارس سلطته عن طريق المراقبين المدنيين الفرنسيين الذين تم تعيينهم فى ٤ أكتوبر ١٨٨٤ . ووفقًا لمنشور ٢٢ يوليو ١٨٨٧ كان لهؤلاء المراقبين الحق فى مراقبة أعمال الرؤساء الوطنيين ، وإعطائهم الأوامر الشفهية والمكتوبة وبذلك تم إخضاع تونس للسيطرة الإمبريالية والاحتلال العسكرى الفرنسى .

مراجع للاستشارة :

- د . عبد الغفار محمد حسين : الحركة الوطنية فى تونس ١٨٨١ - ١٩٣٩ ، رسالة دكتوراه غير منشورة . من كلية آداب القاهرة) .

- د . الحبيب تامر : هذه تونس (مكتب المغرب العربى - القاهرة مطبعة الرسالة ١٩٤٨) .

- يونس درمونة : تونس بين الحماية والاحتلال (مطبوعات مكتبة تونس الحرة ، القاهرة مكتبة الخانجى) .

- علال الفاس : الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى (مطبوعات اللجنة الثقافية الوطنية لحزب الاستقلال مراكش (القاهرة : مطبعة الرسالة ١٩٤٨) .

- دكتور صلاح العقاد : المغرب العربى : الجزائر ، تونس ، المغرب الأقصى (القاهرة : مكتبة الأنجلو ١٩٦٩) .

- دكتور عبد الجليل التميمى : بحوث ووثائق فى التاريخ المغربى ١٨١٦ - ١٨٧١ (تونس : الدار التونسية للنشر ١٩٧٢) .

- دكتور جلال يحيى : المغرب الكبير ، الفترة المعاصرة ، حركات التحرير والاستقلال
(القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٩) .

- د . محمد محمود السروجى : العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال (الإسكندرية : مطبعة المصرى) .

- د . نقولا زيادة : تونس فى عهد الحماية من ١٨٨١ - ١٩٣٤ (القاهرة معهد الدراسات العربية - ١٩٦٣) .

Lutsky, V., Modern History of the Arab Countries (Moscow 1969)

الفصل الخامس

الغزو الاستعمارية للمغرب

١ - التكوين الاجتماعي للمغرب .
٢ - التغلغل الاستعماري في المغرب .
٣ - الثورات المغربية .
- الثورة الحفيظية ١٩٠٧ - ١٩٠٨ .
- ثورة ١٩١١ .
- ثورة ١٩١٢ .

١ - التكوين الاجتماعى للمغرب

كان المجتمع المغربى عند استيلاء فرنسا على مراكش مجتمعًا قبليًّا إقطاعيًّا فى غالبيته يعتمد على الزراعة والرعى ، ويتكون من عنصرين رئيسيين هما العرب والبربر . وقد احتفظ قسم من البربر فى بعض المناطق الجبلية بلغتهم الأصلية كلغة حديث فقط ، ولكن قسمًا كبيرا منهم استعرب مثل الأجناس الأخرى التى اعتنقت الإسلام . وكان هؤلاء يمارسون فى المناطق البربرية الخالصة فى الأطلس والريف أساليب حياتهم القديمة فى الرعى وفلاحة الأرض .

وكانت الصفة الغالبة فى العلاقات الإنتاجية فى هذه القبائل هى الملكية الجماعية . فقد كانت الأرض ملكًا مشاعًا بين الجماعة ، ويقتسم الجميع غلتها ، ولذلك لم يكن يقبل عادة ملاكا أجانب فى القبيلة إلا إذا تنازل جميع أفراد القبيلة عن حقهم فيها ، وفى بعض بلاد الأطلس الكبير كانت توجد حوانيت جماعية ومستودعات شعبية . وقد انعكس ذلك فى نظام الحكم ، الذى كان يتم عن طريق مجالس القبائل والقرى ، التى كانت تنقسم إلى مجالس عليا ومجالس دنيا .

ولكن إلى جانب ذلك وجد كبار الملاك الذين يمتلكون مساحات شاسعة من الأرض . ويحكمون أقاليمهم حكمًا إقطاعيًّا أوتوقراطيًّا ، وقد اعتبروا أنفسهم حكامًا مستقلين على مستوى أدنى من السلطان ، وبينهم عدد من الأشراف . وكانت فرنسا تجد فى بعض هؤلاء أدوات لتنفيذ مشروعاتها ، كما هو الحال مع الشريف عبد السلام الوزانى الذى اتصل به رجال الأعمال الفرنسيون الذين كانوا يسعون إلى الحصول على امتيازات فى شمال المغرب ، خصوصًا فى المناجم ، واشتروا منه بعض ممتلكاته ، واستأجروا منه مساحات واسعة من

أراضيه الموجودة قرب منطقة وزان ، ولذلك أجابته الحكومة الفرنسية إلى طلبه ومنحته الحماية الفرنسية .

ومع نشأة الامتيازات الأجنبية فى مراكش فى سنة ١٧٩٧ وتطورها ، توسعت امتيازات التجار والمستوطنين الأجانب توسعًا كبيرا ، فلم يعودوا يتمتعون فقط بامتيازات قضائية ، بل وبإعفاءات ضريبية أيضًا ، الأمر الذى أدى إلى نشأة طبقة من الأجانب تتمتع بوضع ممتاز فى البلاد لا يتمتع به أهلها . وفى سنة ١٨٥٦ امتد هذا الحق فى المعاهدة التى أبرمت مع إنجلترا ، ليشمل المواطنين فى مراكش الذين يلحقون بخدمة الأجانب ، الأمر الذى ترتب عليه نتائج خطيرة ، فنظرًا لأن مثل هذه الإعفاءات الضريبية والقضائية كانت تفيد لحد كبير طبقة التجار والإقطاعيين المراكشيين ، فقد لجأ هؤلاء إلى المطالبة بالحماية الفرنسية ، وبهذا الأسلوب كونت فرنسا شبكة من عملائها داخل مراكش من بين الإقطاعيين والتجار المحليين والرعاة مهدت لها طريق التغلغل .

وفى الوقت نفسه فإن الإصلاحات التى قام بها مولاى الحسن (١٨٧٣ - ١٨٩٤) لتحسين حالة مراكش الاقتصادية والاجتماعية ، قد أدت إلى إنشاء بعض المصانع والمشاركة فى عرض الإنتاج القومى فى مختلف المعارض الأجنبية ، وإنشاء مصنع للسلاح فى فاس ، وتنشيط استعمال المال المغربى فى الإنتاج الأجنبى لمزاحمة الموردين الأجانب . ثم تنظيم الجيش المغربى على النظام الحديث ، وإرسال البعثات إلى الأقطار الأوربية ، وتجهيز البلاد بالرجال القادرين على الإدارة الحديثة بعد انتقال الوزارة المغربية فى عهده من شكلها العتيق إلى شكل حكومة حديثة ، مع تأسيس وزارات الخارجية والعدل والحربية والبحرية والمالية وغيرها من الوزارات . وكل ذلك أدى إلى تكوين طبقة بورجوازية مغربية جنينية ، وانتلجنتسيا حديثة تختلف عن الانتلجنتسيا القديمة .

٢ - التغلغل الاستعماری فی المغرب

على الرغم من أن أسبانيا كانت تضع يدها على ثغرين من ثغور المغرب هما سبته ومليلة ، فإن الدولة المغربية ظلت حتى منتصف القرن التاسع عشر دولة قوية مهابة ، بل كانت الدولة العربية الوحيدة التى لم تخضع للحكم العثمانى . وكانت تتعامل مع الدولة العثمانية معاملة الند للند ، كما كانت تشجع جميع الحركات الوطنية المناوئة للأتراك فى الجزائر . وعندما عجز الأتراك عن الدفاع عن الجزائر ضد الغزو الفرسى . تولت الدولة المغربية مساعدة المقاومة الجزائرية فى تلمسان ، واستمر تأييدها لهذه المقاومة على النحو الذى أدى إلى وقوع الحرب بين المغرب وفرنسا ، وفى هذه الحرب منيت القوات المغربية ، التى كانت تساندها قوات الأمير عبد القادر والقبائل الأخرى ، بهزيمة ساحقة فى معركة وادى إيسلى فى ١٤ أغسطس ١٨٤٤ ، وترتب عليها قبول المغرب الارتباط بفرنسا باتفاقيتين : إحداهما لتخطيط الحدود عقدت فى يونيو ١٨٤٥ ، راعت فيها فرنسا أن تهيئ لها سبيل التدخل فى المغرب حيثما تشاء بسبب ما يكتنفها من غموض . والثانية تتعلق بالتجارة ، وتنص على منح فرنسا حق الدولة الأولى بالرعاية .

كانت معركة إيسلى نقطة تحول فى الوضع المغربى ، فقد زاد التنافس الاستعمارى عليه واتخذ شكلين مميزين :

الأول : فرض الامتيازات الأجنبية . وكانت أول معاهدة تضمنت امتيازًا خطيرًا لدولة أجنبية هى معاهدة الصلح التى أبرمت بين المولى سليمان وأسبانيا فى سنة ١٧٩٧ . والتى تنص فيها على أن المنازعات التى تنشأ بين مراكشى وأسبانى فى الأراضى المراكشية ، يحدد اختصاص القضاء فيها تبعا لقاعدة

« المدعى يتبع محكمة المدعى عليه » ، ومعنى ذلك خضوع المراكشى المسلم لقاضى أجنبى غير مسلم ، ولقانون أجنبى داخل بلاده . وما لبثت أن أضيفت إلى هذا الامتياز امتيازات أخرى أعطيت للدول الأجنبية واحدة إثر أخرى . وبعد معركة إيسلى بدأ التنافس بين الدول الأوربية على الامتيازات الأجنبية يأخذ شكلا خطيرًا ، وقد سجلت المعاهدة التى أبرمت مع إنجلترا فى سنة ١٨٥٦ أهمية خاصة إذ تقرر فيها لأول مرة سريان الامتيازات التى يتمتع بها الأجانب على المواطنين المراكشيين الذين يعملون فى خدمة الأجانب . وبذلك نشأت طائفة المحميين المراكشيين كما ذكرنا .

وفى عهد المولى محمد ، وعلى أثر هزيمة المغرب فى الحرب التى دارت بينها وبين أسبانيا وترتب عليها الاستيلاء على تطوان فى ٥ فبراير ١٨٦٠ ، عقدت معاهدة صلح منحت أسبانيا بمقتضاها الامتيازات الاقتصادية والقضائية التى حصل عليها الإنجليز فى سنة ١٨٥٦ . كما أعطيت تلك الامتيازات بعد ذلك لجميع الدول الأوربية التى أبرمت اتفاقيات مع المغرب ، على أساس شرط الدولة الأولى بالرعاية ، فأصبحت الدول التى تتمتع بالامتيازات فى المغرب هى : فرنسا والنمسا وسردينيا (التى انتقلت حقوقها بعد ذلك إلى إيطاليا) والولايات المتحدة وإنجلترا وهولندا وبلجيكا .

وفى صيف سنة ١٨٨٠ عقد مؤتمر دولى فى مدريد من ١٥ دولة ، تناول مسألة الامتيازات ، وأسفر عن إبرام اتفاقية مدت نطاق الامتيازات إلى الدول الأخرى التى أسهمت فى المؤتمر ، وهى ألمانيا والسويد والنرويج والدانمارك والبرتغال ، وتقرر فيها جواز تملك الأجانب للعقارات ، وبسط الامتيازات على الرعايا المراكشيين فى خدمة الأجانب ، كما اشتملت على مبدأ القضاء القنصلى ، والإعفاء من الضرائب ، باستثناء المحميين المراكشيين الذين تعين عليهم دفع ضريبة لا تتجاوز ٤٪ . ومع أن المؤتمر قرر تحديد عدد الأشخاص الذين يجوز لبيوت التجارة استخدامهم بشخصين على الأكثر ، فإنه ترك الباب مفتوحًا للهيئات الدبلوماسية تبسط حمايتها على من تشاء من أهل البلاد . وفى سنة ١٨٨١ انضمت روسيا إلى معاهدة ١٨٨١ وحصلت على الامتيازات أيضًا .

ثانيًا : اشتداد الصراع الاستعمارى على المغرب . فقد جددت إسبانيا أطماعها فى منتصف القرن ١٩ ، وكان احتلال جزر زافارين Zaffarines المواجهة للساحل المغربى أول خطوة فى هذه السياسة التوسعية الإسبانية . وفى ١٨٥٩ أخذ الإسبان يبنون الحصون على مشارف سبته ، مما أثار القبائل المكلفة بحراسة المنطقة ودفعها إلى مهاجمتها . وعند ذلك نشب القتال ، واستولى الإسبان على تطوان فى ٥ فبراير ١٨٦٠ ، وتهيئوا للزحف على طنجة ، لولا توسط الإنجليز فى الصلح . وبقى الإسبان فى تطوان حتى أخلوها سنة ١٨٦٢ بتدخل انجليزى ، مقابل دفع مراكش غرامة حرب ، بلغت عشرين مليون دورووس Duros ، دفع جزء منها بقرض انجليزى مضمون برسوم الجمارك .

أما فرنسا فقد عملت بعد بداية الستينات من القرن التاسع عشر على احتلال منطقة الواحات جنوب فجيج ، وهى واحة مغربية على الحدود الجزائرية ، ومد الخط الحديدى إليها ، على أساس أن هذا الضم ضرورة لأملاكها الجزائرية . وفى ١٨٩٩ استولت على واحة توات المغربية بحجة حماية التجارة والقوافل من اعتداءات القبائل وتأمين هذه المنطقة الصحراوية ، وانتهت المباحثات بين البلدين بعقد بروتوكول ٢٠ يوليو ١٩٠١ الذى وافق فيه السلطان المغربى على تثبيت أقدامها على مواقع هامة على الحدود ، تتخذها قواعد للزحف على المغرب فى الوقت المناسب ، وقد زاد النفوذ الفرنسى بعد هذا البروتوكول زيادة ملحوظة ، وأخذ المخزن (الحكومة المغربية) فى الاستماع للنصائح الفرنسية ، كما أخذت فرنسا تشجع مواطنيها على التوسع التجارى والصناعى فى المغرب .

وفى تلك الأثناء أخذت فرنسا تستعد للاستيلاء على المغرب ، عن طريق إبرام الاتفاقات مع الدول الأوربية ، وقد قدرت فى البداية أنه إذا كان عليها تسوية المسألة المغربية لصالحها فعليها الاتفاق مع إيطاليا . وقد تم هذا الاتفاق بالفعل فى دسمبر ١٩٠٠ ، ونوفمبر ١٩٠٢ ، وبمقتضاه أصبح من حق إيطاليا بسط نفوذها على طرابلس إذا حدث وأدت اجراءات فرنسا فى المغرب إلى تعديل وحدته السياسية أو الإقليمية لصالح فرنسا .

كذلك أبرمت الوفاق الودى مع بريطانيا فى ٨ أبريل ١٩٠٤ ، بعد محادثات استمرت من يوليو ١٩٠٣ إلى أبريل ١٩٠٤ ، وكان الجزء الخاص بالمغرب فيه يشتمل على تسع مواد علنية وخمس سرية ، وبمقتضى المواد العلنية أطلقت إنجلترا يد فرنسا فى المغرب ، وألقت على عاتقها مهمة « مساعدته » فى الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية والعسكرية ، كما نصت على عدم تحصين منطقة « مليلة » . وفى الاتفاقية السرية نص على إمكانية تقسيم المغرب بين فرنسا وإسبانيا ، وحددت منطقة النفوذ الأسبانية فى المنطقة المحيطة بمليلة وسبته وبعض الأملاك الإسبانية ، وإسناد إدارة المنطقة الساحلية المحايدة فى منطقة مليلة إليها ، على ألا تتصرف فى ذلك إلا بموافقة فرنسا . وفى أكتوبر ١٩٠٤ أبرمت مع إسبانيا اتفاقا سريا يحدد مناطق نفوذ إسبانيا على ساحل البحر المتوسط ، وهى عبارة عن شريط من الأراضى المغربية فى الشمال يكون بمثابة منطقة محايدة بين المنطقة الفرنسية وجبل طارق ، على أن تتسلم إسبانيا نصيبها من الغنيمة حينما ترى فرنسا الوقت مناسبا لتحركها فى المغرب . وإلى جانب ذلك تحدد هذه الاتفاقية السرية أملاك الإسبان فى إفنى جنوبًا ، وترتضى إسبانيا أن يكون لطنجة وضعها الخاص .

على أن الأمر بالنسبة لألمانيا كان يختلف . فقد اعتبرت الوفاق الودى نشاطًا موجهًا ضدها بطريق غير مباشر ، لأنه لم يلق أى اعتبار للتسوية الدولية للمشكلة المغربية عام ١٨٨٠ ، كما أهمل الاتفاقية التجارية بين ألمانيا والمغرب ١٨٨٠ . ولكن لما كانت فرنسا قد وعدت ألمانيا بأنها لن تغير الوضع السياسى للمغرب ، فقد آثرت الأخيرة الانتظار والتريث . ولكنها حين علمت فى فبراير ١٩٠٥ بأمر المطالب الجديدة التى قدمتها فرنسا للمغرب لإحكام قبضتها على البلاد ، وفقًا للوفاق الودى الذى أسند إليها الإصلاحات المالية والإدارية ، كمقدمة لتغيير وضعها السياسى – لم تتردد فى التحرك . فقد طالبت فى ٢٩ مارس ١٩٠٥ بسياسة الباب المفتوح للتجارة الألمانية فى المغرب ، وبعد يومين رسا الإمبراطور الألمانى فى طنجة ليظهر للعالم أن سلطان المغرب لايزال ملكًا مستقلا وأهلا لزيارة إمبراطور ألمانيا ، وأدلى بتصريح قال فيه إنه جاء لزيارة

« سلطان المغرب الملك المستقل » ، وأنه يتمنى « أن يظل المغرب تحت سيادته العليا مفتوحا لمزاحمة سلمية بين جميع الدول ، بدون أى احتكار ، ولا الحاق ، وبكامل المساواة » . وأعلن عزمه « على بذل كل مافى وسعه لحماية مصالح ألمانيا فى المغرب حماية فعالة » .

وبذلك تفجرت المسألة المغربية ، فقد رفضت المغرب بجرأة تنفيذ جميع الإصلاحات المقترحة تحت إشراف فرنسا ، واقترحت عقد مؤتمر دولى للنظر فى وسائل تنفيذ الإصلاحات . وقد عقد هذا المؤتمر ، الذى عرف باسم مؤتمر الجزيرة فى ١٥ يناير ١٩٠٦ إلى ٧ أبريل ١٩٠٦ ، ولكن فرنسا خرجت منه باعتراف دولى بمركزها الممتاز فى المغرب ، فقد تبنى المؤتمر جزءا هامًّا من برنامج الإصلاحات الفرنسية ، وأسند إليها ، مع إسبانيا ، مهمة مكافحة تهريب الأسلحة والذخائر إلى المغرب ، وأسند قيادة قوة أمن الموانى إلى ضباط فرنسيين وإسبانيين ، وإنشاء مصرف للدولة يتبع القانون الفرنسى فى أعماله .

٣ - الثورات المغربية

الثورة الحفيظية ١٩٠٧ - ١٩٠٨ :

كان رد فعل هذه القرارات سيئاً فى نفوس المواطنين الذين أخذت نفوسهم تتهيأ للثورة ، وأخذوا يلهبون حماس الشعب ، ووضع رجال الدين الكتب التى تدعو لمقاطعة البضائع الفرنسية . وتغنى الشعراء بأناشيد الجهاد .

وكانت جملة عوامل قد أخذت فى تلك الأثناء تسهم فى بعث روح اليقظة المغربية وتعبئة الجهود لإحياء الوجدان القومى لمقاومة الاحتلال ، وعلى رأسها تيار الجامعة الإسلامية ، الذى كان يقدم للشعب المغربى خير باعث لدفع الأجانب عن البلاد . وكان المولى الحسن (١٨٨٣ - ١٨٩٤) قد اهتدى إلى هذا التيار بعد مؤتمر مدريد ، وقرر التقرب من الدولة العثمانية ، ولكن فرنسا وقفت فى وجه هذه السياسة ، وأقنعت السلك الدبلوماسى فى طنجة بعدم قبول تسرب الدعوى للجامعة الإسلامية فى مراكش ، فأبلغ هؤلاء السلطان أنهم يعتبرون هذه السياسة مع الدولة العلية عدائية لحلفاء المغرب .

وفى الوقت نفسه فإن تيارات المبادئ السلفية والإصلاح الدينى فى المشرق العربى كانت قد وصلت إلى المغرب ، وعاد المصلح السيد عبد الله السنوسى من الشرق يحمل مبادئ الدعوة الجديدة إلى الإصلاح الدينى ، وينعى على المغاربة خضوعهم لمشايخ الطرق ، ويهيب بهم العودة إلى ما كان عليه السلف الصالح .

كما اتجه المصلحون العلمانيون من الناحية الأخرى إلى تذكير الشعب المغربى بتاريخه المجيد وأسلافه العظام . وبذلك لم تعد الحركة قاصرة على مجرد

الدفاع عن الوطن ، بل وعلى بعث الشعور القومى وإصلاح الشعب وإعادة بنائه .

وفى هذا الجو المعادى للأجانب قتل طبيب فرنسى اسمه موشان فى مدينة مراكش فى مارس ١٩٠٧ ، فألهب مقتله الموقف . فقد استغلت فرنسا الحادث لاحتلال مدينة وجدة Oujda والإقليم الشرقى ، بعد أن قدمت إنذارًا إلى السلطان يتضمن طلبات قاسية ، بعضها يتعلق بالجريمة ، والبعض الآخر يتعلق بامتداد النفوذ الفرنسى فى المغرب ، ومنها عزل باشا مراكش وسجنه فى طنجة ، واستدعاء المولى إدريس ، ابن عم السلطان ، ونائبه فى « الادرار » فى موريتانيا لمهاجمته النفوذ الفرنسى فى هذا الإقليم ، وضرورة تعهد المخزن (الحكومة) بالتوقف عن إمداد الزعيم الدينى « ماء العينين » بالأسلحة . وقد اضطر مولاى عبد العزيز ، سلطان مراكش إلى الاستسلام ، فأصدر أمره باستدعاء المولى إدريس من منطقة الادرار ، وتشكيل لجنة مختلطة لدراسة الأوضاع المتعلقة بالحقوق الفرنسية والمغربية فى منطقة موريتانيا ومنطقة الادرار ، كما عزل باشا مراكش .

وقد أثار هذا الاستسلام روح المقاومة فى الأهالى ، وبدأت الاضطرابات تظهر فى جنوب البلاد ، حيث عملت قبائل الجنوب على وقف تنفيذ أمر السلطان الخاص بعزل باشا مراكش ، وأخذت هذه القبائل فى التجمع حول مراكش ، ووجهت إنذارًا إلى المولى عبد الحفيظ ، نائب السلطان فى هذه المدينة ، تدعوه إلى طرد الأوربيين منها ، وإطلاق سراح المعتقلين بتهمة قتل موشان ، وإبقاء الباشا فى منصبه . وهددت هذه القبائل بالعصيان والخروج على طاعة المخزن فى فاس .

وفى الوقت نفسه انتشرت الثورة فى كل مكان حتى وصلت إلى أبواب الدار البيضاء ، حيث كانت شركة مراكش الفرنسية ، التى حصلت على امتياز لتحسين ميناء الدار البيضاء ، قد بدأت بشق سكة حديدية ضيقة . وأنكرت

القبائل المغربية النازلة حول المدينة ، وهى الشاوية وبنى خطاب وزنانة ومدبونة ، إعطاء الامتياز للشركة الفرنسية ، وتألف وفد من شيوخها لزيارة « عامل المدينة » (المحافظ) يطالب بإلغاء الامتياز ووقف العمل . وعندما لم تحدث الاستجابة الكافية ، أرسلوا بعض أتباعهم فألقوا صخورًا فى طريق السكة الحديد، ثم دخل فريق منهم المدينة فى أواخر يوليو ١٩٠٧ مناديًا بالجهاد ، فقتلوا عددًا من الأوربيين ، منهم خمسة من الفرنسيين .

وقد سارعت فرنسا إلى احتلال الدار البيضاء بالاشتراك مع الإسبان ، وامتد الاحتلال الفرنسى إلى الشاوية ، ودارت معارك عنيفة بين القوات الفرنسية والإسبانية وبين الوطنيين والقبائل أدت إلى تدمير الدار البيضاء . ووصلت الأنباء إلى فاس لتلهب شعور المواطنين الذين أعلنوا الحداد وتنادوا للجهاد .

ولم يلبث رأى الوطنيين فى مراكش وفى أنحاء المغرب أن استقر على أن خير وسيلة للتهرب من الاعتداء الأجنبى على حرية البلاد وكرامتها هى الثورة . وقد أتيحت الفرصة لمراكش (عاصمة الجنوب) للعب دور قيادى آخر فى الثورة بسبب وجود المولى عبد الحفيظ نائبًا للسلطان فيها .

وكان المولى عبد الحفيظ على خلاف مع أخيه السلطان عبد العزيز منذ سنة ١٩٠٥ حول سياسة التجديد وزيادة عدد الأجانب فى المغرب . وقد احتفظ بعلاقات ودية مع الشيخ ماء العينين الزعيم الموريتانى ، كما كان على صلات مع أسر الجلاوى والمتوجى وغيرهما من الأسر الإقطاعية التى خرجت بالبلاد من سلطة المخزن ، وزادت بذلك من رقعة بلاد السائبة .

وعندما تبين عجز السلطان عبد العزيز عن المحافظة على سلامة الأراضى المغربية ، عقد عبد الحفيظ اجتماعًا كبيرا فى مسجد مراكش يوم ١٦ أغسطس ١٩٠٧ ضم أعيان المدينة وعلماءها وأشرافها ، طرح فيه عجز المولى عبد العزيز عن القيام بواجبه ، وأن الواجب يقع على كاهل العلماء والأشراف لاختيار زعيم قوى . وقد تقرر فى هذا الاجتماع خلع السلطان عبد العزيز ومبايعة المولى

عبدالحفيظ سلطانًا . ولم تلبث المدن الأخرى أن أخذت تعلن تباعًا مبايعتها للمولى عبد الحفيظ .

وبقيت فاس مقرًا للسلطان عبد العزيز ، ولكن السياسة التى اتبعها الأخير فى الاستسلام للفرنسيين طلبًا لحمايتهم لحكمه ، لم تلبث أن أدت إلى انضمام فاس إلى الحركة الجديدة والانتفاض على السلطان عبد العزيز . فأعلنت خلعه يوم ٣ يناير ١٩٠٨ ، لأنه خالف الشرع بتنازله عن كثير من الأراضى المغربية لفرنسا . وبايعت عبد الحفيظ سلطانًا على المغرب بشروط ، هى أن يسعى فى إلغاء مقررات مؤتمر الجزيرة ، واسترجاع الجهات المقتطعة من الحدود المغربية ، وطرد الجيش المحتل ، وعدم إبرام أى اتفاق مع الأوربيين فى الأمور السلمية أو التجارية إلا بعد الصدع به للأمة ، وإلغاء نظام الحماية ، وإلغاء بنك الدولة ونظام البوليس ، واستعادة واحة توات الجنوبية التى كانت القوات الفرنسية قد قامت باحتلالها . كما طالبت بالاتحاد والتعاضد « مع إخواننا المسلمين من آل عثمان وأمثالهم من بقية الممالك الإسلامية المستقلة » .

وهذا المطلب الأخير يدل على قوة تيار حركة الجامعة الإسلامية فى المغرب الأقصى ، وقد سعى المولى عبد الحفيظ منذ توليته إلى تنفيذه ، فأرسل وفدًا برئاسة السيد شمس إلى السلطان رشاد الخامس وحصل من الدولة العلية على وعد بعدم الاعتراف بالحماية الفرنسية إذا نجحت فى بسطها على البلاد .

ولم يلبث أهل فاس بعد مبايعة المولى عبد الحفيظ أن اتصلوا به للحضور إلى فاس ، ودعوا القبائل المحيطة بمدينتهم إلى إعلان انضمامها إلى المولى عبد الحفيظ ، وألفوا لجنة ثورية من العلماء والوجهاء للإشراف على الحركة ، ثم كونوا قوة عسكرية سارت شرقًا جنوب تازا لوقف تقدم الفرنسيين من وجدة صوب مدينتهم ، كما جمعوا الأموال وأشرفوا على صنع الأسلحة والذخيرة . وفى يوم ٦ يونيو ١٩٠٨ نجح المولى عبد الحفيظ فى دخول عاصمة المغرب الشمالية ، ونودى به سلطانًا .

ومن ذلك يتضح أن الثورة الحفيظية لم تكن مجرد صراع على السلطة بين متنازعين على العرش ، وإنما كانت حركة تحرر وطنى تتخذ أبعادًا دستورية على جانب كبير من الأهمية .

ثورة ١٩١١ :

وفى الفترة من اعتلاء السلطان عبد الحفيظ العرش حتى توقيع اتفاقية الحماية على المغرب فى مارس ١٩١٢ جرت الأمور فى شكل صراع ديالكتيكى مزدوج بين حركة التحرير الوطنى المغربية وفرنسا أولا ، وبين فرنسا وألمانيا ثانيًا ، وانتهت بسقوط المغرب فى براثن الحماية الفرنسية .

فمن ناحية الصراع بين حركة التحرير الوطنى المغربية وفرنسا ، فقد وقع الوطنيون المغاربة ضحية خيانة جسيمة من جانب كل من السلطان عبد العزيز وخليفته السلطان عبد الحفيظ . وبالنسبة للأول ، فقد طلب إلى فرنسا المساعدة رسميًا ضد أخيه المولى عبد الحفيظ ، بحجة إعادة السلام والأمن إلى المغرب ، وكان يرجو أن تتقدم القوات الفرنسية من الدار البيضاء إلى الرباط لنجدته إذا تطلب الأمر ، ولكن السياسة الفرنسية آثرت تشجيعه بالمال مع تقوية حامية الدار البيضاء الفرنسية دون تدخل عسكرى لمناصرته . وعندما فشل فى الهجوم على مدينة مراكش فى شهر أغسطس ١٩٠٨ ، التجأ إلى الفرنسيين فى الدار البيضاء وأعلن تنازله عن العرش .

وأما بالنسبة للمولى عبد الحفيظ ، فإن حاجته إلى اعتراف فرنسا والدولة به . دفعته إلى التراجع عن البرنامج الذى وضع أساسًا لبيعته سلطانًا على البلاد ، وقبول الشروط التى اشترطتها فرنسا ، بالاتفاق مع إسبانيا ، لهذا الاعتراف ، وهى أن يعلن التخلى عن سياسة الجهاد ، ويتعهد بقبول المعاهدات الدولية والاتفاقات الدولية بالمغرب ، وكذا الاعتراف بقرارات مؤتمر الجزيرة ،

وتحمل النفقات التى تولدت عن الاحتلال ، ودفع الغرامة التى فرضتها فرنسا على قبائل الشاوية نتيجة حوادث الدار البيضاء . والتعويضات بالنسبة للقتلى .

وبهذا الإذعان عادت الأوضاع فى المغرب إلى ما كانت عليه قبل الثورة الحفيظية بل إلى أسوأ ، حيث كان على المغرب أن يدفع نفقات الاحتلال والتعويضات .

وسرعات ما أدت هذه السياسة الانهزامية من جانب المولى عبد الحفيظ إلى انصراف أنصاره عنه ، وانقلاب الوطنيين والقبائل عليه ، وساهمت الضرائب الجديدة التى فرضها بحثًا عن مصادر للإيرادات فى تفجير السخط المكبوت ، خصوصًا فى منطقة الأطلس الأوسط ، فتكون حلف من قبائل بنى مطير والشراردة ، وبدأ فى العمل فى أواخر شهر فبراير ١٩١١ ، ثم انضمت بعض القبائل الأخرى ، وبدأت جميعًا فى التوجه صوب فاس لإسقاط الحكومة ، واضطر السلطان عبد الحفيظ إلى الدخول بنفسه فى مفاوضات مع قوات القبائل لإنهاء الثورة . ولكن المفاوضات فشلت واستؤنف القتال بشكل واسع ، وجاء فشل قوات المخزن أمام الثوار فى ٢٦ مارس عاملا فى إذكاء روح الثورة وتضامن الثوار ، فتمكنوا فى أواخر هذا الشهر من إحكام حصار العاصمة .

وفى الوقت نفسه قامت الثورة فى مكناس وأعلنت المولى زين ، شقيق عبد الحفيظ ، سلطانًا على المغرب ، على نفس المبادئ التى اقترنت بتولية عبد الحفيظ سنة ١٩٠٧ . وأصدرت عدة بلاغات أعلنت فيها استعدادها للعودة إل الهدوء إذا تخلى المولى عبد الحفيظ عن سلطته بوصفه سلطانًا . وعندما أسقط فى يد السلطان عبد الحفيظ ، طلب مساعدة فرنسا لحماية فاس من القبائل المغيرة ، فلبت نداءه وتقدمت قواتها من مناطق احتلالها ، واستطاعت إخماد مقاومة القبائل بعد معارك حامية ، ودخلت العاصمة يوم ٢١ مايو . وفى الشهر التالى يونيه دخلت مكناس ، وبذلك أخمدت الثورة .

وقد فتح هذا الانتصار شهية الدول الاستعمارية لاقتسام المغرب . فاحتل

الإسبانيون العرائش والقصر ، وأعلنوا فى ٢٠ يونية أنهم يهدفون إلى توطيد النظام والحصول على ضمانات للمستقبل ، وأن الاحتلال سينتهى عند تنفيذ هذه الشروط ، واختارت ألمانيا القسم الجنوبى الغربى من البلاد ، فأرسلت السفينة الحربية بانثر Panther إلى أغادير فى أول يوليو ١٩١١ فى محاولة لانتزاع منطقة من المغرب ، أو الحصول على تعويضات استعمارية فى جهة أخرى . وقد وقفت إنجلترا إلى جانب فرنسا فى هذا النزاع الذى كاد يتحول إلى حرب حقيقية .

وقد انتهى النزاع الفرنسى الألمانى إلى اتفاق « أو صفقة » ٤ نوفمبر ١٩١١ ، الذى اشتمل على ١٥ مادة ومذكرة تفسيرية تتعلق كلها بالمغرب . وبمقتضى الاتفاق تعهدت ألمانيا بعدم عرقلة احتلال فرنسا لأى جزء من المغرب ، وعدم معارضتها فى هيمنة فرنسا على شئون المغرب الخارجية ، وعدم عرقلة عملها فى إدخال الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والعسكرية والقضائية اللازمة . وفى المذكرة التفسيرية اعترفت ألمانيا صراحة بإمكان فرض حماية فرنسية على المغرب . وفى مقابل ذلك تنازلت فرنسا إلى ألمانيا عن منطقة من الكونغو تبلغ مساحتها ٢٧٥ ألف كيلومتر ، ومراعاة حرية التجارة ، وعدم فرض رسوم على خام الحديد ، دعامة شركات التعدين الألمانية فى المغرب .

إعلان الحماية على المغرب وثورة ١٩١٢

وقد أزالت هذه الاتفاقية الفرنسية الألمانية أعقد مشكلة كانت تواجهها فرنسا فى سبيل إعلان الحماية . ففى ذلك الحين كانت تحتل فاس والرباط والدار البيضاء ومكناس ووجدة وجميع المراكز الهامة فى شمال مراكش ، لذلك سرعان ما أخذت تضغط على المولى عبد الحفيظ لقبول الحماية ، فقبل هذا الضغط ووقع على معاهدة الحماية فى ٣٠ مارس ١٩١٢ وبمقتضاها وافق على أن تقوم الحكومة الفرنسية باحتلال أى جزء من المغرب تراه ضروريًا للمحافظة

على النظام وسلامة التجارة ، كما تقوم بأعمال البوليس على البر وفى المياه المغربية ، وتعهدت فرنسا بأن تساعده وخلفاءه من بعده ضد أى خطر يهدد شخصه أو عرشه أو بلاده ، ونص فيها على أن يمثل فرنسا لدى السلطان مقيم عام يتمتع بكل سلطات الجمهورية فى المغرب ويكون وسيطًا عن السلطان فى علاقاته مع ممثلى الدول الأجنبية .

اعتبر الوطنيون فى فاس استسلام السلطان للحماية الفرنسية خيانة لمراكش وللإسلام ، كما استنكر الجميع معاهدة الحماية . ولم تمض أيام قلائل حتى أعلن الجيش الملكى فى يوم ١٧ أبريل الثورة على قائده الأعلى ، وقتل الجنود ضباطهم الفرنسيين . ومع أن السلطات الفرنسية تمكنت من إخماد هذه الثورة فإنها سرعان ما انتشرت فى المناطق المحيطة بفاس ، حتى حاصرها ٢٠ ألفًا من البوادى المجاورة للمدينة برياسة الزعيم الحجامى ، واحتشدت عدة قبائل من الأطلس واتحدت مع سكان الشاوية المزارعين لضرب حصار شديد حول فاس حيث تقيم الحامية الفرنسية . واستطاعت اختراق أسوار المدينة مرتين .

وفى الجنوب حمل عبء الجهاد هبة الله بن ماء العينين ، والتف حوله أهل السوس ، بما فى ذلك كثير من القواد الذين كانوا فى السابق يمثلون حكومة فاس ، وقام بالزحف شمالا ، وتمكن من احتلال مراكش فى ١٨ أغسطس . وظهر عدد من القيادات فى منطقة « تافيلالت » تزعموا الثورة ضد الحماية الفرنسية كما ظهرت حرب عصابات منظمة فى الشمال ضد الفرنسيين .

وقد اختارت فرنسا الجنرال « ليوتى » Lyautey (الذى يعتبره البعض كرومر المغرب) لشغل منصب المقيم العام فى المغرب والقائد العام للقوات المسلحة بها . وقد وصل إلى فاس العاصمة يوم ٢٤ مايو . فى حين كان أكثر من ثلاثة أرباع المغرب قد أفلت من سيطرة حكومة السلطان . وفى نفس الليلة التى وصل فيها شن الثوار هجومًا على المدينة لإثبات قوة تحديهم لنظام الحماية وقيادتها العامة ، وقد اشترك فى هذا الهجوم كل من أولاد يحيى ، وعدد من

« جبالة » وأولاد الحاج ، والشراردة ، والبرانس ، وغيرهم من القبائل المحيطة بالمدينة ، واضطر الجنرال ليوتى إلى نقل عاصمة المغرب من إقليم فاس إلى مدينة الرباط على ساحل الأطلنطى فى حماية الأسطول الفرنسى لمواجهة الثورة . كما اضطر إزاء انتشار الثورة إلى الاعتماد على المناطق المحتلة بالفعل فى المراكز الحيوية ، وهو ما أسماه « بمراكش النافعة » التى تمتد فى السهل الخصب الموازى للأطلس ، وتقع فيها أهم المدن ، وذلك للانتشار منها تدريجيًا إلى المناطق المتمردة ، وعندما أراد السلطان عبد الحفيظ إظهار أى لون من ألوان المقاومة ، فرض عليه التنازل فرضًا فى ١٢ أغسطس ١٩١٢ ، ونصب مكانه مولاى يوسف فى ١٤ أغسطس ١٩١٢ .

فى ذلك الحين كانت فاس لاتزال فى حالة تشبه الحصار ، وكان الشراردة فى الشرق يرفضون الخضوع ، وظهر قادة فى الشمال سيطروا على منطقة الورغة الوسطى ، وأستندوا فى ذلك على رجال أولاد يحيى والبرانس . وفى الجنوب قام « سيدى راحو » بتنظيم الثورة باتصاله بقبائل بنى مطير ، وأخذ فى تهديد القبائل التى أعلنت خضوعها من صفرو حتى الحاجب ، وكانت هناك ثورة وراء هذا الخط تتمثل فى قبائل زعير . أما الحدود الجزائرية المغربية فقد شهدت الهوارة وأولاد أبو قيس . وفى الأطلس الكبير بجنوب المغرب احتل أحد رجال « هبة الله » أغادير ، واضطر الفرنسيون إلى قصفها بمدفعية الأسطول ، ودخلت قوات هبة الله مراكش فى أغسطس ١٩١٢ .

وقد حاول الفرنسيون إخضاع المناطق الشمالية من فاس وإنشاء منطقة آمنة تسمح بحماية العاصمة القديمة ، واستمرت حملة الجنرال جورو مدة شهر ابتداء من ١٤ أغسطس ١٩١٢ قبل أن يصل إلى تفاهم مع أولاد يحيى ، أما فى صفرو فقد أخذت الحامية الفرنسية تصد هجمات بنى مطير ، على حين قامت القوات الفرنسية بمحاولة إبعاد رجال سيدى راحو عن هذا الموقع ، وأما على الحدود الجزائرية فقد أخذت القوات الفرنسية تعمل على ضفتى الملوية لإخضاع الهوارة . ومع نهاية شهر يوليو أمكن للفرنسيين وقف هجمات الثوار عليهم فى المغرب الشمالى .

وفى الجنوب الجزائرى حيث احتل رجال الصحراء وموريتانيا مراكش ، تمكنت القوات الفرنسية من السيطرة على منطقة بنى جرير وأخرجت منها رجال هبة الله ، ودخلت عاصمة الجنوب فى أول أكتوبر بفضل الأسلحة الحديثة ، وانسحب رجال هبة الله إلى موريتانيا . واستمرت الثورة فى منطقة موجادور بقيادة القائد الجيلولى حتى بداية عام ١٩١٣ ، وقد تمكن الفرنسيون من ضم قواد البربر فى الجنوب ، فى مراكش والأطلس الكبير ، عن طريق الاستمالة ، ومن أشهرهم الجلاوى والجندافى .

وفى الأطلس الأوسط استمرت الثورة المعلنة فى وادى « زم » وفى منطقة « قصبة تادلة » Tadla (القسم الشرقى من الأطلس الأوسط) . وفى منتصف شهر يوليو ١٩١٣ تمكن الفرنسيون من إخضاع المنطقة الممتدة من « قصبة تادلة » إلى الشاوية (فى الأطلس الأوسط أيضًا) ، وخوفا من انفصال منطقة الملوية المحتلة فى الشرق تمامًا عن المنطقة الغربية (أسفل الأطلس الأوسط) تم احتلال مدينة تازة (شمال الأطلس المتوسط) على الطريق بين الملوية وبين الغرب فى ١٠ مايو ١٩١٤ . كما تمكنت من الاستيلاء على خنيفرة فى ١٢ يونيو ، وسيطرت بذلك على منطقة هامة من مناطق بنى زيان .

وقد استمرت المقاومة فى بلاد الأطلس الأوسط فى أثناء الحرب العالمية الأولى ، خصوصًا فى تادلة . وكان وجود الفرنسيين فيها مقصورا على قلعة خنيفرة ، واقترنت أعمال المقاومة فيها بالحصار الشديد الذى ضربه الوطنيون . وفى منطقة تازة التى كاد يستولى عليها سى عبد الملك بن محيى الدين ، وهو ابن أخ الأمير عبد القادر الجزائرى ، الذى سهل له الإسبان العبور إلى هذه المنطقة فى سنة ١٩١٧ . وفى منطقة تافيلالت فى الجنوب قاد الثورة الشريف السملالى ، وهو أحد الأشراف الذين اعتمدوا على تأييد قبيلة بربرية هى قبيلة آيت عطا ، وهدد الفرنسيين بالخطر سنة ١٩١٧ ، واستمر القتال دائرًا بينهم وبينه حتى نهاية الحرب .

مراجع للاستشارة :

- حزب الاستقلال : المغرب الأقصى ، مراكش
(القاهرة ، مكتب المستندات والأنباء ١٩٥١) .
- محمد بن عبود : مركز الأجانب فى مراكش (القاهرة . مكتب المغرب العربى)
- علال الفاسى : الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى .
(القاهرة ، لجنة الثقافة الوطنية لحزب الاستقلال - مراكش)
- د . صلاح العقاد : المغرب العربى (القاهرة : الأنجلو المصرية ١٩٦٩)
- د . جلال يحيى : (١) المغرب الكبير فى العصور الحديثة وهجوم الاستعمار
(٢) المغرب الكبير فى الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال .
(الدار التونسية للطباعة والنشر ١٩٦٦)
- أمين سعيد : ثورات العرب فى القرن العشرين (القاهرة : دار الهلال)
- عبد الله العروى : تاريخ المغرب ، ترجمة د. ذوقان قرقوط .
(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٧)

Landaw, Rom, Morroccan Drama (London 1956).

الفصل السادس

الغزوة الإسبانية وثورة الريف

١ - التكوين الاجتماعى .
٢ - الحرب مع اسبانيا وانشاء عبد الكريم الخطابي جمهورية الريف .
٣ - المواجهة بين جمهورية الريف وفرنسا .

١ – التكوين الاجتماعى

كانت منطقة النفوذ الإسبانى فى المغرب ، بمقتضى اتفاق أكتوبر ١٩٠٤ بين إسبانيا وفرنسا ، والذى تعزز باتفاقية ٢٧ نوفمبر ١٩١٢ ، تتركز فى شريط من الأراضى المغربية فى الشمال يمتد من مصب الملوية شرقا إلى جنوب العرائش عند الأطلنطى غربًا ، ويمر حدها الجنوبى بين القصر الكبير ووزان . وكانت هذه المنطقة تحتل الجزء الأكبر منها سلسلة جبلية تنقسم إلى كتلتين يفصل بينهما وادى غمارة : كتلة شرقية تعرف بالريف ، وهى كلمة لا صلة لها بالمدلول الشائع فى المشرق العربى ، وكتلة غربية تعرف بجبالة ، ويمتد القسم الشرقى من مليلة إلى سبتة ، أما القسم الغربى فيمتد من طنجة إلى العرائش ، وقد نظمت اتفاقية ٢٧ نوفمبر ١٩١٢ بين فرنسا وإسبانيا إدارة منطقة النفوذ الإسبانى ، فجعلتها تابعة لسيادة السلطان ، الذى يعين خليفة له فى تطوان يخضع لإشراف الإدارة الإسبانية ، ولكنه يمارس جميع سلطات السلطان بموجب تفويض عام . وتستقل الإدارة الإسبانية بإدخال التنظيمات الإدارية التى تراها .

وتنتمى القبائل التى تسكن الريف وجبالة لأصل بربرى ، ولكن فى حين تأثرت منطقة جبالة بالعرب نتيجة لقرب أهليها من مراكز الثقافة العربية فى سهول المغرب المطلة على المحيط الأطلسى ، فإن قبائل الريف احتفظت بلغتها البربرية . أما سكان المدن فهم عرب فى لغتهم يختلط فيهم العنصران العربى والبربرى . وقد قدر عدد سكان المنطقة بنحو ٨٠٠ ألف ، منهم نحو ربع مليون من القبائل البربرية الخالصة تسكن جبال الريف . وبرغم إصرار الحكومة المغربية على سيادتها على المنطقة فإن هذه السيادة كانت اسمية .

وقد انقسمت منطقة النفوذ الإسبانى فى ذلك الحين بين زعامتين : زعامة

عبد الكريم الخطابى فى الريف ، وزعامة أحمد بن محمد الريسولى فى جبالة .
وينتمى عبد الكريم الخطابى إلى قبيلة ورياغل، التى تسكن الاقليم المواجه لميناء الجسيمة ، وتعد أكبر وأقوى قبائل الريف نتيجة لامتلاكها الأراضى الزراعية .
وقد اختارت فى السنوات الأولى من القرن العشرين الأمير عبد الكريم الخطابى رئيسًا لها ، وهو والد الزعيم الوطنى الكبير عبد الكريم الخطابى .

أما أحمد بن محمد الريسولى فهو زعيم مغربى ظهر فى منطقة جبالة ، واتخذ موقفًا معاديًا لحكومة المخزن بسبب استسلامها للضغط الأجنبى ، وقد اضطرت إلى الاعتراف به حاكمًا على الفحص بالقرب من طنجة . ثم تعاون مع مولاى عبد الحفيظ فعينه حاكمًا على جبالة . وكانت قيادة الريسولى تعتمد على علاقاته الإقطاعية بالأهالى وامتيازاته التى كان يستغلها باسم الدين .

٢ - الحرب مع أسبانيا وانشاء عبد الكريم الخطابى جمهورية الريف

فى الفترة السابقة على قيام الحرب العالمية الأولى ، حاولت إسبانيا مسايرة الفرنسيين فى التوسع فى منطقة نفوذها ، انطلاقًا من مدينتى مليلة وسبتة ، اللتين كانت تحتلهما منذ القرن الخامس عشر ، ولكن جهودها فى هذا الشأن لم تسفر إلا عن احتلال مدينتى القصر والعرائش فى يونيو ١٩١١ ، كرد فعل لاحتلال فرنسا لفاس . فقد اصطدمت فى منطقة الريف فى عام ١٩٠٩ بمقاومة بطل الريف الأول السيد محمد أمزيان التى استمرت عامين ، وعجزت بعدها عن فتح الريف . أما فى منطقة جبالة ، فقد اصطدمت بمقاومة الريسولى واضطرت إلى توقيع هدنة معه فى عام ١٩١٥ دامت إلى ١٩١٨ ، أبقته حاكمًا على إقليم جبالة ، وسمحت له بتلقى الأسلحة من الخارج . كما اضطرت إلى مهادنة قبائل الريف طيلة الحرب العالمية الأولى ، تأمينًا لمواصلاتها بين مليلة وسلوان والناظور .

على أنه لم تكد تنتهى الحرب ، حتى قررت إسبانيا تغيير سياستها ، واحتلال منطقة نفوذها احتلالا شاملا . وقد بدأت بالتوسع فى إقليم جبالة ، فأخضع الجنرال برانجى (بيرنجر) منطقة الأنجارا فى المثلث الواقع بين تطوان وسبته وطنجة ، واستعد لمهاجمة الريسولى . فأوعز إلى خليفة السلطان فى المنطقة الخليفية ، أى المنطقة الإسبانية ، بأن يعلنه خارجًا عن القانون فى ٥ يونيو ١٩١٩ ، واستطاع بعد معارك طويلة مع الريسولى احتلال شفشاون ، أهم مدينة فى منطقة جبالة فى أكتوبر ١٩٢٠ .

أما فى المنطقة الشرقية ، منطقة الريف ، فقد تقدمت قوات الجنرال سلفستر فى قطاع مليلة لاحتلال الريف ، فاحتلت « داردايوس » فى مايو ١٩٢٠ ، ثم

« تفريست فى شهر أغسطس ، واستمرت فى التوغل حتى احتلت « أنوال » فى ١٥ مايو ١٩٢١ ، ثم احتلت جبل « إبران » (عبران) فى أول يوليو ، الذى يطل على الحسيمة ومنطقة أجدير Adjdir وبذلك أصبحت تهدد حاضرة قبيلة بنى ورياغل .

على أن حظ القوات الإسبانية فى منطقة الريف اختلف اختلافًا كبيرًا عنه فى منطقة جبالة ، بفضل قيادة الأمير عبد الكريم الخطابى الابن . وكان الأمير عبد الكريم الخطابى الأب قد توفى بعد احتلال الإسبانيين تفريست ، بينما كان ينظم المقاومة ضد الإسبانيين ، وتولى هذه المهمة بعده ابنه عبد الكريم ومعه أخوه سى محمد الخطابى . فأخذا فى تنظيم مجاهدى الريف وتدريبهم وتوزيعهم على المناطق والمواقع فى الجبال ، وتسهيل عمليات الاتصال بهم ، والسيطرة على الطرق والمسالك التى تتحرك فيها الطوابير الإسبانية . وعندما احتل الإسبان جبل إبران الذى يطل على الحسيمة ، سارع عبد الكريم بمهاجمتهم فى معركة هامة ، وتمكن من استرداده ، ثم واصل هجومه على جميع المواقع الأخرى التى احتلها الإسبانيون ، وضرب حصارًا حول حصن « أجربين » ، وفى ١٨ يوليو ١٩٢١ حقق انتصارًا حاسمًا على الإسبانيين فى موقعة أنوال ، مزق فيها الحملة الإسبانية بأسرها شر ممزق بما فيها القائد سلفستر نفسه .

وقد فتحت هذه المعركة آفاق انتفاضة واسعة قامت بها قبائل الريف ضد المراكز الإسبانية المبعثرة فى أنحاء المنطقة ، والتى كان عددها بين أنوال ومليلة تبلغ ١٣٠ موقعًا . فلم تمض بضعة أيام حتى كانت بلاد الريف قد تطهرت منها ، ولم يأت يوم ٢٥ يوليو إلا وكانت طلائع الوطنيين قد وصلت إلى أسوار مليلة ، وأصبح وجود الإسبانيين مقصورا على تطوان والموانى وبعض الحصون فى جبالة .

وقد أتاحت هذه الانتصارات الوطنية أمام الأمير عبد الكريم الخطابى الفرصة لإنشاء إدارة منظمة فى منطقة الريف ، وإنشاء جمهورية وطنية

ديمقراطية ، ويقول علال الفاسى ان عبد الكريم لم يرد الوقوع فى الخطأ الذى وقع فيه « الهبة » ووالده « ماء العينين » حينما أعلنا نفسيهما ملكين ، ورأى إقامة نظام مؤقت يمكن البلاد من التحرر الكامل ، ثم تسليم البلاد المحررة بعد ذلك إلى صاحب العرش المغربى الخاضع للنفوذ الفرنسى . لذلك عقد مؤتمرًا شعبيًا دعا إليه ممثلى القبائل لإقامة نظام تأسيسى تسير به حكومة المقاومة ، وتقرر تأسيس « جمعية وطنية » تكون هى المرجع الأعلى ، وتأليف حكومة وطنية تدير الشئون وتضع القوانين والأنظمة اللازمة . وقد تشكلت هذه الجمعية الوطنية « من جماعات القبائل والأهالى والمشايخ والقواد طبقًا للعادة المتبعة فى المغرب ، كما تأسست حكومة دستورية جمهورية برئاسة محمد عبد الكريم بصفته قائد الحرب التحريرية فى ١٥ محرم ١٣٤٠ (١٩ سبتمبر ١٩٢١) ، وقد وضعت الجمعية الوطنية دستورًا وضع السلطتين التشريعية والتنفيذية فى يد الجمعية ، وجعل رئيس الجمهورية رئيسها ، وجعل رجال الحكومة مسئولين أمام رئيس الجمهورية ، وهو وحده المسئول أمام الجمعية الوطنية . كما نص على تشكيل وزارة من أربعة مناصب هى : مستشار رئيس الجمهورية (ويقوم مقام رئيس الوزراء) ووزير الخارجية ، ووزير المالية ، ووزير التجارة ، وأبقى الوزارات الأخرى كالداخلية والحربية ، لاختصاص رئيس الجمهورية . ثم وضعت الجمعية ميثاقًا قوميًا ينص على عدم الاعتراف بأى معاهدة تمس حقوق البلاد المغربية ، وجلاء الإسبان عن المنطقة الريفية التى لم تكن فى حوزتهم قبل إبرام المعاهدة الإسبانية الفرنسية ١٩١٢ ، والاعتراف بالاستقلال التام للدولة الريفية الجمهورية . وأصبحت أجدير التى تبعد بضعة كيلومترات عن خليج الحسيمة عاصمة للدولة الجديدة .

وفى سنتى ١٩٢٢ و ١٩٢٣ دارت الحرب سجالا بين القوات الإسبانية ، التى أعيد تنظيمها ، وبين القوات الريفية . ففى شهر مارس ١٩٢٢ حشد الجنرال برانجى (بيرانجر) قواته بالحسيمة ، كما حشد قوات أخرى بناحية مليلة للإحداق بجبل بنى عروس أملا فى مهاجمة الأمير عبد الكريم بأجدير ، ولكنه منى بهزيمة ساحقة فى المعركة التى دارت حول الحسيمة ، دفعته إلى العدول عن

خطة الهجوم على أجدير . وعاد بيرانجى إلى خطة إخضاع القطاع الغربى أولا . وقد نجح بالفعل فى الاستيلاء على قصبة الريسولى « فى تازاروت » فى ١٢ مايو ، ولكن خليفته فى القيادة « برجيت » آثر الاتفاق مع الريسولى حتى تتفرغ القوات الإسبانية فى قطاع الريف ، وتوصل الفريقان إلى اتفاق ، بعد مفاوضات استمرت من ٦ أغسطس حتى ٢٨ سبتمبر ١٩٢٢ ، قدم فيه الإسبان تنازلات هامة للريسولى ، تمثلت فى جلائهم عن تازاروت ، ودفع تعويض للريسولى عما أتلفته العمليات الحربية فى منطقته ، ونقل جميع الضباط والموظفين الإسبان الذين أعلن عدم رضائه عنهم .

على أن الإسبان لم يستفيدوا من هذا الاتفاق فى تحقيق مايرجونه من تقدم فى قطاع مليلة . وفى الوقت نفسه لم يغنهم شيئًا اعتمادهم على الريسولى للمحافظة على الهدوء بين قبائل جبالة ، لأن انتصارات أبناء الريف كانت قد شجعت عددًا كبيرًا من القبائل على الانضمام إلى المقاومة ضد الإسبان . وجاء إلى عبد الكريم وفد يمثل منطقة سبتة والعرايش والقصر ، على رأسه شيوخ قبيلة غمارة يطلب المساعدة . فقررت الجمعية الوطنية الاستجابة ، واختير الأمير محمد الخطابى قائدًا للمنطقة الغربية ، التى تشمل الخط الممتد من شواطئ غمارة وضواحى تطوان وشمالى شفشاون إلى شاطئ المحيط الأطلنطى بين ثغر العرايش ومدينة القصر الكبير ، وبدأ زحفه بالنزول فى قبيلة زيان فى أقصى غمارة على « وادى لو » الشمالى ، واتخذ مدينة « سوق الأحد » مقرا لقيادته ، وأخذ فى إعادة تنظيم المنطقة مدنيًّا وعسكريًّا وقضائيًّا ، وأخذ يشن على المواقع الإسبانية حرب العصابات .

وقد استمر أبناء الريف فى مواصلة الضغط ، حتى أعلنت الحكومة الإسبانية يوم ٢٦ يونيو ١٩٢٤ قرارها بسحب جميع المواقع العسكرية المتقدمة فى كلا القطاعين والانسحاب إلى الساحل . ولكن قبل انتهاء الشهر كانت قوات عبد الكريم تشن هجومًا على المواقع الإسبانية فى وادى لو ، الذى يمر فيه الطريق الموصل بين تطوان وشفشاون ، وأخذت فى إغراء قبائل جبالة على

الانضمام إليهم . وتمكنت من قطع الطريق بين تطوان وشفشاون نهائياً . كما تمكنت من قطع الطريق بين تطوان وطنجة . وفى أوائل شهر سبتمبر ١٩٢٤ نجحت فى الوصول إلى ضواحى تطوان ومهاجمة مقر الحماية الإسبانية ، واضطر الإسبان إلى تنفيذ سياسة الانسحاب إلى الساحل ، وإخلاء ما تبقى من إقليم جبالة ، ولا سيما حصن شفشاون بعد فك الحصار عنه فى ٢٩ سبتمبر . وقد تبين بعد إتمام الانسحاب عن شفشاون فى نوفمبر ١٩٢٤ أن الإسبان قد فقدوا فى هذه الحملة أكثر من عدد الجنود الذين ذهبوا لإنقاذهم من المراكز المحاصرة . وقد هدمت عملية الانسحاب كل النفوذ الإسبانى فى المغرب .

وعلى هذا النحو استطاع الأمير عبد الكريم مد نطاق زعامته إلى منطقة جبالة ، وبقيت مشكلة الريسولى . وفى يناير ١٩٢٥ عقد مؤتمر فى الشاون من رؤساء القبائل فى الريف وجباله ، قرر إرسال وفد إلى الريسولى يدعوه إلى الانضمام إلى المقاومة ، ولكن الريسولى رفض العرض ، وحرض بعض عناصر قبيلة الأخماس على مهاجمة الوطنيين ، فتقدمت أربع كتائب نظامية وحاصرت الأخماس واحتلتها ، ثم حاصرت تازاروت واحتلتها ، وألقت القبض على الريسولى ، ونقلته إلى أجدير حيث مات فى شهر أبريل ١٩٢٥ ، وبذلك أصبح عبد الكريم الخطابى بلا منافس من أى زعامة .

٣ - المواجهة بين جمهورية الريف وفرنسا

ومع انتشار الثورة الريفية ، وانسحاب الإسبان إلى الساحل ، أصبحت جمهورية الريف وجهًا لوجه مع منطقة الحماية الفرنسية فى الجنوب ، وبات الصدام مع فرنسا أمرا محتومًا . وكان الفرنسيون حين رأوا الأخطار التى تهدد منطقة حمايتهم من قيام الجمهورية الريفية ، قد أخذوا فى إتمام احتلال هذه المنطقة ، فأتموا فى أوائل عام ١٩٢٤ احتلال إقليم وزان ، المجاور للجزء الغربى من المنطقة الإسبانية ، وكانوا فى الشرق يسيطرون على تازه . وبقيت منطقة ورغة العليا فى الشمال الشرقى من فاس ، وكان الأمير عبد الكريم قد أرسل إليها بعض قواته للانضمام إلى رجال القبائل الوطنية لحمايتها . ولكن فى شهر مايو هاجم الفرنسيون هذه المنطقة وقاموا باحتلالها ، وأقاموا بها مراكزهم الحربية ، وبذلك تهيأت الأسباب للحرب مع فرنسا .

ذلك أن منطقة ورغة كانت فى الحقيقة هى المورد الوحيد الأساسى للغلال لبلاد الريف . وكانت القبائل التى تسكن فى أعاليها من مجموعة قبائل جبالة التى دخلت الجماعات الشمالية منها تحت لواء الجمهورية الريفية . وكان من الضرورى لذلك توحيد كل المنطقة وتحرير الجزء الجنوبى منها .

على أن حرص الأمير الخطابى على تجنب الحرب مع دولتين فى وقت واحد دفعه إلى محاولة فتح باب المفاوضات مع الفرنسيين ، وأرسل أخاه الأمير محمد الخطابى إلى باريس . ولكن الفرنسيين رفضوا إعطاء هذه المباحثات صفة رسمية ، حتى لا تعتبر اعترافًا منهم بجمهورية الريف ، وحتى لا يؤثر ذلك على سلطة سلطان المغرب الخاضع لنفوذهم وحقوقه الإقليمية . وقد اقتنع الأمير محمد الخطابى حينذاك أن فرنسا مبيتة النية على العدوان .

وفى ١٣ أبريل ١٩٢٥ قامت قوات الريف بهجوم عام على القوات الفرنسية ، وقبل أن ينقضى الأسبوع الثالث للهجوم كانت معظم الحصون الفرنسية على ضفة نهر ورغة اليمنى قد سقطت أو حوصرت ، وبلغ عدد الحصون الفرنسية التى سقطت خلال الأسبوع الأول من شهر مايو ١٩٢٥ نحو ٤٠ حصناً . وكانت القبائل التى تقترب العمليات الحربية منها تنضم بكل رجالها إلى قوات الثورة . وظهر تحرج موقف القوات الفرنسية فى الفترة بين ٢٦ يونيو و ٦ يوليو فى قطاع تازه ، فقد وصلت قوات الريف فى أوائل يوليو إلى ضواحى تازه ، وقطعت خط السكة الحديدية بينها وبين جرسيف .

وقد اضطرت فرنسا إزاء ذلك إلى تنحية المارشال ليوتى ، المندوب السامى وقائد عام القوات الفرنسية فى المغرب ، عن قيادة الجيش ، وعينت الجنرال ناولان . ثم عادت وأرسلت المارشال بيتان، وسارعت بالدخول فى مفاوضات مع إسبانيا فى مدريد استمرت من ١٧ يونية إلى ٢٥ يوليو ١٩٢٥ ، واتفقت الدولتان فيها على تنسيق العمليات الحربية بين القيادتين ، وضرب حصار على الجمهورية الريفية لمنع وصول الإمدادات العسكرية ، وعدم عقد صلح منفرد . كما اتفقتا على الشروط العامة التى لا يمكن قبول أى صلح بدونها ، وإبلاغها إلى الأمير عبد الكريم ودعوته إلى قبولها ، وتقضى بضرورة الاعتراف للسلطان بالسيادة العليا الممثلة فى شخص خليفة تطوان . ولكن الأمير عبد الكريم رفض الدخول فى مفاوضات للصلح إلا على أساس الاعتراف باستقلال الريف .

ولم تلبث أن قامت حرب غير متكافئة بين القوات الريفية وبين قوات الدولتين الاستعماريتين استمرت من خريف ١٩٢٥ حتى مايو ١٩٢٦ وقد حشد فيها الفرنسيون والإسبان ٤٠٠ ألف جندى مزودين بأحدث الأسلحة والطائرات والدبابات ، فى حين كانت القوات الريفية مزودةً بالبنادق ومدافع الماكينة وقليل من المدافع التى غنمتها فى خلال الحرب . وفى سبتمبر ١٩٢٥ نجح الإسبان بمعاونة البحرية الفرنسية فى إنزال قواتهم فى مكان قريب من خليج

الحسيمة ، واستطاعت احتلال أجدير ، فى حين كان الفرنسيون يهاجمون فى قطاع عملياتهم فى وادى ورغه ، واستطاعت خيالة الفرنسيين المتقدمة من تازا الاتصال بخيالة الإسبانيين المتقدمة من قطاع مليلة فى يوم ٦ أكتوبر . وفى ١٣ أكتوبر أعلن توقف العمليات العسكرية بسبب دخول فصل الشتاء .

وقد أثار الهجوم الاستعمارى احتجاج الرأى العام العالمى ، حتى فى داخل فرنسا وإسبانيا ، وكانت المظاهرات تطالب بإيقاف الحرب ، وتكونت جبهة عمل من الحزب الشيوعى « الفرنسى » والقوى التقدمية فى فرنسا ، وفى ١٢ أكتوبر ١٩٢٥ نظم إضراب عام اشترك فيه ٩٠٠,٠٠٠ عامل فرنسى احتجاجاً على سياسة الحكومة الفرنسية . كما سارت المظاهرات فى إسبانيا ضد الحرب ، واضطرت الدولتان تحت هذا الضغط إلى الدخول فى مفاوضات مع الأمير عبد الكريم . ولكنهما فرضتا شروطا قاسية تقضى بالاعتراف بسيادة السلطان ومغادرة الأمير الخطابى البلاد ، وتجريد قبائل الريف من السلاح ، وذلك فى مقابل الاعتراف باستقلال الريف الإدارى داخل نطاق المعاهدات القائمة (الحماية) . وقد اضطر الأمير الخطابى إلى قبول هذه الشروط أساساً للمفاوضة ، وانعقد لذلك مؤتمر من الأطراف الثلاثة فى « وجدة » استمر من ١٨ من أبريل ١٩٢٦ إلى ٦ من مايو ، ولكن تقدمت الدولتان الاستعماريتان فيه بمطالب تعسفية أخرى تتناول الإفراج عن الأسرى وتجريد القبائل من الأسلحة على يد القوات الفرنسية والإسبانية ، ففشلت المفاوضات يوم ٦ مايو .

واستؤنف القتال فى اليوم التالى ، وشنت القوات الإسبانية والفرنسية هجوماً على حصن « ترجست » الذى اتخذه الأمير الخطابى مقراً له بعد سقوط أجدير ، واستطاعت الاستيلاء عليه يوم ٢٣ من مايو ، وفى يوم ٢٦ أمر الأمير عبد الكريم بإطلاق سراح الأسرى ، وفى اليوم التالى سلم نفسه للفرنسيين . ونفى إلى جزيرة « ريونيون » التى بقى بها إلى عام ١٩٤٧ . وبذلك انتهت جمهورية الريف ، وإن ظلت المقاومة لبضعة أشهر فى بعض الأقاليم .

مراجع للاستشارة :

- علال الفاسى : الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى (القاهرة ١٩٤٨) .
- د . جلال يحيى : عبد الكريم الخطابى (القاهرة : سلسلة أعلام العرب ١٩٦٨) أمين سعيد : ثورات العرب فى القرن العشرين (القاهرة) دار الهلال ، د . صلاح العقاد : المغرب العربى (القاهرة) الانجلو المصرية ١٩٦٩ .

Harris, W,B., France, Spain and the Rif (London 1927).

الفصل السابع

الغزوة الاستعمارية لليبيا

١ - الحركة السنوسية .
التكوين الاجتماعى لليبيا .
نشأة الحركة السنوسية .
الحرب بين السنوسيين والفرنسيين .
٢ - الحرب الطرابلسية الايطالية .
المقاومة فى طرابلس .
المقاومة فى برقة .
معاهدة « أوشى » فى ١٨ أكتوبر ١٩١٢ .
٣ - المقاومة فى أثناء الحرب العالمية الأولى .
(أ) الجبهة السنوسية :
- الحرب بين السنوسيين والانجليز .
- اتفاق عكرمة ١٦ أبريل ١٩١٧ .
(ب) الجبهة الطرابلسية والحرب ضد الايطاليين :
٤ - قيام جمهورية طرابلس ١٨ نوفمبر ١٩١٨ .
- المفاوضات بين الطرابلسيين والايطاليين .
- صلح سوانى بن يادم فى ٢١ ابريل ١٩١٩ .
- اتفاق الرجمة بين السنوسيين والايطاليين (٢٥ أكتوبر ١٩٢٠) .
٥ - الوحدة بين طرابلس وبرقة .
- قيام الفاشية فى ايطاليا والقضاء على المقاومة فى طرابلس .
٦ - مقاومة عمر المختار .

١ - الحركة السنوسية

التكوين الاجتماعى لليبيا :

تكون التركيب الاجتماعى لليبيا تحت الاحتلال الإيطالى من عنصرين رئيسيين هما العرب والبربر ، بالإضافة إلى عنصر زنجى فى الجنوب فى فزان . وكان تأثير العرب يزيد فى المناطق الساحلية والشرقية ، ويقل فى الغرب والجنوب حيث يتزايد عنصر القبائل البربرية التى يتكلم معظمها العربية . وقد انقسمت القبائل العربية فى برقة تقسيمًا طبقيًّا ، فكان هناك قبائل « السعديين » التى تملك الأرض والماء ، وهناك « المرابطون » الذين يشتغلون فى الأرض ، وقد وصل النظام القبلى فى القسم الساحلى - حتى فى بعض الواحات الداخلية - حتى سنة ١٩١١ ، درجة من التحلل أدت إلى ظهور كبار الملاك الذين هم من أصل عربى غالباً ، وصغار الملاك ، الذين يعيشون فى علاقات شبه قنية . أما فى المناطق الداخلية ، والجبلية منها على وجه الخصوص ، فقد بقى فيها النظام القبلى الذى تسوده الملكية الجماعية للأرض والمراعى والماشية . كما ظلت بقايا من الرق فى الجنوب .

وفى طرابلس فى الغرب أدى نمو التجارة والمدن التجارية ، التى كانت مراكز إدارية وعسكرية للسلطات العثمانية ، ومراكز تجارية هامة على خط القوافل الممتد من نيجيريا والسودان إلى ساحل البحر المتوسط ، ومركز نشاط حركة تصدير الأغنام والصوف إلى مصر وإيطاليا - إلى ظهور طبقة بورجوازية تجارية طرابلسية إلى جانب الأسر الطرابلسية الإقطاعية المتصارعة . وقد أخذ هذا التكوين السياسى فى طرابلس يعبر عن نفسه بالمشاركة المتزايدة فى المؤسسات النيابية التى أنشأتها الدولة العثمانية فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر .

فى الوقت الذى كانت تتبلور فى برقة التشكيلات السنوسية (أو الزوايا السنوسية) التى كانت برغم أساسها الدينى تشكيلات سياسية وحربية .

نشأة الحركة السنوسية :

كانت علاقة القبائل العربية والبربرية بالسلطنة العثمانية علاقة عصيان وثورة ، منذ أن أسقطت السلطنة الأسرة القرامانلية التى كانت تحكم البلاد باسمها ، وأعادتها إلى الحكم العثمانى المباشر عام ١٨٣٥ ، ثم قامت الحركة السنوسية لتلعب دورا هاما فى العلاقة الليبية العثمانية .

وكانت هذه الحركة قد تأسست على يد محمد بن على السنوسى الذى ولد فى مستغانم بالجزائر ١٧٨٧ ، وتتلمذ فى مكة على يد السيد أحمد بن إدريس ، ثم انضم إليه عدد كبير من أتباعه بعد مماته ، فأسس فى جبل أبى قبيس فى مكة فى عام ١٨٣٧ أولى زواياه ، ثم انتقل إلى برقة فى عام ١٨٤٠ ، تحت ضغط السلطات الحكومية ، حيث أسس زاوية البيضاء ، التى تعد أم الزوايا ، والمكان الذى انبعثت منه الدعوة السنوسية .

وفى الفترة التالية ، أسس محمد بن على السنوسى الزوايا فى جميع أنحاء برقة ، وفى مصر وبلاد العرب والسودان . وعندما بدأت الحكومة العثمانية تخشى من سلطانه ، وأحس هو بالخطر ، نقل مقر دعوته من الزاوية البيضاء القريبة من الساحل إلى واحة جغبوب بالداخل .

ولم تلبث هذه الزوايا ، التى كانت عبارة عن مراكز نشاط اجتماعى ودينى ، أن أصبحت مراكز حكومية تقريباً بفضل النظام المتقن الذى جمع بينها ، وتمتع شيوخ الصوفية بنفوذ عظيم فى الأقاليم التى توجد بها زواياهم ، على حين اجتمع السلطان فى يد شيخ الزوايا الأعلى وإمامها مؤسس السنوسية ،

وأصبحت زاوية الجغبوب قصبة « الإمارة السنوسية » ، وصار فى وسع صاحب هذه الإمارة جمع أربعين أو خمسين ألف مقاتل عند الطلب .

ولم يقتصر نشاط السنوسية على برقة ، بل امتد إلى القطر الطرابلسى ، ووجدت السنوسية أتباعاً كثيرين لها من بين الطرابلسيين ، ثم قوى نفوذها فى منطقة « سرت » ، وأنشأت زاوية هامة فى « النوفيلية » ، ثم ما لبث نفوذها أن امتد إلى الفزان . ولكنها لقيت مقاومة من الزعامات الإقطاعية فى طرابلس التى خشيت من أن يؤدى تزايد نفوذ السنوسية إلى القضاء على نفوذهم .

ولم تلبث الدولة العثمانية أن آثرت الاعتراف بالإمارة السنوسية ، جرياً على عادة السياسة العثمانية التقليدية فى الاعتراف بالإمارات التى لا يكون فى وسعها إخضاعها بالقوة ، طالما ظلت منضوية تحت لواء الخلافة العثمانية . وقد ازداد هذا الاعتراف عندما أصبح السلطان عبد الحميد يتخذ من الدعوة إلى « الجامعة الإسلامية » قاعدة لسياسته العربية والشرقية ، وصار يرى فى بقاء الإمارة السنوسية ، ذات السلطان فى الأقاليم الممتدة من شاطئ البحر المتوسط شمالا إلى بحيرة تشاد جنوبا - ما يصون الأقطار الليبية من عدوان الدول المستعمرة . فأصبحت السلطة الحقيقية ، الروحية والزمنية ، فى أيدى شيوخ الزوايا بدلا من المتصرفين والولاة الأتراك ، ثم نقل السيد المهدى مقره من جغبوب إلى واحة الكفرة ١٨٩٥ ، التى أصبحت مركز نشاط السنوسية فى الصحراء الكبرى وأفريقيا الفرنسية .

الحرب بين السنوسيين والفرنسيين :

على أن الحرب لم تلبث أن نشبت بين السنوسيين والفرنسيين الطامعين فى امتلاك السودان الغربى ، فعندما وصل الفرنسيون إلى شاطئ بحيرة تشاد لاحتلال كانم ، التى كانت بمثابة مخفر أمامى للسنوسيين ، استعد السنوسيون

لملاقاتهم تحت قيادة سيدى البرانى وعمر المختار ، واستطاعوا تحقيق بعض الانتصارات ، ولكن معدات الحرب الحديثة كانت لها الغلبة فى النهاية ، وهزم سيدى البرانى فى معركة دامية فى يناير ١٩٠٢ .

وقد استمرت الحروب والاشتباكات بين السنوسيين والفرنسيين بعد ذلك عشر سنوات ،ولكن الفرنسيين اضطروا إلى الوقوف عند حدود برقة الجنوبية بسبب الارتباطات الدولية ، حيث كانت منطقة برقة وطرابلس من نصيب النفوذ الإيطالى بمقتضى التوكيدات بين الدولتين فى ديسمبر ١٩٠١ .

٢ - الحرب الطرابلسية الإيطالية

على هذا النحو كان السنوسيون عند قيام الحرب الطرابلسية الإيطالية فى ٣ أكتوبر ١٩١١ ، هم القوة الوحيدة الضاربة التى يمكن الاعتماد عليها فى الدفاع عن البلاد التى نشأت فيها دعوتهم ، والتى كانت مقر إمارتهم . وفى الحق لقد كان الأتراك عاجزين عن الدفاع عن البلاد ، وكانت التحصينات الساحلية فى طرابلس وبنغازى وغيرها من المدن مجهزة بمدفعية قديمة ضعيفة ، كما صدرت التعليمات بالفعل إلى القوات التركية بتجنب الصدام المسلح مع القوات الإيطالية ، لتسهيل الوصول إلى حل وسط مع إيطاليا .

على أن العدوان الإيطالى لم يلبث أن فجر حركة مقاومة على جانب كبير من الأهمية فى برقة وطرابلس . فقد أخذت تتقاطر جموع السنوسية إلى ميادين القتال الشمالية ، خصوصاً فى برقة . لبدء القتال ، الذى استمر دون هوادة مدة ثلاثين عاماً ، فى الوقت الذى كان سكان المدن الساحلية كطرابلس وبنغازى يجمعون المعدات والذخائر التى تتركها القوات التركية فى أثناء تراجعها لاستخدامها فى المقاومة . وأخذ المتطوعون يتدفقون على ليبيا من جميع البلاد الإسلامية ، حتى بلغ عددهم فى بداية عام ١٩١٢ حوالى الستة عشر ألفاً . وكان على رأسهم الضباط والشبان العرب الذين أنشئوا فى الآستانة ، بعد إعلان الدستور العثمانى ، الجمعيات والنوادى السياسية العربية ، ومنهم عزيز المصرى ، الذى سافر متنكراً إلى ليبيا ، وعبد الرحمن عزام ، وصالح حرب ، كما أرسل الأتراك نخبة من ضباطهم ، منهم أنور بك الذى تولى القيادة العامة فى برقة ، ومصطفى كمال بك « كمال أتاتورك » .

المقاومة فى طرابلس :

كانت الحاميات العثمانية الضعيفة قد انهارت تحت الهجوم الإيطالى فى طرابلس وبرقة . ففى طرابلس حيث كان يرابط ستة آلاف جندى تركى مسلحين بأسحة قديمة وبالسيوف ، أصدرت الحكومة العثمانية أوامرها إلى قائدها بإخلاء طرابلس ، والمقاومة خارج المدينة فقط ، ثم الانسحاب جنوباً إلى سهول غريان . وفى برقة احتل الإيطاليون درنة وطبرق وبنغازى ، وأكرهوا الحاميات العثمانية على الانسحاب إلى الداخل . على أن القيادات القومية والوطنية الليبية همت لتحمل تبعات الجهاد ، وأخذت تتدفق جحافل المجاهدين السنوسيين على المعسكرات العثمانية حتى أحيت أملها فى المقاومة . ولم تلبث أن ظهرت بطولات عربية هامة استطاعت تأجيج حماس الجماهير وتنظيمها للقتال .

ففى « الخمس » قاد حركة المقاومة بشير بك السعداوى الذى كان رئيساً لكتاب مجلس الإدارة ، واتخذ « ساحل آل حامد » مركزاً له يرسل منه الدعوة إلى القبائل يحثهم على الجهاد . وقد استطاع حشد قوات كبيرة قاومت الإيطاليين أربعة أيام ومنعتهم من النزول إلى الساحل ، ثم واصلت المقاومة بعد نجاح الإيطاليين فى النزول فى البر .

وفى طرابلس ، حيث انسحبت القوات التركية إلى الداخل جنوبا حتى وصلت إلى « العزيزية » - ظهر فى ميدان الجهاد زعيمان من كبار الزعماء الطرابلسيين ، كان لهما أثر حاسم فى جمع القلوب المتمردة حول راية الجهاد ، وهما سليمان البارونى وفرحات بك .

وكان سليمان البارونى من الثوريين الطرابلسيين الذين عملوا ضد السلطان عبد الحميد ، متخذاً من مصر ميدانا لنشاطه . وحكم عليه بالأشغال الشاقة

المؤبدة ، ثم صدر عفو عنه ، ثم قبض عليه مرة ثانية ولم يفرج عنه إلا بعد تدخل وفد من شيوخ الطرابلسيين . وبعد إعلان الدستور العثمانى فى يوليه ١٩٠٨ عاد إلى وطنه طرابلس وانتخب نائباً عن الجبل فى مجلس المبعوثان العثمانى . وعندما وقع الاعتداء الطليانى على طرابلس ، كان يقضى عطلته فى بلده ، فهب للدفاع عن وطنه مع ألف من مقاتلى الجبل ، والتحق بنشأت بك قائد الحامية فى « عين زارة » ، ثم أغار مباشرة على « قصر الهانئ » « وسيدى المصرى » فى صباح يوم ٢٣ أكتوبر ١٩١١ . واستمر فى القتال مع الجيش العثمانى .

أما فرحات بك فهو محامى ذو ثقافة فرنسية تولى منصب القائمقامية فى إحدى جهات فزان ، وهى « الشاطئ » ، وبعد إعلان الدستور العثمانى مثل مدينة طرابلس نائباً فى « مجلس المبعوثان » ، وكان عند وقوع العدوان الإيطالى يقضى إجازته فى « الزاوية » ، فجمع عدداً عظيماً من المتطوعين من أهل الزاوية والعجيلات وزوارة ، وتوجه بهم إلى العزيزية ، فكان أول عربى جاء لنجدة العثمانيين .

وطوال شهر ديسمبر ١٩١١ والشهور التالية ، أخذت تتدفق على المعسكر العثمانى جماعات المقاتلين التى كان يتراوح عددها بين المائة والألف مقاتل ، من « نالوت » ، « وفصاطو » ، و« يفرن » ، « وغريان » ، و« سنوان » ، وأولاد سليمان من صحراء سرت بقيادة زعيمهم سيف النصر (وكان هؤلاء سنوسية) ثم الطوارق ، ومجاهدو الفزان بقيادة أحمد بن حسن ومهدى موسى .

المقاومة فى برقة :

فى ذلك الحين كانت حركة المقاومة فى برقة تتخذ شكلا خطيراً . فعلى أثر احتلال الطليان طبرق ودرنة وبنغازى استنفر الزعماء السنوسيون فى بنغازى

وغيرها شيوخ الزوايا للجهاد . فخرج السيد عمر المختار على رأس قبيلة العبيد المنتسبة لزاوية القصور ، يتبعه شيوخ الزوايا ، إلى القتال . وتولى الاشتباك مع الطليان خصوصا عند « بنينة » ، حتى جاء أنور بك إلى معسكر القيادة العامة فى درنة ، وعزيز المصرى إلى بنغازى . كما طلب السيد أحمد الشريف من كل عربى يبلغ الرابعة عشرة من عمره إلى الخامسة والستين الذهاب إلى ميدان القتال والخضوع لأوامر أنور بك بصفته نائب السلطان ، وانضم كبار السادة السنوسية إلى المعسكر العثمانى وعلى رأسهم السيد محمد إدريس والسيد محمد الرضا والسيد محمد عابد . وبعد واقعة « الضبط » التى هزم فيها الإيطاليون ، ازداد وفود شيوخ الزوايا السنوسية فى درنة والبيضا وشحات وغيرها على رأس قواتهم ، وكانت كل قبيلة تقدم المحاربين وتجهيزاتهم . وافتتحت فى ضواحى درنة وبنغازى معسكرات محصنة ضربت حصاراً على الحاميات الإيطالية .

ولم تقتصر دعوة الزعماء الوطنيين على طرد المحتلين فقط ، بل وعلى الحصول على الاستقلال التام لطرابلس وبرقة . فمما له دلالة كبيرة فى هذا الشأن تأليف حكومة عربية ذات سيادة ، فى أثناء سير الحركة المعادية لإيطاليا ، فى صيف ١٩١٢ ، كانت سلطتها تمتد على مناطق طرابلس الوسطى والجنوبية . وقد توجه رئيسها سليمان البارونى إلى الحكومات الأوروبية طالباً الاعتراف بشرعية حكومته ، مؤكداً عزم سكان طرابلس وتصميمهم على مواصلة القتال من أجل استقلالهم حتى النهاية .

وحتى يناير ١٩١٢ ، وعلى الرغم من اشتراك معظم الزوايا فى المناطق المختلفة فى المقاومة المسلحة ضد المحتلين ، فإن قيادة السنوسية لم تكن قد قالت كلمتها بصورة علنية ، أملا فى اعتراف الإيطاليين بالاستقلال الذاتى للإمارة السنوسية ، والاعتراف بممتلكاتها . وكانت التعليمات قد صدرت لوحدات الحملة الإيطالية باحترام ممتلكات السنوسية تحاشياً لإثارة التعصب الدينى ، واستخدام كل الوسائل لحمل العرب على الوقوف موقف الحياد. على أن القيادة السنوسية لم تلبث أن قررت ، تحت ضغط الحركة الشعبية الواسعة التى

عمت طرابلس وبرقه ، إعلان كلمتها ، فأصدر السيد أحمد الشريف نداءً مشهوراً لأهل طرابلس وجميع العرب فى منتصف يناير ١٩١٢ ، حث فيه الطرابلسيين والبرقاويين على الجهاد المقدس ضد الكفار من أجل الاستقلال الوطنى ، وأعلن اعتزامه النزول بنفسه إلى الميدان على رأس قوة كبيرة من المجاهدين .

وقد كان بسبب هذه المقاومة الشعبية أن طالت الحرب ، ولم تستطع القوات الإيطالية تقوية مواقعها فى طرابلس إلا فى نوفمبر ١٩١١ - يناير ١٩١٢ ، وظل وضع الإيطاليين فى بنغازى مهزوزًا حتى ١٢مارس ١٩١٢ ، أما فى درنة وطبرق ، فإن وضع الحاميات الإيطالية أصبح اعتبارا من نهاية نوفمبر حرجا جدا ، كذلك كان الوضع حرجا جداً بالنسبة للقوات الإيطالية فى مدينة الخمس . وقد اضطرت الحكومة الإيطالية إلى زيادة عدد قواتها حتى بلغت فى نهاية أكتوبر ٩٠ ألفا ، ولكن التعب والإعياء اشتد بين جنود الحملة وانتشرت فيهم الأمراض ، وأخذت تبرز صعوبات التموين . وظلت الحملة الإيطالية حتى ربيع ١٩١٢ بعيدة كل البعد عن الاستيلاء الفعلى على طرابلس وبرقة بنفس القدر الذى كانت عليه فى أول أيام الحرب .

معاهدة أوشى ١٨ أكتوبر ١٩١٢

فى ذلك الحين كانت الظروف الدولية تضغط على الدولة العثمانية للتوصل إلى صلح مع إيطاليا . وبالفعل بدأت المفاوضات فى لوزان فى ١٢ من يولية ١٩١٢ ، وانتهت فى ١٨ أكتوبر ١٩١٢ بتوقيع معاهدة « أوشى » (لوزان) ، التى سلمت فيها الدولة العثمانية طرابلس الغرب وبنغازى إلى إيطاليا . وقد رتب الطرفان العثمانى والإيطالى الأمر فى هذه المعاهدة بشكل يحفظ كرامة الطرفين على حساب الشعب الليبى ! .

فحتى لا يقال إن الدولة العثمانية سلمت طرابلس الغرب وبنغازى إلى

إيطاليا ، اتفق الطرفان على أن يبدأ السلطان باصدار فرمان يمنح الأهالى « المختارية التامة » - أى الاستقلال الداخلى التام - حتى يكونوا هم الذين استسلموا للطليان ، ثم تصدر إيطاليا بعد ثلاثة أيام قرارا ملكيًا ، يستند إلى القانون الذى أصدرته فى ٢٠ فبراير١٩١٢ ، بوضع طرابلس وبنغازى تحت الحكم الإيطالى ، وتعلن فيه العفو العام ، واستمرار ذكر السلطان فى خطب الجمع والأعياد ويكون هناك ممثل للسلطان له سلطة لا تختلف فى حقيقتها عن سلطة القنصل العام ، ثم يتم التوقيع على المعاهدة التى تتضمن انتهاء الحرب ، وانسحاب الجيش العثمانى من طرابلس . وبالفعل صدر الفرمان العثمانى يوم ١٦ من أكتوبر ١٩١٢ ، ووقعت المعاهدة فى اليوم نفسه . وبهذه الصورة خرجت ولاية طرابلس الغرب ومصرفية بنى غازى من نطاق سيادة الدولة العثمانية .

على أن الوطنيين الليبيين فهموا من فرمان السلطان ما لم يكن يعنيه أصلا ، وهو منحهم الاستقلال الذاتى التام بمعناه الحقيقى ، الأمر الذى أمدهم بطاقة معنوية هائلة ، وأخذوا يتصرفون على هذا الأساس . ففى طرابلس الغرب عقد الزعماء الوطنيون الاجتماعات فى لواء الجبل العربى ولواء فزان ودرفلة ، وكلفوا سليمان البارونى بإعلان استقلالهم وتبليغه إلى من يلزم التبليغ إليه ، وتشكيل حكومة وطنية . وقد تولى سليمان البارونى رئاسة الحكومة الجديدة ، وقام بإخطار الدول ونائب السلطان فى طرابلس ، وأرسل وفدا إلى أوروبا للسعى فى اعتراف الدول بالحكومة الجديدة .

وأما القيادة السنوسية ، فقد اعتبرت الفرمان دعما نهائيا لأركان الإمارة السنوسية المستقلة ، حيث أصبح استقلال هذه الإمارة أمرا واقعيا من الناحية الفعلية والشرعية ، وانتقلت إليها حقوق السيادة فى طرابلس إلى جانب برقة .

وعلى ذلك فقد استمر النضال ضد الإيطاليين فى ليبيا كما كان الحال قبل توقيع معاهدة أوشى . على أن الوضع بالنسبة للإيطاليين كان قد تحسن ، فقد نص فى الأقسام السرية من معاهدة أوشى على ألا ترسل الحكومة العثمانية إلى

طرابلس الغرب وبنغازى أسلحة أو ذخائر أو ضباطا ، كما انسحبت القوات العثمانية التى كانت تساند المقاومة الوطنية فى طرابلس . وعلى ذلك فقد وجه الإيطاليون جهودهم ضد البارونى فى ميدان طرابلس ، واستطاعوا احتلال منطقة الجبل حتى نالوت والحدود الفرنسية ، كماحتلوا غدامس ومزدة ، وزحفوا على الفزان . واستطاعوا إنهاء المقاومة الطرابلسية فى أواخر عام ١٩١٣ .

أما فى برقة ، حيث كانت مواقع السنوسية قوية ، فقد اختلف الأمر قليلا . فعندما تم الصلح فى أوشى ، حرص أنور بك على أن يترك بالبلاد مقاومة منظمة ضد الإيطاليين ، واستأنف عزيز المصرى بجنده النظامى العثمانى العمليات العسكرية ، وأمكن إلحاق هزيمة كبيرة بالقوات الإيطالية . ولكن بعد أن فرغ الإيطاليون من ميدان طرابلس ركزوا هجومهم على مواقع قوات الوطنيين ، وأمكنهم احتلال عدد كبير منها فى المدة من ١٢ أبريل حتى ١٨ يولية ١٩١٣ . وفى الوقت نفسه طلبوا وساطة الخديو عباس حلمى لإقناع السنوسيين بالكف عن الجهاد ، ولكن السيد أحمد الشريف أصر على جلاء القوات الإيطالية قبل التفاهم . وهنا طلبت الحكومة العثمانية إلى عزيز المصرى الانسحاب بمن معه من الضباط والجنود من برقة إلى السلوم لنقلهم إلى تركيا . فطلب الوطنيون منه تسليمهم الأسلحة والذخائر ، ولكن عزيز المصرى رفض ، فأرادوا الاستيلاء عليها بالقوة . ووقعت اشتباكات دامية بين الفريقين ، ولكن عزيز المصرى استطاع الوصول إلى السلوم ، وفى ١٦ من يولية ١٩١٣ بلغ الإسكندرية .

وهكذا تزايدات صعوبات الوطنيين ، فبعد انسحاب القوة التركية العاملة فى برقة والجبل الأخضر بكامل معداتها ، أصبحت البلاد خالية من وسائل الدفاع ومعرضة للهجوم . ولكن السنوسيين صمدوا برغم ذلك ، وأسندوا قيادة المجاهدين إلى السيد عمر المختار ، الذى شكل جيشاً للمقاومة ظل يقاوم الطليان حتى نشوب الحرب العالمية الأولى .

٣ - المقاومة فى أثناء الحرب العالمية الأولى

كان الوضع السياسى لليبيا عند نشوب الحرب العالمية الأولى هو الوضع الذى أرسته معاهدة أوشى فى ١٨ أكتوبر ١٩١٢ . وبمقتضاه - كما ذكرنا - منح السلطان العثمانى الأهالى الاستقلال الداخلى التام ، وأعلنت إيطاليا وضع طرابلس وبنغازى تحت الحكم الإيطالى ، مع استمرار ذكر اسم السلطان فى خطب الجمع والأعياد ، ووجود ممثل للسلطان لا تختلف سلطته عن سلطة القنصل العام . وقد اعترف الوطنيون الليبيون بالوضع الذى قرره لهم السلطان العثمانى ، ولكنهم رفضوا الوضع الذى أرادته إيطاليا ، ومن ثم نشب القتال بين الطرفين ، ولكن السياسة العثمانية قررت اتخاذ موقف الحياد .

(ا) الجبهة السنوسية :

وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى ، وانضمت تركيا إلى ألمانيا ضد إنجلترا فى أول نوفمبر ١٩١٤ ، عاد الأتراك مرة أخرى إلى الاهتمام بالميدان الليبى بسبب مجاورته للوجود الإنجليزى فى مصر . ولكن لما كانت إيطالياقد ثبتت على الحياد حتى مايو ١٩١٥ ، فلم يكن فى نية السياسة التركية مساعدة الوطنيين الليبيين على التخلص من الحكم الإيطالى ، بل استغلالهم لمصلحتها ضد الوجود الإنجليزى فى مصر . وهو ما نشطوا له فى أعقاب نشوب الحرب ، حيث بعثوا بنورى بك إلى ليبيا لتولى القيادة العامة ، ولكى يسلم إلى السيد أحمد الشريف السنوسى كتاباً من القائد العام التركى يبلغه فيه أن السلطان محمد رشاد يعينه نائباً عنه فى أفريقيا الشمالية ، ويمنحه حق إعطاء الرتب والنياشين . وأكد هذا الخطاب الوضع الممتاز الذى كانت تشغله الإمارة السنوسية . وفى الوقت نفسه

عين السلطان الشيخ سليمان البارونى والياً على طرابلس الغرب ، وقائداً عاما لقواتها المجاهدة .

الحرب بين السنوسيين والانجليز :

ومع أن السيد محمد الشريف السنوسى قاوم فى البداية خطة الأتراك التى تطلب إليه مهادنة أعدائه الطليان ومهاجمة أصدقائه الإنجليز ، فإنه لم يلبث أن تورط فى الحرب ضد الإنجليز ، بفضل مؤامرة دبرها القائد العثمانى نورى وجعفر العسكرى ، فنشبت عدة معارك بينه وبينهم فى منطقة السلوم وسيدى برانى ، انتهت بمعركة فاصلة يوم ٢٦ فبراير ١٩١٦ فى مكان اسمه العقاقير شرقى سيدى برانى ، فاز فيها الإنجليز وأسروا جعفر العسكرى ، ودخل الجيش البريطانى السلوم يوم ٢٤ مارس ١٩١٦ ، وكانت فى يد السنوسيين ، وعرض الإنجليز الصلح على السيد أحمد الشريف الذى كان قد انتقل إلى الواحات لمواصلة النضال فى الجنوب ، ولكنه رفض الصلح لأنه كان يعلق آمالا على حركة على دينار فى دارفور ، ولكن الإنجليز ألحقوا به الهزيمة ، وأجبروه على الانسحاب إلى جغبوب فى بداية عام ١١١٧ ، ثم إلى العقيلة حيث ظل بها إلى أغسطس ١٩١٨ قبل انتقاله إلى الآستانة .

اتفاق عكرمة ١٦ من أبريل ١٩١٧ :

فى تلك الأثناء كانت زعامة السنوسيين قد انتقلت من ناحية الواقع إلى السيد محمد إدريس السنوسى ، ابن عم السيد أحمد الشريف ، الذى كان قد عينه على منطقة برقة ، ومركزه « أجدابية » ، ولم يكن موافقاً على الحرب ضد الإنجليز . فدخل فى مفاوضات معهم ومع الطليان ، أسفرت عن أول اتفاق من نوعه بين السنوسيين والطليان ، عرف باسم اتفاق عكرمة أو طبرق ، فى ١٦

أبريل ١٩١٧ ، وقد أعلن فيه الطرفان رغبتهما فى إنهاء القتال فى برقة على الوضع الفعلى الذى يحرزه كل منهما ، فيلتزم الإيطاليون بأن يقفوا عند « نقطهم » التى يحتلونها وقت إبرام الاتفاق فعلا ، فلا يجددون نقطا عسكرية زيادة على ما هو كائن ، ويفعل السنوسيون مثل ذلك من جانبهم أيضا . وبذلك تحددت منطقة نفوذ السيد ومنطقة نفوذ الطليان .

كذلك أبرم السيد محمد ادريس اتفاقا آخر مع الإنجليز فى عكرمة لتأمين الحدود بين مصر وبرقة طبقاً للقوانين والمعاملات الدولية ، والاعتراف بواحة جغبوب أرضاً مصرية مع بقاء الإدارة المحلية فى أيدى السيد محمد إدريس بطريق الوكالة .

(ب) الجبهة الطرابلسية والحرب ضد الايطاليين :

فى ذلك الحين كان الوضع فى طرابلس ، التى فصلها الإيطاليون عن برقة فى سبتمبر ١٩١٣ وأقاموا منها حكومة منفصلة ، يتخذ شكلا آخر . ذلك أن نشوب الحرب العالمية الأولى وانشغال الإيطاليين ، قد أتاح الفرصة للقيادات القومية لإعادة تنظيم صفوفها واستئناف الجهاد .

فبعد فترة من مهادنة الزعيم المصراطى رمضان شتيوى (السويحلى) للإيطاليين بسبب نزاعه مع السنوسيين ، انقلب عليهم فى ٢٨ أبريل ١٩١٥ ، فى أثناء حملتهم على معسكر المجاهدين فى « قصر بوهادى » ، مما أدى إلى هزيمتهم هزيمة ساحقة ، وتلى ذلك أن بدأت القبائل تشق عصا الطاعة على الإيطاليين ، فلم يبق لدى الطليان فى طرابلس الغربية سوى « زوارة » و « زنزور » . أما فى طرابلس الوسطى ، فقد انسحب الطليان من « مزدة » و « وغريان » . وفى طرابلس الشرقية صارت الكلمة للمجاهدين فى المنطقة كلها . وبعد تأزم الأمور فى برقة وإلحاح أهل البلاد فى إنهاء النضال ، انتقل نورى باشا ومعه

عبد الرحمن عزام إلى طرابلس فى أواخر عام ١٩١٦ لمواصلة الجهاد باسم الحكومة العثمانية ونزلا بمصراته على الزعيم السويحلى .

فى تلك الأثناء أرسلت تركيا سليمان البارونى لاستئناف الجهاد فى طرابلس ، وكان يحمل من السلطان فرماناً بتعيينه والياً على طرابلس وقائداً عاما لقواتها المجاهدة . وقد بدأ يعمل منذ قدومه لإنشاء حكومة عربية منضوية تحت لواء الآستانة ، وتدين لدولة الخلافة بالتبعية . ثم ما كاد يستقر به المقام بالبلاد حتى أصدر منشورا فى ١٧ أكتوبر ١٩١٦ أعلن فيه « إلحاق طرابلس الغرب بالولايات العثمانية ، وأخذ يتخذ الخطوات والترتيبات المدنية والعسكرية من أجل إنشاء حكومة منظمة تتولى الكفاح ضد إيطاليا ، ولكن هذه المهمة كانت صعبة بسبب النزاع بين الزعماء الليبيين خصوصاً بين رمضان السويحلى والسيد أحمد الشريف السنوسى من جهة ، ثم بين السويحلى وأحمد بك المريض زعيم ترهونة من جهة أخرى .

٤ - قيام جمهورية طرابلس ١٨ نوفمبر ١٩١٨

فى ذلك الحين ، ومع اقتراب الحرب العالمية الأولى من نهايتها ، أخذت الظروف تتهيأ لاعلان جمهورية طرابلس . ففى مايو ١٩١٨ أوفدت الحكومة العثمانية أميراً عثمانيا ، هو الأمير عثمان فؤاد ، إلى طرابلس ليتسلم القيادة العليا فى أفريقية الشمالية ، وإزالة الخلافات القائمة فى صفوف المجاهدين ، وتوحيد القيادة الوطنية . وقد نجحت الاجتماعات العديدة التى عقدها للزعماء فى الفترة من مايو إلى سبتمبر ١٩١٨ فى تحقيق هذا الغرض لحد كبير على مستوى الزعماء الطرابلسيين ، وإن لم تستطع تحقيق هذا الغرض على مستوى الزعامات الطرابلسية والسنوسية . ولذلك لم تكد تأتى الأنباء بقرب سقوط الآستانة ، حتى استقر الرأى ، تحت نصيحة عبد الرحمن عزام ، على إنشاء جمهورية فى طرابلس على نحو يكفل لكل زعيم من كبار الزعماء الطرابلسيين مكانا بارزا فى شئون الحكم على قدم المساواة مع سائر أقرانه أعضاء هذه الجمهورية . وفى يوم ١٦ نوفمبر أسفرت اجتماعات الزعماء فى « مسلاته » عن إنشاء الجمهورية بصورتها النهائية ، واختيار سليمان البارونى (عن الجبل الغربى) ، ورمضان السويحلى عن مصراته ، ومحمد المريض عن ترمونة ، وعبد النبى بلخير (عن ورفلة) ، أعضاء لمجلس الجمهورية .

وفى يوم ١٨ نوفمبر ١٩١٨ أصدر مجلس الجمهورية بلاغاً أذاعه فى أنحاء البلاد يعلن فيه تأسيس الجمهورية ، وقرر إرسال بلاغ بذلك فى اليوم نفسه إلى الحكومات الإيطالية والإنجليزية والفرنسية وإلى الرئيس ولسن . ودعا الحكومة الإيطالية إلى الاعتراف بحكومة الجمهورية الجديدة ، « وسد كل باب يضطر الحكومة الطرابلسية إلى مداومة الحرب إلى أن تحقق أملها المشروع » .

المفاوضات بين جمهورية طرابلس والإيطاليين :

على أن السلطات العسكرية حاولت تصفية الجمهورية عن طريق تشديد الأعمال العسكرية ضدها ، ولكن بسالة المجاهدين اضطرت الحكومة الإيطالية إلى طلب الدخول فى مباحثات صلح ، حيث طلب المفاوضون الطرابلسيون الجنسية الإيطالية بكل ما تعطيه من حقوق ، ولكن الإيطاليين رفضوا هذا الطلب ، فانقطعت المفاوضات ، وعمد الإيطاليون إلى معاودة الهجوم مرة أخرى . ولكن عملياتهم العسكرية التى استمرت حتى فبراير ١٩١٩ ، وأسفرت عن معركة غير حاسمة فى ٨ فبراير ١٩١٩ - توقفت ، بعد أن أثارت حملات عنيفة من جانب الصحافة الاشتراكية فى إيطاليا .

ولم تجد السلطات الإيطالية بدا من استئناف المفاوضات مع أعضاء حكومة الجمهورية الطرابلسية ، فقدم الزعماء الطرابلسيون مطالبهم فى ٨ أبريل ١٩١٩ ، تحت عنوان « مواد دستورية يعرضها مجلس الجمهورية الطرابلسية لتأسيس إمارة حرة بطرابلس الغرب تحت إشراف الحكومة الإيطالية على أن تكون الشريعة الغراء قانونها الأساسى » ، وقد تضمنت مطالب معتدلة للغاية ، فقد اكتفوا بطلب تنصيب أمير مسلم على الإمارة المزمعة ، وتأسيس برلمان يكون ثلاثة أرباع أعضائه من المسلمين والربع الباقى من الطليان واليهود ، وتأليف جيش وطنى من خمسة آلاف جندى تكون الخدمة فيه إجبارية ، وسك عملة عربية ، ووضع علم وطنى للإمارة ، وجعل التعليم الابتدائى إجباريا ، وتأسيس محاكم مختلطة للفصل بين العرب والطليان .

وفى نص لاحق أعرب الزعماء عن اعتراف إمارة طرابلس للحكومة الإيطالية بأنها تحت إشرافها ، وقبول أن يشرف على سياستها وشئون الحكم بها قنصل من قبل الحكومة الإيطالية ، وقبول إنشاء مراكز عسكرية إيطالية فى البلاد ، وأن يقوم رجال السلك الدبلوماسى الإيطالى بتمثيل المصالح الطرابلسية

فى الخارج ، ويرأس إيطاليون مجلس الخارجية ، ويعيّن إيطاليون للإشراف على إدارات المالية والجمارك والمعارف والعدل ، والمحافظة على مصالح الطليان الاقتصادية .

وفى مقابل كل هذه التنازلات من قبل الزعماء الطرابلسيين ، لم يتمسكوا الا بضرورة المساواة فى المعاملة بين الطرابلسيين والطليان فى أنحاء المملكة الإيطالية .

صلح سوانى بن يادم فى ٢١ أبريل ١٩١٩ :

وقد انتهت المفاوضات يوم ١٤ أبريل ١٩١٩ ، حين دعا الوالى الايطالى جاريونى Garioni الزعماء الطرابلسيين إلى قصر الحكومة بطرابلس ، وأبلغهم قرارا للحكومة الايطالية يحمل تاريخ ٤ مارس ١٩١٩ ، يشتمل على أحد عشر مبدأً تتضمن :

الاعتراف بمنح الجنسية الإيطالية للعرب فى طرابلس ، والمساواة بين الطليان والطرابلسيين ، وخضوع الطرابلسيين لقوانينهم الخاصة بالأحوال الشخصية ونظام الإرث ، وضمان الحريات الشخصية ، والاعتراف بحق الطرابلسيين فى شغل الوظائف المدنية والعسكرية ومزاولة المهن الحرة ، وتعميم الضرائب العامة وضرورة موافقة المجالس الوطنية المنتخبة قبل البت فى نوع الضريبة التى يراد جبايتها وفى طرق توزيعها .

وقد كان من أثر ذلك البلاغ أن تم إبرام اتفاقية صلح بين إيطاليا والجمهورية الطرابلسية فى ٢١ من أبريل ١٩١٩ ، صارت تعرف من ذلك الحين باسم « صلح شلية الزيتونى » ، أو « صلح سوانى بن يادم » ، وتضمنت فيما تضمنت أن تسمى الحكومة حكومة القطر الطرابلسى ، ويدير القطر مجلس

حكومة مؤلف من ثمانية أعضاء وطنيين ينتخبهم مجلس النواب الطرابلسى من بين أعضائه ، ومن عضوين إيطاليين ينتخبهما الحاكم . ويرأس هذا المجلس حاكم عام يعين من قبل ملك إيطاليا ، ويسن قوانين البلاد مجلس نواب ينتخبه الأهالى يتمتع بما لمجالس الدول الأخرى المتقدمة من سلطات وحقوق ، ويكون للوطنيين التوظف فى الوظائف العالية ملكية وعسكرية وقضائية وصحية وغيرها بالامتحان . وفى آخر مايو أصدر الملك عما نويل الثالث ملك إيطاليا قانونا أساسيا ،تضمن قواعد الاتفاق ، وأعلن فى منشور رسمى يوم أول يونيو ١٩١٩ .

اتفاق الرجمة بين السنوسيين والإيطاليين ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠ :

وقد اتجهت الحكومة الإيطالية بعد تسوية علاقاتها مع الطرابلسيين إلى التوصل مع حكومة السيد محمد إدريس السنوسى فى أجدابية ، إلى اتفاق مماثل يحل محل اتفاقية عكرمة المؤقتة سنة ١٩١٧ . وقد تلاقت رغبتها هذه مع رغبة حكومة أجدابية ، وإن اختلفت أهدافها ، وأسفرت المفاوضات التى جرت بين الطرفين عن عقد اتفاق الرجمة فى ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠ ، وبمقتضاه اعترفت الحكومة الإيطالية بإمارة السيد محمد إدريس ، وتقسيم القطر البرقاوى إلى قسمين : قسم ساحلى ترفرف عليه الراية الإيطالية وقسم داخلى يشمل داخلية البلاد ، ويضم واحة « جغبوب » و « الكفرة » و « جالو » و «أوجلة » ، ويخضع لإمارة السيد محمد إدريس السنوسى ، وتكون الإمارة وراثية مركزها أجدابية . وفى مقابل تلك يحل الأمير من جانبه الأدوار (معسكرات المجاهدين) وجميع الوحدات العسكرية فى مدة ثمانية أشهر ، ويحتفظ بألف جندى فقط للإمارة وحفظ النظام . وقد أدمجت فى صلب اتفاقية الرجمة القواعد والمبادئ ، التى تضمنها القانون الأساسى الذى وضعته الحكومة الإيطالية لبرقة ، على غرار القانون الأساسى لطرابلس ، مع مراعاة الظروف الاجتماعية لكل من الولايتين بما يعزز الروح القبلية لدى القبائل ، وإضعاف

نفوذ السنوسية داخل البلاد ، عن طريق تقسيم سكان برقة إلى قبائل وبطون ، لكل منها مجلس انتخابى يدعى مجلس الشيوخ ، يعاون شيخ المشايخ فى اختصاصاته .

وقد كان بعد اتفاقية الرجمة أن أجرى السيد محمد إدريس السنوسى الانتخابات لمجلس النواب المحلى ، وبدأت الدورة البرلمانية الأولى .

على أن الصعوبات أخذت تكتنف تنفيذ اتفاقية الرجمة ، بسبب ما نصت عليه من إلغاء « الأدوار » . فقد تعذر إقناع الأهالى بتسليم أسلحتهم وحل الأدوار نظراً لعدم ثقتهم بالإيطاليين وقد عزا الإيطاليون هذا الامتناع إلى السيد إدريس نفسه ، على حين أصر الرؤساء المشايخ على أنهم سوف لا يأمنون على حياتهم من إيطاليا إذا تشتتت المراكز وتفرقت الجموع الحاشدة فى الأدوار وسلم المجاهدون سلاحهم .

وقد أسفرت المفاوضات التى جرت حول هذه المسألة عن عقد اتفاق جديد فى « بو مريم » فى ٣٠ سبتمبر ١٩٢١ ، اتفق فيه الطرفان على إنشاء أدوار مشتركة من إيطاليين وسنوسيين بنسبة خمسة إلى أربعة فى كل من : الأبيار وتاكنس وسلنطة وعكرمة ، وأضيف إليها دور إيطالى فى المخيلة . على أن يعين فى كل دور ناظر سنوسى وناظر إيطالى . على أن الإيطاليين كانوا يعرفون أن إدارة برقة ، فيما عدا المدن ، كانت فى أيدى السنوسية ، وأن القتال سوف يدور فى يوم من الأيام . وجاءت تطورات الموقف فى طرابلس . ثم فى نظام الحكم فى إيطاليا ذاتها ، لتهدم كل هذه الاتفاقيات وتشعل نيران المقاومة من جديد .

٥ - الوحدة بين طرابلس وبرقة

فى ذلك الحين كانت الظروف فى طرابلس تضغط على يد فريق هام من زعمائها للاتجاه نحو الوحدة . فلم يبد الإيطاليون فقط عدم جديتهم فى بنود اتفاقية الصلح والقانون الأساسى ، ومخالفتهم لها ، بل استخدموا الذهب أيضاً لإيقاع الفرقة والفتنة والمنازعات بين الأعيان وزعماء العشائر . وإزاء ذلك سارع الزعماء الطرابلسيون دون انتظار ، إلى تشكيل « مجلس الحكومة » الذى نص القانون الأساسى على انتخابه بواسطة مجلس النواب المحلى .

وفى الوقت نفسه أنشأ الزعماء ، المؤيدون لرمضان السويحلى وسياسة عبد الرحمن عزام ،حزباً هو « حزب الإصلاح الوطنى » الذى نشر برنامجه يوم ٣٠ سبتمبر ١٩١٩ ، وينص على المحافظة على حقوق العرب كاملة كما وردت فى القانون الأساسى ، والعمل على تنفيذ هذا القانون بكل سرعة ، حتى تتاح الفرصة للتدرب على الاضطلاع بأعباء الحكومة الذاتية ، ومتابعة السعى لتحقيق التفاهم المثمر بين العرب والإيطاليين على أساس المساواة التامة ، والعمل على نشر التعليم وإنعاش الحياة الاقتصادية ، وتوزيع الثروة توزيعاً عادلا بين أفراد الشعب .

ومع أن هذا البرنامج الوطنى ، الذى يحمل مسحة اشتراكية ، والذى عبر عن الاتجاهات الشعبية للحركة الوطنية الطرابلسية ، قد لقى تأييد العرب ، فإن الزعماء المنافسين لرمضان السويحلى ألفوا بتحريض الإيطاليين جبهة مناوئة له ، من أعضائها أحمد المريض وعبد النبى بلخير ، اتحدت كلمتها على القضاء على نفوذه . وإزاء هذه الصعوبات اتجه زعماء « حزب الإصلاح الوطنى » إلى فكرة توحيد القطر الليبى كله (برقة وطرابلس) تحت إمارة السيد محمد إدريس السنوسى .

وفى تلك الأثناء أخذت الظروف تساعد على وحدة الزعماء الطرابلسيين بعودة المجاهد الطرابلسى القديم بشير السعداوى من الشام ، ووفاة رمضان السويحلى فى معركة دامية مع عبد النبى بلخير صاحب ورفلة ، وقد أثمرت الدعوة إلى الاتحاد عقد مؤتمر غريان فى نوفمبر ١٩٢٠ ، الذى كان الروح المحركة فيه عبد الرحمن عزام . وقد اتخذ المؤتمر القرارات التى كانت الأساس الذى انبنى عليه آخر الأمر التجاء القادة الطرابلسيين إلى الزعامة السنوسية لتوحيد الصفوف . فقد اتخذ المؤتمر قراراً بالعودة إلى خطة الجهادضد الإيطاليين إذا فشلت الجهود لحمل الطليان على احترام وعودهم ، وقرر إنشاء حكومة وطنية تتكفل بتنظيم الجهاد وتضطلع بمهمة تنفيذ قرارات المؤتمر . وأعلن أنه لإنقاذ البلاد من الانقسام والفوضى لابد من إقامة حكومة قادرة ومؤسسة على ما يحقق الشرع الإسلامى من الأصول ، بزعامة رجل مسلم منتخب من الأمة ، لا يُعزل إلا بحجة شرعية وإقرار مجلس النواب ، وتكون له السلطة الدينية والمدنية والعسكرية بأكملها بموجب دستور تقره الأمة بواسطة نوابها ويشمل حكمه جميع البلاد بحدودها المعروفة .

ولتنفيذ قرارات المؤتمر شكل الزعماء وفدين : أحدهما للتوجه إلى روما لبذل مجهود أخير مع الإيطاليين ، والآخر إلى أجدابية للتفاوض مع الزعامة السنوسية ، كما أسسوا حكومة وطنية لإدارة شئون البلاد الداخلية باسم « هيئة الإصلاح المركزية » يتولى رئاستها أحمد بك المريض . على أن المفاوضات مع الحكومة الإيطالية لم تلبث أن فشلت فى حين نجحت مع السنوسيين . فقد استمرت هذه المفاوضات الأخيرة فى شهرى ديسمبر ١٩٢١ ويناير ١٩٢٢ ، ووقع الطرفان فى ٢٢ من يناير ١٩٢٢ ميثاقاً عرف باسم « ميثاق سرت » يؤيد قرارات مؤتمر غريان ، وينص على أن الطرفين يريان أن مصلحة الوطن وضرورة الدفاع ضد العدو المشترك تقضيان بتوحيد الزعامة فى البلاد ، ولذلك يجعلان غايتهما انتخاب أمير مسلم تكون له السلطة الدينية والمدنية داخل دستور ترضاه الأمة . وتعهد الطرفان باتخاذ الوسائل اللازمة « لإنشاء الإمارةالليبية » . وقررا أنه بمجرد الانتهاء من انتخاب الأمير وتوليته بارادة

الأمة ، يتم انتخاب مجلس تأسيسى من الفريقين لوضع القانون الأساسى والنظم اللازمة لإدارة البلاد . واتفقا على أن يكون لكل منهما مندوب لدى الطرف الآخر للاشتراك فى سياسة البلاد وفى التدابير اللازمة للدفاع عن الوطن .

ولم يلبث الزعماء الطرابلسيون أن قرروا مبايعة الأمير إدريس السنوسى أميراً للقطرين : طربلس وبرقة . ووصل وفد من « هيئة الإصلاح المركزية »يحصل كتاب البيعة إلى أجدابية فى أكتوبر ١٩٢٢ ، وقد استند فيه الزعماء إلى أن الحكومة الإيطالية « وجهت عزمها إلى العبث بجميع حقوقنا ، وجعلت من قوتها مبرراً للتصرف فى مصيرنا وحقوقنا الطبيعية ... الأمر الذى حملنا على ركوب الأخطار واقتحام الحروب المتوالية ، إلى أن نظفر بتحقيق أمنيتنا القومية ، ألا وهى تأسيس حكومة دستورية يرأسها أمير مسلم جامع للسلطات الثلاث الدينية والسياسية والعسكرية ، مع مجلس نيابى تنتخب الأمة أعضاءه ... لذلك نبايع سموكم أميراً للقطرين : طرابلس وبرقة ، على أن تقودهما إلى ما يحقق أمانيها الشريفة الإسلامية المنوه عنها » .

وقد قبل الأخير البيعة بكتاب فى ٢٢ نوفمبر ١٩٢٢ ، تعهد فيه بالعمل على قاعدة الشورى ، وعهد إلى هيئة الإصلاح المركزية الاستمرار فى إدارة شئون القطر الطرابلسى حتى تجتمع جمعية وطنية لوضع نظام البلاد .

قيام الفاشية فى ايطاليا والقضاء على المقاومة فى طرابلس :

فى الشهر نفسه الذى وصل فيه كتاب المبايعة إلى الأمير إدريس السنوسى ، وهو شهر أكتوبر ١٩٢٢ ، كان موسولينى يزحف على روما ليقوم بانقلابه الفاشى المشهور الذى نقل كلا من إيطاليا والمقاومة الوطنية الليبية إلى مرحلة جديدة . فقد بادرت الحكومة الإيطالية الجديدة برئاسة موسولينى ، وقد أغضبها

قبول الأمير السنوسى البيعة ، يعزل الوالى الإيطالى القائم ، وتعيين وال آخر محله ، وزودته بسياسة جديدة تقوم على عدم التقيد بالتزامات اتفاق الرجمة والعمل على نزع السلاح من العرب . وكان الأمير إدريس يمر بأزمة صحية تهدد حياته فى ذلك الحين ، وتقرر سفره إلى القاهرة للعلاج . ولكنه عمل قبل سفره فى ديسمبر ١٩٢٢ على تنظيم المقاومة ضد الطليان ، فعهد بالشئون السياسية والعسكرية فى برقة إلى السيد عمر المختار نائبا عنه فى تنظيم الأدوار ، كما أقام أخاه السيد رضا نائباً عنه فيما يتعلق بالشئون الدينية والسنوسية والعائلية ، وأنشأ هيئة مركزية فى برقة من رؤساء القبائل للاضطلاع بأعباء الإدارة .

وما أن غادر الأمير أجدابية إلى مصر حتى أخذ الوالى الإيطالى الجديد لبرقة فى حل الأدوار ، وأخذت الهيئة المركزية البرقاوية تعد العدة لتهيئة وسائل النضال ضد الطليان ، ووافقت على اقتراح بشير السعداوى بتأليف جبهة متحدة من برقة وطرابلس لمتابعة النضال ، ثم وقع الحاضرون على قرار بإثارة الحرب ضد إيطاليا ، وغادر السعداوى برقة إلى طرابلس فى ٩ مارس ١٩٢٣ لهذا الغرض ومعه السيد صفى الدين من قادة رؤساء السنوسية العاملين .

على أنه فى تلك الأثناء كان الإيطاليون فى طرابلس قد عززوا قواتهم بفرقتين جديدتين ، وشنوا هجوماً على المجاهدين فى طرابلس ، وألحقوا بهم الهزيمة ، وسقط فى القتال محمد سعدون السويحلى ، أخو رمضان السويحلى ، وكان قائداً عسكريا هاما . وبقيت مصراته وترهونة . فتوجه بشير السعداوى إلى سرت ثم إلى وادى نفد ، بين مصراته وورفلة ، حيث معسكر المجاهدين العام ، وحاول حشد جموع المجاهدين حول السيد صفى الدين تحت لواء السنوسية . ولكن السيد صفى الدين لم يستطع توحيد كلمة القبائل ، بسبب تغلب انقساماتها فى تلك اللحظات الحرجة ، وقد أدى ذلك إلى انحلال المقاومة ضد الطليان وانسحاب صفى الدين إلى جالو ثم إلى الجغبوب فى سبتمبر ١٩٢٣ .

وأما بشير السعداوى فقد استطاع أن يؤسس مركزاً للجهاد « فى قصر

بوهادى » ، وتسلم الحكم فى سرت ، وجمع شتات المنهزمين اللاجئين ألى سرت من طرابلس ، وكان عددهم يبلغ نحو خمسين أو ستين ألفا . وثبت المجاهدون فى مصراتة وترهونة أقدامهم . ولكن الطليان استطاعوا بقواتهم الجرارة وطائراتهم القضاء على المقاومة شيئا فشيئا ، ثم هاجموا فى النهاية ورفلة ، فانحلت المقاومة تماما ، واضطر بشير السعداوى إلى مغادرة سرت فى عام ١٩٢٤ ، بعد أن قضى بها عاما تقريبا . فكان خروجه من البلاد إيذانا بأن « الثورة قد انتهت فى طرابلس وأن الأمر استتب للطليان . وبقيت برقة .

٦ - مقاومة عمر المختار

كانت الأمور فى برقة تجرى على نحو مختلف ، بفضل وحدة الزعامة السنوسية . ففى ٦ مارس بدأت السلطات الإيطالية تظهر عزمها على العدوان ، فحل الوالى الجديد أدوار : الأبيار ، وتكنس ، وسلنطة ، والمخيلة ، وعكرمة ، وأعلن فى افتتاح الدورة البرلمانية فى اليوم نفسه عدم إخلاص السنوسيين للحكومة الإيطالية ، وعزمه على اتخاذ تدابير لاحترام القوانين واستتباب النظام .

وفى ٢١ من أبريل ١٩٢٣ شنت القوات الإيطالية هجومها باحتلال أجدابية مقر الإمارة السنوسية ، التى سقطت دون مقاومة لعدم إمكان الدفاع عنها . وفى ٢٤ من أبريل أعلن الوالى أن كل الاتفاقات مع السنوسية قد أصبحت لاغية ولا أثر لها . كما أعلن فى أول مايو أن السنوسية قد أصبحت مجرد طريقة كغيرها من الطرق الإسلامية ، ويجب أن يظل نشاطها دينيًّا محدوداً .

وانسحب المجاهدون فى الجنوب ، واتخذوا من زاوية القطوفية مركزا لمقاومة الطليان ، ووسعوا دائرة عملياتهم لتشمل منطقة الجبل الأخضر بأكملها تحت قيادة السيد عمر المختار ، ولكن امتداد العمليات العسكرية الإيطالية دفع السيد عمر المختار إلى التوجه إلى مصر للتشاور مع الأمير إدريس فى الخطط والإمدادات اللازمة . وفى أثناء وجود عمر المختار بمصر حقق المجاهدون نصراً على القوات الإيطالية فى معركتين ، الأولى فى بير بلال ، والثانية فى البريقة .

وكانت المقاومة عند عودة عمر المختار لا تتجاوز برقة الحمراء وبرقة البيضاء . وقد قر الرأى على أن ينشئ عمر المختار فى الجبل الأخضر قاعدة

عسكرية ، يكون بها جيشاً قوياً ، ويشكل فيها الأدوار . واستطاع بالفعل تشكيل ثلاثة أدوار هى أدوار : البراعصة ، والعبيد ، والحاسة . وعين عليها قوادها ، وجعل نفسه القائد الأعلى ، وبذلك بدأت المقاومة التى استمرت طوال ثمانية أعوام متصلة .

وفى المرحلة الأولى من القتال التى استمرت فى عامى ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ، وسع المجاهدون نشاطهم فى الجبل الأخضر ، لتخفيف ضغط الطليان على إخوانهم فى أدوار البرقتين ، وكان لقبائل العبيد والبراعصة والحاسة والعواقير أكبر نصيب فى هذه العمليات العسكرية ، ولمع اسم عمر المختار كقائد بارع يتقن أساليب الكر والفر . ولم يستطع الطليان فى هذه المرحلة القيام بنشاط حربى ملحوظ فى منطقة الجبل الأخضر ، واكتفوا بمحاولة تطويق المنطقة وعزلها عن المناطق الأخرى .

ثم اتجه الطليان إلى احتلال مركز من أهم المراكز التى كانت تمد المجاهدين بالمؤن والذخائر ، وهو واحة الجغبوب . وكانت واحة جغبوب أرضاً مصرية يديرها السيد إدريس السنوسى بطريق الوكالة طبقاً لمعاهدة ١٦ من أبريل ١٩١٧ . ولما كان القيام بعمليات عسكرية ضدها يعد اعتداءً صريحا على مصر ، التى حصلت على استقلالها بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، ومن المنتظر أن ترفض تعديلا يضر بمصالح كفاح برقة ضد الإيطاليين ، فقد ضغطت إيطاليا على بريطانيا لتضغط بدورها على مصر للتنازل عن واحة جغبوب . وكانت الحكومة المصرية حكومة ضعيفة تحت رئاسة أحمد زيور ، فقبلت الضغط فى ٢ ديسمبر ١٩٢٥ - مما أثار كثيرا من السنوسيين الموجودين بمصر ، ودخلت جغبوب ضمن الحدود البرقاوية .

وقد أخذ الطليان بعد ذلك فى اتخاذ العدة لاحتلال تلك الواحة ، وكان يقيم بها حينذاك جماعة كبيرة من السنوسيين على رأسهم السيد صفى الدين ، فسارعوا إلى الارتحال عنها إلى مصر وإلى برقة ، واحتل الإيطاليون جغبوب

دون مقاومة فى ٨ فبراير ١٩٢٦ ، مما أضعف مركز السنوسيين عموماً . ومع ذلك فلم يستطع الإيطاليون خلال العمليات التالية سوى احتلال جردس جرارى وخولان ، ومنع المجاهدون كل اتصال بين برقة وطرابلس . وحاول الإيطاليون استمالة عمر المختار وبذل الوعود لقبائل الحاسة ، والعبيدات ، والدرسة ، والعبيد ، والعرفة ، والبراعصة دون جدوى . وحتى آخر عام ١٩٢٦ لم تستطع القوات الإيطالية التغلب على المقاومة .

على أنه ابتداءً من عام ١٩٢٧ ، وبعد تعزيز الإيطاليين قواتهم وتعيين وال جديد ، هو تيروتزى Teruzzi ، اتجهوا إلى الاشتباك مع الوطنيين فى الجبل ، واحتلال المراكز الصغيرة حول أجدابية . وقد أسفر نشاطهم العسكرى بقيادة « شيبى » عن احتلال « مسوس » فى ١٦ مارس ١٩٢٧ ، ثم « ساونو » بعد يومين ، وأخيرا « جوف المطر » يوم ٢٧ مارس ، ولكن المجاهدين أنزلوا بهم هزيمة بالغة فى معركة « الرحيبة » ، فتوقفت العمليات العسكرية فى الجبل الأخضر لمدة شهر تقريباً ، وعزل « شيبى » وتولى القيادة الجنرال « متزتى » .

واستأنف الإيطاليون عملياتهم ، فهزموا المجاهدين فى معركة « قبر الظاهر » فى ٢٧ - ٢٨ أبريل ١٩٢٧ ، واستمرت المعارك بين الفريقين فى الجبل الأخضر فى منطقة « وادى الكوف » من ٢ إلى ١١ مايو . وجرت محاولة السلطة الإيطالية للتفاهم مع المغاربة فى أجدابية ، انتهت باستسلام المغاربة فى الشماخ والعواقير فى سبتمبر ١٩٢٧ ، فمهد ذلك للإيطاليين احتلال المراكز التى ظلت خارجة عن سلطتهم فى منطقتهم ، فاحتلوا القطوفية دون مقاومة فى ٢٤ سبتمبر ، والعقيلة فى ٢٩ سبتمبر ، ولما كان قد سبق لهم احتلال ساونو وجوف المطر ، كما احتلوا جغبوب ، فقد انقطعت الموارد من الغرب والشرق عن جالو ، مقر السيد رضا ، وكانت ، لتوغلها فى الصحراء ، ذات موارد قليلة . وعندئذ أرسل الطليان إلى السيد رضا يخيرونه بين القتال أو الرحيل أو التفاوض . وقبل السيد رضا التفاوض على أساس إبقاء الزوايا ، واحترام الإخوان السنوسيين ، والاعتراف بحقه فى تعيين مشايخ الزوايا ، ثم بقاء السيد فى بنغازى . وقبلت

وزارة المستعمرات عرض السيد رضا ، ولكنها لم تلبث أن غدرت به وقامت بنفيه إلى صقلية بعد تسليمه .

وقد استطاع الإيطاليون ، بعد عدة هزائم قاسية فى الفزان ، احتلال زلة فى ٢٢ فبراير ١٩٢٨ ، ثم آبار تقرفت فى ٢٥ فبراير ، ثم واحة أوجلة فى ٢٣ فبراير ، وواحة جالو يوم ٢٥ فبراير ، ومرادة فى ١٨ مارس . وبذلك استطاعوا عزل المجاهدين بقيادة عمر المختار فى الجبل الأخضر عن مصر من الناحية الشرقية ، وعن مراكز السنوسية الباقية فى الجنوب فى فزان والكفرة .

على أن هذه الانتصارات لم تفت فى عضد عمر المختار ، الذى أرغم الطليان على الخروج بجيوشهم فى ٢٢ أبريل لمقابلته ، وأنزل بهم الهزيمة بعد معركة دامت يومين . وفى يونية أبيدت قوة إيطالية أرادت مهاجمة قافلة من البراعصة خرجت من السلوم محملة بالعتاد قاصدة الجبل الأخضر ، كما أنزل المجاهدون هزيمة أخرى بالطليان فى سبتمبر من العام نفسه ، فدلت هذه الأعمال على أن الثورة مازالت مستمرة فى الجبهة العربية من سرت شمالا إلى الفزان جنوبا ، وإلى جالو شرقاً ، فضلا عن مقاومة المجاهدين فى الجبل الأخضر ، واضطرت الحكومة الفاشية إلى تغيير سياستها ، مما أدى إلى استقالة وزير المستعمرات الإيطالى فى روما ، و « ديبونو » والى طرابلس ، وتيروتزى والى برقة فى ديسمبر ١٩٢٨ ، وإعلان موسولينى توحيد الإدارة فى القطرين الليبيين ، وتعيين المارشال بادوليو حاكما عاما فى يناير ١٩٢٩ ، وبذلك بدأت مرحلة حاسمة .

فقد أصدر بادوليو عند وصوله إلى طرابلس منشورا إلى أهالى طرابلس وبرقة فى ١٥ فبراير ١٩٢٩ ، يعلن فيه العفو عن الأفراد الذين يسلمون سلاحهم مختارين ، وأسقطت الطائرات الإيطالية هذا المنشور فى جميع أنحاء القطر الليبى . ثم طلب فى أوائل مارس الاجتماع بالسيد عمر المختار للتفاوض فى شروط الصلح ، وقد اشترط السيد عمر أن تقدم الحكومة الإيطالية برهاناً على صدق نواياها بإطلاق سراح السيد رضا وإرجاعه إلى بنغازى ، فوافقت

الحكومة الإيطالية ، وعاد السيد رضا إلى بنغازى يوم ٢١ مارس . وجرت مفاوضات طويلة منذ ٢٠ مارس بين السيد عمر ومندوب الحكومة الإيطالية بحضور المشايخ . وفى يوم ٢٩ يونية قدم المختار شروطه النهائية رسميًا فى اجتماع سيدى رحومة ، وكانت تقوم على تمهيد الطريق لإعادة تنظيم البلاد على أساس اتفاقات الطليان مع السيد إدريس فى عكرمة والرجمة ، وإعادة العمل بالقانون الأساسى لبرقة الذى ألغاه الطليان ، مع حضور مندوبين من الحكومة المصرية والتونسية لشهود المباحثات . وقد قبل بادوليو هذه الشروط واتفق الفريقان على عقد هدنة لمدة شهرين حتى يتسنى لكل منهما مخابرة مرجعه .

ولكن الإيطاليين كعادتهم أخذوا يبذرون بذور الشقاق بين الوطنيين ، واستطاعوا أن يحصلوا على توقيع السيد حسن الرضا على شروط صلح تختلف عن شروط عمر المختار فى سيدى رحومة ، وحين رفض السيد عمر هذه الوثيقة ، انفصل السيد حسن الرضا بجماعته من البراعصة والدرسة ، وعندئذ تهيأت الفرصة للطليان للمماطلة . وفى ٢٠ أكتوبر أصدر عمر المختار نداءً مشهوراً إلى أبناء وطنه ألقى فيه التبعة على أعدائه .

ولم تلبث أن استؤنفت العمليات العسكرية بهجوم شنه المختار على قصر بنقدم ، وقبض على « الدرك » الايطالى فى نوفمبر ١٩٢٩ ، وجرت عدة مناوشات خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ، وفى شهر يناير ١٩٣٠ انقلب الإيطاليون على السيد حسن الرضا ، وتمكنوا من القبض عليه يوم ١٠ يناير ، ثم نفيه خارج الأراضى الليبية . وفى خلال شهرى فبراير ومارس جرت عدة معارك فى منطقة الجبل الأخضر ، فى حين كانت القوات الإيطالية بقيادة جرازيانى تحرز الانتصارات فى منطقة الفزان ، فقد احتلت فى ١٣ يناير ١٩٣٠ « واو الشعوف » ، وفى ٢٤ من نفس الشهر احتلت مرزق ، وفى ٢٥ فبراير احتلت غات ، وبسقوط مرزق وغات انتهت مقاومة المجاهدين فى الفزان .

وسرعان ما بدأت مرحلة جديدة فى إخضاع البلاد من قبل القوات

الإيطالية ، تميزت بأشد ألوان العنف والقمع الفاشى الوحشى . فبناء على المخطط الذى وافق عليه موسوليني ، بدأ جرازياني ، الذى عاد يوم ٢٧ مارس نائبا للوالى فى برقة ، فى عزل الأهالى الخاضعين للسلطة عن المجاهدين ، عن طريق حشدهم فى معتقلات كبيرة امتدت من العقيلة إلى السلوم ، ثم أخذ فى حل زوايا السنوسيين ومصادرة أملاك الزوايا وأوقافها ، ومنع كل اتصال بين السنوسيين وبين الأهالى الخاضعين للسلطة ، ثم اتخذ عدة إجراءات قضائية تخول إصدار حكم الإعدام على من تثبت عليه تهمة الاتصال بالمجاهدين ، وتنفيذ هذه الأحكام فوراً ، وأنشأ ما صار يعرف فى تاريخ الاستعمار الإيطالى باسم « المحكمة الطائرة » فى أبريل ١٩٣٠ ، التى كانت تنتقل على متن الطائرات من مكان لآخر لإصدار الأحكام السريعة ، وتنفيذ هذه الأحكام على يد السلطات المحلية فوراً . وفى الوقت نفسه عمد إلى إغلاق الحدود المصرية لمنع الإمدادات عن المجاهدين فى الجبل الأخضر وفى الواحات .

وفى خلال الفترة من أبريل حتى ديسمبر ١٩٣٠ جرت اشتباكات غير حاسمة بين الإيطاليين وقوات عمر المختار فى الجبل الأخضر تمكن فيها الإيطاليون من الاستيلاء على منطقة الفايدية فى ١٤ يونية ، واضطر المختار إلى نقل مركز عملياته إلى الناحية الشرقية (فى الدفنا) لقربها من الحدود المصرية ، وأخذ يهاجم الإيطاليين فى منطقة عين غزالة . ولكن فى ٢٠ سبتمبر ١٩٣٠ جرت معركة كرسة المشهورة ، التى استشهد فيها خير قواد عمر المختار السيد الفضيل بو عمر ، وإلى جانبه أربعون شهيداً .

وفى الوقت نفسه أخذ الإيطاليون يعدون لاحتلال الكفرة ، واتخذوا « جالو » قاعدة لعملياتهم ، ثم بدءوا فى الزحف فى آخر ديسمبر . واشتبكوا مع المجاهدين ، الذين قاتلوا ببسالة فائقة ، فى « واقعة الهوارى » يوم ١٩ يناير ١٩٣١ وأنزلوا بهم الهزيمة ، واحتلوا الكفرة ، وبذلك انتهت كل مقاومة جدية فى برقة .

ثم أخذ جرازياني منذ شهر فبراير ١٩٣١ فى إغلاق الحدود المصرية إغلاقاً

تاماً ، عن طريق مد سور من الأسلاك الشائكة على طول هذه الحدود من « المساعد » إلى ما بعد الجغبوب بمسافة قصيرة ، وقد بلغ طوله ٣٠٠ كيلو مترا ، واستمر ذلك إلى سبتمبر ١٩٣١ . وفى الشهر نفسه أى فى ١١ سبتمبر وقع السيد عمر المختار أسيراً فى يد قوة من الخيالة الإيطاليين بالقرب من سلنطة ، ونقل إلى بنى غازى حيث حوكم محاكمة صورية أمام محكمة عسكرية إيطالية ، قضت بإعدامه ، ونفذ فيه الحكم يوم ١٦ سبتمبر ١٩٣١ ، وبذلك تخلص الإيطاليون من مجاهد كبير وعدو لدود .

ومع أن النضال استمر فى الجبل الأخضر بعد إعدام المختار ، فإنه لم يتجاوز أربعة أشهر ، ثم أخمد سريعا ، ودانت برقة بأسرها والقطر الليبى للاستعمار الإيطالى الفاشى بعد كفاح طويل استمر عشرين عاماً .

مراجع للاستشارة :

د . محمد فؤاد شكرى : السنوسية ، دين ودولة (دار الفكر العربى ١٩٤٨) .

ز . ب . ياخيموفتش : الحرب التركية - الإيطالية ١٩١١ - ١٩١٢ ، ترجمة د. هاشم صالح التكريتى (منشورات الجامعة الليبية - بيروت ١٩٧٠) .

د. جلال يحيى : المغرب الكبير ، الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال (الدار القومية ١٩٦٦) .

د. أمين سعيد : ثورات العرب فى القرن العشرين (دار الهلال) .

ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية (دار العلم للملايين ١٩٦٥) .

د. هنرى أنيس ميخائيل : العلاقات الإنجليزية الليبية (الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠) .

Pritchard, Evans: The Sanusi of Cyrenaica (Oxford University Press, London 1949).

الفصل الثامن

الغزوة الاستعمارية للمشرق العربي

١ - المجتمع العربي فى المشرق .
٢ - الحركة القومية العربية .
٣ - الثورة العربية الكبرى .

١ - المجتمع العربى فى المشرق

كان المجتمع العربى فى أوائل القرن التاسع عشر مجتمعاً زراعيا يخضع لنظام إنتاجى من نوع خاص ، تجتمع فيه الملكية الجماعية السائدة فى نمط الإنتاج الآسيوى مع وجود الملكية الفردية السائدة فى النظام الإقطاعى الغربى . وكان العثمانيون بعد فتحهم للمشرق العربى قد نقلوا ملكية جميع الأراضى العربية إلى السلطان العثمانى ، وقاموا بتوزيعها على الفلاحين لزراعتها ، وأعطوهم فيها حق الانتفاع مقابل دفع ضريبتها ، ثم أحصوا القرى فى كل بلد ، وقاموا بتقسيمها إلى إقطاعيات مختلفة الأحجام منحت على أساس طبقى للقواد وكبار الموظفين وحكام الآلايات والألوية حسب أهميتهم ، بالإضافة إلى أفراد آخرين بصفتهم ملتزمين . ولم يكن منح هذه الإقطاعيات لأحد من هؤلاء يعنى تمليكه إياها ، بل يعنى تفويضه فى حق جباية الضرائب والعشور وسائر الرسوم من الفلاحين .

وقد بقى هذا النظام حتى أوائل القرن التاسع عشر حين كثر استبداد الإقطاعيين بالأراضى ، وأحجم الكثير عن دفع الأموال المترتبة عليها ، فضلا عن انتقال كثير من الإقطاعيات والالتزامات ، مع مرور الزمن ، إلى ما يقرب من التملك الشخصى ، ولجوء كثير من الزعماء الإقطاعيين إلى شق عصا الطاعة ، وعدم أداء الخدمات المطلوبة منهم للدولة . فلجأت الدولة العثمانية ، فى النصف الأول من القرن التاسع عشر إلى وقف الإقطاعيات التى توفى أصحابها أو انتهت مدة إقطاعهم ، وإدخال إيرادها فى الأوقاف العامة . فكان وقف هذه الإقطاعيات خطوة هامة فى إلغاء النظام الإقطاعى فى الدولة .

على كل حال ، فإن هذا الجانب من الأراضى كان ينحصر فى أراضى

الدولة . وإلى جواره كان يوجد جانبان آخران : الأول ، يتمثل فى الأوقاف فى سوريا والعراق ومصر ، وهى أراضى محبوسة على المؤسسات الدينية والأغراض الخيرية أشبه بالملك الخاص . والثانى ، ويتمثل فى الأراضى المملوكة ملكية فردية . ولكن هذه الملكية الفردية لم تكن تمثل علاقة إنتاج رئيسية فى المجتمع ، وإنما علاقة إنتاج ثانوية .

ولم يكن هناك تناقض حضارى كبير بين المدن العربية والريف ، كما هو الحال فى الغرب ، فلم تكن المدن تعدو أن تكون قرى ذات صبغة حضرية ، ومعظم سكانها يعيشون على الزراعة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وتخضع لسيطرة كبار الملاك وأصحاب الإقطاعيات والملتزمين ، الذين كانت إقامتهم الدائمة المفضلة فى المدن .

وبرغم أن التجار لم ينجوا من ابتزاز الطبقة الحاكمة ، فإنهم كانوا مع الكتبة والعلماء يكونون طبقة وسطى بإمكانها الضغط على الإدارة . وقد أمكن لكثير من أسر التجار حتى فى القرن الثامن عشر أن تحصل على ثروات ضخمة ، وأن تصاهر البكوات والأرستقراطية العسكرية . على أن التجارة الخارجية لم تكن تعود بفائدة كبيرة على البلاد العربية لسببين :

الأول : أن الواردات كانت تتكون من المواد الصناعية والبضائع الكمالية للأغنياء ، على حين كانت الصادرات تتكون من المواد الخام غير المصنوعة .

ثانيا : أن التجارة الخارجية كان يقع معظمها فى أيدى الأوروبيين والليفانتيين واليهود ، وليس فى أيدى العرب . وهذا يفسر ضعف البورجوازية العربية ، وعجزها عن القيام بدور مثيلتها فى البلاد الأوربية .

وقد خضع المجتمع العربى فى المشرق لعاملين متناقضين ، كان لهما تأثيرهما فى تأخر الوعى القومى بالمعنى الحديث ، فى مواجهة السيطرة العثمانية .

العامل الأول : وهو عامل توحيد ، ولكنه توحيد على نطاق أوسع من النطاق القومى ، ويتمثل فى الفكرة الإسلامية .

والعامل الثانى : وهو عامل تفتيت ، ويتمثل فى نظام الطوائف .

وبالنسبة للعامل الأول ، ففى ذلك الحين كان المفهوم الإسلامى للجماعة يتغلب على كل مفهوم قومى ، وكان العالم العربى فى المشرق يعيش بالتالى فى ظل أيديولوجية الجامعة الإسلامية ، وكان الإحساس بالقومية العربية معدوماً ، لأن لفظة « عربى » ذاتها كانت ذات مدلول يقتصر على العناصر البدوية فى شبه الجزيرة .

أما بالنسبة للعامل الثانى ، فعلى الرغم من أن المفهوم الإسلامى للجماعة كان يوحد العالم العربى ، فإن هذه الوحدة لم تك وحدة عضوية ، بل وحدة حضارية . فقد كان هذا المجتمع العربى مفتتاً إلى وحدات اجتماعية صغيرة تحكم نفسها بنفسها ، ولا يخضع أفرادها خضوعاً مباشراً للحكومة . وهذه الوحدات الصغيرة هى ما تعرف بالطوائف . ذلك أن كل من كانوا يباشرون أى مهنة ، كانوا ينتظمون فى طوائف معترف بها ، لها لوائح منظمة ، ورؤساء منتظمون ، ومقادير معينة من الضرائب المفروضة عليها . وهذه الطوائف كانت هى المجال الذى يمارس فيه المواطن العربى حق المواطنة ، ويجد فيه التعبير عن غرائزه الاجتماعية والاطمئنان إلى مكانته فى النظام الاجتماعى ، ويأمن فيه من تدخل حكامه السياسيين ، الذين كانوا بوجه عام يحترمون استقلال الطوائف . ولا يتدخلون فى شئون أفرادها إلا بشكل طفيف وبشكل غير مباشر ، عن طريق شيخ كل طائفة ، الذى يدير شئونها الداخلية ، ويمثل همزة الوصل بين الطائفة والإدارة . ومما كان ينمى الوظيفة الاجتماعية للطوائف ، ارتباط معظمها بإحدى الطرق الصوفية ، وتواجدها فى وحدات سكنية ذات كيانات مستقلة هى الحارات .

وإلى جانب هذا الانقسام إلى طوائف ، الذى كان مرتكزاً فى المدن ، كانت

هناك انقسامات أخرى على أسس مختلفة ، هى الانقسامات إلى بدو ، وحضر وفلاحين ، وإلى مسلمين ، وأقباط ، ويهود . وهذه الانقسامات كانت تفصل بينها حواجز جامدة لا تقل قوة عن الانقسامات على أسس اقتصادية .

على أن هذا المجتمع العربى ، بصفاته الوحدوية والتفتيتية ، التى كانت تحول دون نمو الشعور القومى وظهور الفكرة القومية بمعناها الحديث ، لم يلبث خلال القرن التاسع عشر أن أخذ يعاد تركيبه من جديد على أساسين : ـ

الأساس الأول طبقى .
والأساس الثانى قومى .

وبالنسبة للأساس الأول ، فإن تدفق رأس المال على المنطقة العربية بعد منتصف القرن التاسع عشر ، وما تبعه من نشأة المشروعات الحديثة ، وتقدم وسائل النقل والمواصلات ، وازدياد النشاط التجارى ، قد أدى إلى نتيجتين :

النتيجة الأولى : تضاؤل دور الحرف اليدوية فى المدن تدريجيًّا إلى جوار الإنتاج الآلى الحديث ، وتضاؤل دور الطبقة الحرفية القديمة بالتالى ، بما يعنيه ذلك من تدهور نظام الحرف .

والنتيجة الثانية : ظهور طبقة بورجوازية حديثة تدريجيًّا تختلف عن طبقة الحرفيين ، ذات صبغة كومبرا دورية ، أخذت فى الاستقلال تدريجيًّا عبر صراعات محتدمة بينها وبين الرأسمالية الأجنبية . يقول لويس فارلى Farely الذى كان يقيم فى بيروت سنة ١٨٦٣ : « منذ سنوات قليلة ، كان التجار الكبار من الأجانب . أما الآن فإنهم من اللبنانيين ، ويستقبلون فى بيروت السفن المحملة بالبضائع باسمهم » .

ومع نشأة الطبقة البرجوازية ، نشأت طبقة برولتارية جنينية تقتضى

مصالحها مع مصالح الطبقة البورجوازية . وبذلك أخذ المجتمع ينقسم إلى طبقات اقتصادية . ومع أن هذا التغيير كان بطيئاً ومحدوداً ، واستغرق وقتاً طويلا ، فإنه على كل حال شهد بداية تحول المجتمع العربى من مجتمع طوائف إلى مجتمع طبقات .

أما بالنسبة للأساس الثانى . وهو الأساس القومى ، فقد ساعد على قيامه - إلى جانب العوامل السابقة - العوامل الآتية :

أولا : التطور الذى تعرض له التكوين الاجتماعى للجيوش العربية ، فقد كانت هذه الجيوش تتكون من المماليك حتى أواخر القرن الثامن عشر ، ثم أخذ استقدام المماليك يبطل تدريجيًّا تحت عوامل عديدة ، أهمها : الدعوة إلى محاربة الرق التى أخذت تبرز من أواخر القرن الثامن عشر ، وتقوى على طول القرن التاسع عشر ، حتى انتهت بإبطاله نهائيًّا ، إلا فى مناطق محدودة . ثم عدول السلطة العثمانية وعدول حكومات الولايات العثمانية الممتازة عن استقدام المماليك ، لثبوت كونهم مصدراً للشغب والاضطراب والنهب ، وعجزهم عن مجاراة النظم العسكرية الحديثة ، فضلا عن أن تكوين جيوش كبيرة من المماليك والمرتزقة يتطلب نفقات جسيمة . وبظهور الجيوش التى يتألف سوادها الأعظم من أبناء الأوطان العربية ، برزت الصبغة القومية ووضحت مدلولات الأمة والقومية .

ثانياً : استقرار المجتمعات العربية تدريجيًّا مع اختفاء الهجرات وحركات العشائر والقبائل التى كانت تطيح بالسكان وأهل الزراعة خاصة بهم ، وكانت البلاد العربية عموماً ، والعراق وسوريا خصوصاً ، تتعرض لهجرات واسعة النطاق ، خصوصاً فى الأزمنة الحديثة ، كما حدث من حركات شمر وعنزة نحو بادية الشام والعراق فى القرنين السابع عشر والثامن عشر . ولكن فى القرن التاسع عشر أخذت تقل هذه الحركات حتى أصبحت قاصرة على الحركات الموسمية من مرعى إلى مرعى ، وأخذت القبائل فى الاستقرار منذ منتصف القرن التاسع عشر .

ثالثاً : ظهور أنظمة حكم مستقرة فى الأقطار العربية بعد أن كان الحكم واقعا فى أيدى المغامرين من المماليك وأصحاب العصبيات . ومن أمثال هذه الأنظمة المستقرة ما أقامته السلطة العثمانية فى سوريا من حكومات بعد جلاء القوات المصرية فى ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، وفى بغداد بعد عزل داود باشا آخر الباشوات المماليك ، وفى طرابلس الغرب بعد عزل القرامنلية فى عام ١٨٣٤ ، ثم ما قام فى الولايات الممتازة ، كمصر وتونس . ومع هذه الأنظمة المستقرة تحددت حدود الأوطان العربية ، وتبينت معالمها ، واكتسبت كيانات ، وظهرت الجماعات السياسية المنظمة والعمل السياسى المنظم .

رابعاً: غزو الفكر القومى الليبرالى - وقد وفد هذا الفكر من مصدرين :

المصدر الأول : الثورة الفرنسية
والمصدر الثانى : الثورة الأمريكية .

وبالنسبة للمصدر الأول : فإن أكثر الذين أقاموا من العرب فى فرنسا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، عادوا وفى جعبتهم آراء جديدة تتناقض مع الآراء السائدة القديمة التى اعتمدت الإسلام أساساً لبناء المجتمع ، ولا ترى من جامعة تجمع أفراد الأمة سوى الجامعة الإسلامية - وهذه الآراء التى عادوا بها كانت عن المواطنة والحرية والدستور والوطنية .

وفى لبنان بصفة خاصة لعب المصدر الثانى ، وهو الثورة الأمريكية ، دوراً لم يتضح فى مكان آخر من العالم العربى ، بسبب الجماعات التبشيرية التى وفدت من الولايات المتحدة فى مطلع القرن التاسع عشر ، لتعمل مع الجماعات التبشيرية القومية .

وقد تصادف ورود هذه الآراء الحديثة فى وقت كانت أكبر قوة إسلامية فى العالم فى ذلك الحين ، وهى الدولة العثمانية ، تتدهور تدهوراً حقيقيًا ، وتتدهور معها ما تمثله من آراء ونظم وحكم ومبادئ .

على أن هذا الشعور القومى لم يتبلور فى شكل « عربى » فى ذلك الحين إلا فى المنطقة التى تشمل اليوم : العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن والحجاز ، أى فى الأجزاء الشرقية فقط . فى حين اتخذ فى مصر والجناح الغربى للعالم العربى فى شمال أفريقيا شكلا يرتبط بحدود الوطن ، لأسباب فرضتها ظروف حركات التحرر الوطنى فى هذه البلاد الأخيرة ضد الاستعمار الغربى ، والتناقضات الطبيعية الحادة بين خصائص كل شعب وخصائص المستعمر الذى كان يختلف من بلد إلى بلد . فى حين كان هذا التناقض فى الجناح الشرقى يختفى لحد كبير بسبب استمرارية هذا الجناح برمته تحت السلطة العثمانية دون تغيير ، واستمرار السياسة الإسلامية للسلطة العثمانية .

وهذا يفسر كيف أن الشعور القومى فى هذه المنطقة لم ينشأ إلا كرد فعل للشعور القومى الذى حدث فى السلطنة العثمانية ، واتخاذه شكل محاولة تتريك العرب وحملهم على نسيان لغتهم وتاريخهم ليصبحوا جزءاً من تركيا الطورانية . فمنذئذ برز التناقض بين خصائص شعوب هذه المنطقة وخصائص الأتراك ، على نحو شبيه بما حدث فى مصر والجناح الغربى للوطن العربى . ولما كانت اللغة هى أبرز الملامح القومية لأى شعب من الشعوب ، فهنا أخذ الشعور القومى يتبلور فى شكل حركة قومية عربية فى مواجهة القومية التركية .

٢ - الحركة القومية العربية

عبرت الحركة القومية العربية عن نفسها فى ثلاثة اتجاهات فكرية رئيسية ، تتدرج صيغها من الإسلامية إلى القومية ، وهى :

١ - الاتجاه إلى إقامة خلافة عربية : وقد نادى به عبد الرحمن الكواكبى الذى سجل آراءه فى كتابيه المشهورين « أم القرى » ، « وطبائع الاستبداد » . ولا يعد الكواكبى قومياً إلا من هذه الوجهة ، وهى أنه كان يميز بين المسلمين العرب والمسلمين غير العرب تمييزاً دقيقاً ، وتأكيده الشديد على المكانة الخاصة التى يجب أن يحتلها العرب فى الإسلام بفضل لغتهم وشرف نسبهم ، ودعوته إلى نقل الخلافة من آل عثمان إلى العرب ، ومن شاطئ البوسفور إلى مكة ، على أساس فضل العرب وتفوقهم على الأتراك .

٢ - الاتجاه إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية : وكان موجوداً فى المسيحيين اللبنانيين بصفة خاصة ، ويطالب بتحرير لبنان من الحكم التركى . ويرجع السبب فى ذلك إلى افتقار المسيحيين إلى شعور الانتماء للإمبراطورية العثمانية ، وإحساسهم بالغربة فيها ، على العكس من المسلمين الذين كانوا يرون فى الإمبراطورية العثمانية إمبراطورية إسلامية ، ويشعرون أنها إمبراطوريتهم . هذا فضلا عن أحداث سنة ١٨٦٠ التى أدت إلى منح لبنان نظاماً ممتازاً قائماً على أساس واسع من الاستقلال .

وقد عبر هذا الاتجاه عن نفسه أول ما عبر فى « جمعية بيروت السرية » التى شكلها فى عام ١٨٧٥ خمسة من شباب الكلية السورية البروتستانتية فى بيروت ، وكانوا جميعاً من المسيحيين ، وقد شعروا بأنه لن يتيسر لهم تحقيق

مأربهم إلا بإشراك المسلمين والدروز معهم ، ووجدوا فى العروبة قاسماً مشتركاً بينهم وبين الإسلام ، وبذلك أمكنهم بعد مدة إدخال اثنين وعشرين عضواً آخرين ينتمون إلى الطوائف المختلفة ، وأنشأوا فروعاً لهم فى دمشق وطرابلس الشام وصيدا . وبذلك تكونت أول جبهة عربية موحدة تقوم على فكرة العربية .

وقد تضمنت النشرات الثورية التى أصدرتها الجمعية فى بيروت عام ١٨٨٠ برنامجاً اشتمل على أهداف الجبهة ، وينص فيما ينص على : منح الاستقلال لسوريا متحدة مع لبنان ، والاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية للبلاد . وقد ناشدت الناس أن يذكروا أمجادهم الغابرة ، ويطردوا الأتراك من الأرض العربية ، ويتحرروا من فساد الحكم التركى . وقد استمر نشاط هذه الجمعية السرية حتى عام ١٨٨٢ أو ١٨٨٣ حتى اعتبرت نفسها جمعية منحلة .

كان برنامج جمعية بيروت السرية فى عام ١٨٨٠ ، أول برنامج يدعو إلى تأليف دولة مستقلة على أساس قومى . ولكنه كان سابقاً لعصره ، فلم يكن له نتيجة ملموسة أو ظاهرة ، وإن بقى أثره كامناً فى الزوايا الخفية للوعى العربى العام .

وفى عام ١٩٠٤ قام نجيب عزورى ، وهو عربى مسيحى ظهر نشاطه فى أواخر عهد عبد الحميد ، بتشكيل جمعية فى باريس عرفت باسم « رابطة الوطن العربى » ، غايتها تحرير بلاد الشام والعراق من سيطرة الترك . وقد وجهت هذه الجمعية عدداً من النداءات الملتهبة إلى العرب تحضهم على الثورة . وفى سنة ١٩٠٥ أصدر كتاباً باللغة الفرنسية عنوانه « يقظة الأمة العربية » وجه فيه بياناً شديداً إلى الدول الكبرى أكد فيه رغبة العرب ، الذين يعون أنهم أمة واحدة يوحد بينها التاريخ والشعور الوطنى ووحدة العرق - فى الانفصال عن الأتراك . ويطالب بتأسيس دولة عربية مستقلة « من وادى دجلة والفرات إلى السويس ، ومن البحر المتوسط إلى بحر عمان ، تكون ذات صبغة علمانية .

وتأسيس دولة مستقلة أخرى ذات طابع دينى تتكون من ولاية الحجاز بحدودها فى ذلك الحين ، مضافاً إليها مقاطعة المدينة ، ويكون حاكمها فى الوقت نفسه خليفة للمسلمين ، وبذلك يتم فصل الدين عن الدولة . على أن نشاط عزورى لم يترك تأثيراً فى الحركة القومية بسبب صدوره من عاصمة أجنبية وبلغة أجنبية .

٣ - كان الاتجاه الفكرى الثالث : هو الاتجاه الذى يطالب بالإصلاح والاستقلال الذاتى فى إطار الإمبراطورية العثمانية . وكان هذا الاتجاه هو الاتجاه الرئيسى فى الحركة القومية العربية لعدة أسباب ، أهمها : أن التاريخ العثمانى كان يبدو فى عين العرب المسلمين فى ذلك الحين تتمة للتاريخ الإسلامى العام . فقد كانت الدولة العثمانية دولة إسلامية بكل معنى الكلمة ، وكانت تعامل المسلمين من العرب معاملة تختلف عن معاملتها للمسيحيين فهم يدعون إلى الخدمة العسكرية ويشتركون فى حروب الدولة وانتصاراتها وهزائمها ، بينما كان المسيحيون العرب يعيشون على هامش حياة الدولة ، شأنهم فى ذلك شأن سائر العناصر المسيحية الأوروبية التابعة للسلطة .

ثانيا ، أن الدولة العثمانية كانت ، فى نظر قادة الفكر والزعماء العرب من المسلمين ، هى الدولة الاسلامية القوية الوحيدة القادرة على التصدى لأخطار الغزو الاستعمارى الأوروبى ، ومن ثم فان الانفصال عنها يؤدى فى نظرهم إلى ضعفها واقتسام البلاد العربية بين الدول الاستعمارية .

وقد عبر هذا الاتجاه عن نفسه فى البداية فى شكل مهاجمة مساوىء الحكم التركى ، والمطالبة بالاصلاح فى البلاد العربية الواقعة تحت حكم الاتراك . ولما كانت فكرة الانفصال عن الدولة العثمانية غير قائمة كما ذكرنا ، فقد كان من الطبيعى أن يشترك عدد كبير من أنصار هذا الاتجاه فى العمل مع أحرار الترك المطالبين بالاصلاح . فقد تكونت جمعية سرية فى دمشق مؤلفة من أعضاء عرب وترك ، هدفها السعى للقضاء على استبداد السلطان عبد الحميد ، وكان لأفراد

هذه الجمعية اتصال سرى بقادة حركة تركيا الفتاة ، « على أساس العمل على ابلاغ عرب الدولة حقوقهم ضمن الرابطة العثمانية » .

وفى سنة ١٩٠٣ تكونت « **حلقة دمشق الصغيرة** » ، لمطالبة الدولة العثمانية باتخاذ نظام مركزى لها يضمن للعرب حقوقهم فى الحكم ، ويجعل لغتهم فى الولايات العربية لغة رسمية فى مدارس الحكومة ودواوينها ومحاكمها .

وفى سنة ١٩٠٥ تألفت « **جمعية النهضة العربية** » السرية ، فى اسطنبول ، على أن يكون مركزها الثابت فى دمشق ، لبث فكرة القومية العربية . وفى مصر أنشأ الزعماء العرب « **جمعية الشورى العثمانية** » فى ١٨٩٧ ، التى كان هدفها معارضة استبداد عبد الحميد ومحاولة تغيير شكل الحكومة إلى النظام النيابى . وكان للجمعية فروع فى أنحاء الامبراطورية العثمانية ، وتطبع منشوراتها باللغتين العربية والتركة .

وقد اشتد هذا المفهوم القومى للاستقلال بعد نجاح « جمعية الاتحاد والترقى » فى الوصول إلى الحكم وسقوط عبد الحميد - وذلك كرد فعل لسياسة التتريك التى اتبعها الاتحاديون ، وظهور فكرة الجامعة الطورانية . فقد تجاوز هذا المفهوم مفهوم الاصلاح الدستورى ، بعد أن ثبت أن علة الوضع ليس هو الظلم وفساد الادارة ، وإنما هو نظام الحكم نفسه . وتألفت فى الفترة من ١٩٠٨ - ١٩١٣ عدة جمعيات علنية وسرية أهمها ما يلى :-

الاتحاد العربى ، وهى جمعية علنية تأسست فى « فروق » عام ١٩٠٨ ، ومؤسسوها جماعة من الجالية العربية فى تلك العاصمة . وكان برنامجها يقوم على النهوض بالعرب ، والمحافظة على حقوقهم . وقد أغلقت الحكومة أبوابها عند خلع السلطان عبد الحميد ، كما ألغت الجريدة التى أصدرتها .

المنتدى الأدبى : وهو ناد علنى تأسس فى فروق أيضاً فى خريف عام ١٩٠٩

وعلى رأسه عبد الكريم قاسم خليل ، وكان هذا النادى يعمل فى الشئون الأدبية والثقافية فى الظاهر ، وبالشئون القومية فى الباطن . وقد أصدر مجلة تعبر عن أهدافه باسم « لسان العرب » أولا ، ثم باسم « المنتدى الأدبى » ثانياً . وقد أغلق الترك أبوابه فى عام ١٩١٥ بعد أن أثر تأثيراً كبيراً فى الحركة القومية .

العربية الفتاة : وهى جمعية سرية تأسست فى باريس فى ١٤ نوفمبر ١٩٠٩ وكان مبدؤها القومى ، الذى يقسم عليه العضو ، هو « بذل كل جهد لإيصال الأمة العربية إلى مصاف الأمم الراقية الحرة المستقلة الكبرى » . وقد التحق بها قبل الحرب العالمية الأولى نحو ستين عضواً . والتحق بها أيام الحكومة العربية الفيصلية فى سوريا ثمانون عضواً . وقد برز من أعضائها أكبر الشخصيات الوطنية التى أدارت شئون هذه الحكومة العربية ، كما أدارت شئون حكومة العراق أيضاً بعد أن أصبح فيصل ملكاً عليها .

الجمعية القحطانية : وهى جمعية تأسست فى عام ١٩٠٩ أو ١٩١٠ ، وهدفها إيقاظ العرب من سباتهم وتذكيرهم بماضيهم المجيد وكيانهم القومى الحاضر ، وحقهم فى المطالبة بما لهم من حقوق فى الدولة . وظلت تقوم بعملها السرى حتى قامت الحرب العالمية الأولى . وقد دخل معظم أعضائها إما فى حزب العهد ، أو فى جمعية العربية الفتاة .

حزب اللامركزية فى مصر : وهو حزب علنى تأسس فى عام ١٩١٢ فى القاهرة من الشاميين المقيمين فى مصر ، وكان يهدف إلى جعل الإدارة الحكومية فى ولايات الدولة العثمانية قائمة على أساس اللا مركزية ، وأسس فروعاً فى العراق . وقد عده الأتراك فى أثناء الحرب العالمية الأولى من الأحزاب الثائرة على الدولة .

الجمعية العمومية الإصلاحية : وهى جمعية علنية تأسست فى بيروت فى يناير سنة ١٩١٣ ، وارتكزت على اللا مركزية أساساً للمطالب الإصلاحية .

وعندما أحدثت جمعية الاتحاد والترقى انقلاباً حكومياً فى العاصمة ، سارعت إلى حل الجمعية ، مما أثار استياء شديداً عم الولايات العربية كلها .

حزب العهد : وهو حزب سرى عسكرى تأسس فى الآستانة فى عام ١٩١٣ ، وعلى رأسه عزيز المصرى . وقد تألف من العناصر العسكرية العراقية والشامية ، وأسس له فروعًا فى المدن الكبرى فى الشام والعراق . وهدفه الحصول على إدارة مركزية أو استقلال داخلى للبلاد العربية فى إطار الدولة العثمانية . وقد اشترك بعض أعضائه فى الثورة العربية الكبرى فى الحجاز ، ثم كان منهم أركان الجيش السورى فى أيام الحكومة العربية فى دمشق ، واشترك بعضهم فى الثورة العراقية ، وبعضهم فى الثورة السورية ، وكان بينهم أركان فى الوزارات العراقية والجيش العراقى بعد أن أصبح فيصل ملكًا على العراق .

وإلى جانب هذه الجمعيات ، تأسست « جمعية البصرة الإصلاحية » ١٩١٣ ، « والعلم الأخضر » ، « والنادى الوطنى العلمى » فى بغداد .

وجميع هذه الجمعيات - كما رأينا - كانت تطالب بمزيد من الاستقلال للعرب ، والاعتراف بأمة عربية واحدة ذات كيان قومى ، ولكن دون أن يكون هذا الكيان منفصلًا تمام الانفصال عن الدولة العثمانية .

•

المؤتمر العربى الأول فى باريس ١٩١٣ :

على كل حال فقد تبلوراتجاه هذه الجمعيات فى أول مؤتمر عربى عقد فى باريس فى الفترة من ١٨ - ٢٣ يونيو ١٩١٣ ، ودعت إليه الجالية العربية فى باريس بالتعاون مع حزب اللامركزية فى القاهرة . وكانت أهم مسألتين فى جدول الأعمال هما : حقوق العرب فى الدولة العثمانية ، والإصلاح الإدارى على أساس اللامركزية . ولم يبحث المؤتمر قضية الانفصال ، على أساس أن « الأمة

العربية لاتريد إلا أن تستبدل بشكل الحكم الفاسد الذى يكاد يودى بالدولة حكماً يقوم على قاعدة اللامركزية ، وإلا حكومة عثمانية ، لاتركية ولا عربية ، يتساوى فيها جميع العثمانيين فى الحقوق والواجبات » . على أنه أكد ، أكثر مما أكدته الأحزاب والجمعيات التى تألفت قبله ، على أن العرب (دون إبراز حدود الكلمة) أمة مستقلة وأمة ذات ماض خالد ومستقبل مرجو الخير ، وأنه إذا كانت اللامركزية هى الوسيلة الوحيدة التى رآها المؤتمر ضماناً لحقوق العرب ومصيرهم ، فإنه إذا لم ينجح هذا النظام ، فإنهم يكونون أحراراً فى اختيار أى مطلب آخر (وقد عنوا بذلك الاستقلال التام ، تلميحاً دون تسمية) .

وقد اضطرت حكومة الاتحاد والترقى إلى التوصل بالفعل إلى اتفاق مع زعماء المؤتمر تمنح بموجبه الولايات العربية جميع المطالب التى تقدمت بها ، وإجراء الإصلاح على قواعد اللامركزية الإدارية . ولكن الروح القومية التركية أخذت تعبر علناً عن عدائها الشديد لكل ماهو عربى ، مما أوقع العداوة مرة أخرى بين العرب والأتراك وجاءت ظروف الحرب العالمية الأولى ليتخذ منها الاتحاديون فرصة لتصفية القوى القومية ، وتنفيذ سياسة التتريك ، ولعب حكم جمال باشا السفاح فى سوريا دوراً حاسماً فى دفع الأحداث إلى صدام محقق بين القومية العربية والقومية التركية . وهو الصدام الذى تمثل خير تمثيل فى الثورة العربية الكبرى .

٣ - الثورة العربية الكبرى

بعد أن قطع الوطنيون العرب كل أمل فى إمكانية التفاهم مع الأتراك ، لم يروا بدًا من الثورة . ولكن لما كانت تنظيماتهم محدودة الانتشار حديثة العهد ، فلم يكونوا لذلك قادرين على عمل حاسم إلا بالاعتماد على حليف ، وقد تمثل هذا الحليف فى شخص الشريف حسين وأبنائه وزعماء القبائل التى انضمت إليه .

وكان الشريف حسين قد ولى إمارة مكة فى عام ١٩٠٨ بعد استيلاء الاتحاديين على الحكم . وكان منذ ولايته قد أخذ يعمل على تقوية مركزه باستعادة الامتيازات التى منحها السلطان سليم الأول لأمراء مكة ، وخولهم بموجبها الهيمنة على شئون الحجاز والإشراف على الحج - وكان أسلافه قد أهملوا التمسك بها . وفى الوقت نفسه أخذ يبدى اعتراضه على مد سكة حديد الحجاز من المدينة إلى مكة ، لأنه كان يخشى أن يؤدى نجاح الاتحاديين فى تنفيذ المشروع إلى سيطرتهم المباشرة على الحجاز . ومن هنا أخذ الخلاف يدب بين الطرفين . ووجد الشريف حسين نفسه عند نشوب الحرب العالمية الأولى ، فى حاجة إلى جس نبض الحكومة البريطانية للوقوف على مدى استعدادها لمساعدته إذا نشب النزاع بينه وبين الدولة العثمانية ، وكانت الحكومة البريطانية ترى انضمامه إلى جانب الحلفاء فى حال دخول تركيا إلى جانب ألمانيا .

على أنه ، من جانب آخر ، لما كانت مطامع الحسين تتجاوز حدود الحجاز إلى المشرق العربى ، فمن هنا حدث الالتقاء بين هذه المطامع وآمال القوميين العرب ، الذين رأوا فى انحدار الحسين من عائلة ذات نفوذ دينى وعربى كبير ، الحل الوحيد لخلاف يمكن وقوعه على الزعامة بين سورى وعراقى أو فلسطينى .

وقد بدأت الثورة فى دور التنفيذ حينما أرسلت جمعية « الفتاة » برسالة شفوية إلى الشريف حسين يحملها رسول ، يتلخص مضمونها فى أن الزعماء القوميين فى الشام والعراق ومنهم الضباط العرب فى الجيش التركى ، يحبذون القيام بثورة لتحقيق استقلال العرب ، ويعرضون عليه قيادتها . وسرعان ما أرسل الشريف حسين ابنه فيصل إلى دمشق لإجراء الاتصال بالزعماء العرب ، بعد أن ثبت له تآمر الحكومة العثمانية لاغتياله . وفى دمشق التى وصلها فيصل فى مارس سنة ١٩١٥ ، اجتمع بالأعضاء البارزين فى « جمعية الفتاة » كما اجتمع بأعضاء جمعية العهد ، المنظمة السرية لضباط الجيش ، وانتسب إلى الجمعيتين . وفى هذا اللقاء أعد الزعماء العرب بيانًا بشروط التعاون مع بريطانيا ، التى عرفت ببروتوكول دمشق » وتقضى بالآتى :

أولاً : اعتراف بريطانيا باستقلال البلاد العربية الواقعة ضمن الحدود التالية :

شمالاً : خط مرسين – أضنة حتى درجة ٣٧ شمالاً . ومنها على امتداد خط بريجيك – أورفة – ماردين – مديات – جزيرة ابن عمر – عمادية حتى حدود فارس ، وشرقًا : الحدود الفارسية حتى خليج فارس ، وجنوبًا : المحيط الهندى (خلا عدن التى تحافظ على وضعها الحالى) . وغربًا : البحر الأحمر والبحر المتوسط حتى مرسين .

ثانيًا : عقد تحالف دفاعى بين بريطانيا العظمى والدولة العربية المستقلة .

ثالثًا : منح بريطانيا الأفضلية فى الشئون الاقتصادية .

وتضم هذه الأراضى : سوريا ، وفلسطين ، والعراق ، وجميع الجزيرة العربية ماعدا عدن .

وقد اتخذ الحسين هذه المطالب أساسًا للمفاوضة مع بريطانيا فى مراسلاته

المشهورة مع مكماهون ، المندوب السامى البريطانى فى مصر . ولكنه اضطر ، تحت الرغبة فى التحالف مع بريطانيا ، وتطرف أعمال الأتراك ضد القوميين العرب ، إلى التنازل عن ولايتى مرسين وأضنة ، ووافق على طلب بريطانيا استثناء بيروت وسواحلها (أى لبنان الصغير) التى لفرنسا مصالح فيها ، من نطاق الوحدة والاستقلال مؤقتاً ، على أن يعود إلى المطالبة بها حالما تنتهى الحرب . كما وافق على أن تقوم بريطانيا بإدارة ولايتى بغدادوالبصرة خلال فترة الحرب نظير دفع مبلغ من المال لم يحدده الطرفان . ثم وافق على أن تحترم الحكومة العربية المعاهدات التى كانت بريطانيا قد عقدتها سالفًا مع بعض الزعماء العرب (إمارة آل سعود ، وإمارة الكويت ، وإمارة البحرين ومسقط وعمان ومشيخات حضرموت ولحج) ، وفى مقابل ذلك أبدى مكماهون استعداد حكومته للاعتراف باستقلال العرب ، وتأييد هذا الاستقلال فى جميع الأقاليم التى اقترحها الشريف حسين مع مراعاة التعديلات التى قبلها الأخير ، وضمان حماية الأماكن المقدسة من أى اعتداء .

كان العرب فى بادئ الأمر يضعون الخطط للقيام بالثورة فى سوريا والحجاز فى آن واحد ، ولكن التأخير فى إعلان الثورة أدى إلى إتاحة الفرصة للأتراك لاعتقال معظم الزعماء القوميين ليعدموهم ، وإبعاد قادة الجيوش العرب إلى مناطق نائية لمنعهم ووحداتهم من الاشتراك فى الثورة - الأمر الذى أدى إلى حرمان الثورة من عناصر جيش نظامى فعال وكبير نسبيًا ، وإلى ضرورة الاعتماد على جيش الشريف حسين البدوى المؤلف من المرتزقة والمتطوعين .

وفى يوم ٥ يونيو ١٩١٦ أعلن الأميران على وفيصل فى المدينة باسم أبيهما شريف مكة استقلال العرب عن الحكم التركى . وفى يوم ١٠ يونيو أطلق الشريف حسين أول رصاصة على الأتراك فى مكة معلنًا قيام الثورة . وبدأ الهجوم فى مكة على ثكنات ومواقع الحامية العثمانية . وفى مدى ثلاثة أشهر أخرى كانت الثورة قد استطاعت الاستيلاء على مدن الحجاز الكبرى ، باستثناء المدينة المنورة ، التى بقيت محاصرة حتى آخر الحرب .

وفى يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩١٦ ، ودون أن ينتظر الحسين نهاية الحرب أعلن مبايعته ملكًا على الأمة العربية ، وقام بتنظيم حكومة فى مكة ، وأسند رئاسة الوزراء إلى ابنه على ، ووزارة الخارجية إلى عبد الله ، وبذلك أعطى الثورة صورة دولة ، بعد أن كانت فى نظر الأتراك عملًا من أعمال العصيان ، وفى عين أعداء الأتراك عملًا من أعمال الثوار . ولكن إنجلترا وفرنسا اعترضتا ، ولم تعترفا بالحسين ملكًا إلا على الحجاز فقط فى ٣ يناير سنة ١٩١٧ .

وفى شهر سبتمبر ١٩١٦ وصل عزيز المصرى إلى الحجاز حيث عينه الشريف حسين وزيرًا للحربية . وقد تمكن عزيز المصرى خلال أشهر ثلاثة من إنشاء بضعة أفواج نظامية ، وخلق نواة جيش الثورة النظامى ، وكان يعاونه عدد من الضباط العرب ، أكثرهم من العراق ، ومنهم نورى السعيد ، ومولود مخلص ، وعلى جودت الأيوبى ، ورشيد المدفعى . ولكن لم يمض وقت طويل على عمل عزيز المصرى ، حتى دب الخلاف بينه وبين الحسين ، فانتهى عمله بعد ثلاثة أشهر .

ولما كان على القيادة البريطانية دراسة نوع وحجم التعاون مع الثورة العربية ، ففى منتصف شهر أكتوبر وصل إلى جدة كل من « لورنس » ، « ورونالد ستورز » ، السكرتير الشرقى بدار المندوب السامى ، وقد بقى لورنس بعد عودة الأخير ، لدراسة الوضع فى الحجاز ، وزار « رابغ » مع عزيز على المصرى . حيث التقى بالأمير على ، وتوجه إلى وادى الصفراء لمقابلة الأمير فيصل . وقد أسفرت نتيجة دراسته للموقف عن نصحه لحكومته بالتخلى نهائيًا عن فكرة إرسال جنود إنجليز إلى الحجاز ، مع إمداد الشريف بالأسلحة اللازمة إذا أريد استمرار الثورة . وقد عاد لورنس إلى القاهرة ولكن ليعود مرة أخرى إلى الحجاز ، حيث أصبح مستشارًا للأمير فيصل وضابط اتصال بينه وبين السفارة البريطانية .

وفى الفترة من أكتوبر ١٩١٦ حتى ٢٤ يناير سنة ١٩١٧ (تاريخ سقوط

الوجه) شهدت الثورة أحرج فتراتها . فقد كانت حامية الأتراك فى المدينة تتألف من ٤٠٠٠ جندى مسلحة تسليحًا تامًا ، كما كانت هناك قوات كبيرة أخرى فى محطات سكك حديد الحجاز على طول الطريق بين المدينة ومعان . وكان يقوم على حصار المدينة الأميران على وفيصل ، ولكن قوات فخرى باشا تمكنت من رد هجمات الأميرين ، ودفعت بالأول إلى « رابغ » ، ودفعت الثانى إلى « ينبع البحر » ، وأخذت فى التضييق عليهما ، وبدا زحف الأتراك على مكة أمرًا محتملاً . ومع أن الحسين ألح على البريطانيين لإرسال التعزيزات والأسلحة ، فإن الحكومة البريطانية اعترضت على إرسال قوات ، تحت ذريعة الخوف من اتهام العالم الإسلامى لها ، خاصة الهند ، باحتلال الأماكن المقدسة .

على أن الانتصارات التى أحرزها الأمير عبد الله قائد الجيش الشرقى ، لم تلبث أن أنقذت الموقف . فقد بعث بقوات احتلت « حجر » شرقى « رابغ » ، واتجه بقواته الأصلية ناحية الحنايكة ، وعبر سكة حديد الحجاز ما بين محطتى أبا النعم وهدية ، وظفر بقوة تركية « بالحرة » ، فتراجع فخر الدين باشا من « ينبع النخل » ومن وادى الصفراء ومن بئر سعيد إلى بير درويش ، وتراجع جناحه الأيمن الذى كان يعمل ضد الأمير فيصل من بيرقاظى وسطح الغاير وعبود ، إلى غدير مجز ومجزان وآبار على ، كما تراجع جناحه الأيسر الذى كان يعمل ضد الأمير على ، وبذا تحررت قوات الأمير فيصل ، واتجه شمالاً عن طريق الساحل إلى « الوجه » فاحتلها بدون مقاومة تذكر . وبذلك تحول الوضع العسكرى فى الحجاز تحولاً أساسيًا لصالح الثورة ، وأصبحت القوات التركية فى الحجاز محصورة داخل خطوط المدينة المنورة ، كما تهددت مواصلات الترك بين المدينة ودمشق تهديدًا خطيرًا ، وأقبلت القبائل على الانضمام إلى الجيش العربى .

وفى الفترة الثانية ، من سقوط « الوجه » إلى سقوط « العقبة » فى يوليو ١٩١٧ ، اشتد حصار العرب للأتراك فى المدينة ، وكثرت الإغارات على محطات سكة حديد الحجاز ونسف القضبان الحديدية وقطع أسلاك التلغراف ، وفى

الوقت نفسه أخذ فيصل ، بعد الاستيلاء على الوجه ، يستعد عسكريًا وسياسيًا للزحف شمالاً إلى دمشق . وقد لعب « عودة أبو تاية » ، وهو زعيم إحدى عشائر قبيلة الحويطات المقيمة إلى الشرق من معان ، دورًا رئيسيًا فى هذا السبيل ، فقد ذهب فى حملة صغيرة يقودها ناصر بن على ويرافقها لورنس ، وتمكن من تكوين جيش من المتطوعين زحف به على العقبة واستطاع الاستيلاء عليها فى ٦ يوليو ١٩١٧ . ولم تلبث القوات النظامية فى الجيش الشمالى أن انتقلت من الوجه إلى العقبة ابتداءً من أول شهر أغسطس . وفى أواخر الشهر انتقل فيصل بنفسه إلى العقبة واتخذها مقرًا لقيادته ، وبذلك انتقل مسرح القتال إلى الشام .

وفى المرحلة التالية حدث التحول الآتى فى جيش فيصل : فقد أصبح جيشًا من القوات النظامية إلى جانب القوات العشائرية ، وتوارت العناصر الحجازية ، وبذلك أصبحت قواته تتألف من سكان سوريا وفلسطين والعراق ، كما أصبحت جزءًا من جيش الحلفاء الزاحف على بلاد الشام بقيادة الجنرال ألنبى ، وانفصل عن قيادة الحجاز .

وكانت قوات ألنبى قد نجحت فى دخول القدس يوم ٩ ديسمبر ١٩١٧ ، وعند نهاية العام كانت فلسطين تحت الاحتلال الإنجليزى ، ولكن ألنبى فشل فى عبور الأردن والاتصال بقوات فيصل فى شرقه ، فى حين حصر فيصل نشاطه فى منطقة معان واستطاع عزلها تمامًا فى ٢٠ من أبريل ١٩١٨ ، وأصبح جيشه يحمى الجناح الأيمن للجيش البريطانى فى فلسطين ، ويحتجز أمامه نصف القوات التركية . وفى يوم ١٨ سبتمبر استطاع عزل درعا تمامًا ، واحتل معان فى يوم ٢٣ سبتمبر ، ثم احتل درعا يوم ٢٧ ، وتسابقت القوات العربية إلى دخول دمشق ، فى حين كان ألنبى على المنطقة الساحلية يقوم بهجوم سريع خاطف . وفى مساء يوم ٣٠ سبتمبر وصل إلى مشارف دمشق الشريف ناصر ونورى شعلان ، ودخلت بعض القوات العربية غير النظامية دمشق لتجد العلم العربى ، علم ملك الحجاز ، يرفرف على بلدية دمشق ، وبذلك انتهى الحكم التركى . وفى

صباح اليوم التالى ، أول أكتوبر ١٩١٨ ، دخلت القوات العربية النظامية دمشق مع القوات المتحالفة . وفى يوم ٣ أكتوبر دخل فيصل دمشق ، وبذلك توجت الثورة العربية .

مراجع للاستشارة :

- ثورة العرب ، مقوماتها ، أسبابها ، نتائجها . بقلم أحد أعضاء الجمعيات السرية (القاهرة فى مطبعة المقطم ١٩١٦) .
- چورج أنطونيوس : يقظة العرب ، تعريب على حيدر الركابى (دمشق ١٩٤٦) .
- زين نور الدين زين : نشوء القومية العربية (بيروت ١٩٦٨) .
- ساطع الحصرى : محاضرات فى نشوء الفكرة القومية (القاهرة ١٩٥٥) .
- محمد شفيق غربال : العوامل التاريخية فى بناء الأمة العربية (معهد الدراسات العربية ١٩٦١) .
- مذكرات الملك عبد الله (عمان ١٩٦٥) .
- Lawrence, T.E., Seven Pillars of Wisdom (Oxfosd, 1925)

الفصل التاسع

الحكومة العربية فى دمشق

١ - مرحلة الامارة الفيصلية .
- تأسيس الحكومة العربية .
- القضية العربية أمام مؤتمر الصلح .
- التنظيمات السياسية فى دمشق .
- المؤتمر السورى العام .
- قرارات لجنة كنج - كرين .
- استمرار المؤتمر السورى وقيام حكومة المديرين .
- قرار انسحاب القوات البريطانية من سوريا لحساب فرنسا .
- تكوين اللجنة الوطنية العليا .
- أزمة البقاع .
- سقوط حكومة الركابى .
- حركات المقاومة ضد الفرنسيين على الحدود .

٢ - مرحلة الحكم الملكى .
- اعلان الاستقلال ومبايعة فيصل ملكا .
- قرارات التقسيم فى مؤتمر سان ريمو فى ٢٥ أبريل ١٩٢٠ .
- الطريق إلى ميسلون .

مراجع للاستشارة :

١ - مرحلة الامارة الفيصلية

تأسيس الحكومة العربية :

كانت بلاد الشام فى بداية الحرب العالمية الأولى تنقسم إلى ثلاث ولايات وثلاث متصرفيات مستقلة . أما الولايات فهى :

١ - ولاية سوريا التى كانت تضم دمشق والأقضية التابعة لها ، ومتصرفيات حماة وحوران والكرك .

٢ - ولاية بيروت ، التى كانت تضم إلى جانب بيروت والأقضية التابعة لها، متصرفيات نابلس وعكا وطرابلس واللاذقية .

٣ - ولاية حلب ، وكانت تضم إلى جانب حلب والأقضية التابعة لها ، متصرفية أورفة ومتصرفية مرعش .

أما المتصرفيات المستقلة فهى متصرفية دير الزور ، ومتصرفية القدس ومتصرفية لبنان .

وبعد فتح بلاد الشام ، أمر القائد العام ألنبى بتقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق عسكرية :

المنطقة الجنوبية ، وهى منطقة الجيش البريطانى ، وتتكون من القسم الساحلى الجنوبى من بلاد الشام ، وكانت تضم متصرفية القدس المستقلة ، مع متصرفيتى نابلس وعكا اللتين كانتا تابعتين لولاية بيروت .

والمنطقة الشمالية ، وهى منطقة الجيش الفرنسى ، وتتكون من القسم الساحلى الشمالى ، وتضم متصرفية لبنان المستقلة ، مع بيروت وصيدا وصور جنوبًا ، وطرابلس واللاذقية شمالاً .

والمنطقة الشرقية ، وهى منطقة الجيش العربى ، وقد تكونت من الأقسام الداخلية من بلاد الشام ، من شمال حلب حتى جنوب معان . وتضم جميع أقسام ولاية سوريا ومركز حلب والأقضية التابعة لها ، باستثناء الأقضية الساحلية (إسكندرونة وأنطاكية) ، وقد ضمت فيها بعد متصرفية دير الزور بعد ثورة رمضان الشلاش ، وكان قد تم احتلالها من قبل الجيش البريطانى فى العراق .

وكانت الثورة العربية قد توجت بوصول القوات العربية إلى ضواحى دمشق يوم ٣٠ سبتمبر ١٩١٨ وبدخولها العاصمة فى صباح أول أكتوبر ١٩١٨ . وفى يوم ٣ أكتوبر وصل الأمير فيصل إلى دمشق من معسكره بالأزرق . وفى يوم ٥ أكتوبر أعلن فيصل ، فى بيان إلى الشعب السورى ، قيام « حكومة دستورية عربية مستقلة باسم الحسين ، شاملة جميع البلاد السورية » . وعهد إلى على رضا الركابى بالقيادة العامة للحكومة ، وكان قائد القوات الحليفة قد عينه حاكمًا عسكريًا .

وكانت المدن الأخرى بالشام ، التى انسحبت منها القوات التركية ، قد أخذت فى تكوين إدارات وحكومات ، اعتبرت نفسها جزءًا من الحكومة العربية الواحدة . « ففى حماة » تشكلت هيئة إدارية مؤقتة برياسة بدر الدين الكيلانى وعضوية بعض أعيان حماة . وفى « حلب » ، رفع العلم العربى قبل أن تغادرها القوات التركية ، وشكل إبراهيم هنانوفى شمال سوريا حكومة وجيشًا فى كفر تخاريم » (منطقة حلب) ، وفى منطقة اللاذقية أعلنت حكومة تمتد من حدود طرطوس إلى حدود أنطاكية ، وتأسيس مجلس وطنى عهد برياسته إلى رشيد طليع . وفى بيروت تكونت حكومة عربية برياسة عمر الداعوق ، ورفع العلم العربى فوق دار الحكومة ، بعد أن وردت من دمشق برقية بأشكال العلم العربى

الجديد الذى يتكون من : اللون الأحمر (الثورة العربية) ، والأخضر (الفاطميون) ، والأبيض (الأمويون) والأسود (العباسيون) ، كما طلبت إلى دمشق إرسال ممثل للشريف حسين لدعم الحكومة بها . فأرسل شكرى الأيوبى ومعه مائة جندى .

على أن الأخطار أخذت تهدد منذ اللحظة الأولى الحكومة العربية . فقد عارضت الحكومة الفرنسية إقامة هذه الدولة فى منطقة كان من المفروض أن تكون تحت النفوذ الفرنسى بمقتضى اتفاقية سايكس - بيكو . (كان نصيب فرنسا فى الاتفاقية يشمل الحكم المباشر فى الأراضى الساحلية من سوريا ، والحماية على ما وراء الساحل بما فى ذلك الموصل) واضطرت فيصل إلى سحب ممثليه فى بيروت . وقد أزاحت القوات البريطانية بنفسها الأعلام العربية ، وتنازلت حكومة الداعوق فى بيروت عن السلطة إلى قائد القوات الفرنسية الذى عين حاكمًا عسكريًّا ، كما أبعد ممثلو الحكومة العربية فى المناطق الساحلية الأخرى التى أعلنت السيادة العربية ، واستبدلوا بحكام فرنسيين ، فاستدعى هنانو إلى حلب ، وانسحبت قواته من أنطاكية وخارم وسلمت للفرنسيين . كما نزلت القوات الفرنسية فى اللاذقية ، وأزيحت الأعلام العربية ، والتحق أعضاء حكومتها بحكومة دمشق .

القضية العربية أمام مؤتمر الصلح :

ولم يلبث مؤتمر الصلح أن اتخذ قرارًا فى ٣٠ يناير ١٩١٩ بفصل سوريا ولبنان وفلسطين والعراق عن تركيا ، ووضعها تحت إشراف عصبة الأمم عن طريق حكومات تعمل كدول منتدبة . وفى هذا الإطار بدأ نظر القضية العربية رسميًّا أمام مؤتمر الصلح يوم ٦ فبراير ١٩١٩ .

وكان فيصل ، الذى سافر بوصفه ممثلًا لوالده فى الحجاز ووسيطًا بينه وبين

الشعب السورى ، قد طالب فى مذكرتين قدمها فى أول و ٢٩ يناير ١٩١٩ باعتراف الحلفاء باستقلال وسيادة الشعوب الناطقة بالعربية فى آسيا من خط الإسكندرية - ديار بكر حتى المحيط الهندى جنوبًا ، بضمان عصبة الأمم ، ويستثنى من هذا المطلب الحجاز الذى هو دولة ذات سيادة ، وعدن التى هى محمية بريطانية . وأفصح عن أن هدف الحركة القومية العربية هو « توحيد العرب فى أمة واحدة » . ولكنه اعترف بأن المناطق العربية المختلفة فى آسيا ، سوريا والعراق والجزيرة والحجاز ونجد واليمن ، تختلف اقتصاديًا واجتماعيًا ، « مما يجعل ضمها كلها فى إطار حكومة واحدة أمرًا صعبًا لا يمكن تحقيقه » وأبدى اعتقاده ، بالنسبة لسوريا ، فى أنها « متقدمة سياسيًا بحيث تستطيع أن تدير شئونها الداخلية بنفسها » ، وأما فلسطين فأبدى الرغبة فى « فرض وصاية فعالة عليها يتولاها وصى من الدول الكبرى ، طالما أن هناك إدارة حكومية تمثيلية محلية » . كما طالب باتخاذ التدابير اللازمة للتحقق من رغبات السكان فى المنطقة ، قبل تثبيت الدول القائمة فعلًا فى المنطقة وتعديل الحدود بينها ، وإنشاء دول جديدة حسب الحاجة ، وتعيين حدودها .

وقد ظهرت فى الوقت نفسه أمام المؤتمر وفود سورية أخرى أرسلتها فرنسا لتأييد خططها ، مثل وفد الجمعية السورية المركزية برياسة شكرى غانم ، الذى اقترح دولة سوريا بحدودها الطبيعية تحت الإشراف الفرنسى ، ووفود أخرى تطالب بتوسيع لبنان تحت الحماية الفرنسية . وتزايدت المساومات والخلافات بين فرنسا وإنجلترا بسبب تناقضات الوعود والاتفاقيات السرية ، مما أخر صدور قرار من المؤتمر بشأن سوريا . ولكن فى ٢٥ مارس تقرر إرسال لجنة تحقيق رباعية من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا والولايات المتحدة . وعاد فيصل إلى دمشق .

التنظيمات السياسية فى دمشق :

فى تلك الأثناء كان القلق على مصير البلاد قد دفع السوريين إلى تنظيم صفوفهم فى شكل تنظيمات وأحزاب ومنتديات سياسية . وكانت قيادة الحركة قد انتقلت إلى أيدى المثقفين والضباط من رجال الحركة العربية قبل الثورة ، الذين أصبحوا فى مراكز الحكم والإدارة وسيطروا على مجرى الحركة السياسية .

وقد تمتعت الأحزاب والتنظيمات السياسية التى ظهرت بتأييد واسع ، وامتدت عضويتها إلى الجماهير بعد أن كانت مقتصرة على « النخبة » . وتمثلت هذه التنظيمات السياسية فى الآتى :

١ - جمعية العربية الفتاة : وكان أعضاؤها المؤسسون قد اجتمعوا يوم ١٧ ديسمبر ١٩١٨ فى دمشق ، وانتخبوا هيئة مركزية جديدة بالاشتراك مع فرع بيروت ، ووضعوا تنظيمًا جديدًا بمقتضاه تبقى الجمعية السرية ويكون لها حزب سياسى علنى . كما تقرر توسيع نشاط الجمعية بإيجاد تشكيلات وفروع لها فى جميع أنحاء البلاد ، وحددت أهدافها فى استقلال البلاد العربية استقلالاً تامًا ، وتقوية فكرة الوحدة والاستقلال لدى كل العرب تحت شعار « عربى قبل كل شىء وفوق كل شىء » ، وأخذت تعقد اجتماعات شهرية يحضرها الأعضاء القدامى المؤسسون . وقد تمتعت « الفتاة » بنفوذ ضخم فى الدولة فى الشئون الداخلية والخارجية ، وفى تسيير الحكومة وفقًا لخطتها السياسية . وظلت « الفتاة » مؤيدة لسياسة فيصل والحلفاء حتى نهاية ١٩١٩ ، حيث وقع الخلاف بعد اتفاقية مع كليمنصو .

٢ - حزب الاستقلال : وهو الحزب العلنى لجمعية العربية الفتاة ، وكان يزاول عقد الاجتماعات وتنظيم المظاهرات والإشراف على الصحف التى يصدرها

بعض أفراد الجمعية ، وأصبح العمود الفقرى للحياة الحزبية فى سوريا والمسيطر على البلاد ، وأسس له الفروع فى المدن السورية . وانتخبت له هيئة إدارية واسعة تتسع لتمثيل الحزب ، وتخضع لتوجيهات الهيئة المركزية للفتاة . وقد بلغ عدد من انضم إلى حزب الاستقلال طبقًا لداغر ٧٥ ألفًا .

٣ - النادى العربى : استوحيت فكرته من فكرة المنتدى الأدبى قبل الحرب . وقد أنشئ فى دمشق بعد انتهاء الحرب ، وكان الركابى من جملة مؤسسيه ، وانحصر نشاطه فى سوريا ، وكانت قيادته المركزية فى دمشق ، وله فروع فى حلب وحمص ، واقتصرت عضويته على الطبقة المثقفة . وعلى الرغم من أنه أعلن أنه لا يبحث الأمور السياسية أو عقد الاجتماعات السياسية فإنه غدا بالفعل ناديًا قوميًّا سياسيًّا ثقافيًّا ، وكانت دعايته موجهة بشكل خاص ضد فرنسا .

٤ - حزب العهد : وهو التنظيم العسكرى السرى قبل الحرب . فقد تابع أعضاؤه بعد الحرب نشاطهم بعد أن انضم إليهم قليل من المدنيين من موظفى الدولة . وكان مقر الحزب العام فى دمشق قد انقسم إلى فرعين : « عهد سورى » ، « عهد عراقى » ، لتيسير العمل ، حيث كانت سوريا تقاوم النفوذ الفرنسى ، والعراق يقاوم النفوذ البريطانى . وقد لعب الحزب فى بعض الأحيان دور المعارضة للفتاة وحزب الاستقلال ، ولكن موقفه فى الأحداث الهامة كان منسجمًا معهما ، وظلت عضويته محدودة ومقصورة على الجيش تقريبًا .

٥ - حزب الاتحاد السورى : أعلن تشكيله فى مصر فى ١٩ ديسمبر ١٩١٨ ، وقويت دعوته فى البلاد السورية والعربية وفى الخارج . وازداد نشاطه فى أثناء مجىء اللجنة الأمريكية ، فأسس له فرعًا فى دمشق . وكان رئيسه ميشيل لطف الله (الذى كان عضوًا فى الوفد المصرى الذى ألفه سعد زغلول ، وانقطع عن عمله فى الوفد) ووكيله رشيد رضا . وقد تميز برنامجه

بأنه ينص على وحدة سوريا الطبيعية واستقلالها التام والناجز بضمان عصبة الأمم ، وإدارتها على أساس المبادئ الديموقراطية للامركزية - مع أن الحركة القومية العربية كانت تدعو إلى وحدة البلاد العربية العثمانية دون تفريق بين الشام والعراق والحجاز .

المؤتمر السورى العام :

على هذا النحو عندما عاد فيصل إلى دمشق فى أوائل مايو ١٩١٩ ، كانت الحركة الوطنية قد نظمت نفسها تنظيماً جيدًا . ولكن الأفكار كانت مضطربة حول ماهية القرار النهائى الذى ستنتهى إليه مداولات مؤتمر الصلح . ولما كان مجلس الأربعة قد قرر إرسال لجنة تحقيق رباعية ، وكان الأمل فى هذه اللجنة كبيرًا ، فمن هنا نشأ الاقتراح بتشكيل مؤتمر وطنى يتكلم باسم الشعب السورى كله ، ويتكون من ممثلين عن المناطق الثلاث يتم اختيارهم عن طريق انتخابات شرعية . وقد تم الاتفاق بين حزب الاستقلال والأمير فيصل على هذه الحركة ، وأشار فى خطابه فى دار البلدية يوم ١٤ مايو إلى تأسيس مجلس منتخب عن كافة المناطق السورية يكون الوسيلة الوحيدة لإقناع اللجنة الدولية بشرعية المطالب العربية .

وقد جرت انتخابات سريعة فى المنطقة الشرقية ، ولكن فى المناطق الغربية والجنوبية الواقعة تحت السلطة الفرنسية والإنجليزية ، تم اختيار ممثليها بمضابط توكيل من الأعيان والزعماء لتعذر إجراء انتخابات . وفى يوم ٢ يونيو ١٩١٩ اجتمع المؤتمر فى مقر النادى العربى وحضره ٦٩ مندوبًا فقط من مجموع خمسة وثمانين انتخبوا لتمثيل سورية وفلسطين ، نظرًا لمنع السلطات الفرنسية بعض ممثلى المنطقة الغربية من السفر إلى دمشق . وانتهت أبحاث المؤتمر بمجموعة من القرارات عبرت تمام التعبير عن الإرادة الشعبية ، وتتلخص فى المطالبة باستقلال سوريا ، التى تشمل فلسطين ، كدولة ذات سيادة ، وتنصيب الأمير

فيصل ملكًا عليها . واستقلال العراق ، على ألا تكون هناك حواجز اقتصادية بين البلدين ، ورفض اتفاق سايكس - بيكو ووعد بلفور وكل مشروع يرمى إلى تقسيم سورية أو إنشاء دولة يهودية فى فلسطين ، ورفض الوصاية السياسية التى ينطوى عليها نظام الانتداب ، مع قبول المعونة الأجنبية لمدة محدودة ، وبشرط ألا تتعارض مع الاستقلال والوحدة القومية ، وتفضيل معونة الولايات المتحدة ، وإن تعذر فإنجلترا ، مع رفض الاستعانة بفرنسا . وأن تكون الحكومة نيابية لها صبغة اللامركزية ، واحترام الوضع الخاص للبنان . وكانت مهمة أعضاء المؤتمر السورى الأول عرض هذه القرارات على لجنة التحقيق عند وصولها .

قرارات لجنة كنج - كرين : King – Crane

على أن قرار إرسال لجنة التحقيق الذى اتخذه مجلس العصبة فى ٢٥ مارس كان فى ذلك الحين قد هوجم هجومًا شديدًا فى فرنسا ، وتراجعت عنه بريطانيا ، ولم يتمسك به سوى الرئيس ولسن . وعلى ذلك فقد تكونت اللجنة من أعضاء أمريكيين فقط أطلق عليها رسميا « القسم الأمريكى من اللجنة الدولية الخاصة بالانتدابات فى تركيا » . وقد عرفت باسم « لجنة كنج - كرين King – Crane » ، ووصلت إلى يافا فى ١٠ يونيو ١٩١٩ ، وقضت ستة أسابيع فى فلسطين وسوريا أجرت فيها تحقيقًا واسعًا ، انتهت فيه إلى تقرير وضعته فى ٢٨ أغسطس ١٩١٩ ، أوصت فيه بوجوب توحيد سوريا وفلسطين تحت انتداب بريطانى أو أمريكى ، مع تحديد للوطن القومى اليهودى ، وأن تكون سوريا تحت حكم دستورى برياسة فيصل . كما أبدت اهتمامًا بقوة حركة القومية العربية ، ورأت أن فرض انتداب فرنسى قد يؤدى إلى مصاعب كبيرة . أما بالنسبة للعراق فقد أوصت بانتداب بريطانى عليه مع ضم الموصل .

على أن هذا التقرير الذى وضعته اللجنة لم ينشر فى حينه ، وظل أمره سريًا

بالنسبة لمؤتمر السلم نفسه ، واختفى فى ملفات وزارة الخارجية الأمريكية حتى نشر فى عام ١٩٢٢ ، وبذلك لم يكن له أى أثر فى تسوية القضايا التى عالجها .

استمرار المؤتمر السورى وقيام مجلس المديرين :

مع أن مهمة المؤتمر السورى كانت مرتبطة بالدرجة الأولى بقدوم لجنة كنج - كرين ، إلا أن المؤتمر لم ينته بعد رحيل اللجنة ، فقد استمر فى العمل كمجلس منتخب يمثل الشعب تمثيلاً صحيحًا ، ويراقب عن كثب أعمال الحكومة ، ويعمل على وضع قانونها الأساسى ، ويفرض وجوده فى حقل السياسة الداخلية والخارجية . واستحدثت الحكومة فى ذلك الحين نظام مجلس المديرين فى ٤ أغسطس (آب) الذى يشبه نظام مجلس الوزراء ، حيث شارك فيه المديرون فى مسئولية الحكم إلى جانب إدارتهم لمصالح الدولة .

ومع تأخر وصول مؤتمر الصلح إلى تسوية للقضية العربية ، أخذت تسود المؤتمر السورى والأحزاب والجيش والبلاد حالة من القلق وعدم الاستقرار فى صيف ١٩١٩ ، فنظم الأهالى مظاهرات كبيرة فى دمشق وفى المدن والقرى الأخرى تطالب بالاستقلال التام ، وقرر الشعب التطوع فى الجيش ، واجتمع حوالى ٢٠ ألفًا من الرجال دون دعوة من الحكومة ، كما بدأت الحركات الثورية على حدود المنطقة العربية ، ولبس الجميع الملابس العسكرية .

قرار انسحاب القوات البريطانية من سوريا لحساب فرنسا :

فى هذه الظروف استدعى فيصل إلى أوربا بدعوة من بريطانيا للتداول حول القضية السورية ، فسافر يوم ١٥ سبتمبر . وكانت الحكومة البريطانية قد قررت سحب قواتها من سوريا اعتبارًا من أول نوفمبر ١٩١٩ على أن تحل

القوات الفرنسية محلها فى سوريا غربى خط « سايكس بيكو » ، وتحل القوات العربية محلها فى المنطقة شرقى هذا الخط ، والتى تشمل المدن الأربع « دمشق ، حلب ، حمص ، وحماة » ، على أن تظل القوات البريطانية فى العراق وفلسطين .

وعلى ذلك بينما كان الرأى العام العربى يتوقع جلاء القوات الأجنبية كلها من سوريا ، إذا به يفاجأ بقرار توسيع منطقة الاحتلال الفرنسى نحو الشرق على حساب القضية العربية ، ورسمه حدودًا فرنسية بريطانية عبر سوريا على أساس خط سايكس بيكو ورغبات الصهيونية . وقد حاول فيصل منع أى تغيير فى الوضع القائم للحكومة فى سورية قبل إجراء أى قرار نهائى قبل مؤتمر السلم ، وذكّر الحكومة البريطانية بأن اتفاق بريطانيا مع العرب فى سنة ١٩١٥ هو أسبق من اتفاقية سايكس- بيكو. وأبرز المعاهدة التى عقدها والده مع مكماهون . ولكن لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية رد بأن نص المعاهدة يمثل ما كان العرب يطلبونه وليس ما قبلته بريطانيا ! .

وعندما فشل فيصل مع الحكومة البريطانية ، اضطر إلى الدخول فى مفاوضات مع كليمنصو للحصول على شروط أحسن . وكان همه الحيلولة دون احتلال القوات الفرنسية لأى جزء من المنطقة الشرقية مكان القوات البريطانية المنسحبة . ولكنه وافق فى ٦ من يناير ١٩٢٠ على اتفاق مبدئى تعترف فيه فرنسا بدولة سورية مستقلة ضمن حدود سيعترف بها مؤتمر الصلح ، على أن تتعهد هذه الدولة بأولوية فرنسا فى إمدادها بالخبراء والمستشارين لتنظيم الإدارتين المدنية والعسكرية ، وألا تدخل القوات الفرنسية سورية إلا بناء على طلب الدولة السورية . كما تعهد سوريا بتمثيلها الدبلوماسى فى الخارج إلى فرنسا ، وتعترف باستقلال لبنان تحت الانتداب الفرنسى ، وإقامة إدارة محلية فى جبل الدروز .

تكوين اللجنة الوطنية العليا :

على أن اختلاف مستشارى فيصل فى أمر الاتفاقية ، والأخبار المنذرة بحدوث ثورة فى دمشق ، حمله على ترك القضية معلقة ليعود إلى دمشق فى أواسط يناير ١٩٢٠ .

وكانت الأنباء التى وصلت إلى سوريا عن اتفاقية كليمنصو – لويد جورج الخاصة بانسحاب القوات البريطانية قد أدت إلى ازدياد التوتر السياسى . فاستمرت حركة التجنيد والتطوع ، وأصدرت لجنة الدفاع الوطنى ، التى لم تكن لها صفة رسمية ، قرارًا بالتعبئة العسكرية الجزئية . وقد استدعى ياسين الهاشمى رئيس هيئة أركان حرب الجيش العربى إلى القاهرة . وطلب إليه ألنبى حل « لجنة الدفاع الوطنى » وإلغاء قرارها . وفى ٢٧ أكتوبر انتدب المؤتمر السورى لجنة منه لإبلاغ معتمدى الحلفاء احتجاجه « على كل قرار أو اتفاق يخالف تصويت الأمة بضرورة المحافظة على وحدة البلاد واستقلالها » ، وسارت فى دمشق أكبر مظاهرة سلمية . وفى هذه الظروف ولدت فكرة « اللجنة الوطنية العليا » لعمل استعدادات بالمقاومة ضد الفرنسيين ، وقد مثل فى اللجنة أعضاء من الأحزاب المختلفة ، وأسست فروعًا أخرى لها فى كل البلاد السورية ، ووضعت ميثاقها فى ١٧ من نوفمبر ١٩١٩ الذى يرفض كل اتفاق يحد من سيادة الأمة ويفقد استقلالها ، وبدأت فى تدريب المتطوعين وتجنيدهم على نفقة الأهالى .

أزمة البقاع :

ولم يلبث وصول الجنرال جورو Gouraud إلى بيروت فى ٢١ نوفمبر ، فى أثناء عملية انسحاب القوات البريطانية عن سوريا الداخلية ، وتعيينه مفوضًا عامًا

وقائدًا أعلى للقوات الفرنسية فى الشرق ، أن أخذ يتصاعد بالموقف . فقد بلغت دمشق أنباء تأهب الجيش الفرنسى لاحتلال منطقة البقاع . ودعى المؤتمر السورى فى ٢٢ نوفمبر للاستماع إلى بيان الأمير زين ، نائب فيصل ، حول احتلال الجيش الفرنسي فى بعلبك ورياق وشتورا ، فاتخذ أعضاؤه قرارًا فى ٢٤ نوفمبر بوجوب الدفاع عن وحدة البلاد ، واقترحوا إعلان استقلال القطر السوري استقلالاً تامًا بحدوده التى عينها المؤتمر فى القرار الذى قدمه إلى اللجنة الأمريكية ، « مع تعيين شكل الحكومة بأنها ملكية شورية مسئولة أمام الأمة » . وأيدت جميع الصحف والأحزاب والنوادى والجمعيات قرار المؤتمر فى الدفاع . وإزاء هذا الموقف تراجعت السياسة الفرنسية عن احتلال البقاع بالقوة .

سقوط حكومة الركابى :

انتهت أزمة البقاع ، ولكن التوتر السياسى لم ينته ، وتزايدت المعارضة من جانب المؤتمر على نحو جعل الحكومة تؤجل انعقاده فى ٤ ديسمبر ١٩١٩ . ولكن المعارضة استمرت خارج المؤتمر على يد اللجنة الوطنية العليا وغيرها من الأحزاب السياسية ، على النحو الذى أدى إلى سقوط الركابى الذى قدم استقالته إلى الأمير زيد ، فعهد إلى عبد الحميد القلطقجى بوكالة الحاكمية العسكرية لمدة يومين ، ثم إلى مصطفى نعمة بناء على رغبة الأغلبية . كما كلف يوسف العظمة ، الذى كان ضابطًا من ضباط الأركان فى الجيش العثمانى ، برياسة ديوان الشورى العسكرى خلفًا لياسين الهاشمى ، الذى اعتقلته القوات البريطانية فى أثناء انسحابها ونقلته إلى حيفا .

حركات المقاومة ضد الفرنسيين على الحدود :

وفى عهد الحكومة الجديدة ، التى سميت دفاعية ، ازدادت حركة المقاومة ،

وأصدر مجلس المديرين فى ١٩ ديسمبر نظام التجنيد الإجبارى لكل من بلغ العشرين إلى الأربعين ، وبدأت تنشب ضد القوات الفرنسية على حدود المنطقة الغربية ثورات وطنية كانت تساندها الحكومة ، كما تساندها اللجنة الوطنية العليا . وقد اشتدت هذه الأعمال منذ أواخر ديسمبر ، فهوجمت الحامية الفرنسية فى تلكلخ ، وأصبح البقاع مركزًا لاشتباكات عديدة . واحتل الفرنسيون بعلبك والمعلقة ورياق ، وحدث اشتباك مع القوات الفرنسية فى أثناء تقدمها نحو القنيطرة ، كما حدث اشتباك مماثل فى مرجعيون ومنطقة اللاذقية . وقامت علاقات سرية مع الحركة التركية بزعامة مصطفى كمال . وشغلت الحدود الشمالية الشرقية فى منطقة الفرات الأعلى بحركات مسلحة بتدبير الضباط العراقيين من « العهد » أو من قبل رجال قبائل الحدود ، واستولى رمضان شلاش ، الذى كان قد عين حاكمًا على منطقة الفرات ، مع القبائل المجاورة ، على المراكز البريطانية فى دير الزور ، مما أحدث دويًا فى حلب ودمشق . ولكن فيصل أصدر أوامره بعد عودته من أوربا باستدعاء رمضان شلاش وتعيين مولود مخلص حاكمًا عسكريًا فى المنطقة حرصًا على العلاقات مع بريطانيا .

وقد حاول فيصل بعد عودته اتباع سياسة التهدئة وتهيئة الأذهان لإقرار التسوية التى يتم الاتفاق عليها مع كليمنصو . كما عمد إلى إنهاء الحكم العسكرى للبلاد عن طريق إجراء بعض التعديلات لتوسيع مهمة الحكومة المركزية وإعطائها مظهر الاستقلال . فعهد إلى أخيه زيد بتشكيل الحكومة يوم ٢٦ يناير ١٩٢٠ ، وأوحى بتأليف حزب سياسى حديث من الأعيان والنواب من المحافظين ، ظهر فى ٢٥ يناير ١٩٢٠ تحت اسم « الحزب الوطنى » . على أن سياسة التهدئة التى أرادها فيصل لم تجد تأييدًا من أعضاء « الفتاة » وغيرهم من الوطنيين ، فاضطر إلى مسايرة الخط الذى تتخذه الأحزاب المتطرفة ، واتفق مع الحكومة على تقوية وسائل الدفاع والتشدد فى نظام التجنيد الإجبارى ، وسكت عن أعمال اللجنة الوطنية العليا فى التحريض على الفرنسيين ، حتى زادت أعمال المقاومة على حدود المنطقة الغربية فى جبل الزاوية وأدلب وكفر تخاريم وأنطاكية والبقاع .

٢ - مرحلة الحكم الملكى

إعلان الاستقلال ومبايعة فيصل ملكًا :

ولما كان هناك خوف من أن يتخذ المجلس الأعلى للحلفاء الذى كان مقررًا انعقاده فى لندن فى ٢١ من فبراير ١٩٢٠ ، والذى دعى فيصل إلى عرض قضيته ثانية أمامه - قرارًا لغير صالح استقلال سوريا ووحدتها . فقد وافق فيصل على اقتراح أقرب المستشارين والأصدقاء بوضع الحلفاء أمام الأمر الواقع بإعلان استقلال سوريا المتحدة بجميع مناطقها .

وكان أعضاء المؤتمر السورى قد تفرقوا بعد تأجيل انعقاده فى ديسمبر ، فقرر عقده من جديد لهذا الغرض على وجه السرعة . وتم افتتاح المؤتمر فى النادى العربى بدمشق يوم ٦ مارس ١٩٢٠ وحضره فيصل وأركان حكومته ، وألقى خطابًا طلب فيه إلى الأعضاء تقرير شكل الدولة ووضع الدستور. وبالفعل أصدر المؤتمر قرارًا يقضى باستقلال سوريا الطبيعية بما فيها فلسطين ، وتطبيق مبدأ اللامركزية الإدارية ، مع إعطاء ضمانات لنظام خاص فى لبنان ، وإنشاء حكومة مسئولة أمام المؤتمر الذى هو مجلس نيابى وتأسيسى فى الوقت نفسه ، وإعلان حق العراق فى الاستقلال ، مع إيجاد اتحاد سياسى واقتصادى بينه وبين سوريا نظرًا للروابط بين البلدين ، وتقرر بالإجماع مبايعة فيصل بالملك يوم ٨ مارس فى دار البلدية . ثم جرت حفلة المبايعة الرسمية وسط حماس كبير وطلقات المدافع ، ورفع العلم السورى ، وهو علم الثورة مع نجمة بيضاء فى المثلث الأحمر ، وبذلك انتهت مرحلة الإمارة الفيصلية ومجلس المديرين ، وشكل رضا الركابى أول حكومة دستورية نيابية فى يوم الاستقلال نفسه .

قرارات التقسيم فى مؤتمر سان ريمو فى ٢٥ أبريل ١٩٢٠ :

على أنه لما كان إعلان استقلال سوريا الطبيعية بما فيها فلسطين يمس مركز بريطانيا فى فلسطين ، كما أن إعلان حق العراق فى الاستقلال ، يهدد مركزها فى العراق ، فقد كان رد الفعل البريطانى لقرارات المؤتمر السورى أشد عنفًا من رد الفعل الفرنسى . فقد رفضت الحكومتان الاعتراف بشرعية قرارات المؤتمر فى دمشق ، واستمرت على اعتبار فيصل أميرًا هاشميًا يدير البلاد بصفته قائدًا للجيوش الحليفة ، ودعوته إلى أوربا لبسط قضيته . وفى ٢٥ من أبريل ١٩٢٠ قرر مجلس الحلفاء الأعلى فى سان ريمو تقسيم المناطق العربية ، وفرض الانتداب الفرنسى على سوريا ولبنان ، وفرض الانتداب البريطانى على العراق وفلسطين وشرقى الأردن . وتقرر أن تضم المعاهدة مع تركيا مادة تعترف باستقلال سورية بما فيها لبنان والعراق . أما فلسطين فلم يشر إلى أمر استقلالها ، بل بتكليف إدارتها إلى دولة منتدبة .

الطريق إلى ميسلون :

وقد اعتبر العرب تقسيم البلاد مع إنشاء حكومات متعددة ضربة قوية لمطلب الوحدة ، كما كان هزيمة للعناصر المعتدلة فى دمشق ، فاضطر السيد رضا الركابى إلى تقديم استقالته ليفسح المجال لوزارة الأتاسى ، الذى كان رئيسًا للمؤتمر السورى ، فى ٣ مايو ، وقد دخلها يوسف العظمة وعبد الرحمن الشهبندر . وقد أقدمت الوزارة على اتخاذ التدابير الدفاعية الفعالة ، وأضافت إلى قانون التجنيد الإجبارى بعض المواد لتوسيع نطاق التجنيد وجعله شاملاً لجميع أبناء الأمة ، وأعلنت عزمها على رفع قيد الانتداب على سوريا المستقلة ، وأنه « لا يمكن فصل فلسطين عن سورية من جميع الاعتبارات » .

ولم تلبث أن تهيأت الأسباب لميسلون ، فقد ازدادت العلاقات مع السلطات.

الفرنسية فى المنطقة الغربية توترًا ، وتزايدت أعمال المقاومة فى الجنوب على حدود فلسطين (فى مرجعيون) ، وفى البقاع وفى العلويين والإسكندرونة ، وحققت ثورة هنانو وصالح العلى تعاونًا مع القوات التركية ، وامتدت الثورة إلى معظم المنطقة من الإسكندرونة إلى طرابلس .

ولم يلبث فيصل أن أصبح نقطة تجمع لكل الثورة المعادية لفرنسا فى سوريا ولبنان ، ففى ١٠ من يوليو ١٩٢٠ اجتمع مجلس إدارة لبنان وقرر طلب استقلال وسيادة لبنان واتفاقه مع سوريا على أساس مطالب لبنان الإقليمية .

وإزاء تزايد المقاومة وانتشارها إلى هذا الحد ، قرر الفرنسيون الانتهاء من « الحكم الشريفى » ، واقتنع جورو بأن الانتداب على سوريا لن يمكن فرضه إلا باحتلال عسكرى ، وقد وافق مجلس النواب الفرنسى على المخصصات اللازمة لإرسال حملة عسكرية إلى الشرق . وفى ١١ يوليو وجه جورو إنذارًا شفويًا يقضى بوضع سكة حديد رياق - حلب تحت تصرف الجيش الفرنسى ، وقبول الانتداب الفرنسى ، وإلغاء التجنيد الإجبارى ، وقبول الأوراق النقدية التى يصدرها البنك السورى ، ومعاقبة زعماء المقاومة . وفى ١٤ يوليو وصل الإنذار الرسمى فى شكل مذكرة إلى الأمير فيصل باسم الحكومة الفرنسية ، يطالب بتأمين إشراف فرنسى على أعمال الحكومة العربية ، واحتلال محطات رياق وبعلبك وحمص وحماة وحلب مع مدينة حلب نفسها ، من قبل القوات الفرنسية ، تأمينًا لوضع سكة حديد رياق - حلب تحت تصرف الجيش الفرنسى . وحدد الإنذار أربعة أيام تنتهى فى منتصف ليلة ١٨ يوليو كحد أقصى لقبول أو رفض الإنذار .

وقد سارع مجلس الوزراء السورى إلى عقد جلسة للقادة العسكريين للتأكد من الوضع العسكرى للبلاد . فقرر القادة استحالة الدفاع . وكان الهاشمى قد قدم تقريرًا إلى الملك ذكر فيه أن الجيش أضعف من أن يثبت للمقاومة والدفاع ، وليس لديه من العتاد ما يكفى لصد هجوم أكثر من بضع ساعات . وإزاء ذلك

دعى المؤتمر السورى للانعقاد قبل انتهاء مدة الإنذار بـ ١٦ ساعة لحمله على قبول الإنذار ، ولكنه اتخذ قرارًا بالإجماع فى ١٩ يوليو باعتبار كل حكومة تقبل شروط الفرنسيين غير شرعية ، وعدم التقيد بأية معاهدة لا يقرها المؤتمر . وهنا أمرت الحكومة بتأجيل انعقاد المؤتمر مدة شهرين ، وقررت فى ٢٠ يوليو قبول الشروط ، وأرسلت برقية بالموافقة الرسمية . كما أصدرت أوامرها إلى قائد الفرقة المدافعة عن جبهة دمشق فى مجدل عنجر بسحب قواته إلى دمشق لتسريحها ، وقامت من جانبها بتسريح القوات الموجودة فى دمشق . وبدأ انسحاب القوات من مجدل عنجر ، وأدرك كل جندى وضابط أن أيامه فى الجيش أصبحت معدودة ، فتركت الأسلحة والذخائر على طول الطريق .

على أن جورو أراد دخول دمشق بقوة السلاح ، ولذلك حين تسلم قبول الإنذار فى ٢١ يوليو لم يصدر أوامره لقواته بوقف الهجوم . وإزاء ذلك لم تجد حكومة فيصل مفرًا من الدفاع ، فأصدرت الأوامر فى ٢١ يوليو من جديد إلى الوحدات السورية المنسحبة دون نظام من مجدل عنجر عبر وادى الحرير ، بالتوقف فى عقبة الطين على فوهة وادى القرن ، غربى خان ميسلون (على بعد ٢٥ كيلو من دمشق) ، ولكن الموقف أصبح سيئًا ، فلم يكن قد بقى للدفاع عن دمشق إلا بضعة أعداد من الفوج الأول والفوج الثالث يقل مجموعهما عن ثلاثمائة جندى نظامى يساندهم فوجان من لواء المدفعية . وقدم العظمة لجمع ما أمكن جمعه من قوى بعد أن تضعضعت القوات ولم يعد هناك مجال لإعادة تنظيمها ، وانتدب الحصرى ، وزير التربية ، للتوسط لدى جورو فى عاليه ، ولكنه عاد يحمل مطالب فرنسية جديدة تضع سوريا من الناحية الفعلية تحت الحكم المباشر ، ويطلب فيها جورو السماح لقواته بالتقدم نحو خان ميسلون بحجة توافر الماء فى المنطقة . وقد ردت الحكومة بأن هذه المطالب الجديدة « تعرضنا لا محالة لحرب أهلية » ، فرد غورو على ذلك بإصدار أوامره لقواته بالتقدم نحو دمشق فى فجر يوم ٢٤ يوليو ، محتجا بأن مجموعة من القوات العربية غير النظامية هاجمت جيشه فى تلكلخ . ولم تستغرق معركة ميسلون أكثر من ساعات ، وانتهت بالهزيمة ، وطرد فيصل من دمشق ، وسقوط المملكة التى

كان يحكمها ما يقرب من سنتين ، لقد كانت نتيجة المعركة معروفة مقدمًا ، ولكن القوات العربية السورية بقيادة العظمة خاضتها دفاعًا عن شرفها العسكرى وشرف البلاد .

مراجع للاستشارة :

جورج أنطونيوس : يقظة العرب - تعريب على حيدر الركابى (دمشق مطبعة الترقى ١٩٤٦) .

د . خيرية قاسمية : الحكومة العربية فى دمشق بين ١٩١٨ - ١٩٢٠ (القاهرة : دار المعارف ١٩٧١) .

زين نور الدين زين : الصراع الدولى فى الشرق الأوسط ، وولادة دولتى سوريا ولبنان (بيروت : دار النهار ١٩٧١) .

إحسان الهندى : معركة ميسلون (دمشق - ١٩٦٧) .

الفصل العاشر

الغزوة الاستعمارية للعراق

١ - وقوع العراق تحت الاحتلال البريطانى البريطانى وسياسة الحكم المباشر .
٢ - الثورة العراقية .
- تيارات الثورة العراقية .
- ثورة النجف ١٩١٨ .
- فتوى الشيرازى ضد الاحتلال .
- ثورة ١٩٢٠ .
٣ - سياسة الحكم غير المباشر .
- تنصيب فيصل ملكا على العراق .
- معاهدة ١٩٢٢ .
مراجع للاستشاره .

١ – وقوع العراق تحت الاحتلال البريطانى وسياسة الحكم المباشر

عندما اشتعلت الحرب العالمية الأولى أعدت بريطانيا قوة عسكرية بريطانية – هندية ، نزلت إلى البحر قرب شط العرب قادمة من البحرين فى يوم ٦ من نوفمبر ١٩١٤ ، واستولت على البصرة ، وأمكنها فى ٢٥ من يوليو ١٩١٥ السيطرة على المثلث الواقع بين البصرة والعمارة والناصرية ، وأقامت حاكمًا سياسيا فى البصرة ، وأخذت فى إدخال النظم الحديثة ، والتوغل فى حياة أهلها على النحو الذى أثر فيما بعد فى النزعة الانفصالية التى كان يطالب بها بعض وجوه المدينة وتجارها .

ولم تلبث بريطانيا أن وجهت حملة أخرى للاستيلاء على بغداد ، وضم ولايتى بغداد والبصرة إلى الادارة الهندية مباشرة ، ولكن الحملة منيت بالفشل بعد أن حوصرت فى الكويت حصارًا طويلا ، واضطرت إلى التسليم بدون قيد أو شرط فى ٢٩ أبريل ١٩١٦ . ولكن بعد اتفاقية سايكس بيكو السرية سارعت بريطانيا لإتمام السيطرة على المنطقة مابين بغداد والبصرة (وهى التى أصبحت من نصيبها بموجب هذه الاتفاقية) ، وأعدت جيشًا على رأسه الجنرال مود Maude أمكنه التقدم والاستيلاء على بغداد يوم ١١ مارس ١٩١٧ بعد انسحاب القوات العثمانية منها ، وقد استمر تقدم القوات البريطانية بعد ذلك لاحتلال الجهات الأخرى فى العراق شمالا ، حتى أصبحت على بعد ١٢ ميلا من الموصل ، حين أعلنت الهدنة فى نوفمبر ١٩١٨ ، ولكن القوات البريطانية تقدمت مع ذلك لاحتلالها برغم الهدنة . وكانت الموصل بمقتضى اتفاقية سايكس بيكو ضمن منطقة النفوذ الفرنسى . وعلى ذلك استغرق غزو العراق أكثر من أربع سنوات .

ومنذ البداية أعلن البريطانيون أنهم لم يأتوا إلى العراق فاتحين بل محررين . ففي يوم ١٩ من مارس ١٩١٧ أى بعد الاستيلاء على بغداد بأسبوع واحد ، أصدر الجنرال مود إلى أهالى بغداد منشورًا أعلن فيه أن القوات البريطانية لم تأت فاتحة غازية ، بل محررة منقذة ، وفى ٧ نوفمبر ١٩١٨ صدر التصريح الفرنسى الإنجليزى المشهور ، الذى نص على أن غاية الدولتين هى « تحرير الشعوب التى رزحت تحت النير التركى تحريرًا تامًا ، وتأييد وتشجيع قيام حكومات وإدارات وطنية فى كل من سوريا والعراق وقد حررهما الحلفاء فعلا » .

على أن السياسة البريطانية الفعلية فى ذلك الحين كانت تسير فى طريق استعمار العراق ، وإن انقسمت إلى مدرستين : الأولى : هى المدرسة الهندية ذات الارتباط الوثيق مع شركات البترول العاملة فى إيران والعراق ، وكانت تسعى لإلحاق العراق بالممتلكات البريطانية ، وهى مدرسة الحكم المباشر . والثانية : وهى مدرسة القاهرة ؛ المكونة من رجال القسم العربى فى دار المندوب السامى بالقاهرة الذى يشرف عليه كلايتون Clayton وهوجارث Hogarth ولورنس Lawrence ، وهى مدرسة الحكم غير المباشر .

وفى الفترة الأولى من الاحتلال كان ممثل بريطانيا فى العراق ، هو الكولونيل أرنولد ولسن Arnold Wilson الذى أصبح مندوبًا عامًا بالنيابة عن السير برسى كوكس COX ابتداءً من ربيع ١٩١٨ إلى خريف ١٩٢٠ ، وكان ضابطًا فى الجيش الهندى ويمثل المدرسة الهندية . وكان من رأيه أن منح الاستقلال لدولة صغيرة يقل تعدادها عن ثلاثة ملايين ، بعد رجوعًا إلى الوراء ، بل هو خطوة نحو الفوضى ، وأن الوضع الأفضل للعراق – فى تصوره – هو قيام دولة محمية من نوع ما ، يمكن أن تتدرج حتى تصل فى وقت غير بعيد إلى وضع الدومنيون تحت التاج البريطانى . وكان لذلك يرى أن يحكم العراق حكمًا مباشرًا ، على أن يرتبط القسم الجنوبى فيه خاصة ارتباطًا كليًا بحكومة الهند ، أو على الأقل يبقى مدة خمس سنوات تحت الحكم البريطانى المباشر . ولتنفيذ

هذه السياسة أخذ يعمل على « تهنيد » العراق ، وخاصة القسم الجنوبى ، عن طريق إدخال التنظيم والقوانين والمبادئ الإدارية والقضائية الهندية ، وتركيز السلطات الأساسية فى يد الحكام السياسيين الإنجليز ومعاونيهم ، وتعيين العراقيين فى الوظائف الثانوية - أما فى الجهات العشائرية ، فقد اعتمد على شيوخ القبائل باعتبارهم قوة مهمة فى تحقق الأمن ، ومكنهم من الانتفاع بالأراضى الأميرية الشاسعة ، ومنحهم الاقطاعيات الكبيرة لتمكين النظام الإقطاعى فى العراق ، وإغرائهم على الخضوع للنفوذ البريطانى .

٢ - الثورة العراقية

تيارات الثورة العراقية :

كان من الطبيعى أن تثير هذه السياسة ثائرة الوطنيين العراقيين ، الذين كانوا فى ذلك الحين ينتمون إلى تيارين وطنيين ، التيار الأول : هو التيار القومى العربى ، والتيار الثانى : هو التيار الإسلامى .

وبالنسبة للتيار الأول ، فقد كان يتركز فى الوطنيين الذين اشتركوا فى الجمعيات العربية السرية ، وفى نادى المنتدى الأدبى ، وفى حزب العهد ، واشتركوا فى مؤتمر باريس ١٩١٣ ، كما اشتركوا فى الثورة العربية التى أعلنها الشريف حسين فى الحجاز ضد الحكم التركى . وكان جزء كبير من هؤلاء الوطنيين فى الشام مع الأمير فيصل ، وفيهم عدد كبير من الضباط العراقيين الذين التحقوا بالقوات العربية فى الحجاز ، أو هربوا من الجيوش العثمانية . وكان أولئك الضباط وأصحابهم الآخرون من أهم زعماء الثورة ، كما كانوا حلقة الاتصال بين العراق وسوريا . وقد عملوا على تنشيط الجمعيات السرية والعلنية للمطالبة باستقلال العراق ، وقربوا مابين الشيعة والسنيين . وعندما أعلن المؤتمر السورى فى دمشق فى ٨ من مارس ١٩٢٠ قيام مملكة سوريا الكبرى المستقلة شاملة لبنان وفلسطين ، والمناداة بالأمير فيصل ملكًا عليها ، عقد العراقيون فى الشام مؤتمرًا أعلنوا فيه استقلال العراق ، وطالبوا بأن يكون أحد أنجال الملك حسين (الأمير عبد الله) ملكا عليها ، وأيدوا استقلال سوريا ، وطلبوا إيجاد علاقات خاصة بين سورية والعراق .

أما بالنسبة للتيار الثانى ، وهو التيار الإسلامى ، فقد كان يتركز بالدرجة

الأولى فى النجف وكربلاء ، اللتين كانتا تكونان مركزًا مزدوجًا للفوران السياسى بحكم مركزهما الدينى العظيم فى نفوس العراقيين . وكان هذا التيار بطبيعته معاديا للبريطانيين منذ البدء ، ولذلك لاغرابة إذا كان هو الذى فجر الثورة .

ثورة النجف ١٩١٨ :

كان الشعور فى النجف فى أثناء الحرب العالمية الأولى منقسمًا تجاه العثمانيين والإنجليز ، ففى حين كانت الطبقة الخاصة ، ومن ضمنها كثير من علماء الدين ، يشايعون العثمانيين ، وقد انضموا إلى صفوفهم بدون قيد أو شرط ، كان سواد النجف ضد العثمانيين ، مما أدى إلى قيامهم بالثورة ضدهم خلال سنة ١٩١٧ . ولكن الثقة فى الإنجليز أخذت تتزعزع ، وتتكشف أكاذيب الدعاية فى نفوس النجفيين بعد أن ذاقوا مختلف أساليب العسف والاذلال على يد أفراد الجيش الانجليزى . وقد بدأ رد الفعل بالدرجة الأولى فى الأوساط الإسلامية التى ألفت عناصر منها « جمعية النهضة الاسلامية السرية» ، تحت إشراف محمد الجواد الجزائرى . وقد أخذت هذه الجمعية ، فى طبع المنشورات وتوزيع البيانات التى تندد بالسياسة الانجليزية ، وأرادت توريط النجفيين فى النضال عن طريق بعض الأعمال ضد الإنجليز ، ولكن السواد النجفى العام لم ترق له هذه الأعمال ، خوفًا على النجف والعتبات المقدسة ، كما لم ترق هذه الأعمال أيضًا للطبقة الخاصة من العلماء والتجار وأرباب الثراء . ولكن مع استفزازات الاحتلال البريطانى المستمرة لم يجد النجفيون مفرًّا من ترك الخلافات والاتحاد للقيام بالثورة .

فى هذا الجو المهيأ للثورة ، نمت جمعية النهضة ، وكثر أنصارها ، واتصل بها سرًّا الثوريون العراقيون - أو « الائتلافيون » حسب اصطلاح العصر العثمانى . وأصبحت تتكون من جناحين ، جناح سياسى ، وجناح عسكرى . وقد بلغ أعضاء الجناح الأخير مائتين من الشباب ، انقسموا إلى ثلاث

جماعات : جماعة كاظم صبى ، وجماعة الحاج نجم ، وجماعة أولاد سعد الحاج .

وفى يوم ١٩ مارس ١٩١٨ قاد الحاج نجم جماعته فى هجوم على دار الحكومة أسفر عن قتل الحاكم البريطانى الكابتن مارشال . وسرعان ماحاصر البريطانيون النجف محاصرة دامت أربعين يومًا ، واستولوا عليها ، وقاموا بسلسلة من أعمال القمع تمثلت فى نفى مائة شخص من وجوه المدينة إلى الهند دون محاكمة ، وإحالة أربعين إلى محكمة عسكرية من بينهم عضوان من الجناح السياسى لجمعية النهضة الإسلامية هما : الشريف محمد على ، والسيد إبراهيم السيد باقر المعروف بالبهبهانى . وحكمت بالإعدام على أحد عشر ثائرًا من الجناح العسكرى لجمعية النهضة على رأسهم الحاج نجم .

فتوى الشيرازى ضد الاحتلال :

أما فى مدينة كربلاء فقد اشتدت الحركة الوطنية فيها ، وأصدر الإمام الشيعى محمد تقى الدين الشيرازى ، كبير المجتهدين الذى أصبح الرئيس الروحى الأعلى للثورة ، فتوى أكد فيها أن « ليس لأحد من المسلمين أن ينتخب غير المسلم للإمارة والسلطنة على المسلمين » ، وطبعت هذه الفتوى ووزعت فى أنحاء العراق . وقد سارعت السلطات البريطانية إلى نفى اثنى عشر شخصًا ، منهم الشيخ محمد رضا نجل الشيرازى ، إلى جزيرة « هنجام » فى الخليج . ولكن ذلك لم يفت فى عزيمة الشيرازى الذى أصدر فتوى أخرى تنص على أن « مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين ، ويجب عليهم ضمن مطالباتهم رعاية السلم والأمن ، ويجوز لهم التوسل بالقوة الدفاعية إذا امتنع الإنجليز عن قبول مطالبهم » .

ثورة ۱۹۲۰ :

على أن الثورة العراقية لم تبدأ بالمعنى الصحيح إلا فى سنة ۱۹۲۰ . وقد وقع الاصطدام الحقيقى مع الانجليز فى جبهتين : الأولى فى شمال العراق ، وخاصة فى مدينة تل أعفر « تلعفر » ، وقد بدأت فى أواخر ربيع ۱۹۲۰ ، والثانية فى وسط العراق ، وقد وقعت فى أواخر يونية ۱۹۲۰ .

أما الحوادث التى وقعت فى شمال العراق فكان مركزها سوريا . وكان الموقدون لجذوتها الضباط العراقيون فى الحكومة العربية فى الشام . وكان قيام دولة عربية فى الشام قد حفز همة هؤلاء الضباط إلى إنشاء دولة فى العراق أيضًا ، وقد عملوا - كما ذكرنا - على تنشيط الجمعيات السرية والعلنية للمطالبة باستقلال العراق ، ومن أبرز العراقيين فى هذا الحقل ياسين باشا الهاشمى رئيس أركان حرب الدولة العربية فى الشام ، وجميل المدفعى ، وعلى جودت الأيوبى ، ونورى السعيد وجعفر العسكرى والى حلب .

وفى ديسمبر ۱۹۱۹ رأى الضباط العراقون أن يقوموا بعمل إيجابى لتخليص العراق من الحكم البريطانى ، فقرروا بخطوة أولى ، الاستيلاء على « دير الزور » ، وضمها إلى الدولة العربية فى الشام ، وجعلها مركزًا لنشاطهم . فهاجم رمضان شلاش وعشائره وعشائر لعكيدات المدينة ، وأسروا الحاكم البريطانى ، ولم يخلصه إلا تعهد البريطانيين أمام جعفر العسكرى باشا والى حلب ، بترك دير الزور للعرب ، وأصبحت هذه المدينة عقب ذلك مركزًا من مراكز الدعاية الوطنية القومية العربية ، كما صبحت مركزًا للإدارة العربية . وبلغ تأثيرها فى هذا الشأن مبلغا دعا الجنرال هالدن ، قائد القوات البريطانية فى العراق فى أثناء الثورة ، إلى الاعتراف بأنه « لو استعاد البريطانيون دير الزور لما وقعت الثورة فى العراق » .

ثم قامت حملة بقيادة جميل المدفعى بغرض احتلال الموصل ، وحاصرت

تلعفر واستولت عليها ، ولكن اضطرت إلى الانسحاب ، بعد أن تفرقت بعض العشائر التى آزرتها فى أول الأمر ، وهكذا لم يكتب لهذه الحملة أن تحقق أهدافها النهائية فى احتلال الموصل وإشعال الثورة فى العراق .

أما فى ميدان الفرات الأوسط فقد قام فريق من الظوالم ، وهم فخذ من عشيرة بنى جحيم ، بالهجوم على مقر الحكومة فى « الرميثة » ، وأطلقوا سراح شيخهم « شعلان أبى الجون » الذى اعتقل بحجة عدم دفع الضرائب المستحقة عليه . وقاموا بقلع السكة الحديدية جنوب الرميثة وشمالها . وفى نفس الوقت قامت عشائر أخرى فى « السماوة » بمحاصرة الحامية البريطانية واقتلاع السكة الحديدية . ومع أن القوات البريطانية استطاعت فك الحصار فإنها لم تستطع البقاء واضطرت إلى الانسحاب يوم ٢١ يوليو .

وفى هذه الأثناء بدأ نشاط زعماء عشائر الشامية بعقد مؤتمرات للمذاكرة فيما بينهم بشأن الوضع السياسى العام ، وطالبوا فى لقاء بحاكم الشامية بمنح العراق الاستقلال التام ، وإطلاق حرية الرأى وإعادة المنفيين . وعندما رفض الإنجليز ، قام فريق من آل فتلة وآل إبراهيم والغزالات وجماعة السيد هادى آل زوين بحصار « أبى صخير » ، وتوجه قسم من القوات لمحاصرة « الكوفة » ، واضطر الإنجليز إلى عقد هدنة ، ولكنهم عادوا إلى خرقها ، فسارت بعض القبائل واحتلت الكوفة ، وكانت تستهدف احتلال الحلة . وفى مزرعة الرستية المعروفة « بالرارنجية » انقض الثوار على القوات البريطانية فكبدوها خسائر عظيمة ، وغنموا عددًا كبيرا من البنادق والرشاشات والعتاد . كما دارت مواقع أخرى فى منطقة الفرات وخاصة فى قلعة سكر والخضر والشطرة وسوق الشيخ التى تخلت عنها السلطات البريطانية ، كما تخلت عن الديوانية . وكان من أبرز ماأوقعه الثوار بالبريطانيين ضرب الباخرة الانجليزية فاير فلاى فى شط الكوفة وتعطيلها ، وإبادة حامية جاءت فى ٣ سبتمبر لإنقاذ الحامية المحصورة فى السماوة .

فى ذلك الحين استطاع دعاة الثورة فى بغداد والكاظمية والنجف وكربلاء

إثارة الشعور ضد البريطانيين ، وفى يوم ٣ أغسطس أشعل الثوار النيران فى مستودع الآلية ، فدمروا جميع الوقود والذخيرة ، مما كاد يشل حركة النقل البريطانية فى جميع أنحاء العراق . وقبل ذلك خرب الوطنيون السكة الحديدية فى شمال بغداد . وفى قضاء الفلوجة قتل الوطنيون الكولونيل لجمن ، فكان فاتحة لقيام الثورة فبه ، واضطرت القوات البريطانية إلى الانسحاب من هيت والرمادى ، وبقيت الفلوجة منقطعة عن بغداد حتى أوائل سبتمبر . كما قامت العشائر بقضاء سامراء بحصارها بتحريض من السيد محمد الصدر .

كما قامت الثورة فى لواء بعقوبة ، وشكل الثوار حكومة مؤقتة فى مدينة بعقوبة ، وطهروها من الاحتلال فى ٦ أغسطس ١٩٢٠ . كما عم العصيان لواء كركوك ، وضرب الثوار السكة الحديدية ، وقامت فى لواء أربيل المناوشات بين الأهالى والسلطة . ثم احتلت العشائر المقدادية شهربان . كذلك ثارت القبائل الكردية فاحتلت السعدية وخانقين ، كما قامت حكومة مؤقتة فى مندالى ، ودخلت العشائر مدينة كُفرى .

وقد استمرت الثورة أربعة أشهرو ٢٧ يومًا (٣٠ يونيو - ٢٧ نوفمبر ١٩٢٠) قبل أن تتمكن السلطات البريطانية من إخمادها ، وقد كبدت القوات البريطانية حسب الاحصاءات البريطانية ٤٢٦ قتيلا ، و١٢٢٨ جريحا ، و٦١٥ مفقودًا . كما كلفتها خسائر مالية قدرت بـ ٤٠ مليون جنيه إسترلينى ، أى أكثر بكثير مما صرف على الثورة العربية فى الحجاز والدولة العربية فى الشام .

٣ - سياسة الحكم غير المباشر

على هذا النحو كانت ثورة ١٩٢٠ تعبيرًا بليغًا عن فشل سياسة الحكم المباشر التى كانت تؤمن بها المدرسة الهندية ، وانتصار سياسة الحكم غير المباشر التى كانت تتبعها مدرسة القاهرة . وكان لورنس قد اقترح فى نوفمبر ١٩١٨ تقسيم العراق إلى قسمين تحت حكم الهاشميين : قسم يتألف من ولاية بغداد والبصرة ، ويكون مملكة عراقية تحت حكم الأمير عبد الله ، وقسم آخر يتألف من ولاية الموصل ، يكون إمارة منفصلة تحت حكم الأمير زيد بن الحسين . على أنه بعد اتفاق إنجلترا وفرنسا فى مؤتمر سان ريمو فى أبريل ١٩٢٠ على وضع العراق كله تحت الانتداب البريطانى ، وبعد اشتعال ثورة ١٩٢٠ ، تقرر تكوين دولة عربية فى العراق الموحد ذات حكومة وطنية تحت السيطرة البريطانية . وتعيين مندوب سامى بريطانى يعاونه مستشارون فى كل الوزارات ،يتولى الهيمنة الفعلية على أمور العراق .

وقد اختير لتنفيذ هذه السياسة السير برسى كوكس Percy Cox الذى وصل إلى العراق فى أول أكتوبر ١٩٢٠ ، لتشكيل حكومة مؤقتة تمهد لتنصيب ملك العراق ، وإجراء انتخابات عامة لتكوين مجلس تأسيسى . وقد تمكن بالفعل من تكوين أول وزارة عراقية فى ظل هذا النظام برئاسة السيد عبد الرحمن الكيلانى نقيب الأشراف ، وعضوية ثمانية وزراء ، واثنى عشر وزيرًا بلا وزارة . وفى مؤتمر القاهرة الذى عقد برئاسة تشرشل ، وزير المستعمرات ، فى ١٢ من مارس ١٩٢١ ،تقرر التخلى عن أية محاولة لضم جنوب العراق ووسطه إلى الهند ، وتأسيس دولة عراقية تضم الموصل ، وتعقد معها معاهدة تفرض سيطرة بريطانيا عليها عسكريًا وسياسيًا ، كما تقرر اختيار فيصل ، الذى فقد عرش الشام بعد معركة ميسلون ، ملكًا على العراق .

تنصيب فيصل ملكًا على العراق :

وكانت الخطوة التالية هى تنصيب فيصل ملكًا على العراق . وفى ذلك أصدر المندوب السامى يوم ٥ من يوليو ١٩٢١ بلاغًا إلى العراقيين ، أعلن فيه أن الحكومة البريطانية ترى أن الأمير فيصل هو أنسب مرشح للعرش العراقى ، وأنه إذا وقع عليه انتخاب الشعب سوف تؤيده بريطانيا . وبناء على ذلك أصدر مجلس الوزراء فى يوم ١١ من يوليو قرارا بالإجماع بالمناداة بسموه ملكًا ، على أن تكون حكومته دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون . وجرى التصويت على قرار مجلس الوزراء فى أنحاء العراق ، فظهر أن ٩٦٪ من الشعب العراقى يؤيد هذا القرار . وبناء على ذلك تم تتويج الأمير فيصل ملكًا على العراق يوم ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٢١ .

معاهدة ١٩٢٢ :

كانت الخطوة التالية بالنسبة للسياسة البريطانية بعد تنصيب فيصل على العراق ، هى تقنين السيطرة البريطانية على العراق عن طريق عقد معاهدة بريطانية عراقية ، تضمن السيطرة البريطانية العسكرية والسياسية ، وتكون بديلا عن صك الانتداب . وفى ذلك تقدمت بريطانيا إلى الحكومة العراقية بمشروع معاهدة يضع فى يدها أمر علاقات العراق الخارجية والاشراف المالى على البلاد ، ويحتم على ملك العراق الاسترشاد بمشورة المندوب السامى وتعيين موظفين بريطانيين فى بعض المناصب الهامة .

على أن هذا المشروع لم يلبث أن ووجه بمعارضة شديدة من القوى الوطنية العراقية ، التى انتظمت فى ذلك الحين فى ثلاثة أحزاب بما يناسب العهد الجديد

هى : الحزب الحر العراقى ، وقد أنشأه السيد محمود النقيب ، أكبر أنجال رئيس الوزراء ، ومن أبرز أعضائه الشاعر العراقى جميل صدقى الزهاوى - وحزبان معارضان هما : حزب النهضة ، الذى كان مقره فى الكاظمية ، والحزب الوطنى ، ومقره بغداد .

وبينما قامت سياسة الحزب الحر العراقى على مساندة الحكومة ، والتفاهم مع البريطانيين ، وعقد المعاهدة التى طرحتها السياسة البريطانية على الوزارة مع تحوير بسيط ، كان الحزبان الآخران يعارضان المعاهدة ويريان فيها صورة للانتداب الذى رفضه الشعب وكان من أسباب ثورته . وقد أدى النشاط المشترك لهذين الحزبين فى نقد مشروع المعاهدة ، إلى قيام حملة من الاحتجاجات على هذا المشروع ، اضطرت النقيب إلى الاستقالة يوم ١٤ من أغسطس ١٩٢٢ نزولا على رغبة الملك وبناء على ضغط الرأى العام .

وقد أغرى سقوط الوزارة الحزبين على مزيد من النشاط لاسقاط المعاهدة أيضًا . فنظما مظاهرة كبرى لهذا الغرض توجهت يوم ٢٣ أغسطس (عيد جلوس الملك) ، إلى القصر الملكى مطالبة بعدم الموافقة على المعاهدة ، وتكوين حكومة وطنية لاتتلقى أوامرها من دار الانتداب . وقد استفزت هذه المظاهرة برسى كوكس ، المندوب السامى ، ومعه بعض الشخصيات البريطانية الذين قدموا إلى القصر للتبريك ، مما أدى إلى تحركه سريعًا لاخماد هذه المعارضة ، فأغلق الحزبين ، وصادر الجريدتين اللتين تنطقان بلسانيهما ، وألقى القبض على محرريهما ، كما أمر باعتقال سبعة من الزعماء ، ونفيهم إلى جزيرة « هنجام » فى الخليج ، وطلب إلى السيد محمد الصدر ، والشيخ الخالصى ترك العراق ، ثم أمر بمنع الاجتماعات العامة ، ووجه طائراته إلى النجف لتهديد القبائل وتشتيت تجمعاتها .

وفى هذا الجو من إخماد المعارضة أصر المندوب السامى على عودة النقيب إلى الحكم مرة أخرى ، لإتمام مهمته فى التوقيع على المعاهدة العراقية البريطانية .

وبالفعل وافقت الحكومة يوم ١٠ من أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٢٢ على المعاهدة فى شكلها الأخير ، ولكنها علقت نفاذها على شرط هام هو إقرارها من المجلس التأسيسى المنتظر .

وقد كان من الطبيعى بعد ذلك أن تقوم الوزارة بإجراء الانتخابات العامة للمجلس التأسيسى ، ولكن هذه الخطوة تأخرت . فقد شعر الشعب بعد نشر المعاهدة أن الانتخابات المزمع إجراؤها مقصود بها إسباغ الصفة الشرعية على المعاهدة ، فصدرت فتاوى رجال الدين بعدم إجراء الانتخابات إلا بعد إطلاق الحرية للشعب فى تأليف الأحزاب ، وإطلاق حرية المطبوعات والاجتماعات ، وسحب المستشارين الأجانب ، وإعادة المنفيين . وقد أيد الشعب هذه الفتاوى ، وسرت الدعوات بمقاطعة الانتخابات ، حتى عجزت الوزارات المتعاقبة عن إجراء الانتخابات .

على أن وزارة جعفر العسكرى التى تألفت يوم ٢٢ من نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٢٣ من فلول العسكريين الذين خدموا فى الجيش العثمانى ، ثم خدموا الملك فيصل وأسرته فى الحجاز وسوريا والعراق ، نجحت فى إتمام عملية الانتخابات ، واجتمع المجلس التأسيسى فى يوم ٢٧ من مارس (آزار) ١٩٢٤ للنظر فى المسائل الآتية بالترتيب الآتى :

١ - تصديق المعاهدة البريطانية .

٢ - سن الدستور العراقى .

٣ - سن قانون المجلس النيابى .

وكان القصد من هذا الترتيب هو أن يتيقن أعضاء المجلس أن النظام الدستورى والحياة النيابة معلقان على التصديق على المعاهدة .

[illegible] أخذت الضغوط تتوالى على المجلس للتصديق على المعاهدة . فقد

أوحى إلى أعضاء المجلس بأن مصير ولاية الموصل ، التى كانت تتنازع عليها تركيا الكمالية ، منوط بالتصديق على المعاهدة . كما أفهموا أنه إذا لم يتم التصديق على المعاهدة ، فإن بريطانيا ستطلب إلى عصبة الأمم الموافقة على صك الانتداب بالصيغة الأولية . وجرى التهديد بحل المجلس التأسيسى إذا رفض التصديق على المعاهدة . وتحت هذا الضغط صدق المجلس على المعاهدة فى يوم ١٠ يونيه ١٩٢٤ بأغلبية ٣٧ ضد ٢٤ ، وامتناع ثمانية ، وغياب واحد وثلاثين .

وقد اشتملت المعاهدة على جميع مبادئ الانتداب . فقد فرضت على ملك العراق استشارة الحكومة البريطانية فى جميع الشئون المهمة التى تمس تعهدات ومصالح بريطانيا الدولية والمالية ، وفى كل ما يؤدى إلى سياسة مالية ونقدية . كما نصت على أن ينظم الملك قانونًا أساسيًّا (دستورا) يعرضه على المجلس التأسيسى ، يشترط فيه « ألا يحتوى على ما يخالف نصوص هذه المعاهدة » . وإلى جانب نصوص المعاهدة اشتملت على بروتوكول فى تحديد مدتها ، وأربع اتفاقيات تتعلق بالشئون المالية والعسكرية والقضائية والموظفون البريطانيين . وعلى هذا النحو سقطت العراق فى يد السيطرة الاستعمارية البريطانية .

مراجع للاستشارة :

السيد محمد على كمال الدين : الثورة العراقية الكبرى لسنة ١٩٢٠ (العراق : منشورات دار البيان ١٩٧١)

السيد عبد الرازق الحسنى : تاريخ العراق السياسى الحديث (صيدا ١٩٤٨)

عبد الرحمن البزاز : العراق من الاحتلال حتى الاستقلال (معهد الدراسات العربية العالية ١٩٥٤)

Longrigg, S,H., Iraq 1900-1950, A Political, Social and Economic History (London 1953)

مراجع الدراسة

- إحسان الهندى : معركة ميسلون (دمشق - ١٩٦٧)
- أرجمند كوران ، الدكتور : السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسى للجزائر ، ١٨٢٧ - ١٨٤٧ ترجمة الدكتور عبد الجليل التميمى (تونس ١٩٧٤ .
- الجبرتى ، عبد الرحمن : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، سبعة أجزاء (لجنة البيان العربى)
- الجبرتى ، عبد الرحمن : مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس (لجنة البيان العربى) .
- الحبيب تامر ، الدكتور : هذه تونس (مكتب المغرب العربى بالقاهرة - مطبعة الرسالة ١٩٤٨) .
- الرافعى ، عبد الرحمن : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر ، الجزء الأول والثانى والثالث .
- الرافعى ، عبد الرحمن : الثورة العرابية والاحتلال البريطانى (القاهرة : الطبعة الأولى . ١٩٣٠)
- السيد عبد الرازق الحسنى : تاريخ العراق السياسى الحديث (صيدا - ١٩٤٨) .
- السيد محمد على كمال الدين : الثورة العراقية الكبرى لسنة ١٩٢٠ (العراق : منشورات دار البيان ٧١) .
- أمين سعيد : ثورات العرب فى القرن العشرين (القاهرة - دار الهلال) .
- ثورة العرب ، مقوماتها ، أسبابها ، نتائجها - بقلم أحد أعضاء الجمعيات السرية (القاهرة ، ١٩١٦)

- جلال يحيى ، الدكتور : السياسة الفرنسية فى الجزائر ١٨٣٠ - ١٩٦٠ (القاهرة دار المعونة ١٩٥٩)
- جلال يحيى ، الدكتور : المغرب الكبير فى العصور الحديثة وهجوم الاستعمار .
- جلال يحيى ، الدكتور : المغرب الكبير فى الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال (الدار التونسية للطباعة والنشر ١٩٦٦) .
- جلال يحيى ، الدكتور : عبد الكريم الخطابى (القاهرة : سلسلة أعلام العرب ١٩٦٨) .
- د . جمال حمدان : استراتيجية الاستعمار والتحرير (كتاب الهلال ٢٠٥ - ابريل ١٩٦٨)
- د . جمال زكريا قاسم : الخليج العربى ، دراسة لتاريخ الامارات العربية ، ١٨٤٠ - ١٩١٤ (مطبعة عين شمس ١٩٦٦)
- جورج أنطونيوس : يقظة العرب ، تعريب على حيدر الركابى (دمشق ، ١٩٤٦) .
- حزب الاستقلال المراكشى : المغرب الأقصى ، مراكش (القاهرة ، مكتب المستندات والأنباء ١٩٥١)
- خيرية قاسمية ، الدكتورة : الحكومة العربية فى دمشق بين ١٩١٨ - ١٩٢٠ (القاهرة ، دار المعارف ١٩٧١) .
- زين نور الدين زين : الصراع الدولى فى الشرق الأوسط وولادة دولتى سوريا ولبنان . (بيروت : دار النهار ١٩٧١)
- زين نور الدين زين : نشوء القومية العربية (بيروت ١٩٦٨)
- ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية (دار العلم للملايين ببيروت ١٩٦٥)
- ساطع الحصرى : محاضرات فى نشوء الفكرة القومية (القاهرة ١٩٥٥)
- شارك هنرى تشرشل : حياة الأمير عبد القادر ، ترجمة وتقديم وتعليق الدكتور أبو القاسم سعد الله (الدار التونسية للنشر ١٩٧١) .
- صلاح العقاد ، الدكتور : المغرب العربى ، الجزائر ، تونس ، المغرب

الأقصى (القاهرة : الأنجلو المصرية ١٩٦٩)
– صلاح العقاد ، الدكتور : التيارات السياسية فى الخليج العربى (الانجلو المصرية ١٩٦٥)
– صلاح العقاد ، الدكتور : المغرب العربى (الانجلو المصرية ١٩٦٩)
– عبد الرحمن البزاز : العراق من الاحتلال حتى الاستقلال (معهد الدراسات العربية ١٩٥٤) .
– عبد الرحيم عبد الرحمن ، الدكتور : الريف المصرى فى القرن الثامن عشر (كلية آداب عين شمس ١٩٧٤) .
– عبد الغفار محمد حسين ، الدكتور : الحركة الوطنية فى تونس ١٨٨١ – ١٩٣٩ ، رسالة دكتوراه غير منشورة من كلية آداب القاهرة) .
– علال الفاسى : الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى (القاهرة ١٩٤٨) .
– عبد العظيم رمضان ، الدكتور : الجيش المصرى فى السياسة (القاهرة ، هيئة الكتاب ٧٧)
– عبد العظيم رمضان ، الدكتور : قادة الثورة العرابية وفكرة السلطة .
– عبد العظيم رمضان ، الدكتور : صراع الطبقات فى مصر (بيروت ١٩٧٨)
– لينين : الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية (موسكو)
– ماركس وانجلز : بيان الحزب الشيوعى (موسكو ١٩٦٨)
– مذكرات الملك عبد الله : (عمان – ١٩٦٥) .
– محمد بن عبود : مركز الأجانب فى مراكش (القاهرة – مكتب المغرب العربى) .
– محمد شفيق غربال : العوامل التاريخية فى بناء الأمة العربية (معهد الدراسات العربية ١٩٦١)
– محمد محمود السروجى ، الدكتور : العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال (الإسكندرية ، مطبعة المصرى) .
– نقولا زيادة ، الدكتور : تونس فى عهد الحماية من ١٨٨١ – ١٩٣٤

(القاهرة ، معهد الدراسات العربية ١٩٦٣) .
- ناصر الدين سعيدونى : النظام المالى للإيالة الجزائرية ١٨٠٠ - ١٨٣٠ (بحث لدكتوراه الدور الثالث بجامعة الجزائر غير منشور)
- هنرى أنيس ميخائيل : العلاقات الإنجليزية الليبية (القاهرة ، هيئة الكتاب ١٩٧٠) .
- محمد فؤاد شكرى ، الدكتور : السنوسية دين ودولة (القاهرة ، دار الفكر العربى ١٩٤٨) .
- ياخيموفتش ، ب . : الحرب التركية الإيطالية ١٩١١ - ١٩١٢ ، ترجمة د . هاشم صالح التكريتى (بيروت ، منشورات الجامعة الليبية ١٩٧٠) .
- يونس درمونة : تونس بين الحماية والاحتلال (القاهرة ، مكتبة الخانجى ، مطبوعات مكتبة تونس الحرة)
- عبد الجليل التميمى ، الدكتور : بحوث ووثائق فى التاريخ المغربى ١٨١٦ - ١٨٧١ (تونس : الدار التونسية للنشر ١٩٧٢) .

مراجع أجنبية

BLUNT, W.S., SECRET HISTORY OF THE ENGLISH OCCUPATION OF EGYPT. (LONDON, 1907)

CAMBRIDGE MEDIEVAL HISTORY, VOL. 4 (CAMBRIDGE AT THE UNIVERSITY PRESS 1929)

HARRIS, W., FRANCE, SPAIN AND THE RIF. (LONDON 1927)

LANDAW,ROM MOROCCAN DRAMA. (LONDON 1956)

LAWRENCE, T,E., SEVEN PILLARS OF WISDOM. (OFORD 1925)

LONGRIGG, S.,H., IRAQ 1900-1950, A POLITICAL, SOCOAL AND ECONOMIC HISTROY- (LONDON 1953)

LUTSKY, V., MODERN HISTORY OF THE ARAB COUNTRIES (MOSCOW 1969)

MARLOWE, JOHN, SPOILING THE EGYPTIANS (LONDON 1974)

الفهرس

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

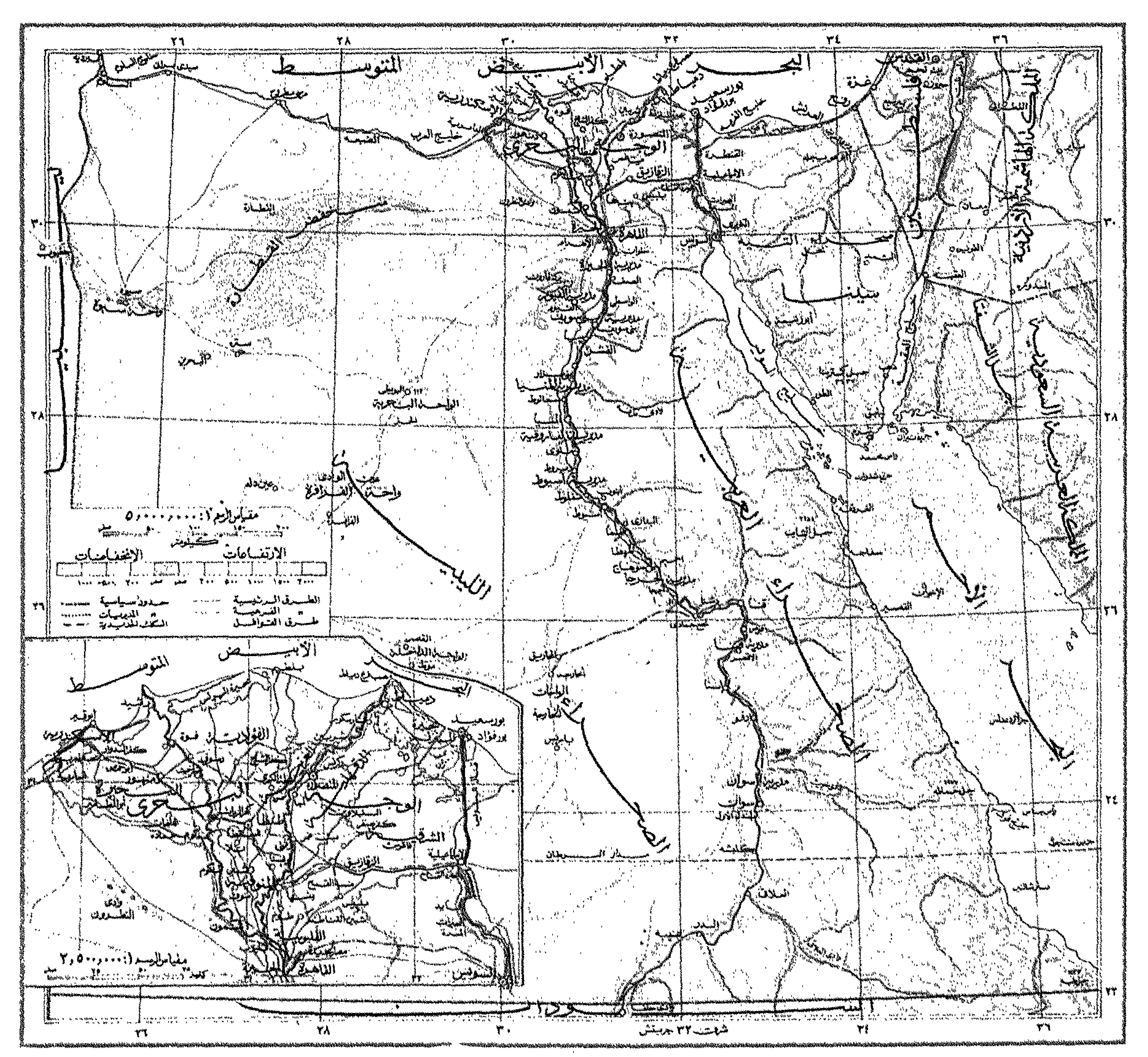
الصفحة

مطابع
الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٨٨٦٦/١٩٩٩

I.S.B.N 977 - 01 - 6169 - 1

مصر



البحر الأبيض المتوسط
ليبيا
فلسطين
المملكة الهاشمية الأردنية
المملكة العربية السعودية
سيناء
السودان
الصحراء الغربية
الصحراء الشرقية
البحر الأحمر
القاهرة
الإسكندرية
بورسعيد
بورفؤاد
السويس
الإسماعيلية
الزقازيق
الوجه البحري
أسيوط
أسوان
مقياس الرسم ١ : ٥٠٠٠٠٠٠
الارتفاعات
الانخفاضات
مقياس الرسم ١ : ٢،٥٠٠،٠٠٠
شرق ٣٢ جرينتش



المعرفة حق لكل مواطن وليس للمعرفة سقف ولا حدود ولاموعد تبدأ عنده أو تنتهى إليه.. هكذا تواصل مكتبة الأسرة عامها السادس وتستمر فى تقديم أزهار المعرفة للجميع. للطفل. للشاب. للأسرة كلها. تجربة مصرية خالصة يعم فيضها ويشع نورها عبر الدنيا ويشهد لها العالم بالخصوصية ومازال الحلم يخطو ويكبر ويتعاظم ومازلت أحلم بكتاب لكل مواطن ومكتبة لكل أسرة... وأنى لأرى ثمار هذه التجربة يانعة مزدهرة تشهد بأن مصر كانت ومازالت وستظل وطن الفكر المتحرر والف... والحضارة المتجددة.

سوزان مبارك



٢٠٠ قرش

مكتبة الأسرة
مهرجان القراءة للجميع 1999